المشروع القومي

من الدفاع إلى الهجوم

تأليف
ناجي علوش

الدار العربية للكتاب

المشروع القومي

من الدفاع إلى الهجوم

ناجي علوش

المشروع القومي
من الدفاع إلى الهجوم

الدار العربية للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب الوطنية
1990/886

مقدمة

يتألف هذا الكتاب من قسمين :

الأول : ويضم عدة دراسات .

والثاني : ويضم عدة مناقشات .

ويجمع هذه الدراسات والمناقشات هدف واحد، وهو رفع راية المشروع القومي العربي، وخوض الصراع النظري والعملي لمصلحته .

ولقد اخترنا له عنوان : «المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم»، لأننا نرى ان حملة راية المشروع القومي مطالبون بالانتقال إلى الهجوم، رغم الظروف الصعبة التي يعيشها الوطن العربي، ولأننا نرى ان الهجوم هو أفضل طرق الدفاع في ظروف كظروفنا الراهنة .

وإننا، ونحن نعلن ذلك، نعلن أيضاً أننا ندعو كل القوى الوطنية والديمقراطية إلى مناقشة مانطرحه، ولا نعتبر مانطرح حقائق نهائية، وبرامج تتطلب التسليم .

ولكننا لانرى لهذا الوطن حلاً غير الحل القومي الديمقراطي، في هذا العالم، الذي أخذت جماهير واسعة في جميع انحائه، تعيد الاعتبار للقومية والديمقراطية، رغم هيمنة القوى الامبريالية، ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وأنظمة البغي والطغيان .

ومايجري في العالم يحفزنا لمزيد من النضال في سبيل الوحدة القومية، وبناء المجتمع الديمقراطي، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

وهذا الكتاب اسهام صغير، وصغير جداً، في هذه المعركة الكبيرة المصيرية .

المؤلف

القسم الأول

المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم

دراسات

الفصل الأول

المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم

مرّ الفكر القومي منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن بمراحل ست.

الأولى: وتبدأ في ثمانينات القرن الماضي، وتنتهي مع أوائل هذا القرن (١٨٧٥ - ١٩٠٤). وكان الفكر القومي فيها يشهد عملية تبلوره. ولقد اتسم هذا العهد ببدء تلمّس دور العرب، وبمحاولة ابراز دورهم التاريخي، واعتبار هذا الدور مهما وضروريا لا للعرب فحسب، بل وللمسلمين ايضا. ومن أبرز مفكري هذا العهد عبد الرحمن الكواكبي. ولم يكن الفكر القومي قد تبلور في هذه المرحلة، ولا كانت قضية الوحدة القومية قد أصبحت برنامجا لقوى سياسية، ولعل صيحة ابراهيم اليازجي. «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب»، أفضل مايمثل هذه المرحلة.

الثانية: وتبدأ مع السنوات الأولى من هذا القرن، وتنتهي مع نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٥ - ١٩١٧). وقد تبلور المشروع القومي مع د. صلاح الدين القاسمي، ونجيب عازوري، وعبد الغني العريسي، وعارف الشهابي، وعادل أرسلان، الخ. وأكد هؤلاء ان العرب أمة، وأن لهم، أسوة ببقية الأمم، حق الوحدة. وقامت في هذه المرحلة أحزاب وجمعيات، مثل جمعية النهضة العربية، والعربية الفتاة، والعهد، تدعو إلى وحدة العرب، وتعمل علناً وسرّا لتحقيق هذه الغاية. ولكن هذه الدعوة لم تصبح جماهيرية، وبرنامج العمل السياسي تحوّل الى اللامركزية الادارية، مع حزب اللامركزية الادارية العثماني. واتسم المشروع القومي في هذه المرحلة بشيء من «الهجومية». ولقد شاركت الأحزاب والجمعيات القومية والمفكرون القوميون في كل التحركات السياسية، الهادفة إلى تحرير العرب، أو تحقيق بعض مطالبهم القومية. ولقد شهد المشروع القومي في هذه المرحلة بدايته الحقيقية. وانتقل من الحديث عن العرب إلى الحديث عن الأمة العربية، ومن الاسلوب التقليدي في طرح القضية إلى الأسلوب المعاصر. وهنا بدأ تحديد معنى الأمة، وعوامل تكوينها. ان هذه المرحلة تأسيسية بالنسبة للمشروع القومي. ومع ذلك، فقد ظلت مرحلة شبه مجهولة، لأن اعلامها أعدموا أو تشردوا، ولأن أدبها القومي ضاع أو أخفي. فلم ينشر أحد مؤلفات العريسي وعازوري والشهابي وأرسلان. ولم يدرس أحد، فيما نعرف: المفيد والمقتبس والمنتدى الأدبي وغيرها، الاّ في السنوات الأخيرة، وبحدود ضيقة جدا. وقاد عدم

دراسة المشروع القومي في هذه المرحلة، الى قصور في الدراسات المتعلقة بالفكر القومي، وإلى اعتماد نصوص مجتزأة، لاتعطي الدلالات الكافية.

الثالثة: وتبدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وتنتهي مع بداية الثانية (١٩١٨ - ١٩٣٩). ولقد شهد المشروع القومي تراجعات مهمة. اذ تمت تجزئة الوطن، وفرضت القوى الامبريالية أنظمتها وحدودها. وشتت رجال الحركة العربية الأوائل، وانفرط عقد الأحزاب والمنظمات القومية. وأنشأ بعض رجال الحركة العربية حزب الاستقلال في سورية، وحزب الاستقلال في العراق. وقامت ثورات وانتفاضات وتحركات سياسية قطرية، كانت تحظى باهتمام العرب في باقي الأقطار بدرجات مختلفة، ولكنها لم تكن مرتبطة بقيادة قومية، أو حزب قومي. ولقد ظلت الأقلام تدبج المقالات عن العرب، بدون أن يشهد الوطن العربي ميلاد حركة قومية. نشأ في هذه المرحلة حزب النداء القومي (١٩٢٩) ثم عصبة العمل القومي (١٩٣٣)، بدون أن يكون لهما شأن كبير في السياسة العربية، أو أن يتحولا إلى حركتين قوميتين شعبيتين. ولم تضف هذه المرحلة شيئا للمشروع القومي، أو للبرنامج السياسي القومي.

كانت المرحلة مرحلة هزيمة، وكانت الأسرتان الحاكمتان في العراق والأردن تحاولان أن تثبتا نظاميهما، وأن تتكيفا مع متطلبات العلاقة مع الامبريالية البريطانية. وكانت البرجوازية الناشئة أو التقليدية في كل أقطار الوطن تتكيف مع الدول الامبريالية المحتلة، فتبني وجودا اجتماعيا واقتصادياً قطرياً، وتكوّن أحزابا قطرية.

الرابعة: وتبدأ مع الحرب العالمية الثانية، وتنتهي مع نكبة فلسطين (١٩٣٩ - ١٩٤٨). ولقد شهدت هذه المرحلة تطورا مهما في المشروع القومي. فولد حزب البعث العربي، مع بداية الأربعينات وعقد مؤتمره الأول سنة ١٩٤٧. وتكمن أهمية حزب البعث في الأمور التالية:

١ - أنه اعتبر مسألة وجود الأمة محسوما، فطرح برنامج النضال لوحدتها، وأخذ ينظم على أساس قومي، لاقطري.

٢ - أنه طرح برنامج وحدة قومية شاملة، لا وحدة جزئية، وعلى أساس الوحدة الاندماجية المرتبطة «بالانقلاب» السياسي والاجتماعي.

٣ - أنه اعتبر ان الوحدة تتحقق بالنضال الشعبي، وبالتصادم مع الامبريالية والرجعية المحلية.

ولم يحرص حزب البعث العربي، ثم البعث العربي الاشتراكي على بعث المشروع القومي

لسابق، وبلورته وتعميقه، وانشغل بمحاولة تعبئة الجماهير للنضال القومي، وأخذ يستقطب قطاعات من المثقفين في المشرق، ثم أخذ يتحول فيما بعد إلى حركة شعبية.

لقد انتقل المشروع القومي ثانية إلى الهجوم. وماعاد همّ الطلائع القومية أن تثبت مسألة وجود الأمة، أو أن ترد على دعاة الاقليمية فقط، لأن الطلائع القومية باتت معنيّة بتحقيق الوحدة العربية.

وانتقل المشروع القومي بذلك من المناظرة إلى السياسة، ومن الدفاع إلى الهجوم.

الخامسة: وتبدأ مع قيام الكيان الصهيوني، وتنتهي بوفاة جمال عبد الناصر (١٩٤٩ - ١٩٧٠). ولقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

١ - بداية تحول البعث إلى حركة شعبية في المشرق خاصة.

٢ - ظهور حركة القوميين العرب.

٣ - ظهور الناصرية.

ولقد ربط البعث بين الوحدة والتحول الاجتماعي. وشددت حركة القوميين العرب على الوحدة القومية. أما الناصرية، فقد ربطت بين الوحدة والتحول الاجتماعي. ولم تضف حركة القوميين العرب أي بعد جديد للمشروع القومي، وان كانت قد سيّست قطاعات عربية جديدة، ووسّعت اطار الدعوة للوحدة العربية. أما الناصرية، فكانت قوتها وأهميتها في التعبئة القومية التي أحدثتها، والآثار القومية التي تركتها، لا في أقطار المشرق فحسب، بل في الجزيرة العربية ووادي النيل والشمال الافريقي.

لقد استعاد العرب، مع عبد الناصر، شعورهم بوحدتهم القومية، كما لم يحدث منذ فجر النهضة. صاروا جسما واحدا يحركه قائد، ويلهبه خطاب. وبدت الحركة القطرية واهية أمام هذا المد الكاسح.

السادسة: وتبدأ مع وصول السادات للسلطة، بدون أن تنتهي بعد (١٩٧٠ - ٠٠٠). ولقد شهدت هذه المرحلة انتكاسا قوميا. فتراجع المد القومي، ونمت القوى الطائفية، والاتجاهات الطبقية الطفولية أو التقليدية، التي ترى الطبقات دون الأمم. ومع هذا التراجع، عاد المشروع القومي إلى الدفاع. وبات القوميون مطالبين باثبات وجود امتهم، أمام قوى دينية ترى القومية كفرا، وقوى طبقية ترى القومية من بقايا الفاشية.

وكانت حركة القوميين العرب قد تفتت منذ نهاية المرحلة السابقة، وكانت الناصرية قد تراجعت بعد وفاة عبد الناصر، وكان البعث قد عرف حركات انقسام.

ويلاحظ دارس المشروع القومي، خلال هذه المراحل كلها، مايلي:

أ) ان اسهامات المؤسسين لم تستوعب في التجارب التالية.
ب) ان التجارب القومية لم تهتم بالجانب النظري الاهتمام الملائم.
جـ) ان التجارب القومية الرئيسية تناحرت، بدلا من أن تتآلف.
د) ان الحركة القومية ظلّت بدون أطر ومؤسسات قومية شاملة. ومع أن الناصرية خلقت تجاوباً واسعاً، إلاّ أنها لم تترك أي تنظيم أو مؤسسة.
هـ) ان المشروع القومي بدا ضعيفاً في العقد الأخير، أمام الفكر الديني والطبقي، وافتقد حتى الى مقوّمات الدفاع.

ان دراسة هذه التجربة كلها ضرورية لفهم اشكالات الحركة القومية، ولاستيعاب دروس التجربة، ولوضع الخطط الملائمة لخوض الصراع والانتصار.

وعلى الرغم من ذلك، فان المفكرين القوميين مازالوا يتحاشون دراسة هذه التجربة. ومافعله أبرز مفكرين قوميين، خلال العقد الماضي، لايعدو أن يكون تأكيداً على أهمية الوحدة، وضرورة تحقيقها، ومحاولة لاكتشاف قوانينها وتحديد أدواتها.

ولقد شدد د. نديم البيطار على أهمية استنباط القوانين الخاصة بالوحدة، من خلال دراسة تجارب التاريخ الوحدوية. وهذا جانب مهم أهمله المفكرون القوميون فيما سبق. ومع ان د. نديم البيطار بحاجة الى دراسة وتقويم، فان اسهاماته جادة، وتستحق كل احترام، وان كانت تتناول قوانين عامة، خاصة بالوحدة القومية، بدون أن تعنى بالقوانين الخاصة، وهي تتناول الموضوعي بدون أن تعنى بالذاتي. وهو مايحتاج إلى دراسة خاصة.

أما د. عصمت سيف الدولة فقد اعتنى بمشروع الوحدة الحضاري، بدون أن يتجاوز التعبئة الفكرية إلى المشروع السياسي.

وجاء اسهام هذين المفكرين على هامش الناصرية، التي أخذت تتراجع بعد وفاة عبد الناصر. وحال ذلك دون أن يتجه أدبهما إلى المشروع السياسي المباشر.

والآن يقف المشروع القومي حائراً أمام هجوم الاتجاهات المتناقضة مافوق القومية. ويبدو عاجزاً عن طرح مشروعه الحضاري. ولايخوض معارك الدفاع، حتى كما خاضها ساطع الحصري.

وفي هذا الوقت يغيب تراث المشروع القومي من سوق الكتب ورفوف المكتبات الوطنية. ولكن تجدر الاشارة هنا الى الجهد المعاكس الذي يقوم به مركز دراسات الوحدة العربية منذ سبع سنوات. ومن المؤكد أن هذا الجهد لايكفي وحده، وان ماهو مطلوب أكبر من أن يلبيه مركز دراسات واحد.

ولقد أنشىء المجلس القومي للثقافة العربية، وبدأ نشاطه باصدار مجلة الوحدة. فنأمل أن يواصل نشاطاته، ليغطي ساحات لم يغطها نشاط مركز دراسات الوحدة.

ولمّا كانت المخاطر المحيطة بالأمة العربية كبيرة، وكان تفتيت هيكلها، وقضم أطرافها واثارة التناقضات في صفوفها، ومحو الهوية القومية، من أهم هذه المخاطر، فإن المشروع القومي مطالب بأن ينتقل من الدفاع الى الهجوم. كيف؟ وماذا يعني ذلك؟

- ٢ -

كيف ينتقل المشروع القومي الى الهجوم؟

ان الانتقال الى الهجوم يقتضي اكتساب القدرات اللازمة له. وتتلخص هذه القدرات في التالي:

أولاً: بلورة البرامج السياسية: فلا يستطيع الهجوم من لايحدد الأهداف بدقة، ومن لايمتلك الرؤية الواضحة. وهذا يعني أن المشروع القوميّ مطالب الآن بأن يحسم العديد من القضايا، وعلى رأسها:

أ) ان الامة العربية واحدة، وان وحدة الأمة تتطلب برنامج تحرير ووحدة واحداً، لابرامج مختلفة.

ب) ان برنامج التحرير والوحدة يمثل مطامح الأمة عامة، وطبقاتها وفئاتها الكادحة خاصة. وان الطبقات والفئات ذات المصلحة في التحرير والوحدة، هي العمال والفلاحون الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة وجميع الوطنيين والديمقراطيين. وهذا البرنامج من وجهة نظرنا هو برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية.

جـ) ان البرنامج الواحد يتطلب وحدة القيادة والأطر السياسية الموحدة، وأهمها الآن اطار الجبهة القومية المتحدة التي تضم كل القوى القومية، وكل القوى الوطنية والديمقراطية الملتزمة بالمشروع القومي.

ثانياً: تكثيف التعبئة القومية، وهذا يتطلب:

أ) تحديد مقومات الأمة، وعوامل وجودها، وتعميق القناعة بها، عن طريق البرامج التربوية والتثقيفية والدعاوية العلمية.

ب) محاربة الاتجاهات القطرية والطائفية على أساس قومي، وكشف الأهداف الحقيقية للاتجاهات غير القومية.

جـ) ابراز الصفحات المشرقة من التاريخ القومي، منذ فجر الحضارة، وتبيان وحدة الوطن العربي، ووحدة الأقوام التي عمرّته، منذ التاريخ المعروف، واظهار أهمية اللغة العربية في هذا التاريخ.

د) إبراز وحدة الأمة، ووحدة مصالحها، وأهمية وحدة قواها في الدفاع عن وجودها المهدد، وفي ضمان مستقبل سعيد لها. فوحدة قوى الأمة العربية ضرورة لتحرير الأراضي المحتلة، ولدفع الأخطار الخارجية، ولانجاز تنمية اقتصادية تحرر الفرد من الفاقة، والأمة من التخلف.

ثالثاً: بناء القوة القومية. ان تحقيق الوحدة، وإحباط مخططات التجزئة، يتطلب بناء قوة قومية، لأن القوى القطرية لاتستطيع أن تنجز مشروعاً قومياً ويعني ذلك:

أ) أن يكون لهذه القوة برنامج قومي، يمثل مطامح الأمة، ويجسد مصالحها.

ب) أن تبني قوتها، حيث وجد العرب، داخل الوطن وخارجه، وأن تؤسس وعياً قومياً في كل قطر، ولدى كل جزء من أجزائها، يجعل الجزء في خدمة الكل، والقطر في خدمة الأمة.

جـ) أن تمتلك هذه القوة القدرة على تحقيق البرنامج القومي، وأن يكون لها في فعلها مايؤيد برنامجها، وأن تحظى بثقة الجماهير في كل الأقطار.

ان المشروع القومي بذلك فقط، ينتقل إلى الهجوم. فلا يقصر اهتمامه على اثبات وجود الأمة نظرياً فقط، ولايكتفي بنقد القطرية أو الاقليمية أو الطائفية. ولاينشغل بالتعبئة الفكرية وحسب. ان ذلك كله مطلوب، ولكن المشروع القومي الوحدوي النضالي كله هو الأساس. وأهم مافيه بناء القوة القومية الوحدوية، التي تستند إلى برنامج تعبوي قومي، ومشروع سياسي قومي وحدوي.

وعلى الرغم من أن الفكر المعادي للقومية وللوحدة قد زاد انتشاره في العقد الأخير، وزاد تأثيره، فإن مواجهة هذا الفكر لاتكون بالفكر وحده. والحجة في الحياة الاجتماعية لاتقرع بالحجة فقط، بل تقرع بالبرهان، وبالفعل معاً. وإذا مادرسنا تجارب السنوات الأخيرة، وجدنا أن القوى المعادية لوجود الأمة لم تعتمد على الفكر فقط، بل بنت قواها سياسياً وعسكرياً، وصممت أن تكون قوى ضاربة، تنتزع قيادة الجماهير بالقوة.

وهذا يعني أن الانتقال إلى الهجوم يقتضي امتلاك القوى اللازمة لذلك: البرنامج السياسي والقوة القادرة، والعزيمة اللازمة.

- ٣ -

فماذا يعني ذلك؟

انه يعني :

أولاً : أن نبدأ بمناقشة طبيعة البرنامج القومي وأهدافه، لأننا بذلك ننهي مرحلةً، ونبدأ مرحلة جديدة. وهذه المناقشة لاتبدأ من فراغ، لأن القوى القومية، خلال مايزيد على مئة عام، قدّمت أطروحات وبرامج. وهذه الأطروحات والبرامج مادة مهمة، يجب أن تطرح للنقاش، وأن تمحص، وأن تعود إلى واجهات المكتبات، وأن تصبح دائمة الحضور في أذهاننا ومكتباتنا ومناقشاتنا.

ولكن علينا أن ندرسها، لا أن نتبناها، وأن نكتشف كل جيد ومفيد فيها، وأن نحدد عوامل ضعفها، وأسباب اخفاقها.

ثم علينا أن ندرس الواقع العربي المعاصر: تكوين الطبقات فيه، وأثار التبعية والتجزئة والتخلف، وأن نعطي اهتماماً خاصاً للتجزئة وطبقاتها الحاكمة، القديمة والجديدة، وعلاقة التجزئة بالتبعية. لأننا بمثل هذه الدراسة، نفهم القوانين الخاصة لتجربتنا السياسية. وبدون دراسة الواقع العربي المعاصر، يستحيل علينا تحديد طبيعة البرنامج القومي وأهدافه.

ودراسة هذا الواقع تكشف لنا مايلي:

١- إن الأمة واحدة، وأنها تعبر عن وحدتها، بأساليب متعددة، رغم أنف الحدود والجمارك والقوانين والأنظمة المختلفة. ويبدو ذلك واضحاً في العديد من الظواهر: كالالتفاف حول قيادة عبد الناصر مثلاً، أو تأييد المقاومة الفلسطينية، أو التجاوب العفوي في كل الأحداث المهمة.

٢ - إن الأنظمة القائمة لاتمثل هذه الوحدة، ولاتعكس هذا التجاوب، وهي غالباً ماتمثل النقيض، أو الحالة العاجزة عن تجسيد هذا الطموح أحياناً، وإن كان بعضها يسمح لتجسيد هذا الطموح في فترة وأخرى، وبطريقة أو أخرى.

٣ - إن الأحزاب والقوى القومية والحركات الناصرية، لم تستطيع أن تمثل تمثيلاً تاماً وجدان الأمة، وأن تكون المعبّر عن ارادتها، حتى حين أيّدت قطاعات من الجماهير هذه الأحزاب والقوى.

٤ ـ إن البرجوازية عقارية وتجارية، تكوّنت على أسس قطرية، وعلى أساس الارتباط مع المراكز الامبريالية، ولذلك ظلت براجها قطرية، لأنها محكومة بقوانين السوق المحلية، في ارتباطها مع المراكز الرأسمالية العالمية.

٥ ـ وإن قطاعات من البرجوازية الصغيرة المدنية والريفية، أخذت تتكيف مع دور الأقطار في العقدين الأخيرين، لنمو مصالحها المحلية، ولقصر نظرها، وسعيها لاكتساب مواقع محلية، وتوهمها أن هذا هو الأيسر والأضمن.

٦ ـ إن بعض القوى التقليدية من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة احتمت بالمذاهب والطوائف، لمواجهة الحل القومي الديمقراطي الثوري. وإن بعض القوى البرجوازية الصغيرة هربت إلى الحل الطبقي غير القومي هروباً من الحل القومي «الرجعي الفاشي» من وجهة نظرها.

ولقد قاد كل ذلك إلى ترسيخ القطرية، وانتشار الطائفية، وضعف الحركة القومية. وفي ظل هذا الوضع بدأت دول الأقطار تتصدع، وتتحول إلى دول طوائف، وزادت المخاطر الخارجية والداخلية، وبات وجود الأمة مهدداً بالتفتيت أكثر من أي وقت مضى..

إن الدفاع القطري زاد المخاطر على كل قطر، والتنمية القطرية زادت البؤس والتبعية. ولم يستطيع البرنامج الديني فوق القومي أن يوحد الأمة، لأنه بعث الصراع الطائفي. ولااستطاع البرنامج الطبقي غير القومي أن يواجه الرجعية، أو أن ينجز الثورة الطبقية، لأنه برنامج معزول عن حركة صراع الأمة في سبيل وجودها.

ولذلك عاد البرنامج القومي إلى الأذهان، وسط البلبلة الواسعة. وهاهو الاهتمام به يزداد، رغم محاولات دعاة الدين أن يجعلوا مشروعهم مشروع كل الأمة، ورغم محاولات دعاة الحل الطبقي أن يروا الطبقات خارج الأمة العربية، وأن يتصوروا صراعاً طبقياً داخل كل قطر، وأن يروا فيه بشائر الثورة والنصر.

فعن أي برنامج قومي نتحدث؟

ونحن في هذا البرنامج نرى الأمة أولاً، ونرى صراع الطبقات داخلها، ونرى لجماهيرها الواسعة من العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة مصلحة حقيقية في الوحدة.

ونرى في الوحدة عودة بالأمة إلى وضعها الصحيح، وضمانة لأمنها وسعادة أبنائها، والتزاماً بمصالح جماهيرها الواسعة، ووفاء لتاريخها المجيد.

ولمّا كانت الأمة في خطر، فإن الحالة لاتسمح بأن يمتد النقاش طويلاً، وأن يتأجل

العمل. ولذلك نرى ضرورة أن يصاغ البرنامج القومي سريعاً، وأن يبدأ العمل على أن يظل باب الحوار مفتوحاً، حول كل القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية.

ولهذا فإننا ندعو إلى صياغة برنامج قومي بسرعة، ونعلن فتح باب الحوار. ولماذا لانعمل ونتحاور؟

ونحن نرى:

أ) إن هناك قضايا عديدة توحدنا، وأن تحقيق الوحدة القومية، وتصفية آثار الاحتلال والتبعية، وبناء المجتمع العربي الموحد، وإقامة سلطة الشعب الديمقراطية، يوحد أوسع الجماهير العربية. وبرنامج يقوم على هذه الدعائم، يحتاج إلى سنوات طويلة من الكفاح المجيد.

ب) إن مايفرقنا، ناتج عن الاحتلال والتجزئة والتبعية والتخلف، أو عن صراع الطبقات، واختلاف الآراء، أو نتيجة اثارة التناقضات الثانوية افتعالاً. ولمّا كنا أمة واحدة، فيجب أن يعنى كل ذوي المصلحة بوحدتها. ولمّا كانت وحدتها لمصلحة جماهيرها الواسعة، فإن هذه الوحدة يجب أن تتغلب على مصالح الفئات المحدودة من البرجوازية الصغيرة أو العملاء والاتباع. وعليه، فإن علينا أن نتحد لتصفية عوامل الفرقة الناتجة عن الاحتلال والتبعية والتخلف والتجزئة، وأن نبني المجتمع الديمقراطي الذي يتيح المجال للأفكار أن تتصارع، ضمن وحدة الأمة، وللقوى السياسية المعبّرة عن إرادة الأمة بالتنافس، ضمن مصلحة الجماهير الكادحة.

جـ) إن البرنامج النضالي يجب أن يعمل على وحدة أوسع جماهير الأمة، ضد المخاطر الخارجية، وأن يوحد أوسع الطبقات والفئات، ضد الطبقة الأكثر ارتباطاً بالامبريالية، والأكثر رجعية وعداء للتقدم. ولايجوز أن نسمح باختلال المعادلة أبداً، مادام هناك احتلال ومخاطر خارجية.

د) إن برنامج الوحدة يقوم على اعتبار الوحدة عودة بالأمة إلى وضعها الطبيعي، والتعبير الأمثل عن مصلحتها، ويستند إلى وعي أوسع جماهيرها، وإلى نضال قواها الحية، وخاصة الطبقات والفئات ذات المصلحة. وهذه الوحدة عندما تتحقق، لاتنفي استمرار الصراع الطبقي داخل الأمة، مادام هناك طبقات. ولاتتضمن نفي امكانات التفاعل بين الأمم، وقيام علاقات أممية. فنحن لانطرح الأمة خارج العالم، ولانرى الأمة الآن بلا طبقات. ففي كل امه لم تبلغ الشيوعية طبقات، وفي العالم أمم. وسيظل الصراع ما بين الطبقات حتى تزول، وسيظل الصراع مابين الأمم، مادامت أمة تحاول استغلال أخرى. ولذلك فإن

برنامجنا هو برنامج الطبقات والفئات الكادحة ضد الطبقة أو الفئة المستغلة. وهو برنامج الأمة التي تسعى إلى التحرر، ضد الأمم الظالمة المستغّلة.

هـ) والبرنامج القومي يؤكد التعايش بين الأمم، ويرفض العدوان، ويؤكد حق كل أمة في التحرر والاستقلال، ويدعو إلى تحرير كل الأمم الخاضعة للاحتلال، وإلى احترام حقوق كل الأقليات القومية والدينية، ولكن ضمن الوحدة القومية لكل أمة.

و) وينطلق البرنامج القومي من أن وحدة الأمة تفرض وحدة برنامج تحريرها، وترفض الاطروحات الداعية إلى البرامج القطرية، انطلاقاً من أطروحات التفاوت السياسي والاجتماعي، والقوانين الخاصة تخضع للقوانين العامة، ونقاط التقدم تحكم نقاط التخلف، والعام يحكم الخاص، كما هو حاصل في كل الأمم، والطارىء يسقط لمصلحة الأصيل، والمصلحة الأوسع تحكم المصلحة الأضيق، والأغلبية تحكم الأقلية.

فمن يضع هذا البرنامج؟

إنها القوى القومية المعنية بمصير الأمة، الحريصة على خلاصها، والمدعوة في هذه الظروف الصعبة الى العمل، والى الحوار...

فمن هي هذه القوى؟ إنها مدعوة إلى المبادرة، وإلى تحديد دورها، والقيام به.

ثانياً: أن نبدأ بمناقشة المشروع النضالي التنظيمي. فنحن ندعو الأمة إلى تحرير نفسها وتحقيق وحدتها. فكيف يتحقق ذلك؟ إن الجماهير هي القوة القادرة. ولكن الجماهير، نتيجة عوامل القهر المختلفة، لاتمارس دورها. وهذا يستدعي أن تمارسه من خلال كل الأشكال التي تستطيعها. ولّما كانت هناك منظمات وأحزاب وقوى وجمعيات ونواد، وكانت هناك قوى غير منظمة واسعة، فمن الضروري أن يتم العمل على أكثر من جبهة، فهناك:

١ ـ الأحزاب والقوى السياسية المناضلة من أجل الوحدة القومية، أو التحرر والديمقراطية الخ. وهذه القوى مطالبة أن تحقق أوسع جبهة قومية متحدة لها، وجبهات متحدة في الأقطار. ومن مهمة هذه الجبهة القومية المتحدة، وفروعها في الأقطار، أن توحد جهودها لمواجهة المخاطر الخارجية، ومخاطر التفتيت الداخلي، وأن تسعى لتطوير المواجهة القومية، وأن تعمل لتطوير الاسهام الشعبي في تحقيق التحرر القومي والوحدة القومية، وإقامة سلطة الشعب الديمقراطية.

٢ ـ الأحزاب والقوى والجماعات القومية التي تربطها الأهداف القومية، وتلمس حاجتها إلى الوحدة، وقدرتها عليها. وهذه الأحزاب والقوى والجماعات مطالبة بالوحدة التامة وبالعمل ضمن اطار الجبهة المتحدة، ووحدة هذه القوى ضرورية لتطوير الحركة القومية،

وحدة دورها، وقدرتها على تحقيق أهدافها.

٣ ـ الجماهير الشعبية: ويجب أن تخلق مؤسساتها ومؤتمراتها وأطرها التي تجعلها قادرة على انتزاع زمام المبادرة، وتحقيق أهدافها.

ويجب أن يؤكد في هذا المجال على مايلي:

أ) ضرورة وجود القيادة القومية الموحدة، لأن وجودها يجسّد القضية القومية، ويدير الصراع على أساس قومي، ويسمح بتوحيد الجماهير والقوى القومية، وكل الفعاليات السياسية والاجتماعية في الأمة.

ب) ضرورة وجود المؤسسات القومية المعبّرة عن ارادة الأمة، في كل أقطارها.

جـ) ضرورة وجود الصحف والجمعيات والنوادي التي تسهم في التعبئة القومية.

إن إرادة الأمة لايمكن أن تجسدها مؤسسات قطرية، وقيادات مرتبطة بمصالح قطرية. وعليه فإن وحدة الأمة يجب أن تتجسد في عمل موحّد، يوجهه برنامج واحد.

في عهود الصراع المصيري، لايستطيع الفكر وحده أن يغيّر مجرى الصراع، الاّ بالتفاف الجماهير الواسعة حوله، وخلق الأطر والمؤسسات المعبّرة عن ارادة الجماهير، المجسدة لمطامحها. وهذا يعني أن الفكر يجب أن يتحول إلى حركة شعبية واسعة، فلا يبقى معزولاً في رؤوس نخبة، أو محنطاً في رفوف المكتبات.

ولمّا كان الأمر كذلك، فإن القوميين ليسوا مطالبين بخوض السجالات النظرية فحسب، بل مطالبون أيضاً، وإلى جانب ذلك، بخوض النضال العملي لتجسيد الارادة القومية. ولقد كان خوض النضال العملي ضعيفاً، خلال القرن المنصرم. ولايجوز أن يستمر ضعيفاً.

ـ ٤ ـ

لقد مضى زمن طويل والأمة تفتقد دولتها. وإذا كان العرب قد وحدوا أنفسهم عربياً بالإسلام، ولعبوا دوراً دولياً مهماً، فانهم أخذوا في نهاية عهد المعتصم العباسي، خاصة، يعيشون تمزقاً داخلياً، ويفقدون دورهم المحلي والدولي.

فلقد مارس السلطة، وفي ظل وجود الخلافة العباسية، قادة من غير العرب، وانتهى الأمر ببني بويه سادة في بغداد. وتعددت الامارات والدول في المشرق والمغرب.

ثم جاءت فترة ساد فيها المماليك، تلتها فترة حكم فيها بنو عثمان. وبدأت الدول

الاستعمارية تتناوش الوطن العربي، منذ القرن السابع عشر. وما إن حلّت سنة ١٩٢٠، حتى كان الوطن العربي كله مجزأ وتابعاً، ماعدا أجزاء من الجزيرة العربية.

وهكذا تتالت دول غير عربية على حكم العرب. وكان العداء للدول الحاكمة تعبيراً عن موقف عفوي، لم يقتنع بالمماليك أو العثمانيين أو الدول الاستعمارية، وأحيى الحكم الأجنبي الشعور لدى العرب بدروهم.

إلّا أن مفهوم الدولة الواحدة غاب زمناً طويلاً، ومفهوم الأمة اختلط على العرب نتيجة للعلاقات التاريخية بين العروبة والاسلام، وكذلك بين العرب والمسلمين، وسيادة المفهوم الاسلامي للأمة.

ونحن اليوم مطالبون بأن نعمّق الوعي بالأمة العربية، وأن نجعل من هذا الوعي أساساً لوجود دولة عربية.

ونحن مطالبون بأن نحسم هذه المسألة المتعلقة بوجود الأمة. فالعرب أمة، والاسلام دين. وكون معظم العرب مسلمين لايلغي وجود الأمة العربية، ولايلغي وجود الأمم الأخرى التي يعتنق معظم أبنائها الاسلام. ولقد دلّت التجربة التاريخية أن هذه الأمم احتفظت بكل سماتها في كل العهود الاسلامية.

وعليه فيجب التشديد غل ضرورة وعي الأمة العربية ذاتها، ووعي دورها لتستطيع أن تقوم بهذا الدور.

وترتبط بهذه المسألة مسألة وجود الدولة العربية. فالأمة العربية، تعبّر عن وجودها بالدولة الواحدة. والتجزئة تتناقض مع وجود الأمة. وصحيح أنها لاتلغيها، لأن وجود الأمة تاريخي، والتجزئة الطارئة لاتلغيه، ولكن استمرار وجود التجزئة يعرّض وجود الأمة للخطر.

ولقد تأسس الوجود الاستعماري الرجعي على التجزئة. وأريد للتجزئة أن تلغي وجود الأمة. وكان أن قاد ذلك إلى أمرين:

الأول: نشوء وعي قومي جديد، معارض للتجزئة ومتناقض معها.

والثاني: نشوء كيانات قطرية، وشرائح اجتماعية قطرية، لها تعبيرات سياسية غير قومية.

ويدور الآن صراع بين الاتجاهين، وبمقدار مايعبّر الاتجاه الأول عن مصالح الطبقات والفئات الكادحة، المتناقضة، مصالحها مع الرجعية المحلية والقوى الامبريالية، يعبّر الاتجاه الثاني عن مصالح الطبقات والفئات الحاكمة والمالكة الثرية.

ولكن الاتجاه الثاني يضم اتجاهات «يسارية»، كان مفروضاً أن تمثل الجماهير الكادحة في كل الوطن، وأن تعبّر عن ارادتها في الوحدة والتحرر والتقدم. إلّا أن هذا لم يحدث، وكان

الانسجام مع الاتجاه القومي استثناء. ولم يكن القاعدة.

ولقد لعبت الاتجاهات الطائفية فوق القومية، والاتجاهات الوطنية المحلية واليسارية المحلية دور المشوش على الاتجاهات القومية. واستخدمت هذه الاتجاهات المتناقضة فكرياً أساليب مختلفة في محاربة الاتجاهات القومية. وتمثلت هذه الأساليب في الاطروحات التالية:

١ ـ دينياً: ولدى كل الاتجاهات الاسلامية، لاقومية في الاسلام، ولا دولة قومية في الاسلام، والقومية، بالتالي، بدعة «أوروبية»، معادية للدين.

٢ ـ ماركسياً: وبالنسبة لأغلب الاتجاهات التقليدية والجديدة: القومية رجعية، لأنها بنت البرجوازية، والقومية ضد صراع الطبقات.

٣ ـ وطنياً: بالنسبة لمعظم القوى المحلية الملتزمة بحدود الأقطار، ليست الأقطار إلّا أوطاناً، وليس سكّانها إلّا شعوبا، سمّاها بعضهم أمما.

ولقد تعرض مشروع الدولة العربية الواحدة، كما تعرّض موضوع الأمة الواحدة، هجمات عنيفة، وحملات تشكيك شديدة، من الاتجاهات المختلفة المشار إليها. واستمرار هذا التشويه يعرّض المستقبل العربي كله للخطر.

ولذلك فإن وجود الأمة، ووعي هذا الوجود، يجب أن يتكرّس ويتعمّق ليطغى على كل الاتجاهات السياسية. أما مشروع الدولة الواحدة، والسلطة الواحدة، فيجب أن يصبح المشروع السياسي الأول والأكثر شعبية بين كل المشاريع السياسية.

ولانغالي، إذا قلنا، بأن المشروع العربي القومي الحديث قصرّ كثيراً في طرح المشروع السياسي، وتحديد طبيعته وأهدافه وأبعاده. وكان من نتيجة ذلك أن ظل هذا المشروع غائماً. ولم تطرح الأحزاب والقوى السياسية والمفكرون الصيغة السياسية، ولم يناقشوها. فما هو مشروع الوحدة؟ هل هو مشروع دولة واحدة؟ نعم؟ وماذا يعني قيام دولة واحدة؟ وأية دولة تلك؟ ماطبيعتها؟ ما مؤسساتها؟.

وإذا كانت الأمة واحدة، فما الذي يجسّد وحدتها؟ هل هو الدولة الادارية المركزية، أو هو وحدة القيادة، ولامركزية الدولة؟

ان هذا كله بحاجة إلى بحث ومناقشة، وعلى الفكر القومي أن يطرح هذه القضايا، وأن يجعلها قضايا شعبية، تعنى بها الجماهير كلها، وتناقشها في صحفها، ومراكز تجمعاتها، ومؤتمراتها، ونقاباتها، ومنظماتها الشعبية.

إن العرب أمة. وهم بحاجة إلى الوحدة الشاملة والدولة الواحدة، ولايغيّر من هذه الحقيقة وجود تفاوت بين قطر وآخر، ووجود أنظمة مختلفة، لأن كل هذا طارىء. وقد يسبب

بعض الاشكالات والآلام، ولكن مصلحة الأمة كلها، تتطلب اخضاع ذلك كله لمتطلبات الوحدة الشاملة.

إن بلورة مشروع سياسي عربي، وطرحه للنقاش العام، ضروري للانتقال من الدفاع إلى الهجوم، ومن الضياع إلى المبادرة، ومن الغياب إلى المواجهة.

وإذا كان العرب قد غابوا عن مسرح التاريخ، فانهم الآن يعودون. وعودتهم لن تكون إلّا قومياً، والعودة القومية تتجسد بالدولة الواحدة.

وكل من يعادي الدولة الواحدة، لأي سبب من الأسباب، يعزز وجود التجزئة، ويوطد أسباب التبعية، ويعطي التخلف كل مبررات الوجود.

لقد كانت وحدة العرب دائماً مصدراً للقوة والمنعة والتقدم الفكري والعلمي والاقتصادي، وكانت التجزئة مصدراً للضعف، وسبباً للاحتلال والتخلف والتبعية.

فمن الوحدة نبدأ..

وعلى الرغم من وجود صعاب داخلية وخارجية كبيرة، إلّا أن قوة جماهيرنا العربية أكبر، وجماهيرنا موحدة باللغة والتاريخ، موحدة بالهموم، موحدة بالفقر والقمع والاضطهاد، موحدة بالمصالح والمطامح، ومنها تبدأ الوحدة، لا من الأنظمة والدول التي قامت على التجزئة والتخلف والتبعية.

المراجع

١ ـ مروان بحيري (اعداد) وترجمة عطا عبد الوهاب: الحياة الفكرية في المشرق العربي (١٨٩٠ ـ ١٩٣٩) نشر مركز دراسات الوحدة العربية.

٢ ـ د. حليم يازجي وآخرون، بحوث في الفكر القومي العربي، معهد الانماء العربي ـ بيروت ١٩٨٣

٣ ـ د. صلاح الدين القاسمي: آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدّم له وحققه محب الدين الخطيب. ١٩٥٩ المطبعة السلفية ومكتبتها.

٤ ـ عبد الغني العريسي: مختارات المفيد، دار الطليعة ـ بيروت.

٥ ـ د. محمد شفيق شيّا: شكيب ارسلان، مقدمات الفكر السياسي ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ١٩٨٣

٦ ـ د. فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ولاسيما الفصل الخامس ـ دروب الفعل (٢٥٣ ـ ٣٨٤)

٧ ـ د. عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للامة العربية. دراسة في الهوية والوعي. مركز دراسات الوحدة العربية ـ ايلول ١٩٨٤ وخاصة الفصل الخامس والسادس، الصفحات (١٦١ ـ ٢٦٥)

٨ ـ علي ناصر الدين: قضية العرب، طبعة ثالثة، منشورات عويدات ١٩٦٣

٩ ـ ليونارد بايندر: وترجمة خيري حمّاد: الثورة العقائدية في الشرق الاوسط ـ دار القلم ١٩٦٦

١٠ ـ ساطع الحصري:

أ) آراء وأحاديث في الوطنية والقومية.

ب) العروبة بين دعاتها ومعارضيها.

جـ) محاضرات في نشوء الفكرة القومية.

د) اراء وأحاديث في القومية العربية.

هـ) العروبة أولاً.
و) دفاع عن العروبة.
ز) ماهي القومية.
حـ) حول القومية العربية.
ط) الاقليمية جذورها وبذورها.

منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، وقد فضلنا هذه الطبعة، لأنها حديثة، ولأنها موجودة في المكتبات.

١١ - ناجي علوش: الحركة القومية العربية، نشؤوها، تطورها، اتجاهاتها، دار الطليعة ١٩٧٥

وناجي علوش: الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية (١٩٤٨ - ١٩٦١) - دار الطليعة - الطبعة الثالثة ١٩٧٣.

الفصل الثاني

الأمة الواحدة وصراع الوحدة والتجزئة

- ١ -

الأمة العربية واحدة. ونحن ننطلق في ذلك من التأكيد، لامن محاولة الاثبات. وهي موجودة عمليا، وكل محاولات الاثبات منطلقة من هذا الوجود. ووجودها قائم بالعوامل المتوافرة في كل أمة موجودة: اللغة والثقافة المشتركة، التاريخ المشترك، الأرض الواحدة، وان كانت الآن بلا دولة واحدة، كما كانت في فترات مختلفة من التاريخ، وبلا سوق واحدة.

والأمة العربية ذات تاريخ طويل، يمتد آلاف السنين قبل الميلاد. وهذا مايثبته تاريخ اللغة العربية الطويل، وتاريخ الأقوام والحضارات العربية، منذ الآكاديين حتى اليوم.

وقد مرّت الأمة بعصور وحدة، خلال هذا التاريخ وبعصور تجزئة، ولكنها ظلّت موحدة.. بثقافتها خلال تاريخها كله. وكان هذا يقود الى وحدتها من جديد، كلّما تطورت قواها الذاتية المؤهلة لتحقيق الوحدة.

ويثبت تاريخ الامة العربية أن وجود الأمة أسبق من وجود الدولة. وان وجود أية أمة نتاج عملية تاريخية طويلة، لاتبدأ بقيام دولة واحدة، ولا تشترط دائما وجود دولة واحدة. وان كانت عوامل وجود الأمة، تفرض دوما التوجه لاقامة الدولة الواحدة، وهذا مرتبط دائما بعاملين:

الأول: حاجة ذوي اللغة الواحدة الى القوة التي تدافع عنهم ازاء المخاطر الخارجية، وتنظم شؤون حياتهم، داخليا.

الثاني: مصلحة الفئة الموسرة، مالكة وسائل الانتاج، في مدّ سلطانها على كل الناطقين بلغتها لتوسيع السوق الذي تسيطر عليه، ولحشد القوة اللازمة التي تدافع بها عن مصالحها.

ولقد شهد تاريخ الأمة العربية صراعا طويلا بين الوحدة والتجزئة، وكان ذلك ناتجا عن العوامل التالية:

١ ـ حرص بعض الامراء والطامحين للاستقلال عن السلطة المركزية، لانها ظالمة غاشمة، أو لأن النظام الذي تفرضه، يخضع ذوي المصالح المتعددين لمصلحة فئة واحدة. وكان الأمراء والطامحون يرون في الانفصال وسيلة لتحقيق مصالحهم. وهكذا كانت التجزئة، تخدم مصالح أمراء وطامحين، يطمعون بالسلطة، وبتنمية الثروات. وهو ماكان

لايستطيعون تحقيقه في ظل سلطة مركزية، ظالمة غاشمة، أو حتى لو كانت عادلة وديمقراطية.

٢ ـ انتفاض جماهير في مدينة أو منطقة على السلطة، بسبب ظلمها وعسفها، ومحاولتهم اقامة سلطة محلية في وجه السلطة المركزية. وكان هذا ينتهي عادة بقيام سلطة غاشمة جديدة، تحاول أن تتوسع.

٣ ـ محاولة مذهب معين أن يفرض سلطته على المذاهب الأخرى، مما يدفع الى قيام دول مذاهب، كما حدث بعد الخلفاء الراشدين: دولة اموية في الاندلس، وعباسية في بغداد، ودولة قرمطية في أطراف الجزيرة العربية، وفاطمية في القاهرة.

٤ ـ هجوم قوى خارجية على الأطراف، وتجنيدها قوى محلية.

وكثيراً ماالتقى أكثر من عامل واحد. فالنقمة المحلية التقت مع مطامح الطامحين، ومع دعاة بعض المذاهب، وحتى مع الأعداء الخارجيين أحياناً.

ولكن الظلم والعسف والنهب كانت من أهم عوامل الانقسام وأسبابه. خلال التاريخ كله.

الاّ أن الوحدة كانت دائما، تعود الى الوطن، رغم سنوات التجزئة الطوال، وعوامل الفرقة الكثيرة. وكان هذا يتحقق نتيجة مايلي:

١ ـ تدفق الهجرات من مخازن النمو البشري في اليمن والجزيرة العربية، وقيام دولة قادرة على اخضاع الامارات والمشيخات المتعددة. وكانت الهجرات الكبيرة الى وادي الرافدين، تقود الى قيام دولة قوية تمد سلطانها على الوطن العربي، وبعض مناطق آسية وافريقيا، وأحيانا أوروبا. وكانت هذه الهجرات تدفع قوى منتجة ومقاتلة الى أحواض الأنهار الخصبة، والى طرق المواصلات العالمية، فتتراكم الثروة والقوة.

٢ ـ قيام دولة قوية في أحواض الأنهار الكبرى، وادي النيل، ووادي الرافدين، أو على أطراف وادي الرافدين، كما هي الحال في الدولة التدمرية، والدولة الأموية في دمشق.

٣ ـ حدوث مخاطر خارجية، تفرض الوحدة، كما حدث مع صلاح الدين الايوبي في مواجهة غزوات الفرنجة. وكانت وحدة اللغة والثقافة تساعد في هذا كله، وتجعله طبيعيا.

وكانت اللغة الواحدة والثقافة الواحدة، تجعل خلاف القيادات والأنظمة خلافا سطحيا، لأن مايجمع الجماهير باق، ولأن التفاعل مستمر، رغم وجود الصراع على السلطة(١).

ثم ان استمرار الهجرات من مكان الى مكان، ووجود قبائل موزعة في أكثر من مصر،

وجدت قنوات تفاعل لاتتوقف.

وقد عرف الوطن العربي العلاقة بين ظواهر ثلاث، هي التبعية والتخلف والتجزئة. ففي عصور الضعف والتخلف، تستفحل المطامع الخارجية. وتُحتل أجزاء من الوطن العربي، وتتبع أجزاء أخرى للدول القوية المجاورة: الروم والفرس مثلا، ويستقل الطامحون ببعض الولايات. أما في عصور القوة، فتتحقق الوحدة، وتتحرر الأجزاء التابعة، ويزدهر الاقتصاد، وهكذا.

وتكشف لنا الجغرافية التاريخية هذه القوانين بجلاء. ان امبراطوريتي الروم والفرس لم تتوسعا، الاّ عندما ضعفت بابل. وقوات المغول والفرنجة لم تتقدم، الاّ عندما ضعفت بغداد. وحين كانت المراكز الحضارية العربية تضعف، كانت الامارات تقوم، وامارات الأطراف تتبع الدول المجاورة، والصراعات الداخلية تتفاقم.

وعلى الرغم من ذلك ظلّت الأمة العربية واحدة، لها لغتها الواحدة وثقافتها الواحدة، مهما تعددت الدول وتغيّرت، ومهما استشرس الفاتحون.

ويثبت لنا التاريخ، خلال حوالي سبعة آلاف عام، ان كل الغزاة اندحروا، وكل الجاليات التي تركوها تمّ تمثلها، وصارت جزء من هذه الأمة، وان الأمة بقيت، وتعززت عوامل وحدتها، رغم التجزئة وعوامل تشويه الهوية القومية.

- ٢ -

وتثبت تجربة الأمة العربية في تاريخها الطويل العديد من الحقائق في مجال تكوين الهوية القومية. ومن هذه الحقائق:

أولا: ان اللغة الواحدة، أداة الثقافة الواحدة، وان اللغة الواحدة والثقافة الواحدة العامل الرئيس في تكوين أية أمة، تلد ولادة طبيعية. فاللغة أداة التخاطب، والثقافة وسيلة التفاعل، واللغة والثقافة العامل الرئيس في صياغة التكوين النفسي المشترك. وتاريخ اللغة العربية طويل، وهو أطول تاريخ لغوي في العالم، فمنذ آكاد وايبلا، حتى اليوم مايزيد على خمسة آلاف سنة. ومع ذلك فان العربية تطورت، لتأخذ شكلها الحالي، منذ حوالي ١٨٠٠ عام. وكانت العربية لغة هذا الوطن الذي نسكنه، منذ هذا التاريخ القديم، ولغة هوامش حوله. ولقد بقيت، آثار اليمنية القديمة في الحبشة وارتريا حتى الآن. وبقي الحرف «الفينيقي» في لاوس حتى اليوم. ومازالت آثار الآرامية باقية حتى الآن في السريانية،

ومازالت هذه اللهجات منذ الآكادية حتى الآرامية موجودة في عربيتنا الفصحى، ولهجتنا العامية. وهو ماتشرحه مراجع عديدة.[٢]

وليس هذا المقال معنيا بتبيان علاقة العربية بلغات ولهجات الأقوام العربية القديمة، لأن ذلك سيكون موضوع بحث آخر، ولكنه معني بالتأكيد على مايلي:

١ ان تاريخ العربية الطويل، وعراقة ثقافتها، أوجدت عامل وحدة قوية، وزودت العرب بعامل تفاعل فعّال.

٢ ـ ان هذه الوحدة اللغوية والثقافية صمدت لكل عواصف التجزئة والتغريب الثقافي، وسمحت ببقاء العرب، وبقاء وحدتهم رغم الاحتلال الحثي، الروماني، الفارسي، الفرنجي، والأوروبي الحديث.

ثانيا: ان وحدة اللغة والثقافة قابلة للاستمرار، دون وجود الدولة الواحدة، ودون وحدة السوق. لا لأن وحدة اللغة تنشأ خارج الأرض والسوق، ولكن لأن تكونها يعطيها قوة ذاتية، ويجعلها قادرة على الدفاع عن وجودها، حتى عندما تغيب الدولة الواحدة، والسوق الواحدة. ولقد دام الاحتلال الروماني والفارسي ألف عام، في وقت معا، والاحتلال الفرنجي حوالي مائتين، والعثماني أربعمائة. ومع ذلك فان اللغة العربية صمدت، والثقافة العربية ظلّت عامل توحيد. وحين جزّأ الاستعمار الاوروبي الحديث الوطن العربي، واستخدم كل وسائل الترغيب الثقافي، لم يستطع أن يلغي الهوية العربية، أو أن يغيّب اللغة العربية.

ثالثا: ان قيام الدولة الواحدة، يتحقق في حالة وجود طبقة أو فئة قادرة، ذات مصلحة في تحقيق الوحدة. ولكن قيام الدولة، لايعني وجود الأمة، ولا ينفي وجودها. ولقد قامت دول امبراطورية، منذ أول التاريخ، تجاوزت حدود الأمة التي اضطلعت بقيادتها. ولكن هذا لم ينف وجود هذه الأمم. فلقد حكم الرومان والفرس العرب، وحكم الانجليز والفرنسيون أمما عديدة في القرون الثلاثة الماضية. ولكن الأمم ظلت رغم الاحتلال، واستعادت استقلالها. ولم يستطع الحكم الروماني أو الفارسي أن يذوب شخصية العرب، ولا استطاع الاستعمار البريطاني الفرنسي أن يحقق ذلك. ان قيام دولة واحدة لأمة واحدة يعزز وجود الأمة، ولكن غياب الدولة، لاينفي وجود الأمة. لأن الأمة غير الدولة، فالأمة كائن طبيعي وتاريخي، ينمو ويتطور ويتمثل، ولكن ليس من السهل أن يتم تمثله أو يموت، الاّ بعمليات الابادة الشاملة، أو عمليات التمثل التي تمتد آلاف السنين، وفي ظروف خاصة. أما الدولة فنظام يعكس مصالح طبقة أساسا، وهو نظام قابل لتعدي حدود أمة، وقابل للتغير، حسب

موازين القوى الاجتماعية المتصارعة، داخل الحدود القومية، وحسب موازين الصراع بين الأمم. وسقوط الدول أو قيامها لايلغي الأمم آليا، ولا يخلق أمما جديدة آليا، ايضا.

ولذلك فقد ظلّت الامة العربية موجودة، رغم تعدد الدول، واختلاف الحاكمين، ورغم تعدد أشكال التجزئة الداخلية، وعمليات الاحتلال الخارجي. وهذا لاينطبق على العرب فحسب، بل ينطبق على كثير من الأمم القديمة، كالصينيين والفرس والفيتناميين.

ان تجربة الامة العربية تثبت ان الامة ليست نتاج الدولة. وان انقسام الدولة، وتجزئة السوق، لاتستلزم انهاء وجود الامة آليا. وان بقاء الامة يسقط الاحتلال الخارجي والتجزئة الداخلية، ويقيم الدولة الواحدة، عندما تتوافر الفئة أو الطبقة القادرة على تحقيق الوحدة، لأنها ترى في ذلك مصلحة لها، ولأن الامة ترى في ذلك مصلحتها ايضا.

ولذلك عرفت الامة العربية تناوب الوحدة والتجزئة، ولم تستقر التجزئة أبدا، وظلّت الامة واحدة، رغم تنوع التجزئة، ودوامها مراحل طويلة.

والامة العربية الآن، تتمخض عن وحدة جديدة، يحفزها اليها الفيضان السكاني والحاجات الاقتصادية، والمخاطر الأمنية، والوعي والمطامح القومية. فهل ستتحقق الوحدة أم ستتكرس التجزئة.

هناك صراع الآن بين خطي الوحدة والتجزئة. وهذا الصراع لايدور في فراغ، بل على الأرض. . وللوحدة مصالح تمثلها، وكذلك الأمر بالنسبة للتجزئة.

وتمثل الوحدة مصالح جماهير الأمة الواسعة، وخاصة عمّالها وفلاحوها وصغار كسبتها، وكل الحريصين على استعادة مجدها. لأن الوحدة:

أولا: تجعل المائتي مليون عربي قوة موحدة، قادرة على الدفاع عن نفسها، ، وهزيمة أعدائها، وقادرة ايضا على البناء والتقدم، وسط عالم الصراع الكبير. وأمام هذا الحشد الكبير، المتزايد بسرعة، تضعف آثار المخاطر الخارجية، وخاصة الخطر الصهيوني، وستزداد أهمية هذه الوحدة، بازدياد عدد سكان الوطن العربي الذين سيصبحون ثلاثمائة مليون سنة ألفين، وحوالي ستمائة سنة ألفين وخمس وعشرين، وحوالي سبعمائة وخمسين مليونا سنة ألفين وخمسين. وبذلك سيكونون الأمة الثالثة من حيث العدد بعد الهند والصين.

ثانيا: توّحد سوقا واسعة، ذات ثروات هائلة، وأرض شاسعة، تسمح بتطوير الصناعة والزراعة، وبتوفير حاجات الملايين المتزايدة، كما تسمح بحشد الخبرات البشرية، القادرة على المشاركة في بناء حضارة شامخة.

ودون الوحدة، لن يستطيع العرب ضمان أمنهم القومي، ولا توفير الغذاء لملايينهم

المتكاثرة، ولا بناء مجتمع متحضر، يمحو آثار التخلف والتبعية.

أما التجزئة فانها تمثل فئات محدودة، لها مصالح متناقضة مع مصالح الامة، وتخدم مصالح أعدائها لأن التجزئة:

أولا: تبقي كل قطر ضعيفا، في المعادلات الاقليمية والدولية. ومامن قطر عربي الآن، يستطيع أن يضمن أمنه، أو يسهم في الامن القومي اسهاما فعالا، لأن امكانات كل قطر، لاتتيح له ذلك، حتى لو استخدمت هذه الامكانات استخداما أفضل.

ثانيا: تحد امكانات تطور كل قطر، بحدود سوقه، وبحدود امكاناته البشرية والاقتصادية.

ثالثا: تفسح المجال أمام مخاطر العدوان الخارجي، وتجعل كل قطر مرهونا لحسابات هذه المخاطر.

رابعا: تتيح فرص اللعب بالاقليات الاثنية والمذهبية، و فرض حكم طائفة أو قبيلة أو فئة.

ولقد أنشأت التجزئة حماتها وحواشيها، وعززت مواقعها بتسلم السلطة، وامتلاك امكانات الدولة في كل قطر.

وتحتشد تحت راية التجزئة الآن، كل القوى الكمبرادورية وتوابعها، وكل الانظمة التي أنتجتها التجزئة، وكل القوى الرجعية المعادية للتقدم والمرتبطة بالامبريالية. لأن مصالح هذه القوى ارتبطت بالتجزئة.

ولذلك فان هذه القوى تحارب الوحدة، بكل ماتملك من قوى، وتعمل لتوطيد التجزئة، وتوسيع قواعدها الاجتماعية، وتبذل كل جهد لتخرج الوحدة من التاريخ العربي، ولتسقطها من أذهان الجماهير، ولتستبدل (القطري) بالقومي، و (الشعب) في القطر بالأمة، ومساحة القطر بمساحة الوطن.

ولما لم يجد التقسيم الاستعماري، ولا نجحت الدعاوى العديدة، مثل الفرعونية والفينيقية والبربرية. عمد معسكر الأعداء الى محاولة استثمار النعرات الطائفية والاثنية، وتمزيق الامة الى شيع متناحرة.

وطبيعي أن تكون القوى الامبريالية والصهيونية، مع التمزيق الطائفي، لأنها مع تخلفنا وضعفنا وخضوعنا.

ولانستطيع أن ننكر أن ممثلي التجزئة أقوياء، لأن بأيديهم امكانات دول، وبأيديهم الاقتصاد والمال، وقوى اجتماعية تسندهم.

أما ممثلو الوحدة، فهم الأضعف، لأنهم لم يبلوروا برنامجهم ولم يوحدوا قواهم، ولم يخوضوا الصراع على الرغم من أنهم يمثلون الأكثرية الساحقة، كما أثبتت تجربة عبد

الناصر.

فهل يعني ذلك أن المستقبل للتجزئة، وأن الوحدة لن تنتصر؟

ان هناك من يعمل لتبقى التجزئة أبدا، وهناك من يعمل ليمزق الأقطار القائمة الى دول طوائف. الاّ أن هذا وذاك لايصمدان أمام حاجات الأمة المتزايدة الى استعادة وضعها الطبيعي، واسقاط كل أسباب ضعفها، ولايثبتان أمام تطور القوى المنتجة في الوطن العربي عامة، وفي الاقطار الكبيرة خاصة مصر، العراق، سورية، الجزائر، المغرب، السودان.

ان سيادة التجزئة، ومنطقها وسياستها، أقنع الكثير، بأن الوحدة صارت حلما صعب التحقيق، وجعل دعاة التجزئة وحماتها يشعرون أن التجزئة هي الواقع الملموس، وينظرون الى دعاة الوحدة على أنهم (مثاليون). فهل التجزئة هي الواقع؟ وهل الوحدة خيال؟ هذا مايحتاج الى اجابة واضحة.

والتجزئة من وجهة نظرنا جزء من الواقع العربي، وهي التشققات التي في سطحه. ولكنها ليست الواقع كله. لأن الواقع الملموس يشمل الأمة، والأمة واحدة، لها لغتها وثقافتها وتكوينها النفسي المشترك، ولجماهيرها الواسعة مصالحها ومطامحها الواحدة، ولكن لهذه الأمة الواحدة حكومات متعددة، وفيها طبقات وفئات ذا مصلحة في التجزئة. فمن يرى جماهير الأمة، يرى الوحدة، ومن يرى الطبقات والفئات الحاكمة باسم التجزئة، يرى التجزئة، ومن يرى هذا وذاك يرى الصراع، ويرى الخطين والاتجاهين، لأنه يرى وجهي الواقع، ويرى التشقق في السطح والوحدة في العمق.

وهذا لايجعل الوحدة حلما ولا خيالا، بل واقع ومصالح، كما أن التجزئة ليست رغبات فقط، انها مصالح ايضا.

ومع ذلك، فان في الوحدة الموضوعي والذاتي، كما هي الحال في التجزئة. فما هو الموضوعي في الوحدة؟ وما هو الذاتي؟

ان الموضوعي يتمثل فيما يلي:

١) وجود أمة من مائتي مليون، يعيشون على أرض واحدة، ويتكلمون لغة واحدة، وتجمعهم عادات وتقاليد مشتركة، يتسمون بتكوين نفسي واحد، وتربطهم روابط اجتماعية وثقافية، تجعلهم أمة واحدة.

٢) وجود أقطار عربية متجاورة، قامت بينها تقسيمات وحدود مصطنعة، خارج اطار الحدود الطبيعية للوطن، ولكن هذه الحدود لم تستطع وقف التفاعل الاجتماعي أو الثقافي.

٣) وجود وسائل اتصال كالطرق والسفن والطائرات والاذاعات والأقمار الصناعية والكتب

والصحف، تساعد على التفاعل، وتحد من العزلة التي فرضها التخلف، وضعف وسائل التواصل من قبل.
٤) وجود تراث أدبي عظيم، تتناقله الأجيال، ويرثه الخلف عن السلف، يملأ رفوف المكتبات الخاصة والعامة، ويسكن أفئدة هذه الملايين العربية.
٥) تطور البنى الاقتصادية من اقتصاد كفاف، الى اقتصاد السوق الرأسمالية.
٦) زيادة عدد السكان زيادة تفرض تجاوز حدود التجزئة، وتطوير الزراعة والصناعة، وتحديث الموارد، وتوسيع السوق.

أما الذاتي فيتمثل بما يلي:

أولا: تطور الوعي العام الناتج عن انتشار التعليم والثقافة، وعن امتداد السوق الرأسمالية، الى كل أنحاء الوطن العربي.

ثانيا: تطور الوعي السياسي، نتيجة التبلور النسبي للطبقات في الوطن العربي، واشتداد الصراع على الصعيد العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية، ونتيجة تفاقم الأخطار المحدقة بالوجود القومي. سواء منها، مخاطر العدوان الخارجي، أو مخاطر التمزق الداخلي، والقمع والاستغلال الخ.

إلا أن هذا كله لايمنعنا من الاعتراف، بأن الوعي القومي، مازال ضعيفاً، رغم ذلك كله، لأنه لم يبلور برامج تعبر عن هذا كله، ولاتجسد في قوى تستقطب الارادة الشعبية.

ولقد انكفأت التجارب الكبرى في هذا المجال، وهي تجربة البعث والقوميين العرب والناصرية، أمام الهجمات الخارجية والداخلية، حتى اتسع الميدان لفرسان الطوائف، ولدعاة الحلول القطرية.

وأنتج ذلك مفارقة كبيرة وعجيبة، فما هو موضوعي يدفع باتجاه الوحدة، وماهو ذاتي يطرح قضيتها، ولكن التعبيرات السياسية التجزيئية المعادية للوحدة، باتت الأقوى. ان ذلك الوجه التجزيئي من الواقع العربي، يفرز أحزابه وقواه ومدارسه السياسية. وبما أن التجزئة هي السائدة، فإن الأحزاب والقوى والمدارس السياسية التي تفرزها، هي السائدة أيضاً.

إلّا أن هذا لاينفي الجانب الآخر من الواقع: وجود هذه الملايين العربية التي بلغت مائتين، ذات اللغة الواحدة والثقافة الواحدة، ووجود مصالح حقيقية لأكثريتها في الوحدة. وإذا كان الوعي القومي لايعكس هذه الحقيقة حتى الآن تماماً، فمن المؤكد أنه سوف لايبقى

كذلك .

ومن الضروري في هذا السياق تقديم بعض ملاحظات حول أهم اتجاهين يعترضان طريق الحركة القومية :

أولا : الاتجاه الديني : تجاوز انتشار الأديان حدود الأمم . ولكن الأديان انتشرت بين أمم وأقوام قائمة . ثم إنها لم تلغ هذه الأمم ، وإن كانت قد أخضعتها لسلطة واحدة أحياناً . ولقد ظلت الأمم تحاول استعادة استقلالها ، في ظل الامبراطوريات الدينية .

وهذا تاريخ النصرانية ، كتاريخ الاسلام ، يشهد على ذلك . فالنصرانية لم تستطع أن تجعل الانجلو ـ ساكسون والجرمان واليونان والرومان الخ أمة واحدة . ولقد أسقطت هذه الأقوام الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وأقامت دولها المستقلة ، فيما بعد .

أما تاريخ الاسلام ، فقد عرف امبراطورية ضمّت أمماً عديدة ، إلى جانب العرب ، منها الفرس والترك والأكراد والعديد من الأمم . ومع ذلك فإن هذه الأمم ظلّت تتصارع في ظل الاسلام ، واحتفظت بهويتها القومية الى يومنا هذا .

ويدل التاريخ بهذا الصدد على أمرين :

الأول : ان نشوء القبائل والأقوام ، ومن ثم الأمم ، أقدم من نشوء الأديان السماوية المعروفة ، وان التكوين القومي ، يدوم رغم تغيّر الأديان ، أو حتى بزوالها . فلقد تنصّرت أمم وثنية ، ثم أسلمت . ومن العرب من تنصّر ثم تهوّد ثم تنصّر ، ثم أسلم ، ثم ارتد ثم أسلم . ومع ذلك فقد ظل عربياً . ولم يثبت أن الأديان تصهر الأمم ، وإن كانت تخلق روابط قوية بينها .

الثاني : إن الأديان وخاصة الاسلام ، قدّمت ايديولوجيا وبرنامجا سياسيا للحكم ، ودعت الى العدالة والسلام بين الشعوب . ولكن أنظمة الحكم التي قامت باسم الأديان عامة ، والاسلام خاصة ، لم تحقق ذلك . واذا استثنينا حكم الخلفاء الراشدين ، فيندر أن نجد فترة ظهر فيها أثر الاسلام واضحاً جلياً في أية سلطة قامت باسمه . وكان الحكم عموماً حكم أباطرة وسلاطين . فتحوا أمصاراً ، ظلموا ونهبوا وارتكبوا المعاصي ، وإن كان بعضهم قد حقق أمجاداً للعرب ، وبعضهم أنصف الفرس ، وبعضهم عزز وضع السلاجقة أو الأكراد أو الأتراك . وقد نشر بعضهم الثقافة العربية ، ونشر بعضهم الاسلام ، وشجع بعضهم العلم . إلّا أن كل ذلك لم يحقق العدل المنشود ، أو السلام المطلوب بين الشعوب . وظلّت الأمم تتنازع السلطة في ظل الاسلام ، كما حصل في ظل النصرانية . وكان حكم الامويين عربياً قومياً ، يمثل «برجوازية» عريقة أكثر مما يمثل روح الاسلام . ولم يخرج عن ذلك الحكم العباسي الأول (السفاح ـ المعتصم) . .

وكان الحكم البويهي فارسياً، والعثماني تركياً. وكان الخلفاء الاّ في حالات محدودة، أباطرة وقياصرة وسلاطين، لايختلفون عن الأباطرة والقياصرة غير المسلمين في سياساتهم وممارساتهم.

وقد دفع انقسام اتباع الأديان الى شيع، المجتمعات إلى حروب طاحنة، عرفتها أوروبا النصرانية، كما عرفها العالم الاسلامي. ولقد عانى العرب كثيراً من الصراعات المذهبية، ومازال لهذه الصراعات أثرها في الحياة العربية، ومخاطرها على المستقبل العربي.

ويستلزم قيام الحكم الديني:

١ ـ اخضاع كل الأمم ذات الدين الواحد لقيادة واحدة، ويفتح هذا باب صراع القوميات. فمن يحقق ذلك؟ ومن الاجدر به؟ هل هم العرب؟ هذا ماطرحه بعض رواد النهضة العربية الحديثة مثل الكواكبي. وهل يقبل بذلك الأكراد والفرس والأتراك الخ؟ وهل يقبل هؤلاء بنمط الحكم الاسلامي؟

٢ ـ اخضاع الأديان والمذاهب الأخرى لدين القيادة الجديدة أو لمذهبها. فإذا كانت مسلمة وجب خضوع المذاهب الأخرى، وهكذا.. وإذا كان علي بن أبي طالب قد استشهد دون حل هذا الاشكال، وهو الرجل المعروف بفضائله الشخصية، وكان كل الذين حاولوا قد فشلوا، فكيف سننجح نحن الآن؟

٣ ـ مواجهة كل انجازات الحضارة، خلال حوالي ألف وأربعمائة سنة، وكل التطورات التي حققتها البشرية.

وفي ذلك طرح اشكال معقد لاحل له، يستنزف طاقات الأمم في صراعات طاحنة، لاتحقق عدلاً، ولاتقيم سلاماً، بل تغرق الناس في بحار دماء، كما هي حال الفتنة الطائفية في لبنان، والحرب الايرانية العراقية.

وهذه المدرسة الدينية الطائفية، تدعو إلى قيام دولة غير قومية، تتجاوز حدود الأمم، وتسخّف كل دعوة قومية، إن لم نقلها تكفّرها.. وهي في ذلك لاتفعل أكثر من أن تهدم الأساس الذي يمكن أن تتحد عليه الأمم، لتطرح أساساً يثير الخلافات والانقسامات والصراعات الطاحنة.

وعلينا هنا أن نكون واضحين: وان نحدد طبيعة الحل: دولة قومية أم دولة دينية فوق ـ قومية، أم دولة مذهبية تجمع أجزاء من أمم.

ونحن نرى أن الدولة القومية هي الاطار الذي يوحد الأمة، من كل الأديان والمذاهب والأصول الاثنية. أما الحل الآخر، فهو الحل الذي يستثير كل كوامن الصراعات

الدينية والمذهبية والاثنية، وكل الصراعات القومية.

ولكن الدولة القومية لاتعني الغاء الأديان، بل تعني احترام كل الأديان والمذاهب، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، لكل المواطنين بلا استثناء. لأنها دولة كل المواطنين الأحرار المتساوين.

ثانياً: الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي: وينطلق هذا الاتجاه من عدد من الاعتبارات أهمها:

أ) النظر الى الواقع الراهن المتشكل حديثاً.

ب) الحكم على القومية بنظرة ايديولوجية مسبقة.

جـ) اعتبار القومي نقيض الأممي. فيرى التفاوتات الراهنة، ولا يرى التاريخ والثقافة. ولمّا كانت الأمة نتاج عملية تاريخية طويلة ومعقدة، فان اعتماد التفاوت الراهن أساساً لتفسير التاريخ، وتحديد اتجاه المستقبل، يتجاهل العملية التاريخية كلها.

ويتجاهل هذا الاتجاه الحقائق التالية:

أولا: ان التفاوت الاقتصادي الاجتماعي، بين منطقة وأخرى، كان موجوداً دائماً، ولكنه لم يمنع وحدة الأمم. ثم إن الدول القومية الحديثة القائمة، تعرف هذا النوع من التفاوت.

ثانياً: إن هذا التفاوت لايفسر التاريخ، ولايحكم كل الظواهر الأخرى، لأن التاريخ هو الذي يفسر هذا التفاوت.

ثالثاً: إن هذا التفاوت لايلغي وجود الأمم، لأن الأمم قائمة بالتفاوت، وبالكثير من التناقضات الثانوية الاثنية أو اللهجوية أو الاجتماعية كالعادات والتقاليد والأعراف، ولكنها موجودة، ومايجمع بينها أقوى من كل التفاوتات، في كل العصور.

رابعاً: إن في كل قطر عربي تفاوتاً بين المدينة والريف والبادية، وبين الشمال والجنوب، وبين السواحل والجبال الخ، واذا كانت هذه التفاوتات تمنع وجود وحدة الوطن، فلماذا تسمح بوحدة الأقطار؟

إن هذا الاتجاه، يدافع عن واقع التجزئة، إنما بالعودة إلى الاقتصاد والاجتماع. ولكن أي اقتصاد وأي اجتماع؟ ذاك الذي لايتناول الظاهرة كلها، بل جزء منها فقط. وجه منه فقط، والوجه العابر والسطحي والحديث، في مقابل الوجه التاريخي الضارب الجذور في التاريخ.

والملاحظ أن مدرسة التفاوتات تتقيد سياسياً بحدود سايكس ـ بيكو، بينما تتجاهل حدود القومية التي صنعها تاريخ آلاف السنين، وتسلط الأضواء الكاشفة على التفاوت

الطبيعي والجزئي أو السطحي ، وتتجاهل عوامل الوحدة الراسخة ، وتهرب من الحل القومي ذي الملامح المحددة، الى حل (قومي) بحاجة إلى اثبات، ومن الوحدة القومية الكبيرة القائمة بعواملها الرئيسية، إلى وحدة سياسية لاتستند إلاّ إلى خرائط التقسيم الامبريالي، ومن السوق الكبرى التي تمتلك امكانات التطور والتحديث، إلى السوق الصغيرة التي تحد من أية امكانية للتطور.

ومن الجدير بالذكر أن معظم القوى التي تتبنى هذا الخط، تتذرع «بالماركسية»، ومنها قوى ماركسية تقليدية، وقوى ماركسية «مجددة». ويشدد هذا الاتجاه على اعتبار القومية رجعية دائماً وأبداً. ولايفرق دعاة هده المدرسة بين أمرين:

الأول: القومية، من حيث هي الوجود القومي لأية أمة من الأمم.

الثاني: السياسة القومية لهذا الحزب أو ذاك.

وهناك بالتأكيد سياسات قومية رجعية، تمثل مصالح قوى طبقية رجعية. ولكن هذا لايجوز أن ينعكس على الموقف من وحدة الامة ووجودها. ويجب أن يتم التفريق دوماً بين الحرص على الأمة ووجودها، والسياسات الرجعية التي تنتهجها أية فئة طبقية.

ثم إن عملية تكوين الأمم عملية تقدمية دوماً، وهي باتجاه التاريخ، وبالتالي، فإن نقد بعض السياسات القومية الرجعية، لايستلزم اتخاذ موقف معاد من وجود الأمم، ومعاداة الرجعية لاتستوجب اتخاذ مواقف خارج السياق التاريخي.

إن تحقيق وحدة الأمة العربية عمل ثوري كبير، وهو في مصلحة الجماهير الكادحة أساساً، ومتناقض جوهرياً مع القوى الرجعية المحلية والقوى الامبريالية.

ولقد كانت الوحدة الالمانية والايطالية كذلك، كما هي الحال وحدة الهند والصين وفيتنام. ولايجوز أن نحدد موقفنا من الوحدة العربية، بناء على موقف مسبق، اتخذته قوى ثورية وديمقراطية من طبقات حاكمة في أوروبا، خلال مرحلة محددة، تالية على تحقيق الوحدة القومية.

ان اعتبار كل حركة قومية حركة رجعية موقف غير علمي، تحكمه اعتبارات محددة، ليست صحيحة اطلاقاً. لأن الحركة القومية التي تعمل لوحدة الأمة، هي حركة تقدمية في الزمان والمكان، حتى لوحملت اتجاهات رجعية. ومحاربة أية حركة رجعية، لاتكون حرباً على الأمة، بل على فئة أو طبقة فيها. وحين نشوب هذه الحرب، فلايجوز أن نخلط بين الموقف من هذه الطبقة أو الفئة والموقف من الأمة.

وعليه، فإن الحركة القومية قد تكون رجعية، ولكن النضال لوحدة الامة تقدمي

دائماً. ويسقط الثوريون والديمقراطيون الذين يتركون الرجعيين يقومون بهذا العمل. ويخاف دعاة هذه المدرسة الدعاوى القومية باعتبارها موحدة، ويرون فيها خطراً على صراع الطبقات. ولايرى هؤلاء أن الطبقات تتكون ضمن الأمم، وإن الوحدة القومية التي توحد السوق وتوسعه، تفرض نمو الزراعة والصناعة، وتبلور الطبقات، كما لا يفعل التشتت والتمزق.

ان هذا الحكم الايديولوجي على الحركة القومية، حكم غير علمي، وخارج سياق التاريخ.

وهو ناتج عن الاعتقاد بأن «وظيفة الايديولوجية القومية، هي ربط جميع الطبقات بعضها ببعض برباط وثيق، وتوحيد عقلياتها، وفرض نفوذ الطبقات التي تعد المركز الرئيسي للايديولوجية القومية على الحياة السياسية أو تقوية هذا النفوذ»(٣). وعلى الرغم من أن القيادات القومية، تفعل ذلك، بغض النظر عن الطبقة التي تنتمي إليها، فإن هذا الاعتقاد لايلغي الدور التقدمي للوحدة القومية، والنضال من أجل الوحدة والتحرر، ولايخفف دور الوحدة القومية في مواجهة العدوان الخارجي، أو في توحيد السوق، ومراكمة الثروات وحشد الجهود، من أجل تأمين الامكانات المادية والمعنوية لتطور اقتصادي واجتماعي كبير.

ويتجاهل هذا الاعتقاد حقيقتين.

الأولى: ان رغبات القوى السياسية لاتحكم التاريخ، وبالتالي، فإن محاولة طبقة أو فئة أن تفرض هيمنتها المطلقة، لايسقط صراع الطبقات، ولايلغيه. وان سيطرة طبقة أو فئة ليس مرهوناً برغبتها فقط بل بدورها في عملية الانتاج. وبالتالي فإن سيطرة ايديولوجيا معينة، وقيام سلطة محددة، جزء من عملية التطور السياسي، في حياة الأمة. وإن الأمة في تطورها، تشهد أنماطاً من الحكم وأنواعاً من الايديولوجيا، وإن هذه الأنماط تزول، أما الأمة فتبقى في أمد أطول كثيراً.

الثانية: ان سعي الطبقات البرجوازية الى احتكار السلطة، وتوحيد السوق بسرعة وبقوة، وفرض برنامجها وايديولوجيتها، يفرض الرسملة السريعة والتبلور الطبقي الشديد، ويزعزع بالتالي، سيادة البرجوازية المطلقة، لأنه يولد نقيضها الفعّال، وعدوها اللدود.

وتعود هذه القناعة برجعية الحركة القومية الى مقولة تقول: إن الأمم تنشأ في عصر نشوء الرأسمالية وتضمحل بزوالها(٤). وهذا يجعل الأمم مخلوقاً برجوازياً، ويجعلها رجعية بالطبيعة.

وهذه المقولة لا تنسجم مع الحقيقة، لأن الأمم موحدة قبل الرأسمالية. وهناك الأمم

القديمة كالعرب والفرس والرومان واليونان الخ(٥). . التي سبق وجودها وجود الرأسمالية. وهناك الأمم التي انتقلت إلى الاشتراكية، والتي تعززت سماتها القومية، وازدهرت لغاتها في ظل الاشتراكية. وهذا يثبت أن تحقيق الوحدة في ظل البرجوازية مجرد مرحلة تاريخية، طبعت مرحلة تاريخها بطابعها، ولكنها لم تخلق الأمم. وكل مافعلته البرجوازية هو أنها حققت الوحدة السياسية لأمم قائمة. وزوال البرجوازية من السلطة، لايلغي هذه الأمم، كما أثبتت التجربة الاشتراكية.

لقد تكونت الأمم عبر عملية تاريخية طويلة ومعقدة، ولاتزول الا عبر عملية أطول تاريخاً، وأكثر تعقيداً، تتجاوز أنماط الحكم والايديولوجيات.

وعليه فإن النضال القومي ليس رجعياً دائماً، وعلى نقيض ذلك، فإن كل نضال لتحقيق وحدة أمة، ولتحقيق تحررها، هو نضال تقدمي، حتى لو حدثت حالات استثنائية مغايرة. ولايجوز أن يتم الخلط بين السياسات القومية الرامية الى تحرير الأمم وتوحيدها، وسياسات بعض الطبقات الحاكمة المندفعة الى التوسع والعدوان، أو الحريصة على استغلال الطبقات الكادحة.

القومي نقيض الأممي: ان هذا الاتجاه يطرح القومي نقيض الأممي. وهو في سبيل الأممي، ينسى القومي، فيدعو إلى وحدة عمال العالم كلهم، وينسى الدعوة إلى الوحدة القومية، أو ينظر إليها باحتقار واستخفاف. وبمقدار مايقدم الأممي تقدمياً، يصور القومي رجعياً. .

ويتجاهل هذا الخط حقيقتين:

الاولى: ان كلمة «الاممي» تشير الى وجود الأمم، و «الأممية» تعني العلاقات بين الأمم. وإن طارحي فكرة الأممية، لم يتجاهلوا وجود الأمم، ولا اعتبروا أن هناك طبقات عاملة خارج الأمم، وعندما طالبوا الطبقات العاملة من الأمم المختلفة بالوحدة، لم ينسوا أنهم يدعون إلى تعاون أمم قائمة وتفاعلها، ولكن من خلال طبقاتها العاملة. ولذلك لم يكن الاسم اندماج الطبقات العاملة، ولارابطة الطبقات العاملة، بل اختاروا اسم الاممية.

الثانية: إن الدعوة لوحدة العمال أو الكادحين على الصعيد العالمي، لاتلغي ضرورة الوحدة القومية في إطار أضيق. ومن المؤكد أن وحدة الطبقة العاملة في اثنين وعشرون قطراً عربياً، أضمن لمصالحها، من قيام اثنتين وعشرين «أمة» مصطنعة، وهل يضر الحركة العالمية، إذا جاءها ممثل مائتي مليون عربي، وينفعها أن يأتي ممثلون مستقلون لاثنين وعشرين قطراً عربياً، باسم اثنتين وعشرين أمة.

ان العالم يسير في اتجاهين متكاملين الآن :

الأول: المزيد من الوحدة والتفاعل، وسواء في اطار الأمم والأقاليم، أو على الصعيد العالمي. فلقد حققت الكثير من الأمم وحدتها في القرن الماضي وهذا القرن، ألمانيا، ايطاليا، الصين، فيتنام، الهند، وأقامت أشكالاً من الوحدة: السوق الاوروبية المشتركة، السوق الاشتراكية المشتركة، وقامت أشكال من التعاون ضمن اطار الأمم المتحدة وخارجها. وهذا التعاون والتفاعل يزدادان، رغم كل الصراعات العالمية والمحلية. وينعكس هذا التعاون والتفاعل في حجم التبادل التجاري، والتعاون الفني والثقافي، وفي السياحة الخ.

الثاني: المزيد من بلورة الهوية القومية في كل بلدان العالم، فكل الأمم تطالب بحقوقها، وتحرص على تطوير ثقافتها، وابراز هويتها. ولكن هذا الاتجاه لايتعارض مع الاتجاه الأول، بل يعيش في ظله ومعه. ولذلك فلم يعد في قدرة أية حركة قومية أن تنعزل، أو أية أمة أن تعيش خارج التاريخ، وهذا مايفرضه التطور الاقتصادي، وبالتالي التقني الذي بلغته البشرية. وتواجه الحركات «المغلقة» كالحركات الصهيونية أو الحركة البيضاء في جنوب افريقيا أزمة خانقة.

والعرب الذين كانوا دائماً وسط حركة التفاعل التاريخي العالمي، يعيشون اليوم وسط حركة التفاعل العالمية الضارية. ولامجال لانعزالهم، حتى لو أرادوا ذلك. وإذا كانت الصين المنعزلة تاريخياً، والقادرة على العزلة، تعود اليوم إلى التفاعل مع العالم، فإن العرب الذين لم ينعزلوا يوماً، لايستطيعون أن ينعزلوا أبداً، بحكم الجغرافيا السياسية، ونتيجة تاريخهم الطويل، وبسبب وقائع القرنين التاسع عشر والعشرين، التي وضعتهم في تشابك مع الاستعمار، ومن ثم الامبريالية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن العالم يشهد نشوء تكتلات كبرى، مثل السوق الاوروبية المشتركة أو السوق الاشتراكية المشتركة، أو الوحدة الهندية والصينية، وسيشهد المزيد من الوحدات الكبرى بأشكالها المختلفة. ولهذه الوحدات أسس جغرافية وقومية أحياناً، وتاريخية الخ. ان أوروبا الامبراطورية الرومانية المقدسة، تداخل تاريخها، رغم الصراعات، وتداخلت مصالح شعوبها ولغاتها، فما الذي يمنعها من السعي إلى وحدة طوعية، لاتلغي أممها، ولاتفرض عليها حاكماً. وهذه الصين تتحدِ في دولة واحدة، كما لم تتحد في عهد كل أباطرة الصين، وهي تضم قومية الهان، وشعوباً وأقليات أخرى. وهذه الهند بأممها وشعوبها تكون وحدة كبرى. وهذه الولايات المتحدة الامريكية، تكوّن دولة

واحـدة، بخليط من كل الأمم والشعـوب. وهـذه شعوب افريقيا تكوّن منظمة الوحدة الافريقية، والدول الاسلامية تكوّن منظمة المؤتمر الاسلامي، وهي كلها أنماط من التعاون والتفاعل والخروج من دوائر العزلة. وسينشأ المزيد من هذه الأشكال والأنماط.

إن هذه الوحدات القومية أو الاقليمية نماذج للاندماج أو التعاون والتفاعل، ولكل منهـا أسســه القومية، أو الجغرافية أو التاريخية. وهذه الأشكال من الوحدة ليست بديل «الوحدة العمالية»، ولكنها خطوات واقعية على طريق المزيد من التفاعل. وإذا كنا نطمح لمزيد من الوحدة والتفاعل، فلا يجوز أن نقلل من مكانة هذه الوحدات في تطور العالم نحو المزيد من الوحدة.

أخيراً، إن الطبقة العاملة لاتستطيع أن تحقق وحدتها العملية، خارج أممها. وإذا كانت أحزابها تدعو إلى وحدة أممية، فإن عليها أن تسعى لقيادة أممها على هذا السبيل.

إن نقد هذين الاتجاهين ضروري، حتى لايُستغل الاتجاه الديني في تغطية موقفه من القومية، وحتى لايغطي الاتجاه الثاني موقفه بالدفاع عن الطبقة العاملة والأممية.

ولكن النقد يتضمن:

أولا: احـترام كل الأديان والمـذاهب، واحترام حقها في ممارسة شعائرها، والمحافظة على أماكنها المقدسة.

ثانيا: احترام عناية الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي بمصالح الطبقة العاملة والدعوة للأممية، حتى ونحن ننقد بعض مواقفه من القضية القومية.

ان الأمة الواحدة، بحاجة الآن إلى امرين:

الأول: حركـة قومية تعـبّر عن ارادة جماهيرها المعنية بالوحدة، المرتبطة بتاريخها، المهتمة بمصيرها حركة شعبية، تستقطب أوسع قطاعات الجماهير، وتوحد قواها في معركة المصير القومي.

الثـاني: المشروع السياسي الذي يوحد أوسع الجماهير.. ويعبّر عن ارادة الوحدة القومية والتحرر القومي.

إن الأمة العربية الواحدة، بحاجة إلى دولتها الواحدة، ودولتها لاتقوم دون الحركة القادرة على انجاز ذلك، وأية حركة سياسية بحاجة إلى مشروعها السياسي.

فأية حركة؟ وأي مشروع؟ أو أي مشروع وأية حركة؟

هذا مانطرحه للحوار. وندعو كل المعنيين إلى المشاركة.

وأول مانفعله في هذا المجال هو طرح هذه القضايا، وتحمل مسؤولية بدء الحوار.

المراجع

(١) وقد علّق أحد الذين قرأوا العقد الفريد لابن عبد ربه الاندلسي: «هذه بضاعتنا ردت الينا».

(٢) أشرت إلى بعضها في الفصل السابق.

(٣) فردريك هرتز: ترجمة عبد الكريم أحمد: القومية في التاريخ والسياسة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص٥٧ـ٥٨.

(٤) غليلوف: لينين وحل المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي، دار التقدم، ص١٥.

(٥) ناجي علوش: حوار حول الأمة والقومية والوحدة. دار الطليعة.

الفصل الثالث

عصر النهضة : الانبعاث القومي

- ١ -

أسرف أدب السنوات المائة الاخيرة، في الحديث عن النهضة، والانبعاث القومي، فهل تحققت نهضة؟ وهل تحقق انبعاث قومي؟

ان الجواب على هذين السؤالين كان يبدو ايجابياً، حتى أواخر الستينات، رغم اعتراضات وتحفظات من اليسار، ومن اليمين، ولكن المرحلة التي تلت وفاة جمال عبد الناصر، عرفت حملات تشكيك بالنهضة والانبعاث القومي، من زوايا مختلفة، وبأساليب متعددة، ولكنها أكثر حدة من أي وقت مضى؟(١)

فلماذا حدث ذلك؟

لقد حدث ذلك نتيجة العوامل الرئيسة الثلاثة التالية:

أولا: لقد عجزت الحركة القومية عن تحقيق الوحدة القومية، لأنها لم تمثل ارادة طبقة أو تحالف طبقات، ذات مصلحة في الوحدة، ولم تمتلك القدرة النظرية والعملية لتحقيق هذا البرنامج القومي. وهي لذلك لم تستطع أن تحقق النهضة السياسية الاجتماعية التي أنجزتها أمم كانت محتلة ومتخلفة مثل العرب: الهند، الصين، فيتنام الخ..

ان هذا العجز، سمح للاتجاهات المختلفة من اليسار غير القومي، الى اليمين غير القومي، إلى اليمين واليسار القوميين، الى القوى الطائفية، أن تطرح موضوع الانبعاث القومي على بساط البحث، وان تنطلق في تشريحه وتجريحه: وقد ساعد ذلك التيارات اليسارية الطفولية والتقليدية غير القومية على تبرير سياساتها غير القومية. أما التيارات السلفية التقليدية والجديدة، فقد وجدت الفرصة ملائمة لخوض هجوم حاسم ضد القضية القومية كلها.

وكان من نتائج ذلك كله أن تراجع قوميون، كان يفترض أن يكونوا تحديثيين، ليصبحوا سلفيين، أو يساريين غير قوميين، يرون الطبقات خارج حدود الامم، ولايرون الامة العربية أمة.

وقد تجلى عجز الحركة القومية في ميادين ثلاثة.

١ ـ عدم القدرة على خوض معركة تحرير الاراضي العربية المحتلة اولا، ثم خوض معركة تحرير فلسطين بقوى قومية موحدة، وعدم القدرة على الوحدة في القضايا القومية عامة.

٢ ـ عدم انجاز مشروع الوحدة القومية، لا على صعيد الوطن كله، ولا على صعيد اقليم وادي النيل، او المغرب، أو الشام، أو الجزيرة العربية: وسقوط كل مشاريع الوحدة، من وحدة ١٩٥٨، الى الاتحاد الثلاثي: مصر ليبيا سورية، ومن الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريةوالعراق ١٩٦٣، الى اتحاد ليبيا مع سورية ومع تونس الخ. .

ولم يقف الامر هنا، بل امتد ليشمل فشل مشروع السوق العربية المشتركة، واتفاقية الدفاع المشترك(٢).

وزاد الطين بلة، حين أخذت العلاقات تتدهور بين الاقطار، لنشهد نماذج من القطيعة، كما هي الحال بين الجزائر والمغرب وسورية والعراق، أو نماذج القطيعة بين الاقطار العربية الأخرى. .

وجاء انتشار الطائفية، ليجعل الأمر أكثر تعقيداً.

واقترن هذا كله بعجز الحركة القومية ان تنشىء قيادة، تلتف حولها القوى القومية، لتخوض الصراع في سبيل انجاز المشروع القومي، ودحر القوى المعادية، وخاصة بعد ١٩٧٠. وهناك الآن ثلاثة مراكز رسمية في بغداد ودمشق وطرابلس، متصارعة ومتنافسة، وغير مجمع عليها شعبياً أو حزبياً، وإن كان لكل منها مؤيدوه. وليس هناك قيادة قومية معارضة، يمكن أن تكون البديل.

ثانيا: ولقد استعادت القوى الرجعية، المعادية للوحدة القومية ومشروع التحديث الجذري، قدرتها على الهجوم، نتيجة فشل المشروع القومي الثوري أو المحافظ، من جهة، وارتباط هذه القوى بمخططات الامبريالية الاميركية من جهة أخرى. وكانت القوى القومية المعادية للاقطاع والكمبرادور في اقطار عربية رئيسة، قد وجّهت ضربات للاقطاع ورأس المال التجاري والمصرفي، منذ ١٩٥٦، مما حفز القوى الرجعية على خوض معركة الدفاع عن مصالحها. ولما كانت القوى القومية، والوطنية عامة، تدعو إلى العلمانية والتحديث، وتتحالف مع حكومة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وإن كانت لاترحم الشيوعيين العرب في معظم الأحيان، فإن القوى الرجعية حرصت على استخدام الايديولوجية الدينية، وتشجيع بناء أحزاب وقوى دينية. ولما كان الخصم الرئيس للقوى الرجعية هو المشروع القومي، وخاصة، منذ ١٩٥٨، فإن هذه القوى الرجعية شنت الهجوم عليه، من زوايا متعددة، أهمها:

أ: إن المشروع القومي مشروع استعماري، خططت له الدوائر الاجنبية، وانه قام لتفتيت الدولة العثمانية باعتبارها دولة اسلامية. وبرز اتجاه، يمكن أن يسمى الاتجاه العثماني،

يدافع عن السلطنة العثمانية المسلمة، في وجه الحركة القومية العلمانية. وانشغل هذا الاتجاه بكشف الاثر الامبريالي في تكوين الحركة القومية، وتفتيت السلطنة، ولم يُعْنَ بدراسة قوانين التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي، واثرها في بلدان متخلفة، مثل السلطنة، ولابدراسة قوانين انحلال الامبراطوريات والبنى المتخلفة، تحت وطأة تفاقم التناقضات الداخلية. ثم ان هذا الاتجاه العثماني حسم، بلا مناقشة، العديد من القضايا، باعتبار السلطنة خلافة اسلامية، واعتبار القوميين العرب خونة للوحدة الاسلامية، لانهم «تآمروا» على السلطنة العثمانية الخ.. ولم يرَ دعاة هذا الاتجاه مبرراً واحداً لقيام حركة قومية عربية.

ب: إن الفكرة القومية فكرة غربية، وان الاسلام لايعترف بالقومية، وان الهدف الرئيسي لدعاة القومية محاربة الاسلام، وتوطيد الهيمنة السياسية والثقافية الغربية. ولذلك فان المشروع القومي أساساً، يتبناه ويروجه نصارى، يرتبط بعضهم بالاجانب، ويخاف بعضهم الاسلام(٣).

وتمثل القوى الرجعية فئات حاكمة، وطبقات وفئات اجتماعية، وجماعات وأحزاب سياسية مرتبطة بهذه القوى. وكل هذه القوى تعادي المشروع القومي بلا هوادة.

ثالثا: ولقد بدأت الامبريالية الاميركية هجومها الجديد، منذ ١٩٥٨، بعد أن تهاوت مواقع الامبريالية التقليدية، وبرزت قوى عربية ذات شأن، نتيجة توجه ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) قومياً، وربطها المشروع القومي بالثورة الاجتماعية، ثم قيام وحدة ١٩٥٨، فبات المشروع الصهيوني من جهة، والمصالح الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، في خطر أكيد. وهنا بدأ العمل الامبريالي على أكثر من صعيد. فمن جهة تُسند القوى الرجعية في مواجهة القوى الثورية والديمقراطية، ومن جهة أخرى، تواجه الوحدة القومية بمشاريع مافوق قومية اسلامية، أو أممية طبقية معادية للقومية، أو بمشاريع «يسارية قطرية».

وكما حاولت القوى الامبريالية عامة، والقوة الامبريالية الرئيسة بريطانيا خاصة، أن تلعب بموضوع الوحدة العربية سنة ١٩١٦، صار اللعب بالمشاريع الاسلامية بنداً رئيساً في البرنامج الامبريالي عامة، والاميركي - الصهيوني، خاصة منذ ١٩٥٨.

وإذا كانت اللعبة البريطانية، سنة ١٩١٦، قد غطت مشروع تجزئة، عرف فيما بعد باسم اتفاق سايكس - بيكو، فإن المشروع الامبريالي الجديد، سيغطي مانراه من صراع طائفي يذر قرونه على كل صعيد.

ولهذا كله يعاني الانبعاث القومي اليوم مأزقاً خطيراً. فهو من الناحية العملية لايبدو قادراً على انجاز مهمته الرئيسة: الوحدة القومية. أما الأقطار التي حكمتها قوى قومية،

خلال العقود الثلاثة الماضية، فهي أنواع، أولها مصر، التي انتهى الحكم القومي فيها لتستأثر بها قيادات غير قومية، تقودها على طريق الاستسلام للعدو الصهيوني ـ الاميركي، والتراجع عن دورها القومي. ولقد جرى في السودان ماجرى في مصر. أما في الأقطار الأخرى، كما في سورية والعراق وليبيا، فقد شُنّت الهجمات من الخارج والداخل لمنع الأنظمة فيها من تحقيق أية وحدة، ولفرض القوقعة القطرية. ثم دفع صراع الطوائف الى تهديد وحدتها القطرية، كما جرى في لبنان. ولم تستطع القوى القائدة في الاقطار المشار اليها، ان تتجاوز مأزق التجربة بعد.

أما من الناحية النظرية، فان المشروع القومي يبدو قاصراً وعاجزاً، إمّا لتمسك بعض القوى باطروحات الخمسينيات، أو لأن دروس التجربة لم تُستخلص بعد. وفوق هذا وذاك فان هجمات القوى الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية، وخاصة الطائفية، تثير أكثر من إشكال للمشروع القومي المبلبل. فما هو إشكال مشروع الانبعاث القومي؟ ولماذا لم تبرز قوى قومية عربية، قادرة على تحقيق ماحققته القوى القومية في المانيا وايطاليا، في القرن الماضي، وفي الهند والصين وفيتنام في القرن الحاضر؟.

ـ ٢ ـ

لقد ولد مشروع الانبعاث القومي الاوروبي في ظروف غير عادية شهدت انبثاق عصر الأنوار، وماتبعه من ثورة فكرية، في ميادين العلوم المختلفة، من جهة، ثم ولادة القوى الاستعمارية الحديثة: البرتغال، هولندا، اسبانيا، بريطانيا، فرنسا، من جهة أخرى.

أصبحت أوروبا الغربية مركز العالم الحضاري، تطلق الأفكار والسلع والأسلحة والجيوش، وتغزو العالم كله، من أقصى المعمور إلى أقصاه. وهنا صارت أوروبة مركز الحركة السياسية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية في العالم. وصارت صاحبة السلطان العالمي.

وحين بدأ ذلك كانت السلطنة العثمانية في صعود، وكان احتلال القسطنطينية، سنة ١٤٥٣م، قد غَيّر الخريطة في اوروبة والعالم. ودار صراع شديد، منذ ذلك الحين، حاولت فيه كل قوة من القوتين أن تحقق النصر، فاتجهت قوات السلطنة الى غزو اوروبة، حتى بلغت فيينا، سنة ١٦٨٣م. واتجهت من جهة أخرى الى الوطن العربي، سنة ١٥١٦. واتجهت القوى الاروبية الى منع التقدم العثماني من الشرق، وإلى استعادة الاندلس، وغزو الوطن العربي من أطرافه. واستمر الصراع، حتى سنة ١٧٧٤، حين اختل الميزان لمصلحة

اوروبـة. ومنذ ذلك الحين بدأ مايسمى بالمسألة الشرقية(٤). وبدأت السلطنة العثمانية، ومعها الوطن العربي، تخضع لسياسة التغلغل والالحاق الاوروبية، وتاريخ ذلك معروف(٥).

وفي هذا الـوقت كانت القـوى الاوروبية تغـزو العالم كله، وكانت حركة التوسع الاستعماري الاوروبي تترافق مع ثورة سياسية على ثلاثة أصعدة:

الاول: اسقاط سيطرة الكنيسة وسلطتها المادية والمعنوية.

والثاني: اسقاط سيطرة الاقطاع، وبناء الدول القومية.

والثالث: اسقاط سلطة الملوك المطلقة، واحلال «سلطة الشعب» مكانها.

وكانت الثورات تلتقي على الاصعدة الثلاثة في معظم الاحيان.

ولـذلـك، فقد شهدت اوروبة هذه الثورة السياسية الكبرى، وهي تعيش ثورتها العلمية والفكرية.

وكـان العالم كله، بالمقابل، ومنه السلطنة العثمانية والوطن العربي، يخوض معركة الدفاع عن وجوده ومصالحه بأفكاره وبناه الاجتماعية والسياسية وتقاليده الموروثة. واستدعى التـوسع الاوروبي ان تتمسك البلدان المعرضة للغزو بأفكارها وتقاليدها. وهكذا رفعت السلطنة العثمانية راية الاسلام، لتعزز وحدة الشعوب الخاضعة لها، في وجه الغزو الاوروبي.

ولكن الـدول المعـرضـة للغزو، ومنها السلطنة والوطن العربي، لم تكن قادرة على المواجهة، نتيجة مايلي:

١ ـ كانت المواجهة تقتضي مشاركة شعبية سياسية، ولم تكن الأنظمة القائمة في هذه الدول مستعدة لقبول تغيير طبيعة النظم القائمة، ولاكانت القوى الاجتماعية قادرة على فرض هذا التغيير من الداخل.

٢ ـ وكانت المواجهة تقتضي ثورة فكرية وعلمية، تقود إلى تطور صناعي، ولم تكن الانظمة القائمة، ولا القوى الاجتماعية، قادرة على انجاز ذلك.

ولـذلـك، فإن الـدول غير الاوروبية كانت تقـع واحـدة، بعـد الاخرى، تحت الاحتـلال، رغم المقاومة الباسلة أحياناً، ورغم محاولات التمسك بالتراث الخاص بكل منها. وماكان ممكنا ألا تقع، بسبب عوامل القوة النوعية في طرف، وعوامل الضعف النوعي في طرف آخر. وحيث لم تقتحم القوى الاوروبية الغازية منطقة من المناطق، لجأت هذه المنطقة إلى التكيف مع الوضع الجديد، كما فعلت اليابان بانتهاج النهج الاوروبي، أو كما

فعلت دول أخرى باللجوء الى التقنية الاوروبية، وباقامة علاقات تسهل التجارة الاوروبية، ولاتقاوم الغزو الاوروبي.

وهكذا امتد الغزو الاوروبي إلى كل العالم تقريباً، ماعدامناطق محدودة، باتت مطوقة ومستعدة للتكيف.

أما السلطنة العثمانية والوطن العربي، فقد شهدا تنافساً استعمارياً، أنتج ما أسمي المسألة الشرقية، وقاد، من جهة، إلى إبقاء السلطنة، ولكن مع إخضاعها وقضم أطرافها، ومن جهة أخرى إلى استعمار كل أرجاء الوطن العربي، ومنع قيام دولة عربية فيه.

ان سقوط السلطنة، كان يعني، بالنسبة لبريطانيا، وحتى لفرنسا، القوتين الاستعماريتين الرئيستين:

أ ـ تمدد روسيا القيصرية في البلقان، والوصول الى البوسفور، وحتى الخليج العربي.

ب ـ امكان قيام دولة عربية، وهو مايحول دون اقتسام الدول الاوروبية «تركة الرجل المريض».

ولذلك كان هنالك قرار اوروبي، وعلى التحديد بريطاني ـ فرنسي، وأحياناً روسي، ببقاء السلطنة. وكان هنالك قرار بمنع قيام دولة عربية قوية، وهذا الذي دفع الى محاربة مشروع محمد علي باشا (١٧٦٩ ـ ١٨٤٨)، الوالي الالباني، المرسل على رأس قوة عثمانية، والطامح الى بناء سلطنة(٦).

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن محاولة محمد علي باشا، ضربت، لأنها كانت تتضمن أمرين خطيرين:

الاول: نقل مركز السلطنة الى القاهرة العربية، أو تحويل القاهرة إلى مركز اقليمي رئيس. وهذا يتضمن عودة السلطة إلى مركز عربي، إلى عاصمة عربية، وعودة العرب إلى ممارسة دور سياسي وعسكري، رغم عداء محمد علي للعرب، وسعيه لمنعهم من أن يكونوا ضباطاً في جيشه، حتى لو أبلى الواحد منهم بلاء حسناً. وهذا نظام ظل قائماً، حتى عدله ابراهيم بن محمد علي (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨).

الثاني: بناء دولة حديثة مصنعة، مما يعني تطوير المواجهة مع القوى الاوروبية الاستعمارية. ولقد أثبت محمد علي ذلك في حروبه مع الجيوش العثمانية، وقوات الوهابيين والثورة اليونانية(٧).

ان القرار الاوروبي الذي كان يقضي ببقاء السلطنة العثمانية، ومنع قيام دولة عربية حديثة، كان يقضي أيضاً ببقاء المشيخات والسلطنات والامارات العربية، وبقاء البنى

الاجتماعية المتخلفة، لأن ذلك وحده، يضمن تحقيق السيطرة الاستعمارية، واستمرارها إلى أطول أجل.

ومنذ ١٧٧٤م، وهناك خطان متعاكسان للتطور، الاول: اوروبي غربي، وهو يعكس ازدياد السطوة والثروة والتطور العلمي والفكري، والثاني شرقي، وهو يعكس استمرار التخلف والتبعية والخضوع. على الصعيد الاول، قامت الوحدات القومية، وكان آخرها وحدة المانيا وايطاليا، سنة ١٨٧٠. وعلى الصعيد الثاني، كانت الوحدة الكبرى تتحلل، سواء كانت قومية كالصين، أو امبراطورية كالسلطنة العثمانية. ومع نهاية الحرب العالمية الاولى، كانت السلطنة قد تحولت الى دولة تركية، بعد نزاع طويل. ولكنها، حين تفككت، كانت قد فرخت دولاً أوروبية قومية مستقلة(٨)، ومستعمرات عربية خاضعة لبريطانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا، كما خلفت بداية مشروع استيطان صهيوني في فلسطين.

ظل الامر كذلك، حتى سنة ١٩١٧، حين شهد العالم ميلاد اول ثورة اشتراكية، معادية للامبريالية، معادية للرأسمالية، ولكن عن يسارها، لا عن يمينها. ومع ثورة اكتوبر بدأ الاستعمار القديم يتراجع، رغم انه كسب الحرب العالمية الاولى.

ومنذ ذلك الحين، برز نهج للتحرر جديد، فتحقق استقلال الهند ووحدتها على يد برجوازيتها، وتحققت وحدة الصين وفيتنام وتحررهما بقيادة أحزاب بروليتارية، بينما ظلت شعوب العالم الثالث التي استقلت تابعة أو شبه تابعة، ومجزأة، قابلة للمزيد من التمزق.

وكانت الأمة العربية واحدة من حالات ثلاث: العرب والالمان والكوريون، لم تحقق الوحدة القومية، وهي من بين هذه الحالات أكثرها شذوذاً، ففي كورية قامت دولة اشتراكية في الشمال، وأحرزت دولة الجنوب التابعة تقدماً اقتصادياً كبيراً، ولم تتحقق الوحدة بسبب التدخل الاميركي فقط. وفي المانيا هنالك دولتان تحققان تقدماً نموذجياً ولكن الصراع الدولي، يمنع الوحدة، اضافة الى عنف الصراع الايديولوجي الداخلي. اما بالنسبة للعرب، فهنالك اثنان وعشرون قطراً، واحدى وعشرون دولة، لم يبرز بينها من حَلَّ مشكلة التخلف، أو أصبح أهلاً لحل مشكلة الوحدة القومية، كما اثبتت الوقائع حتى الآن.

ولهذا نجد من يكتب: «لهذا كله اضطربت عملية التحضير والتحديث في الشرق العربي، ولم تُؤتِ ثماراً مؤكدة، وسببت من الارتباك والاختلال أكثر مما خلقته من الحيوية والتفتح. فلا هي أدت الى مايشبه «النموذج الياباني» في النهضة التقنية، مع الحفاظ على الشخصية التقليدية، ولا هي أدت الى ما يقرب من «النموذج الصيني» في الثورة الجذرية الشاملة، واعتناق عقيدة جديدة باترة للقديم، ولا هي وصلت «النموذج الهندي» في تحقيق

حد أدنى من ملامح الدولة العصرية الديمقراطية، مع محافظتها على تراثها الروحي وطابعها التقليدي». ويضيف الكاتب: «ونلاحظ أن هذه الأمم الشرقية الكبرى الثلاث، انطلقت من مبدأ «الوحدة القومية» أساساً، ولم تدخل العصر مقسمة مجزأة، حيث يكاد يستحيل انجاز تجربة تحديثية راسخة، تجابه تحديات العصر ومستلزماته من واقع التقسيم والتجزئة»(٩).

فلماذا انجزت الامم تحررها ووحدتها القومية، ومازال العرب يعيشون مآسي التجزئة والتخلف والتبعية؟

ان الاجابة هنا أيضاً تعيدنا إلى مناقشة منطق المدرستين اللتين ناقشتا الموضوع:

١ ـ المدرسة القومية العربية، أو الوطنية القطرية التي اعتبرت الخلل ناتجاً عن التآمر الخارجي أساساً، وعن عجز القيادات.

٢ ـ المدرسة التراثية أو الاصولية التي اعتبرت مشروع القومية العربية، او الاستقلال الوطني مجرد مؤامرة، هدفها محاربة الاسلام وطمس الهوية العربية الاسلامية، وبالتالي، فان المشروع القومي كان محتماً ان يفشل، لأن النخب التي قادته مرتبطة بالمشروع الامبريالي، ولأن الجماهير معادية له.

فهل كان المشروع القومي مجرد مؤامرة؟ وهل هذا هو عامل فشله الرئيس. وإذا لم يكن الامر كذلك، فما السبب؟

- ٣ -

لقد فرض النظام الرأسمالي سيطرته العالمية، قبل ثورة اكتوبر (تشرين اول) ١٩١٧. ولم يظهر له ندّ قبل ذلك، ولا بعد ذلك. ومازال هذا النظام يفرض هيمنته، خارج اطار منظومة الدول الاشتراكية.

وإذا كانت النصرانية قد احتفظت بأوروبة في وجه الاسلام، فان الرأسمالية سيطرت على العالم كله، وأصبحت نظاماً لكل الامم، بغض النظر عن أديانها ومذاهبها وهوياتها القومية. واذا كانت الاديان السماوية قد جاءت بأفكار ومُثُل متماثلة، أو متقاربة، فان عصر الرأسمالية جاء بأفكار واختراعات وسلع، تتجاوز كل ماعرفته العصور السابقة، وان كان مستنداً اليها.

وهذه الافكار والاختراعات والسلع صارت أساس الحياة الحديثة، لا لان الدول والجماهير اختارت ذلك، بل لان متطلبات الحياة الحديثة، تفرض ذلك.

ولهذا اضطرت حكومات الامبراطورية العثمانية ان تعيد تنظيم جيشها على الاسس الاوروبية الحديثة، لتستطيع مجاراة الجيوش الاوروبية، فاستقدمت مدربين أوروبيين، وأدخلت تدريس اللغات الاجنبية، ثم استوردت الاسلحة والسلع. ولما لم يَكْفِ ذلك اضطرت الى ماأسمته التنظيمات(١٠). إلا أن هذا كله لم يُغْنِ عنها شيئاً، لان كل ذلك لم يغير طبيعة النظام.

وماحدث على صعيد النظم والاسلحة والسلع، حدث على صعيد الافكار، فانتشرت أفكار الامة والوطن، بالمعنى الحديث، وبدأت معركة الدستور، وأخذت العثمانية تتراجع لمصلحة التركية، لان العثمانية نسبة الى السلاطين، والتركية نسبة إلى الشعب.

وأخذت هذه الأفكار والنظم والسلع تتسرب الى الوطن العربي، عبر القناة العثمانية، وقنوات أخرى، مثل عهد محمد علي، وبايات تونس الخ..

كانت هذه الأفكار والنظم والاسلحة والسلع تبدو أقوى وأحدث، لانها كذلك، ولانها قادت الأمم الأوروبية من الجهل إلى العلم، ومن التخلف إلى التقدم، ومن الضعف إلى القوة. ولأن الأمم والحضارات الأخرى، لم تصمد أمام الموجات الاوروبية الطاغية.

وجرت محاولات للتمسك بالرابطة الاسلامية والعثمانية والشرقية، وللعودة إلى التراث، وللدفاع عن الهوية التاريخية والثقافية، ولكنها كلها لم تنجح في صد الغزو، ولا أغنت عن أفكاره واختراعاته وأسلحته وسلعه. ونظمت الدول والأمم أشكالاً متنوعة من المقاومة، ولكنها كلها لم تمنع انتصار الغزو الاوروبي.

وعرف الوطن العربي ثلاثة أشكال من الاتجاهات والحركات، وهي:

أولا: الحركة السلفية التقليدية كالوهابية(١١) والسنوسية(١٢) والمهدية(١٣)، وكلها حركات تدعو الى العودة للأصول والتمسك بالتراث، ومحاربة البدع، ولكنها أيضاً كانت تدعو إلى محاربة السلطنة العثمانية، وكل أشكال الاستعمار الاجنبي. إلا أن هذه الحركات هزمت أمام الهجوم الاستعماري، وفي صراعها مع السلطنة العثمانية من جهة، والقوى العربية المنافسة من جهة أخرى.

ثانيا: الحركة الاصلاحية السلفية التي دعت الى التزام الاصول، وطالبت بالشورى وبإطلاق العقل من عقاله، وحثت على التجديد والتحديث، بما لايمس الاصول. ولكن هذه الحركة أيضاً قد هزمت، ولم تحقق اهدافها.

ثالثا: الحركة القومية باتجاهاتها الاصولية او العلمانية، والتي عجزت ايضاً عن تحقيق الوحدة القومية(١٤).

ان عجز هذه الحركات وفشلها يطرح تساؤلاً حول أسباب ذلك كله.

فهل نحاول فهم هذه الاسباب؟

ان هناك سببين رئيسين، هما:

الاول: يتعلق بصراع القوى الامبريالية الرئيسة على الوطن العربي، وحرصها على تقسيمه واستعماره. ولما كان للوطن العربي موقعه الاستراتيجي وثرواته المهمة، فقد كانت القوى الامبريالية حريصه على اخضاعه واتباعه، وعدم السماح بنجاح الحركة القومية الوحدوية، أو أية حركة ثورية استقلالية فيه. ولا حاجة للتأكيد بأن القوى الامبريالية، كانت في أوج قوتها، وخاصة منذ بدأ نشاط الحركة القومية العربية، سنة ١٨٧٥.

ودراسة السياسات المتعلقة بما يسمى «الشرق الاوسط»، منذ ١٧٧٤ حتى الآن، تؤكد ما يلي:

١ - «. . . ان نظام المسألة الشرقية لم يمت مع الامبراطورية العثمانية، بل استمر حتى اليوم»، وان «. . . الشرق الاوسط كان، من بين الاقاليم غير الاوروبية، حقل التجارب الاكثر اهمية، في التطور التاريخي للسياسات الدولية، من عهد الوفاق الاوروبي الى الامم المتحدة»(١٥).

٢ - «. . . ان القوى العظمى المتنافسة، تقرر حقيقة كل شيء، وان الممثلين السياسيين المحليين، هم دمى لا أكثر ولا اقل». ولذلك فان السيطرة الاوروبية حدت من حرية الحركة، وقادت الى «. . . مفارقة ظاهرة: فالقوة العسكرية العثمانية او الضعف، والانتصارات العثمانية او الهزائم، لها تأثير ضعيف على نتائج الاحداث في معظم الاحيان. او في احيان، بدا ان لها نتائج معاكسة». وهناك هزائم وانتصارات عثمانية، كهزائم محمد علي للجيش العثماني في ثلاثينيات القرن الماضي، وانتصارات الجيش العثماني بقيادة عثمان باشا، سنة ١٨٧٧، أدت الى نقيض نتائجها فعلا. وقد هزم محمد علي دبلوماسيا، ولم يهزم عسكرياً(١٦).

وعليه، فان هناك ما يوجب القول:

١ - («ان الشرق الاوسط يمتلك ثقافة دبلوماسية» متميزة).

٢ - «ان هذه الثقافة ظهرت الى الوجود، خلال الفترة ١٧٧٤ - ١٨٢٠ (عندما وقع الشرق الاوسط فريسة اوروبة قوية)، وان هذه الثقافة توطدت خلال الفترة التي يدعوها المؤرخون

عهد المسألة الشرقية».

٣ ـ «وان المسألة الشرقية على كل حال، اذا ما نظر اليها باعتبارها نظاما، لم تختف من الوجود، بزوال الامبراطورية العثمانية، اثر الحرب العالمية الاولى، ونظام المسألة الشرقية يسم العلاقات الدولية في الشرق الاوسط، حتى هذا اليوم»[١٧].

ان دراسة هذه الثقافة ضروري لمعرفة ما جرى، منذ ١٧٧٤، من خلال انحلال الامبراطورية العثمانية، الى تقسيم الوطن العربي واخضاعه، ومنع وحدته القومية، وتحرره السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم، من بروز عامل جديد فعال، بقيام الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، الا ان السياسة الاوروبية ـ الاميركية ـ الامبريالية لم تتغير، بعد ثورة اكتوبر، بالنسبة لما يسمى الشرق الاوسط، وان هذه السياسة الامبريالية، زادت تمسكا بمنطلقاتها التي عرفت، منذ بدء ما يسمى المسألة الشرقية. ولما كان منطق المسألة الشرقية، يعني الاتباع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فان تاريخ الوطن العربي، يجب ان يدرس، منذ ١٧٧٤، ضمن هذا الاطار.

لقد تحققت الغلبة للسياسة الاوروبية والاقتصاد الاوروبي فسادت الكولونيالية، ثم الامبريالية، واصبحت البلدان التابعة مجرد مستعمرات واسواق.

ولم تكن هذه الغلبة نتيجة صدفة، او خلل مؤقت، بل نتيجة هزيمة تخلف محدد، امام تطور محدد، مهما كان رأينا فيه الآن، أو رأى المهزومين في حينه.

ومنذ تحققت الغلبة للقوى الغازية، صارت البلدان المستَعْمَرة جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي، تستورد السلع، وتصدر الخامات واليد العاملة الرخيصة عند الحاجة.

الثاني: ويتعلق بالبلدان التي أخضعت. وهنا الحقت القوى الاجتماعية المتخلفة، بالدول المتقدمة الغازية. فأخذت كل القوى الاجتماعية في البلدان المستَعْمَرة، تتكيف بالقوة مع الوضع الجديد. فانهار اقتصاد الحرف واقتصاد الكفاف لمصلحة الاقتصاد الرأسمالي، وأخذت الطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة في البلدان المستَعْمَرة، تعيد بناء حياتها الاقتصادية على ضوء متطلبات القوى المستَعْمِرة. فنمت القطاعات الاقتصادية التالية:

١ ـ قطاع تجاري، يُعنى بالاستيراد والتصدير (استيراد السلع المصنعة، وتصدير الخامات).

٢ ـ قطاع زراعي، يلبي أساساً حاجات المصانع في الدول المستَعْمِرَة (القطن مثلاً، أو المطاط، أو يلبي الحاجات الغذائية في الدول المتقدمة).

٣ ـ قطاع استخراج المعادن والخامات لمصلحة التصدير.

٤ ـ قطاع خدمات وسياحة (فنادق، مطاعم)...

ولقد أبقى المستعمرون الطبقات الاجتماعية المسيطرة، حيث وجدوا ذلك ضرورياً، وكان ذلك في معظم الحالات، في مواقع السيطرة: التجار، الملاك الكبار، العائلات الحاكمة، الوجاهات الدينية والاجتماعية، وربطوها بنظامهم الجديد. ثم كونوا طبقة جديدة، الى جانب هذه القوى، تربت في مدارسهم، وتدربت في معسكراتهم، وتخرجت على أيديهم، لتكون عماد حكمهم.

وكانت هذه الفئات تغنى وتتنعم، بمقدار ما تسحق الجماهير الكادحة.

وكانت القوى الاستعمارية، تحرص على أن تمارس القوى المحلية التقليدية دورها التقليدي، من التجار الى الزعامات العشائرية، ومن الملاك الى رجال الدين. كما كانت القوى الاستعمارية تحرص على بقاء الجماهير أمية. ولذلك حصر التعليم في أضيق نطاق، وحوربت كل محاولات القوى الوطنية لتوسيع اطار التعليم، وتنشيط الحركة الثقافية.

وأدى ذلك الى أن ترتبط حياة الاقطار المحتلة ارتباطاً كاملاً بالقوى المستَعْمِرة. وهنا برزت ثلاثة اتجاهات رئيسة في الاقطار المستَعْمَرة.

أ ـ اتجاه القوى المسيطرة: تجار، ملاك كبار، وجاهات اجتماعية ودينية، موظفون كبار، ضباط كبار، البرجوازية الصاعدة، الشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة. وكان هؤلاء مع السلطة لمُسْتَعْمِرَة. واذا اختلفوا معها، فمن أجل تحسين شروط العلاقة.

وكان هذا الاتجاه يحارب حركة الجماهير، ويدافع عن الواقع السياسي والاقتصادي القائم، ويرتبط بسياسات المستعمر، ويسهل استيراد سلعه، من الرياش الى العطور، ومن مواد البناء الى الابر والمسامير، ومن أدوات الزينة الى الاسلحة.

وقد حاول هذا الاتجاه أن يستورد السلع المصنعة، وان يدخل نتاج التكنولوجيا، ولكنه حاول جهده أن يتجنب العلم والفلسفة والعلوم الاجتماعية، الا في حالات نادرة، كحالة محمد علي، ومع ذلك فقد كان هدف توجه محمد علي هو امتلاك آلة الحرب(١٨).

الا أن هذا الاتجاه، ظل محتفظاً ببعض المظاهر التقليدية، وكان يدفع قطاعات من رجال الدين والوجاهات الاجتماعية، وموظفي القصور، الى تعبئة الجماهير ضد التغرب، والانزلاق الى التفرنج، والى التمسك بدينها وعاداتها وتقاليدها.

ب ـ اتجاه الشريحة المتنورة من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، وهو يدعو الى الاصلاح، بالعودة الى سنة السلف الصالح، أو تبني بعض مظاهر الديمقراطية الاوروبية. وكثيراً ما كان يمتزج الامران معاً. ولكن هذا الاتجاه، كثيراً ما عبر عن حاجة القوى الاجتماعية المسيطرة الى تحسين أوضاعها في علاقاتها مع السلطة المستَعْمِرَة أو العائلات الحاكمة، والى

امتصاص نقمة القوى المدنية المتزايدة والجماهير عامة.

وكانت قيادات الحركة القومية العربية، منذ ١٨٧٥، من بين هذه القوى الاصلاحية التي تطمح لانتزاع دور أكبر للتجار والملاك الكبار والوجاهات الدينية والاجتماعية من السلطة العثمانية، والتي كانت تقوم بالدور عينه، في ظل الاحتلال الاوروبي أيضاً.

جـ ـ اتجاه الجماهير، وهي عموماً ناقمة على الاستعمار، وعلى القوى المحلية المرتبطة به، مدافعة عن بناها الاجتماعية وهويتها الثقافية، ولكنها مرتبطة بالنظام الاقتصادي الاستعماري، ومن ثم الامبريالي. وهي تثور، وتحمل السلاح ضد القوى المُسْتَعْمِرة، الا أنها توكل قيادتها السياسية للتجار والملاكين العقاريين والوجاهات السياسية والاجتماعية والدينية، فتساوم هذه القيادات على الثورة، في سبيل مكاسب خاصة ومحددة. ثم ان القيادات الشعبية تعجز عن بلورة برنامج ثوري شامل، وعن بناء تنظيم قادر، وعن اعطاء الثورات طابعها القومي. ولذلك تفشل الثورات الشعبية الكبيرة الباسلة.

وهكذا فشلت الثورات السلفية التقليدية، لانها كانت هروباً من العصر الى البداوة والتاريخ. وعجزت الحركات الاصلاحية، لانها لم تكن مؤهلة نظرياً وعملياً للانتصار. وهزمت الثورات الشعبية، لانها كانت بلا البرنامج اللازم، وبلا القيادة القادرة. وقاد هذا الى أن تنجح العائلات الحاكمة في بناء أنظمة رجعية مرتبطة بالقوى المستعمرة، تتغطى أحياناً بشعارات الاصلاح والحياة البرلمانية، عندما تجد ذلك مناسباً.

ولهذا لم تتحقق الوحدة القومية في الوطن العربي، وظلت التجزئة قائمة، حتى بعد أن رحلت الجيوش الاجنبية عن أرض الوطن. ولم تستطع القوى الجديدة الحاكمة أن تغير الخريطة الاستعمارية، أو أن تضع أساساً لحل مشكلة التخلف والتبعية. وما ذلك الا لان سياسة المسألة الشرقية، مازالت قائمة، ولان القوى القادرة على التغيير الجذري لم تدخل الميدان بعد.

أما في الهند، فان البرجوازية الهندية، المفعمة بروح البرجوازية الاوروبية، استطاعت أن تبني دولة موحدة كبيرة، متعددة القوميات، وأن تبني اقتصاداً، يعتبر التاسع في العالم(١٩).

وأما في الصين وفيتنام، فان مسألة الوحدة ارتبطت بالثورة البروليتارية، وبقيادة حزب البروليتاريا، لتعذر قيام البرجوازية الصينية والفيتنامية، بدور البرجوازية الهندية(٢٠).

ان هذا يعني أن الانبعاث القومي العربي، ينتظر قواه الحقيقية: العمال والفلاحون الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وهذه القوى وحدها هي

القادرة على انجاز مهمات الانبعاث القومي، لانها ذات المصلحة فيه، ولان التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، تزيد هذه القوى بؤساً كل يوم، ولان القوى الاجتماعية المسيطرة: التجار والملاكين العقاريين والوجاهات الاجتماعية والدينية، وحواشي أنظمة التجزئة، ليس لها مصلحة بتحقيق الوحدة والتحرر من التبعية.

كان الانبعاث القومي العربي اذن وليد اشكالات ثلاثة:

أولاً: الهجوم الاوروبي الكاسح المتفوق بنظمه وسياساته وأسلحته تفوقاً لا يرد، وكان هذا يدفع العرب، والشعوب الاخرى المعرضة للغزو، لمحاولة اكتناه أسرار هذا التفوق، ومحاولة امتلاكها، ولكن هذا تم بحذر شديد، وحتى بخوف زائد. ولذلك ساد النهج العربي في الاصلاح، وليس النهج الياباني.

ثانياً: التسلط العثماني الذي يتمركز، وهو يسير الى الانحلال، ويحاول الاصلاح وهو يزداد ضعفاً وفساداً، لان تركيبة السلطنة السياسية والاجتماعية، لم تكن تسمح بتطور جذري عميق. فمن جهة هناك السلطان وحاشيته، ومن جهة أخرى هناك التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي كانت أكثر استعداداً للارتباط بالرأسمالية العالمية منها الى النمو الداخلي. ولذلك فان عهد التنظيمات كان عهد ارتباط بالمراكز الرأسمالية العالمية، لا عهد نمو ذاتي. وقد خلف التسلط العثماني ثلاث حالات، فاما حالة استسلام، نتيجة استخدام القوة الغاشمة. أو حالة التمرد المحلي (تمرد امراء وولاة وشيوخ)، أو حالة العمل للاصلاح. وكان النمطان الاخيران يلتقيان أحياناً، ويستفيد أحدهما من الآخر.

ولكن حركة الاصلاح، ومنها شقها القومي، ظلت حركة هامشية، بالنسبة للتسلط العثماني أو الاحتلال ومخاطر الاحتلال الاوروبي. وكانت حركة الاصلاح عموماً، تحاول مساومة الاول، والتكيف مع الثاني. ولم تحسم «أمر التحالف» مع الثاني ضد الاول، الا سنة ١٩١٥، وبعد أن استحال التفاهم مع جماعة الاتحاد والترقي. الا أن مثل هذا التحالف كانت نتيجته معروفة سلفاً: الهزيمة والخضوع.

ثالثاً: تخلف البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية، وتهيؤ القوى المحلية المسيطرة للتكيف مع القوى الكبرى. فقد تعود الامراء والولاة أن يأخذوا الشرعية من السلطان، وأن يحصلوا على مساندة قوة أجنبية أخرى، لضمان القوة والسلامة. وحين بدأ الميزان يميل لمصلحة القوى الاوروبية، بات هؤلاء الامراء والولاة يتنافسون في تقديم الولاء لهذه القوى، وفي محاولة الحصول على مساعداتها، وتوفير الخدمات لها.

ولم تكن الجماهير مستعدة لغير الانتفاضات والثورات العفوية، ولكن الباسلة، التي

قامت بها.

وفي هذه البيئة ولد الانبعاث القومي، فهل كان ممكناً أن يكون غير ما كان؟.

- ٤ -

لقد أجاب المفكرون على هذا السؤال، وأجابت الوقائع، خلال القرنين الماضيين. وللمفكرين أجوبة مختلفة. فهناك من تبنى بعض أفكار الغالبين، وهو يدافع عن قيم وتقاليد مجتمعه. وهناك من طالب مجتمعه بتبني كل قيم الغالبين وأفكارهم، معتبراً أن هذا هو طريق الخلاص. وهناك من رفض الحضارة الاوروبية كلها.

وكان غاندي في الهند ممن رفضوا، لا القيم والمفاهيم الغربية فحسب، بل الآلة أيضاً، وهناك في الوطن العربي من حذا حذو غاندي، في محاربة الاستعمار، دون أن ينهج نهجه، لان الذين دعوا الى مقاطعة الغرب، لم يقاطعوا سياسته ورياشه وسلعه.

ولكن الوقائع أعطت أجوبة أخرى، وكان للوقائع مساران:

الاول: مسار معارضي «التقدم» الاوروبي، سواء منهم ممثلو الفئات التجارية والعقارية والوجاهات، أو الجماهير الشعبية. وقد هزمت هذه المعارضة، حتى حين اتخذت شكل ثورات شعبية، مثل المقاومة الجزائرية الاولى (١٨٣٠ - ١٩٤٧) أو المقاومة الليبية ضد الطليان (١٩٢٣ - ١٩٣١)، أو حرب الريف (١٩٢١ - ١٩٢٦)، أو الحرب الهندية البريطانية (١٨٥٧ - ١٨٥٨).

الثاني: مسار استيعاب التقدم الاوروبي، وقد ساد المناطق المستعمرة كلها، وفرض قيمه ومفاهيمه، حتى حين حكمت قوى متخلفة، لا علاقة لها بالعصر. وكان غاندي يقول، مشيراً الى المبهورين بالحضارة الاوروبية: «حتى لو نجح هؤلاء في طرد الانجليز من الهند، وأصبحت بلادنا مستقلة، فان الحكم سيبقى انجليزياً، بفضل هؤلاء الغافلين المبهورين ببريق الغرب المزيف»[٢١].

وجاء استقلال الهند، ليؤكد هذه الحقيقة؟.

فهل هذا يعني أن الموضوع مجرد موضوع انبهار، وأن اقناع الجماهير الهندية بالقطيعة مع الحضارة الاوروبية والآلة الاوروبية ممكن؟ وان هذا كان ممكناً أن يحدث لو قررت الطلائع العربية ذلك.

ان هذا حديث خارج التاريخ. وكان يمكن أن تحاول جماعات الاكتفاء بالحرف في مواجهة الصناعة الحديثة، والاكتفاء بقيمها وتقاليدها وأفكارها في مواجهة الحضارة الاوروبية. الا أن هذا سيعني الاندحار والانكفاء، والبقاء خارج العصر.

ونستطيع أن نقول أن كل محاولات الانكفاء قد هزمت، ولم تستطع الحياة. وهناك نماذج للدعوات التي قامت تحت هذا الشعار في الوطن العربي، كالوهابية والسنوسية والمهدية، ولكنها

هُزِمَتْ. وهناك دول قامت على هذه المفاهيم كالدولة السعودية ودولة الائمة في اليمن، أو دولة الباكستان خارج الوطن العربي، ولكن كل هذه الدول كانت مثال التخلف من جهة، ومثال التكيف مع السيطرة الامبريالية من جهة أخرى.

ان الرأسمالية فرضت عالميتها بقوتها الغاشمة، وبعملها وسلعها وسلاحها أيضاً. وما كان ممكناً للبنى الاجتماعية المتخلفة والادوات اليدوية والخرافات واقتصاد الكفاف والخيل والسيوف أن تنتصر في هذه المعركة.

وكان انتصار الهجمة الاوروبية، وغلبة فكرها وسلاحها، يعني انتصار قيمها وأفكارها حتماً، مهما كان موقف المغلوبين. ولذلك، فان أفكار العلماء والمفكرين والفلاسفة الاوربيين، ستغزو العالم، ومنها الافكار حول القومية، كما ستغزو العالم التجارب السياسية الاوروبية. وكان مستحيلاً أن تدخل الآلة، ولا يدخل العلم، وأن يدخل الرياش وأسلوب العمل، ولا تدخل المفاهيم والقيم، وأن يقوم نمط الدولة البرجوازي، ويبقى النمط الاقطاعي أو السلطاني نموذجاً منافساً، الا حيث تريد القوى الغالبة.

وقد حطمت الرأسمالية نمط الدولة الاقطاعي، والاقطاعي المغطى دينياً في أوروبة، فتحول هذا النمط في العالم الثالث، وفي ظل غلبة الرأسمالية، الى نمط ضعيف تابع، لا يبقى الا اذا حمته قوى رأسمالية غالبة. وهذا النمط الاقطاعي، والاقطاعي المغطى دينياً، ليس نداً لنمط الدولة الرأسمالي، ولا هو خصم يحسب له حساب. ولكنه يجب أن يبقى في أطراف العالم الرأسمالي، ليضمن التبعية الكاملة، وليمنع تحرر الجماهير.

وكان هذا يفرض على الباحثين عن الخلاص، قبل ثورة اكتوبر، أن يبحثوا عن بديل لنمط اقطاعي متخلف، يمثل الاستبداد والتخلف، فلم يجدوا غير النظام الرأسمالي بديلاً، وقد وجد الباحثون عن الخلاص فيه ما يشدهم اليه. فهو بالنسبة لذوي المصالح، يبيح حرية المنافسة، ولا يسمح بتسليم المقادير لسلطان. وهو بالنسبة للباحثين عن العدل والديمقراطية يضمن حداً منهما. وهو بالنسبة للجماهير المظلومة المحرومة عنوان الخلاص.

ولكن قيام هذا النظام في الوطن العربي لم يكن ممكناً، لان القوى الغالبة كانت ترى فيه خطراً على وجودها، والقوى المحلية المسيطرة، كانت ترى فيه تنازلاً عن سلطانها، والجماهير لم تكن قادرة على فرضه.

وهكذا ظل حلماً، وظل ما تحقق منه مسخاً مشوهاً، وظلت الافكار التي قدمته مجرد اشارات، لانها لا تعبر عن موقف طبقات وفئات معنية بالديمقراطية، وذات مصلحة فيها، ولان القوى المحلية المسيطرة، كانت غير معنية ببديل عن نظامها، وقوى الاصلاح كانت قوى هامشية نظرياً وعملياً.

ان ما كان هو التاريخ، وما لم يكن هو الأوهام.

والتاريخ الاوروبي الحديث هو تاريخ الدولة القومية العلمانية. أما التاريخ العربي الحديث، مثلاً، فهو تاريخ الاحتلال والتجزئة والتبعية. ولقد نجح اليونانيون الذين تبنوا الفكر القومي الاوروبي في بناء دولتهم القومية، وبتأييد أساطيل أوروبا وجماهيرها، وكذلك نجح الرومان والتشيكوسلوفاك واليوغسلاف الخ.... أما العرب الذين تبنوا الفكر القومي الاوروبي، فانهم فشلوا، حتى الآن، سواء الذين قرنوا الاسلام بالحداثة كالكواكبي والزهراوي، أو الذين تبنوا النظريات القومية الحديثة، ودافعوا عن الاسلام كعبد الغني العريسي وميشيل عفلق، فما السر في ذلك؟ ان السر كان في موقف القوى الاستعمارية - الامبريالية من العرب والوطن العربي، وفي موقف الطبقات والفئات المسيطرة في الوطن العربي، وفقدان الجماهير الكادحة القدرة على تحرير وطنها وارادتها.

فكيف يكون التحرير؟.

ان تجارب الشعوب الاخرى، بعد سنة ١٩١٧ ردت على هذا السؤال: الهند، الصين، فيتنام، كوبا، كوريا، نيكاراغوا... لقد كان الحل بتحقيق مهمات الثورة البرجوازية في الهند، وبدمج مهمات الثورة القومية الديمقراطية بالثورة الاشتراكية، وبالتالي تجاوز نمط الدولة الرأسمالية. ولم يكن بالعودة الى نموذج السلطة الاقطاعية في الصين أو فيتنام.

واذا كان الانبعاث العربي قد تعثر حتى الآن، فلأنه لم يستطع أن يكون كذلك، لاسباب عديدة أشرنا الى معظمها فيما سبق.

والذين يعتقدون أن المشروع القومي قد فشل، لانه تبنى أفكاراً غربية، ولانه انعزل عن الجماهير لتغربه، ويتبنون بالمقابل شعار الوحدة الاسلامية، باعتباره شعاراً غير غربي، ويتعصبون لدولة بني عثمان ضد القوميين المتغربين، ينضمون الى موكب الحلول الوهمية التي تخاف على «التراث»، وتنسى أصحاب التراث، والتي تخاف العصر، فتستنجد بالماضي، وتخاف الحل الثوري، فتهرع الى مواقع القوى التقليدية، باسم القيم والدين والسمات الخاصة والهوية الثقافية. ولكن هؤلاء، يسهمون في تعريض القيم والدين والتراث والسمات الخاصة والهوية الثقافية للخطر الاكيد، لانهم يبعدون الجماهير عن الحل الذي ينقذها، وبالتالي يحمي تراثها وهويتها الثقافية وسماتها الخاصة وكل قيمها وتقاليدها، من تسلط القوى الامبريالية، وعبث القوى المحلية المسيطرة.

وبعد هذا كله، أية الطرق سلك الانبعاث القومي؟ لقد اعتدنا أن نقرأ وجهات النظر العلمانية التقليدية المختلفة، من جورج انطونيوس الى البرت حوراني، ومن حازم نسيبة الى أنيس صايغ. كما اعتدنا أن نقرأ وجهات النظر السلفية، والسلفية الجديدة[٢٢]. وبينما شددت وجهات النظر العلمانية التقليدية على غزوة نابليون، والبعثات والمدارس والصحافة، شددت وجهة النظر السلفية والسلفية الجديدة على دور الاستعمار وعملائه في اختراع فكرة القومية العربية، وتزكيتها وتعميمها وتشجيعها، بديلاً للدولة العثمانية الاسلامية، ولاي بديل اسلامي.

ولكن المدرستين أهملتا بحث قضايا رئيسة، كانت ومازالت تستحق البحث. ومن ذلك:

أولاً: طبيعة العلاقة مع السلطنة العثمانية. فهل كانت العلاقة اسلامية فعلاً، منذ بدايتها حتى انتهائها؟ وهل تحققت المساواة بين العرب والاتراك، خلال القرون الاربعة؟ وهل كان الاسلام جامعاً للعرب والاتراك؟ وهل كان الصراع بين العرب والاتراك نتيجة سوء الادارة فقط ودسائس المستعمرين؟ ان هذه الاسئلة ظلت بلا أجوبتها العلمية عامة.

ان المدرسة السلفية والسلفية الجديدة ترى أن الدولة العثمانية كانت دولة اسلامية. وهي «... اذن امتداد للسلطنة السلجوقية، أو بديل لها... فالعثمانية بهذا المعنى تندرج في المعاني التي اكتسبتها عملية تأسيس الدول في الاسلام: الاموية، العباسية، السلجوقية..»[٢٣]. ولم يكن العرب غريبين عن هذه السلطة، بل كانوا شركاء فيها، يحتلون المناصب الرفيعة في الحكومة والجيش[٢٤]. وكان الاسلام سبب خضوع العرب للاتراك أربعة قرون[٢٥]. وان السبب في الفتور والتوتر بين العرب والاتراك: «... يعود الى قصر النظر من جانب الاتراك، والى الدسائس التي كانت تحوكها الدول الغربية لمصالحها السياسية»[٢٦].

وبالمقابل فان هذه المدرسة، مازالت ترى أن خط شكيب ارسلان الداعي الى اللحمة الاسلامية كان هو الخط الصحيح[٢٨].

ان دراسة طبيعة السلطة العثمانية، وهل هي سلطة اسلامية، تكشف «أن هذه السلطة ليست الا سلطة عائلية غاصبة وان القبائل التركية كانت بوجه عام قبائل اسلامية، لكنها لم تكن على شيء من التعصب الديني، فان تعاليم الدين في نظرهم كانت على كثير

من التعقيد، مما جعل القيام بشعائر الدين أمراً مستحيلاً، فظلوا على اخلاصهم وولائهم للتقاليد القومية التي لم يكن الاسلام سوى غطاء رقيق لها»[٢٩]. وقد احتلت هذه الاقوام الوطن العربي، كما احتلت البلقان، ودافعت عن ممتلكاتها العربية، كما دافعت عن الممتلكات الاخرى أمام الهجمات الاوروبية، وحتى الفارسية مثلاً. وكان هذا مما أباح لاحد الباحثين أن يكتب: «حتى ليصح القول بأن الحكم العثماني حمى الاقطار العربية والاسلام من التعدي الخارجي قرابة أربع مئة سنة»[٣٠].

ولكن هل كان هذا الدفاع عن الاقطار العربية لانها اسلامية، أو لانها جزء من الممتلكات العثمانية؟ اننا نرجح العامل الثاني، لان جيوش السلطنة قاتلت في البلقان، وعلى الحدود الروسية، وفي اليونان، أكثر مما قاتلت دفاعاً عن الاقطار العربية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الحكم العثماني، كان نظام اقطاع عسكري، ينهب الولايات التابعة، ليمول خزينة السلطان. وكان الولاة نهابين، الا فيما ندر. وكان هم هذا النظام الاقطاعي العسكري تحقيق أمرين:

أولهما: اخضاع الاقطار التابعة له، واتخاذ الاجراءات لمنع العصيان.

وثانيهما: نهب الخيرات لتمويل الخزينة واغناء رجال الدولة، من الولاة الى الوزراء.

ولما كان الوطن العربي قد دُمِّر ونُهِبَ، منذ العهد البويهي والمملوكي، وغزوات المغول والتتر، فان العهد العثماني أكمل مهمة الاخضاع والنهب. وكان تحويل الاستانة مقراً للسلطنة عاملاً أساساً من عوامل تحويل فائض رأس المال، خراجاً كان أو ضريبة، الى العاصمة. وكان النهب يحول جزء من رأس المال أيضاً.

وكان النظام العثماني تركياً، وليس اسلامياً، لان سلاطين بني عثمان، رفضوا، حتى بعد ١٥١٦ أن ينقلوا عاصمتهم الى القاهرة أو دمشق أو بغداد، ورفضوا جعل العربية لغة رسمية. كما أنهم حاربوا اللغة العربية.

وهنالك مؤشرات على نهوض وعي قومي تركي خلال النصف الاول من القرن الخامس عشر. فقد اتخذ السلطان لقب خان التركي. وفي قصر مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٥١) وخلفائه، ازدهر الشعر التركي. وحاولت مدرسة أدبية، نحو نهاية القرن الخامس عشر، أن تكتب لغة تركية نقية وسهلة، دون تماد في استخدام الكلمات الفارسية والعربية. ومع أن هذه الحركة كانت محدودة وانتقالية، فقد كان لها تأثير كبير في تأكيد مكانة اللغة التركية[٣١].

وكان وضع الولاة، أو المقطعين في الاناضول غيره في الاقطار العربية، حوالي بداية القرن الثامن عشر. وقد ضرب هؤلاء جذورهم وسط الشعب الذي حكموه، لانهم منه،

نقيض الباشاوات في الارض العربية. وقد كوّن هؤلاء المقطعون سلالات محلية بتقاليد وولاءات محلية قوية[٣٢].

أما عن المساواة بين العرب والاتراك، فيكفي أن نذكر أن دراسة لمائتين وخمسة عشر من رؤساء الوزارات: «أظهرت أن من بينهم ٧٨ من الاتراك، و **٣١** من الالبان، و **١١** من البشناق، و **١١** من الجيورجيين، و **٩** من الانجاسيين، و **٤** من اليونان، و **٣** من السركاسيين و **٣** من الكروات، و **٢** من الارمن، و **٢** من الايطاليين، و **١** من كل شعب من شعوب مختلفة أخرى، بالاضافة الى العديد من المشكوك بهم او غير المعروفين، ومن بين المشكوك بهم، هنالك ثلاثة ربما كانوا عرباً»[٣٣].

ولذلك، فان العرب كانوا مغلوبين على امرهم، وكانوا مُسْتَعْمَرين، ولم يكونوا شركاء في سلطنة اسلامية. وكان يزيد من شعورهم بالهزيمة مقارنتهم أيام الخلافة الاموية والعباسية والفاطمية بأيام الحكم البويهي والسلجوقي والمملوكي والعثماني. وفي الاسلام مايذكرهم بفضل العرب، كما ان في دورهم التابع في العهد العثماني مايذكرهم بأيام سطوتهم في عهود العرب الاولى.

ولم تكن السلطة العثمانية قادرة على تحقيق المساواة والعدل، للعرب والشعوب الأخرى، بحكم طبيعتها الاقطاعية العسكرية. وطبيعي أن يقود ذلك الى التمردات والعصيانات المحلية في كل انحاء السلطنة، ومنها الوطن العربي، من القرن الخامس عشر الى القرن الثامن العشر. أما في القرن التاسع عشر، فقد تحولت التمردات في اليونان والبلقان الى ثورات قومية، أما في الوطن العربي، فقد ظلت عصيانات وثورات محلية، لاسباب عديدة، منها:

١ ـ ان البنية الاقتصادية الاجتماعية كانت بنية حرفية ـ اقطاعية، متخلفة، وان زعامات هذه العصيانات والتمردات كانت زعامات قبلية او اقطاعية محلية، او من الولاة والباشاوات الطامحين. وكان بعضها حركات اسلامية سلفية كالوهابية والسنوسية والمهدية، وعلى الرغم من ان هذه العصيانات والتمردات لم تكن حركات قومية، الا انها:

أ ـ أضعفت السلطة المركزية، فسمحت للمصالح المحلية ان تنمو، وان تترعرع.

ب ـ أججت الصراع ضد السلطة العثمانية، فطرحت صراع العرب والترك.

جـ ـ طرح بعضها كالوهابية والسنوسية والمهدية طعونا جدية بادعاء السلاطين حق الخلافة. وشكك بالنهج الاسلامي للسلطة، وطالب بالعودة الى الاسلام الصحيح، وبعودة الخلافة للعرب.

د ـ قام بعضها بتجنيد العرب، وبخوض صراع ضد الجيوش العثمانية، مما نمّى دور

القطاعات الشعبية العربية، كما حدث في عهد محمد علي.
٢ ـ ان الارادة العربية كانت واهنة، بسبب تسلط الاتراك والديلم والفرس، منذ عهد المعتصم، وبسبب سيطرة السلاجقة والمماليك، ومن ثم سيطرة العثمانيين سيطرة تامة. وكان المتغلبون الذين حكمهم العرب في العهدين الاموي والعباسي، يخافون انبعاث الارادة العربية، ويعملون كل ماوسعهم لقهرها، رغم علاقة العرب بالاسلام، وادعاء القوى المشار اليها الدفاع عن الاسلام.
٣ ـ ان الزعامات المحلية (زعماء قبائل، ولاة، عائلات مالكة ثرية) تطمح بسلطة محلية، وليس بسلطة قومية.
٤ ـ ان فئات من الزعامات المحلية، ومن رجال الدين، كانت تهدهد الارداة الشعبية، وتصرفها عن الوعي بمصالحها، وتدفعها الى التسليم للسلاطين.

وكان هناك عاملان آخران، يدفعان الى شعور العرب بهويتهم العربية، وانصرافهم عن دعاوى العثمانيين بقيادة المسلمين:
آ ـ الصراع العثماني ـ الصفوي، وانطلاق الصفويين، منذ ١٥٠٨ لاحتلال العراق والخليج. وكان واضحاً ان الصفويين كالعثمانيين، يصارعون على الارض العربية، وان مايفعلونه ليس أكثر من تنافس على الارض والثروة. وعلى الرغم من ان الاغلبية العربية السنية، كانت تعتمد منذ المعتصم العباسي على قوة الاتراك في دحر المعارضة الشيعية، الا ان الصراع الصفوي ـ العثماني نَبَّه العرب الى دور هاتين القوتين المجاورتين الطامعتين، والى طبيعة صراعهما.
ب ـ استعداد السلاطين العثمانيين، منذ ١٧٧٤ خاصة، والشاهات الصفويين، قبل ذلك، للاتفاق مع القوى الأوروبية الغازية على اقتسام الوطن العربي. وقد رافق ذلك تنازلات قدمها الطرفان للاطراف الاوروبية، باسم الاصلاح والامتيازات(٣٤).

ولقد قاد التراجع المستمر، وتقديم التنازلات وعقد الصفقات مع القوى الاوروبية، الى زيادة النفور العام، والى محاولة الزعامات المحلية الاستفادة من الوضع الجديد.

وكانت السلطنة امام خيارين، فاما ان تتمسك بقيمها ونظمها الاقطاعية ـ العسكرية، فتهزم امام الجيوش الاوروبية، او ان تدخل النظم والتقنية الاوروبية. ولقد اختارت السلطنة الطريق الثاني. ولكنها اختارته بخوف شديد. ونتج عن اختيار الطريق الثاني مايلي:
اولا: أخذت القوى الاجتماعية التقليدية تدافع عن قيمها ونظمها، وقاد ذلك الى معارك داخلية، قتل فيها بعض السلاطين، وحُلَّ فيها جيش الانكشارية.
ثانيا: أخذت الدول الاوروبية تتغلغل في بنية الاقتصاد العثماني، وتتبعه وتلحقه، دون أن

تسمح له بتطور.

ولما كان الاصلاح نتيجة ضغط خارجي، وكان عماده قرار السلطة المتخلفة، وكانت القوى الاجتماعية الداخلية، اما معادية له، او غير قادرة على انجازه، فان ماتحقق منه كان سطحياً، لايغير طبيعة السلطة او النظام، وبالتالي ظل ذلك الاصلاح قاصراً عن المواجهة.

وكان أول مايهم السلاطين تحقيقه من الاصلاح بناء الجيش، وتحقيق المزيد من مركزية السلطة، مما سبب المزيد من الاحتكاك بالقوى الاجتماعية المحلية المستقلة وشبه المستقلة وبالجماهير.

هل كان ممكناً أن يأخذ الاصلاح طريقاً آخر؟

لقد دلت حركة التاريخ انه لم يكن ممكنا، فالبرجوازية الناشئة، كانت مازالت ضعيفة، والسلطنة كانت مازالت قوية، والجماهير كانت مازالت غير مؤهلة لثورة كالثورة الفرنسية، مثلا. وكان في السلطنة ثلاثة اتجاهات للاصلاح: الاتجاه الرسمي، والاتجاه القومي العلماني والاتجاه الاصلاحي الاسلامي. وكانت كلها تلتقي في طلب التحديث، ولكن الاتجاه الرسمي لم يكن مع اية اصلاحات ديمقراطية، بينما كان الاتجاهان الآخران يطالبان بالشورى، وان كانا عاجزين عن فرضها.

ولقد نما في الجيش، ومنذ ١٨٧٦ الاتجاه القومي العلماني، الذي انتج ثورة ١٩٠٨. الا ان هذا الاتجاه كان قومياً تركياً، وكان يريد ان يوحد السلطنة بطريقة السلاطين، غير معترف بوجود أمم وقوميات فيها، مما قاد الى استثارة الأمم الأخرى، ومنها العرب، ودفع هذه الأمم لرفع رايات العصيان.

ومرة أخرى: هل كان ممكناً ان يكون الاتجاه الاسلامي العثماني هو البديل؟ نُجيب ان التاريخ أثبت انه لم يستطع- ان يكون، لانه اتجاه هامشي، يمثل موظفين ورجال دين. كانوا حريصين على بقاء السلطنة، ولم يكونوا يطرحون برنامج تغيير حقيقي، ولا كانوا يبنون قوى تغيير. ولـذلك فانهم لم يكونوا متصادمين مع السلطة، ولا مع التغلغل الامبريالي. وكانوا يتكيفون مع الطرفين، او مع واحد أكثر من الآخر. وكان كل مايفرقهم عن غيرهم. انهم كانوا حريصين على الدين والهوية، نظريا، ولكنهم عمليا كانوا يقبلون او يبررون كل تكيف مع السلطة الغاشمة، ومع القوى الامبريالية الزاحفة. فالافغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) في سنواته الاخيرة، عاش ضيفا على السلطان، ومحمد عبده (١٨٤٥ ـ ١٩٠٥م) اشتغل مربياً في ظل الاحتلال، ورشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م) كان يزداد سلفية، وهو يدعو الى «مسالمة الاوروبيين»، واعتبار انكلترا أحسن الدول المستعمرة: «استعماراً، وأقربهن الى اللين والعدل»[٣٥].

ان هذا كله، يجعلنا على قناعة، بأن طبيعة السلطة العثمانية، لم تكن تؤهلها لاعادة النظر في علاقاتها مع الامم الخاضعة لها، لانها سلطة اقطاعية ـ عسكرية، ولأنها سلطة تركية، وليست سلطة اسلامية. ولم يكن التيار الاسلامي العثماني قادراً على ان يحقق ذلك، في ظل وجود السلاطين او بدونهم، لأنه لم يكن تياراً ثورياً جذرياً، ولا كان تيار تنظيم شعبي، وعمل ثوري، ولان ظروف السيطرة الامبريالية العالمية من جهة، وظروف تطور البلدان المتخلفة التابعة في ظل الرأسمالية، كانت تدفع باتجاه آخر، مختلف تماماً.

وكان خط سير السلطة العثمانية هو التفكك، ليأخذ في اليونان والبلقان شكل بناء دول قومية، وفي الوطن العربي شكل احتلال، ودول قطرية. ولم يكن يمنع ذلك الا ثورة عربية، تقاتل دفاعاً عن الوطن. وهذا لم يحدث نتيجة الوضع الاقتصادي ووضع القيادات الرسمية والشعبية، وحالة الجماهير.

ان دراسة هذه المسألة دراسة علمية، تجنبنا تصورات وهمية كتصور امكان المحافظة على العلاقة مع السلطنة، او بناء سلطنة اسلامية جديدة، او امكان تجنب المصير الذي حدث، مادمنا نحاول تفسير التاريخ. أما اذا اردنا اعادة كتابة التاريخ، على ضوء رغبتنا في صنع المستقبل، كما فعل دعاة الاتجاه العثماني الحديث، فان ذلك شيء آخر مختلف تماماً.

ثانيا: طبيعة الموقف الامبريالي: ان الموقف الامبريالي لم يدرس دراسة علمية، في حينه. وهناك من يحاول الآن ان يصوره على غير حقيقته، رغم وجود دلائل قاطعة، أثبتتها وقائع التاريخ. ولذلك فقد نتج عن هذا كله موقفان متغايران:

الاول: توقع امكان «التحالف» مع دولة امبريالية لتحقيق مواجهة دولة امبريالية أخرى، ووقف اطماعها، وللتخلص من الاحتلال العثماني، ولتحقيق بعض مطالب العرب. ولم يكن هذا موقف الشريف حسين فقط، ولا موقف بعض الوجاهات، بل كان موقف قيادة «العربية الفتاة» أكثر القيادات العربية تنوراً ومعاداة للامبريالية، وموقف القيادات العربية الاخرى(٣٦). وكان هذا الموقف قاصراً من زاويتين:

الاولى: انه لايدرك ابعاد المخطط الامبريالي، في الوطن العربي، آنذاك، ولايعرف طبيعة علاقات الدول الامبريالية ومخططاتها المشتركة. ولذلك فقد فوجىء الشريف حسين، حين اعلنت الثورة البلشفية باتفاق تقسيم الوطن العربي، فهرع يستفسر من الرسميين البريطانيين.

الثاني: انه لايدرك قانون العلاقة بين القوى الامبريالية العظمى والقوى الصغرى، ولايعرف ان القوى الصغرى، لاتأخذ أكثر مما تقرره القوى العظمى، الا اذا اثبتت جدارة بذلك، لاتستطيع القوى العظمى تجاهلها.

ولهذا، فان تحالف القيادات العربية مع الحكومة البريطانية، سنة ١٩١٥، لم يقد لاكثر من احتلال الوطن وتقسيمه، وما كان ممكناً ان يقود.

ولكن الزعامات القبلية والاجتماعية، التي رأت السلطنة تسقط، كانت تريد تحسين مواقعهـا فقط، والقيادات السياسية القـومية، كانت تأمـل، انها بالتحـالف مع بعض الزعامات التقليدية، ومع قوة امبريالية عظمى، ستستطيع تحقيق بعض ماتريد تحقيقه ايضـا. وقـد خاب فأل هؤلاء جميعاً، لان تحقيق برنامج قومي، في منطقة، مثل وطننا، لايتحقق بهذه الاساليب، سيان منها الاعتماد على قوى تقليدية كالشريف حسين وزعماء القبائل وملاكي الاراضي، او الاستناد الى قوة امبريالية، ذات مصالح في وطننا.

وكـان التجـار وملاكو الاراضي الكبار والوجاهات الاجتماعية حتى سنة ١٩١٧، يحاولون تحسين مواقعهم، ضمن اطار الامبراطورية العثمانية، لانهم كانوا قد بنوا مواقعهم في اطارها. والعملاء من هذه الفئات، لم يكونوا قد حسموا بعد موقفهم من السلطنة، لان الدول الامبريالية الثلاث الرئيسة: بريطانيا وفرنسا وروسيا، لم تكن قد حسمت موقفها من السلطنة، قبل ١٩١٤. ولذلك ظل موقف القوى العربية المرتبطة معلقاً حتى ذلك الحين. اما القوى الوطنية، وذوو المصلحة في تحقيق مكاسب محدودة ومحلية، فانهم كانوا أميل الى التقارب مع حكومة السلطنة العثمانية، حتى علق جمال باشا المشانق في دمشق وبيروت، سنة ١٩١٥. وكان ميلهم للتفاهم مع حكومة السلطنة ناتجاً عن المصالح او المواقع التي يمثلونها، وعن تخوفهم من الـدول الامبريالية الطامعة. وكان فيما حدث للجزائر وتونس والمغـرب على يد فرنسا، وماحدث لمصر على يد بريطانيا، ولليبيا على يد ايطاليا مايكفي للقناعة بأن هذه الدول الاستعمارية غاشمة، وان لها مطامع لاتحد. ولذلك فان الموقف كان عدائياً من فرنسا، وحذراً من بريطانيا، وغير عدائي من الولايات المتحدة الاميركية، كما أظهرت تحقيقات لجنة كنج ـ كراين، سنة ١٩١٩[٣٧].

ولقد أظهرت القيادت العربية كل الاستعداد للتفاهم مع حكومة السلطنة، ولكن حكومة السلطنة، سيان قبل ١٩٠٨ او بعد ذلك، لم تبد اي استعداد للتفاهم، وظلت تراوغ وتناور وتضرب، حتى آخر لحظة.

الثاني: اعتبار الحركة القومية مجرد مؤامرة استعمارية، نفذها متآمرون مرتبطون، او مغفلون منقادون، بهرهم الفكر الغربي. وكان هذا رأى الفئات المتمسكة بالسلطنة خلال وجودها، سيان كان ذلك نتيجة ارتباط مصلحي او وظيفي، او نتيجة ربط بين السلطنة والجامعة الاسلامية. اما بعد سقوط السلطنة، فان اصحاب هذا الرأي كانوا أنماطاً متعددة. فمنهم من ظل مع الجـامعة الاسلامية، ومنهم من وجد في «الغدر الاستعماري» سبباً للتمسك

بالافكار القديمة. ومنهم من وجد محاربة العروبة بالاسلام افضل الاسلحة لمحاربة الوحدة القومية، والتشويش على الهوية القومية. ولكن هؤلاء جميعاً تناسوا، عمداً او غفلة، مايلي:

١ - ان حكومة السلطنة، تصرفت منذ البدء، وخاصة منذ اوائل القرن التاسع عشر، تصرف محتل غاشم مع العرب والشعوب الاخرى. وان هذه الحكومة لم تترك للتفاهم سبيلا، وبينما كان أصحاب هذا الاتجاه يتهمون الاتجاه القومي بالعمالة، وتبني الفكر الغربي، حاولوا ان يجدوا كل المعاذير للسلاطين الذين ادخلوا الاصلاحات الغربية، في الجيش، ثم في المجتمع، والذين قدموا التنازلات للدول الغربية في كل الميادين، ورهنوا اقتصاد السلطنة للدول الرأسمالية(٣٨). وكثيراً مايتجاهل أصحاب الاتجاه العثماني القديم والجديد اثر رجال الاصلاح الاتراك في الحياة السياسية العربية، واثر الفكر القومي التركي في الفكر القومي العربي.

ومع ان هذا التأثير لايعفي الاصلاحيين والقوميين العرب من مسؤولياتهم، الا ان تجاهله تماماً، او عدم التشديد عليه، يظهر مدى استعداد الاتجاهات العثمانية والاسلامية لمهاجمة القومية العربية وتشويهها بحق أو بغير حق، لان العثمانيين خاصة، والاسلاميين عامة، يخوضون حرب هزيمة القومية العربية بكل الاساليب، ودون هوداة.

٢ - ان دعاة هذا الاتجاه الجدد والقدماء لم يكلفوا انفسهم عناء دراسة الامور التالية:

أ - ان الخط الاستعماري - الامبريالي لم يكن خطاً قومياً في بلدان العالم الثالث عامة، وفي الوطن العربي خاصة. ولذلك فان الدول الامبريالية اقتسمت الوطن العربي، ولم تقم فيه دولة عربية واحدة. وهاهي تعيد تقسيمه، عبر استثمار صراع الطوائف واستثارته. وهذا ماحصل في الهند. اذ ايد الانجليز عند انسحابهم، قيام دولة «اسلامية»، تشق الهند كما حصل في كورية، عندما عملت الدول الامبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، على تقسيمها الى دولتين. وهذه هي تايوان ماتزال مفصولة عن الصين، وكذلك هونغ كونغ، ولم تتحد الصين وفيتنام الا بعد جهود خارقة، قام بها شعباهما. وبالتالي، فان الامبريالية لم تكن مع الحركات القومية في العالم الثالث، وكانت مع التفتيت دائماً، والقسمة دائماً. وهذا عائد الى طبيعة الامبريالية، المعادية لحقوق الأمم في تقرير مصيرها، ولحقوق المواطنين في السيادة. وكان المثل العربي من أوضح البراهين. ومع ذلك، فان منظري الاتجاه العثماني القديم والجديد، ودعاة الوحدة الاسلامية يرون القومية فكرة استعمارية، والقوميين العرب مجرد عملاء او مغفلين مبهورين بالفكر الغربي.

ب - وان الخط الاستعماري - الامبريالي، كان مع المحافظة على البنى الاجتماعية - الاقتصادية المتخلفة، وضد تحديثها، فعلا، او السماح ببنى جديدة بديلة. لماذا؟ لان بقاء

هذه البنى المتخلفة، يسمح للدول المصنعة ان تستمثر اسواق الأمم التابعة. ولان سقوط القيادات التقليدية، لاينتج قيادات عميلة فحسب، بل ينتج ايضاً قوى ثورية وديمقراطية. ولذلك فان كل الدول الاستعمارية ـ الامبريالية فرضت بقاء البنى المتخلفة، ومنعت تحقيق تحديث حقيقي. وحيث وجدت إقطاعات او امارات حافظت عليها، وحاربت اي نظام مركزي.

جـ ـ ان الخط الاستعماري ـ الامبريالي، كان دائماً يحاول اللعب بالقضايا القومية، ولكنه ايضاً كان ومايزال يحاول اللعب بالديانات، لأن هذا الخط «ذرعي»، يستخدم الفكرة والاسلوب اللذين يراهما مناسبين في وقت محدد. ولكنه معاد للقومية حتماً، لأنها تُنهض الأمم التابعة، وتدفع الى تحرير الأسواق الخاضعة، ولأن هذا الخط يعادي اية فكرة تقود الى الثورات وإلى التحرر. إلا أن الدوائر الامبريالية، المعادية للتحرر والتقدم والشيوعية، ترى في قومية البلدان التابعة طريقاً إلى التحرر الجذري، بينما ترى الدين سداً في وجه الشيوعية، والوحدة القومية.

- ٦ -

متى بدأ الانبعاث القومي؟ هل بدأ مع بدء النهضة؟

لقد بدأ الانبعاث القومي في اوروبة، مع عصر النهضة. واذا كانت الدولة القومية لم تقم بسهولة، آنذاك، فانها أخذت تفرض وجودها فيما بعد، حتى جاءت الثورة الفرنسية، فجعلتها الدولة الشعبية، او الدولة الأكثر شعبية، حتى ثورة اكتوبر الاشتراكية.

وانتقل نموذج الدولة القومية، من اوروبة الغربية الى الوسطى، ثم الى الشرقية، أوائل القرن التاسع عشر، ثم اوائل القرن العشرين الى آسيا والعالم.

ان الدولة القومية، الدولة ـ الامة الآن، هي الاطار الوحيد المعترف به لحياة البشر السياسية(٣٩)، وعلى الرغم من وجود أمم لم تحقق هويتها القومية، فإن اطار الوحدة القومية مازال مطمح كل الأمم، رغم بروز شعارات الدولة الاسلامية في العقد الأخير.

ولقد ارتبط الانبعاث القومي بالنهضة، لأن النهضة استهدفت تحرير العقل من الفكر المثالي التقليدي، وبالتالي من سيطرة الكنيسة. وكانت الكنيسة تؤيد سلطة الاقطاعي والامبراطور، فبحث فكر النهضة عن علاقة طبيعية، تربط بين مواطنين، فكانت القومية العلاقة الطبيعية الوحيدة التي تجمع جماعة واحدة.

كانت حركة النهضة ضد الاقطاع والامبراطورية الاقطاعية، وضد الكنيسة، وكانت الحركة ضد التجزئة الاقطاعية والسيادة الامبراطورية، وبالتالي ضد حق الحكم الالهي.

ولدت في هذا الصراع الارادة الشعبية.

وكانت حركة النهضة، وبالتالي الحركة القومية، تعبر عن ارادة قوى جديدة نشيطة، تحمل مطامح جديدة، وتحارب قوى قديمة بالية.

أما في الوطن العربي، فقد كان الوضع مختلفاً. اذ ان السيطرة العثمانية العامة، كانت قوية مازالت، رغم ازدياد عوامل ضعفها، وكانت القوى الاقطاعية والقبلية، في ظل السيطرة العثمانية او خارجها، مازالت قوية أيضاً. ولم تكن القوى الجديدة في اوائل القرن التاسع عشر موجودة او فعالة. الا أن هذا لم يمنع بروز عوامل نهضة وحركة قومية، للأسباب التالية:

أولا: كان النظام الرأسمالي، يمد ظله على العالم، ولم يكن يترك مجالاً لتطور مستقل، كما ذكرنا. وكانت السلطنة تخضع لمقتضيات هذا التطور، فتولد فيها، داخل أجهزة الدولة العثمانية وخارجها اتجاهات جديدة، سميت على صعيد الدولة سياسة «التنظيمات» او الاصلاحات، وسميت على الصعيد الشعبي الاصلاح.

ثانيا: وكانت دولة السلطنة تتفكك نتيجة عاملين، خارجي، وهو الضغط الرأسمالي الاستعماري، وداخلي، وهو نتاج عجز النظام الاقطاعي ـ العسكري عن مواصلة تماسكه في امبراطورية واسعة الاطراف، متعددة القوميات، تقودها عائلة غير قابلة للتطور الجذري. وقد برز نتيجة هذين العاملين وضع جديد، أدى الى ظهور اتجاهين، يلتقيان ويفترقان:

أولهما: يمثل قوى تقليدية محلية طامحة، ولكنها حاولت أن تنتهج سياسة الاصلاح، لتواجه السلطة المركزية، ولتكسب القوى الجديدة الناهضة (وخاصة التجار)، ولتكسب ود القوى الامبريالية.

وثانيهما: يمثل خط الاصلاح العام (التحديث، الشورى، الخ..) وكان الخط الثاني، يعكس القوى المتنورة من التجار والمتعلمين، والفئات الاجتماعية الناشئة الطامحة (برجوازية صغيرة مدنية وريفية، عمال).

وقعت النهضة العربية، وبالتالي، الحركة القومية العربية منذ البدء تحت ضغوط هذين العاملين. فمن جهة هناك سيطرة تركية غاشمة ومتخلفة، ولكنها تنحسر، فيبرز عبر انحسارها دور عربي، مرة باسم امارات محلية، ومرة باسم الطموح الى خلافة عربية، وهكذا..

ومن جهة أخرى، هناك قوى استعمارية جديدة، أقوى من السلطنة، ولكنها تهدد الوطن كله. واذا كانت السلطنة، ترفع راية الاسلام، فان هذه الدول ترفع راية أخرى.

ترتبط في ذهن المواطن العادي ، بالحروب الصليبية، وبحروب الاندلس، وباحتلال أجزاء من الوطن العربي، والعالم الاسلامي.

كان العرب اذن، امام سلطة غاشمة متخلفة، تعلمهم العربية بالتركية، وتنهب اقتصادهم، ولكنهم أيضاً ازاء قوى دولية جديدة، مستعمرة ونهابة أكثر قوة من السلطنة. فماذا يكون العمل؟.

كان هناك خطان رئيسان:

الاول: خط الامراء وزعماء القبائل والطامحين الى السلطة. وكان هؤلاء يطمحون لتعزيز مواقعهم، ولذلك فقد سلكوا سلوك السلاطين، فعمدوا الى شراء التقنية الاوروبية، والى تسهيل استيراد السلع، وشجعوا التعليم في الحدود التي تخدم هذه الغاية، وحاولوا ان يستعينوا بالقوى الاجنبية، استعانة السلاطين بها. هنا كان السلوك واحداً، لأن الهدف واحد: انتزاع السلطة.

ولكن هؤلاء جميعاً اضطروا الى الاعتماد على قوى محلية، كالقبائل والعلماء والعائلات الوجيهة، والى تنمية مصالح محلية. واذا كان محمد علي قد جَنَّد العرب، وأعدَّ قطاعات من الجماهير العربية لدور عسكري، فان مماليك بغداد اضطروا للاعتماد على قوى عربية، في الصراع فيما بينهم، وفي الصراع مع السلطنة. ولجأت القوى الاستعمارية أيضاً الى تشجيع القوى المحلية في حدود السياسات المرسومة(٤٠).

والثاني: خط رجال الاصلاح، الداعين الى الاصلاح عامة.

كان الخط الاول، يعمل لاضعاف السلطنة، وزيادة المكاسب المحلية، على حساب السلطة المركزية. مع ان السلطة، كانت تحاول تشديد التمركز. وكان الخط الثاني، يحاول ارساء أسس حياة دستورية، تضمن حقوق الجماعات والافراد. ولذلك كان كل من الخطين، يحاول الاستفادة من الآخر.

وكان الخط الاول، يضم زعامات عربية وغير عربية، كمحمد علي في مصر ومماليك بغداد، ولكنه أيضاً كان يضم زعامات عربية (زعامات قبائل، عائلات مدنية وجيهة، شخصيات دينية). ولكن هؤلاء جميعاً كانوا يثيرون اوسع الحملات ضد الأتراك، من قيادات الحركة الوهابية، إلى قيادات الحركة المهدية، ومن زعماء قبائل البصرة والمنتفق وشمر، إلى الشخصيات الدينية.

ويثير الانتباه أن تجد الحركة الوهابية تأييداً واسعاً لها في العراق، منذ اوائل القرن التاسع عشر، حتى أن علي السويدي، «أحد علماء العراق السلفيين استطاع. . . أن يقنع سليمان الصغير (١٨٠٨ ـ ١٨١٠)» حاكم العراق. . «بقيمة الافكار التي دعا اليها محمد

بن عبد الوهاب». وأيدت الاسرة الالوسية هذا الاتجاه، وهو ماازداد وضوحاً في اواخر القرن التاسع عشر، مع محمود شكري الالوسي[41].

ويشير الانتباه أيضاً أن صفوقا شيخ عشائر شمر، اتصل بالقيادة المصرية، خلال دخول قوات محمد علي الشام[42].

ويلمس من يدرس تاريخ الوطن العربي في القرن التاسع عشر مايلي:

١ ـ ان هناك عداء نحو الاتراك، وان هذا العداء يتفاقم، لاحيث توجد سلطة مركزية، كما في سورية والعراق، بل حيث لاتوجد، كما هي الحال في اليمن وسائر الجزيرة العربية. «هذا ولم يَنْبَرِ أحد بعد، لدراسة الاسباب والعوامل التي أدت الى ظهور العداء نحو الاتراك في الجزيرة العربية. انها ناحية مهملة في تاريخ العرب الحديث»[43]. ومن الجدير بالذكر ان هذه الظاهرة تكررت مع الحركات السلفية وغير السلفية، من السنوسية الى المهدية، ومن حركة الشيخ عبد الغني جميل مفتي بغداد (١٧٨٠ ـ ١٨٦٣) سنة ١٨٣٢، الى ثورة الشريف حسين، سنة ١٩١٦.

وطبيعي ان ظاهرة العداء هذه، لم تكن نتاج الدسائس فقط، ولا بسبب العناصر المعادية، مسلمة وغير مسلمة، لأنها بدأت في مناطق، ليس فيها اقليات قومية أو دينية كالجزيرة العربية، وكانت الحركات السلفية السنية هي الاكثر عداء.

٢ ـ ان هذه الحركات، سواء كانت الحركات السلفية، اوحركات الامراء والباشوات وزعماء القبائل والمدن، كانت تجد صدى اوسع من موقعها المحلي. ويصف جان ريموند (JEAN RAYMOND) قنصل فرنسا في بغداد، اثر دخول الامير محمد آل سعود مكة سنة ١٨٠٦، وأمره أن يكون الدعاء باسمه، لاباسم السلطان سليم الثالث، قائلاً، «ان روح الفتح استأثرت بقلوب الجماهير، فراحت تستعيد ذكرى تاريخ العرب المجيد القديم، وأخذت الأحلام تراودها برؤية امرائها متربعين على كرسي الحكم». ويضيف ريموند: «أمس قال أحد الوهابيين، وبلهجة نبي يتنبأ: لقد اقترب الوقت الذي سنرى فيه عربياً على عرش الخلافة، وكم طال الزمن الذي قاسينا فيه مرارة العيش تحت نير مغتصب»[44].

وكان هنالك تأييد مماثل لعرابي الذي اعتبر زعيم العرب، وللمهدي الذي عقد اتفاقاً مع زعماء القبائل في الصحراء العربية لطرد الاتراك، ثم اعلان الاستقلال في شكل اتحاد...[45].

٣ ـ ان هذا العداء، وهذه الحركات، لم تكن في المواقع المتأثرة بالنفوذ الأجنبي فقط كلبنان ومصر، بل كانت أيضاً في المناطق البعيدة عنه كالجزيرة العربية والعراق. وقبل أن يصل هذا النفوذ الى هذه الانحاء. وان حاملي راية الثورة، على السلطنة، ودعاة عودة الخلافة للعرب، لم يكونوا خريجي الارساليات، وابناء الاقليات فقط، كما يقول كثير من كتاب التاريخ العربي الحديث. بل كانوا

أمراء وزعماء قبائل وقادة ووجهاء وعلماء معظمهم معاد للقوى الاستعمارية الجديدة، وناقم على السلطنة، لاسباب، منها تنازلاتها لهذه القوى، واستعدادها لاقتباس عاداتها وتقاليدها.

الا ان خط الصراع مع حكومة السلطنة، اقترن بخط الصراع مع القوى الاستعمارية الجديدة، وكان هذا الخط يدفع إلى محاولة التفاهم مع حكومة السلطنة من جهة، وإلى رفض تنازلاتها، من جهة أخرى.

كان الصراع مع حكومة السلطنة، يُبرز العامل القومي. لأن الاسلام هو الجامع مابين العربي والتركي، فاذا اختلف العربي والتركي وتنازعا، فان بروز العامل القومي سيصبح حتمياً. ولهذا حاولت القوى العظمى المعادية للسلطنة، أن تثير هذا العامل، ضمن حدود سياساتها. ولكن هجوم القوى الاستعمارية، كان يدفع إلى الوحدة الاسلامية والوحدة في ظل السلطنة. ولذلك برزت فكرة الخلافة العربية مقابل «خلافة بني عثمان» والاسلام الاصيل، مقابل الاسلام العثماني، وحاولت الاتجاهات العربية المختلفة، ان تجد قواسم مشتركة مع حكومة السلطنة. إلا أنها لم تجد وما كانت لتستطيع.

ان الانبعاث القومي لم يكن نتيجة غزوة نابليون والمدارس والمطابع والرحلات الخ، كما يقول معظم كتب التاريخ، بل نتيجة وجود قوى عربية تبحث عن دور، ونتيجة هذا الصراع المزدوج، مع السلطنة العثمانية ومع الهجوم الاستعماري الاوروبي. وكانت غزوة نابليون معركة في هذا الصراع، وعنواناً فيه، ولكنها لم تكن أكثر من ذلك. أما المدارس والبعثات والصحافة، فقد كانت من نتاج الوضع الجديد، لا من أسبابه.

- ٧ -

ولقد مرت حركة الانبعاث بالمراحل الرئيسة التالية:

أولا: المرحلة الاولى: ١٧٩٨ - ١٩٠٠: وكان أبرز مافيها الانبعاث اللغوي والادبي. وترافق ذلك مع ازدياد دور القوى المحلية، من مصر الى تونس، ومن لبنان الى العراق. وكانت حكومة محمد علي قد أنشأت المدارس، وأدخلت الطباعة، ثم مالبثت أن عممت التدريس باللغة العربية. كما كان مماليك العراق، منذ أول القرن، يشجعون العرب والعربية في مواجهة الغزوين التركي والفارسي، وفي محاولة لكسب ود العرب.

وجاءت مساعي السلطة المركزية لفرض التركية، واصرارها على معاداة العربية لتزيد التمسك بالعربية، ولتدفع الى العناية بها:

واتخذت العناية بها ثلاث سبل:

١ ـ بعث التراث الادبي ودراسته .
٢ ـ محاولة التحرر من ركاكة عصر الانحطاط، والعودة الى الفصحى محررة من الجناس والبديع ، وجعلها لغة التعليم والصحافة .
٣ ـ احياء الدراسات الادبية واللغوية .

وساعدت المدارس والجامعات الجديدة والمطابع والصحف، على تحقيق هذه الغاية .

وقبـل أن ينتهي القرن، كانت العربية قد استعادت حيويتها، وكانت الدراسات اللغوية، قد تخطت النمط التقليدي، لنجد كتاباً مثل كتاب جورجي زيدان: «الالفاظ العربية والفلسفة اللغوية»(٤٦) .

وبـدا الاهتـمام باللغة العربية واضحاً، لأن «نجاح الامة في تحسين لغتها»، ولأن العـامل الاساسي في الائتلاف وتكوين المجتمع، هو «فاعلية الاجماع على لغة واحدة»، وإن: الاتحاد في «اللغة والعوائد والمشارب» هو أساسا «ائتلاف» المجتمع «وتوثق استقلاله» .

ويلمس قارىء أدب هذه المرحلة، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مقدار الاهتمام بالعربية والتشديد على العناية بها(٤٧) .

وانعكس هذا الاهتمام باللغة العربية على مصلحين غير عرب كالأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) الذي كان يرى «ان لاسبيل الى تمييز أمة عن أخرى الا بلغتها. والامة العربية هي «عرب» قبل كل دين ومذهب. وهذا الأمر من الوضوح والظهور للعيان، بما لايحتاج معه الى دليل أو برهان». ويشدد الافغاني على دور اللسان (اللغة) في الامة، ويدعو السلطان عبد الحميد الى تعريب الدولة العثمانية(٤٨) .

وقاد هذا الاهتمام باللغة الى تكريس الهوية الثقافية العربية، وإلى اعتبار العهدين المملوكي والعثماني عهدي انحطاط، وإلى ربط العربية لا بالاسلام فحسب، بل بالجاهلية أيضاً. وقد اعتادت كتب الأدب أن تبدأ من الشعر الجاهلي(٤٩) .

وأخـذ الاهتمام هذا باللغة يزداد ويتسع، بعد اعلان دستور ١٨٧٦ في السلطنة، وخاصة بعد انتشار الصحافة وتطورها، وقيام الجامعات والكليات وتطور طرق التدريس .

لقد عبر الاهتمام باللغة عن سعي لتأكيد الهوية الثقافية، والوقوف في وجه «التتريك» و «الفرنجة» .

وكـان طبيعياً أن يترافق ذلـك مع التـأكيد على ماضي العـرب المجيد واسهـامهم الحضاري الكبير، وكان ذلك كله يقرن بالاسلام .

ولكن الـوعي التاريخي أخذ يتخطى الاسلام والجاهلية، متجاوزاً ذلك إلى أعماق التـاريخ. ولـذلـك وجـدنا الطهطاوي، يعكف على كتابة تاريخ مصر منذ القديم(٥٠)

وجورجي زيدان، يكتب تاريخ «العرب قبل الاسلام»(٥١).

وهكذا صار التاريخ تاريخ وطن وشعب، لا تاريخ سلالة فقط، ولا تاريخ دين فحسب.

اقترن هذا الاهتمام بالعربية بدور العرب، ولذلك فهم عند الطهطاوي «.. أكثر الأمم شجاعة ومروءة وشهامة، ولسانهم أتم الالسنة بياناً...»(٥٢).

ويورد الطهطاوي حديث الامام الشافعي الذي يقول: «أمة العرب أولى الأمم - لأنهم المخاطبون اولاً. ولأن الشريعة عربية والدين عربي»(٥٣).

وتتأكد هذه الفكرة لدى محمد عبده والكواكبي(٥٤)، كما تتأكد لدى عبد الله النديم وأديب اسحق ومحمود شكري الالوسي(٥٥)، ولكنها تتأكد أيضاً لدى الافغاني(٥٦).

وكان طبيعياً أن يقترن هذا كله بالدعوة الى خلافة عربية.

ان هذه المرحلة، شهدت البعث الثقافي والمحاولات المحلية للاستقلال، كما شهدت محاولات محمد علي لاقامة امبراطورية مركزها القاهرة، ولقيام خلافة عربية. وأهم ماشهدته هذه المرحلة تعريف الأمة باللغة والأرض والعادات الخ..

أما من الناحية السياسية، فقد غلبت على الدعوات السياسية الدعوة إلى الاصلاح والشورى، وانصاف العرب في السلطنة: بزيادة دورهم فيها، وبجعل العربية لغة التعليم والقضاء في الولايات العربية.

إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضاً أحداثاً سياسية، كان لها أثرها في تهيئة الأجواء الملائمة لنمو الشعور العربي، خلال هذه المرحلة، ومنها:

١ - اعلان دستور ١٨٧٦ وانتصار القوى الدستورية مؤقتاً. وقد كان هذا حلماً لدعاة الاصلاح عامة، والعرب خاصة. وقد جرت انتخابات نيابية. ولكن المجلس الذي افتتح في ١٨٧٧/٣/٧، مالبث أن حل في ١٨٧٨/٢/١٣: ليبعد في اليوم التالي ستة من النواب العرب عن العاصمة(٥٧). ثم لجأ السلطان عبد الحميد الى تشديد قبضته على السلطنة، وتقريب رجال الدين الرجعيين كأبي الهدى الصيادي، والفتك برجال الاصلاح والشورى. وترافق ذلك مع العمل الدائب لربط أجزاء السلطنة ربطاً محكماً، وادخال نظم مواصلات جديدة، مما كان يعزز المركزية.

وكانت «العثمانية» في هذا الوقت تضعف وتنحسر لمصلحة نزعة تركية عززتها البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الصاعدة. وتجلى ذلك في جهود التتريك التي جعلت السلطة، تجعل التركية لغة التعليم والقضاء حتى في الولايات العربية. وكان محمد سعيد باشا (١٨٣٨ - ١٩١٤) كبير حجّاب السلطان، سنة ١٨٨٧ قد رفض اقتراح عبد الحميد

بجعل العربية لغة رسمية قائلاً: «ان هذا سيكون نهاية الهوية التركية»(٥٨).

وكان هذا السلوك الرسمي العثماني، يقنع العرب أكثر فأكثر ان امكانات التفاهم تزداد صعوبة. وينعكس هذا، ولاشك، في الموقف العربي، ليصبح لسان حال العرب ماجاء على لسان الشاعر ابراهيم اليازجي:

فالترك قوم لايفوز لديهم الا المشاكس..

٢ ـ تكوين جمعية سرية في بيروت حوالي ١٨٧٦، تستهدف تعبئة العرب للوقوف في وجه الاتراك. وقد اشتهرت هذه الجمعية بالمنشورات التي وزعت سنة ١٨٨٠. والتي أكدت على مايلي:

أ ـ «ان اصلاح الترك محال»...

ب ـ أما المطالب، فتقتصر على مايلي:

أولاً: «استقلال نشترك فيه مع أخوتنا اللبنانيين، بحيث تضمنا الصوالح الوطنية..

ثانياً: «ان تكون اللغة العربية رسمية في البلاد، وأن يحق لابنائها الحرية التامة في نشر أفكارهم ومؤلفاتهم وجرنالاتهم، بمقتضى واجبات الانسانية ومقتضيات التقدم والعمران».

ثالثاً: «أن تنحصر عساكرنا في خدمة الوطن، وتتخلص من عبودية الرؤساء الأتراك».

وتشير البيانات الى «فجور الأتراك وظلمهم»، والى «أن فئة منهم قد تحكمت في رقابكم واستعبدتكم، وانهم قد داسوا شريعتكم وامتهنوا حرمة كتبكم، حتى أنهم سنوا نظامات تقتضي ملاشاة لغتكم الشريفة...».

ويسأل البيان الأول: «أين نخوتكم العربية؟ أين حميتكم السورية؟». وقد أثارت هذه البيانات حكومة السلطنة، كما أثارت اهتمام قناصل الدول الاجنبية. وهدد والي بيروت بإعلان الاحكام العرفية، فقدم له وجهاء بيروت تأكيدات خطية، ومع ذلك، فقد اتهمت السلطات العثمانية جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية، فاغلقتها ومنعتها من الاشتغال بالتعليم وصادرت أموالها(٥٩).

ومع أن هناك ميلاً الآن للتقليل من شأن هذه الجمعية التي توقفت عن العمل، سنة ١٨٨٢ أو ١٨٨٣، فإن ماكتبه جون ديكسون وكيل القنصل البريطاني العام في بيروت عنها آنذاك، كافٍ للتدليل على أهميتها. قال ديكسون: «لكنها قد تكون علامة تشير إلى أن في الأفق بوادر تذمر، وان المسلم كالمسيحي أخذ يبدي معارضة صارخة ضد الحكم التركي»(٦٠).

وتنبع أهمية هذه الجمعية، رغم ذلك من عاملين:

الاول: أنها جمعية مدنية سياسية، قامت على أساس تنظيمي، وأنها بالتالي، نقلت العمل السياسي من قصور الزعامات، الى بيوت عامة الناس، واعتمدت أسلوب العمل السري.
الثاني: أنها ضمت نخبة مثقفة، لازعامات تقليدية، وأن أعضاءها كانوا من ذوي الثقافة الجديدة، في ذلك الزمان، وليس من العلماء أو خريجي الكتاتيب.

وقامت في هذا الوقت أيضاً (١٨٧٧ - ١٨٨٠) جمعية أخرى، كان من أركانها أحمد الصلح، أجرت الاتصالات بالعديد من القيادات العربية في لبنان وسورية، ومنهم الأمير عبد القادر الجزائري، من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي، ضمن اطار السلطنة، اذا بقيت، ومن أجل الاستقلال التام، اذا حُسم مصير السلطنة نتيجة الحرب الروسية ـ العثمانية. وقد وافق الأمير عبد القادر على استقلال البلاد الشامية، على: «أن يظل الارتباط الروحي بين البلاد الشامية والخلافة العثمانية قائماً، وأن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين، وان تتم للامير البيعة من أهل البلاد جميعاً»(٦١).

ونؤكد حركة أحمد الصلح وموافقة الامير عبد القادر ان قضية المطالبة بالاصلاح والعمل على تحقيق نوع من الاستقلال للبلاد الشامية ولأجزاء أخرى من الوطن العربي، كما هي حال الجزيرة العربية والسودان والعراق، لم تكن قضية طلاب معزولين عن الشعب، كما تشير بعض المصادر(٦٢).

٣ ـ قيام حركة أحمد عرابي في مصر، والمهدي في السودان. وقد تضمنت كل منهما مايلي:
أ ـ استقطاب رأي عام عربي، في الاقطار العربية، وخاصة مصر والسودان وبلاد الشام والعراق(٦٣).

ب ـ اشراك الجماهير الشعبية العربية في مصر والسودان في مقاومة الطبقة الحاكمة في مصر، والضباط غير العرب في الجيش المصري، والسلطة التركية في السودان. وكانت الحركة المهدية، كما ذكرنا تطعن «باسلام» السلطنة، وتدعو الى الاسلام الحنيف، ولاتقر بخلافة سلاطين بني عثمان.

جـ ـ وكانت الحركة العرابية كالحركة المهدية معادية للاحتلال البريطاني، وقد خاضت كل منهما معارك معه(٦٤).

٤ ـ الاحتلال البريطاني لمصر (تموز ـ آب ١٨٨٢) والاحتلال الفرنسي لتونس (١٨٨١) والتنازلات التي قدمتها السلطنة لبريطانيا وروسيا، بعد اتفاق ١٨٧٧(٦٥). وكان موقف حكومة السلطنة، متواطئاً بالنسبة لاحتلال مصر، متخاذلاً بالنسبة لاحتلال تونس. وقد أدى موقف حكومة السلطنة الى زيادة الشعور لدى العرب، باستعدادها لخذلانهم، والتواطؤ مع القوى الأجنبية عليهم، كما زاد القناعة بضعف حكومة السلطنة، وعدم قدرتها

على المواجهة.

وكان هذا كله، يدفع الأمراء وزعماء القبائل والوجهاء والعلماء والتجار والملاك الكبار والمدرسين والطلاب وقطاعات من الفئات الشعبية للتفكير بالمستقبل. وكان العرب، بالنسبة لانفسهم عرباً، من مذاهب مختلفة، وبالنسبة للسلطنة كانوا رعايا، أنعم عليها بالمساواة، ولكنهم لم يعرفوها، ومع ذلك، فقد كانوا يُصَنَّفون مللا، ولا يُعتَرف بقوميتهم. أما بالنسبة للدول الاجنبية، وخاصة الدول الكبرى، فقد كانوا عرباً، عند الحديث عن العلاقة مع الاتراك، ولكن ذلك لم يكن يتضمن الاعتراف بقومية وبحدود وطن، وبحقوق سياسية.

المرحلة الثانية: (١٩٠١ - ١٩١٧) كانت المرحلة الاولى طويلة نسبياً، أما لمرحلة الثانية، فلم تطُل، ويعود ذلك الى مايلي:

أولاً: كانت السلطة العثمانية تزداد ضعفا، أمام القوى الامبريالية الرئيسة، وكانت سياسة الاصلاحات والتنظيمات قد خلقت أوضاعاً جديدة متناقضة. فمن جهة هناك طبقة ضباط وموظفين جديدة، درست على يد مدرسين أجانب، أو تخرجت على يد أجانب، وتعلمت بعض دروس السياسة الحديثة. ومن جهة أخرى هنالك سلطان مازال يعتقد أنه السيد الأوحد. ومازال يطمح أن يكون خليفة المسلمين ويدعو للوحدة الاسلامية. وهناك شعوب وأمم، تضم أغلبية من المسلمين أو من غيرهم، تحكم حكم العبيد، وتفرض عليها سياسات مركزية تركية.

وكانت سياسة عبد الحميد القمعية، ونتائج سياسة التنظيمات، قد قادت الى تطوير الوعي السياسي، ونشوء جمعيات أهمها تركيا الفتاة التي ستعلب فيها بعد دوراً رئيساً في تحقيق «الانقلاب العثماني» سنة ١٩٠٨.

ولكن الانقلاب اتجه الى مزيد من المركزية والتتريك، واستعداء الأمم التابعة للسلطنة، ومنها العرب. فقاد الى تعميق أزمة العلاقات بين الأمم الخاضعة للسلطنة، ومنها العرب والاتراك(٦٦).

ثانياً: اشتد في هذه المرحلة الهجوم الامبريالي، في جبهة البلقان وشمال أفريقيا، فخسرت السلطنة ليبيا، سنة ١٩١١، وتراجعت أمام التحالف البلغاري الصربي - اليوناني، سنة ١٩١٢، فأثر ذلك في موقف العرب من السلطة الجديدة، وزاد من النقمة عليها.

وفي عام ١٩١٢ فرضت الحماية الفرنسية على المغرب، الذي ظل مستقلاً الى ذلك الحين(٦٧).

ثالثاً: وكان الوطن العربي، من أقصاه الى أقصاه، يعيش هذا الوضع الجديد من حيث:

١ ـ بروز قوى جديدة من الملاكين الكبار الجدد، الذين أتاح لهم قانون ملكية الاراضي أن يشتروا اقطاعات وأن يملكوها. كما برزت الى جانبهم قوى التجار الوسطاء الذين تطورت تجارتهم مع أوروبة، وقوى مدنية جديدة (برجوازية صغيرة، ضباط، موظفون كبار الخ). وكان الريف يزداد ارتباطاً بالنظام الرأسمالي العالمي، إمّا من خلال تحويل زراعته لمصلحة مصانع أوروبة، أو نتيجة تطوير الصناعات الاستخراجية التي توفر الخامات، أو بسبب زيادة اعتماده على السلع المصنعة في الخارج. وبالتالي، فقد أخذ حجم اليد العاملة المهاجرة من الريف الى المدينة بحثاً عن العمل يزداد(٦٨).

٢ ـ بروز نخب من المتعلمين في مدارس الحكومة والجمعيات والارساليات أخذ يزداد عددها منذ أواخر القرن الماضي. وأخذ دورها يزداد في الحياة السياسية والثقافية، من انشاء المدارس إلى انشاء الصحف. ومن انشاء الجمعيات الى انشاء الأحزاب. وكان هذا النمط من المتعلمين مختلفاً عن سابقيهم الذين درسوا في الكتاتيب والمدارس الدينية، لأن نظام دراستهم كان مختلفاً، ولأنهم لم يدرسوا ليكونوا رجال دين، بل ليعملوا في الحياة المدنية.

ولقد تشرب هؤلاء المتعلمون خليطاً من الأفكار العلمية والسياسية التي تبدأ بالاسلام خاصة، والأديان عامة، وتنتهي بالفلسفات السياسية المعاصرة.

وكان طبيعياً أن يلعب هؤلاء دوراً في الحياة السياسية والثقافية الجديدة، يختلف نوعياً عن دور عامة العلماء ورجال الدين.

٣ ـ ظهور خطر جديد يهدد الوطن العربي، وهو المشروع الصهيوني الذي أعلن في مؤتمر بال سنة (١٨٩٧)(٦٩).

٤ ـ تفاقم مخاطر التتريك، واتساع النقمة العربية، ونشوب الثورة في اليمن (١٩٠٥ ـ ١٩١١) وتضامن الجماهير العربية معها.

٥ ـ تفاقم مخاطر الاحتلال الامبريالي البريطاني ـ الفرنسي في المشرق العربي، وتوسع البريطانيين في الخليج العربي.

بدأت القومية في هذا الوقت، تأخذ أبعاد جديدة، تمثلت بالتالي:

أولا: الانتقال من التكتلات والحلقات والجمعيات، الى تكوين الأحزاب والقوى السياسية القومية: جمعية النهضة العربية ١٩٠٣، عصبة الوطن العربي ١٩٠٤، العربية الفتاة ١٩٠٩، وحزب العهد الخ(٧٠).

كانت هذه الأحزاب أحزاباً عربية ببرامج قومية، وكانت تضم مواطنين عرباً من مختلف المذاهب. وكانت سرية أو شبه سرية، تعتمد التعبئة والتنظيم، ويعتمد معظمها

أيضاً اللجوء الى العنف.

ومع أن هدفها القومي كان واضحاً، إلا أنها استخدمت أسلوب الدعوة للجبهة الواسعة، فعمدت الى عقد تحالفات مع الوجاهات والزعامات، والى محاولة حشد دعاة التحديث جميعاً، من مختلف الاتجاهات. وعلى هذا الأساس تم تكوين حزب اللامركزية العثماني (١٩١٢)(٧١)، وتم عقد المؤتمر العربي الأول في باريس سنة ١٩١٣(٧٢).

أما على صعيد العلاقة مع السلطنة العثمانية، فكانت المطالبة تقتصر على المساواة، وضمان الحقوق، ثم تبلورت في برامج محددة قدمتها الجمعيات الاصلاحية، سنة ١٩١١ و ١٩١٢ وحزب اللامركزية والمؤتمر العربي. وهي مطالب معتدلة، استهدفت تأكيد حقوق العرب، ضمن السلطنة، وكانت هذه المطالب المعتدلة تحشد جبهة أوسع من مطلب الانفصال، وتعزز وضع العرب أمام حكومة السلطنة، وفي مواجهة مطامع الدول الامبريالية الرئيسة(٧٣).

الا أن هذه المطالب، لم تلغ الاتجاه لتحديد حقوق الامة، ولا تضمنت التخلي عن شعار الخلافة العربية. ولاعنت الاستسلام للبرنامج العثماني، قبل ١٩٠٩، وللبرنامج التركي بعد هذا التاريخ.

ولم يكن حجم القوى العربية ونوعها يسمح قبل ١٩١٤ بتحقيق البرنامج القومي الكامل، ولذلك اكتفت الجبهة العربية القومية بالمطالب الاصلاحية المعروفة.

وكانت هذه الجبهة العريضة، تضم مناضلين قوميين، مثل عبد الغني العريسي (١٨٩١ ـ ١٩١٦)، عارف الشهابي (١٨٨٩ ـ ١٩١٦)، وعمر حمد (ـ ١٩١٦)، ورفيق رزق سلوم (ـ ١٩١٦)، ورجال دين يطالبون بحقوق العرب، على اساس برنامج الوحدة الاسلامية، مثل رشيد رضا. كما تضم مجددين قطريين، وشخصيات اصلاحية مثل د. شبلي الشميل (١٨٥٠ ـ ١٩١٧)(٧٤). وكان هذا الخليط يعكس مزيجاً من المطامح القومية، والمطالب الاصلاحية والمصالح المحلية، الا انه يمثل نوعاً من الاتحاد حول حد ادنى من المطالبة بحقوق العرب، والاصلاح السياسي والاجتماعي.

وكان المناضلون القوميون طليعة هؤلاء وأكثرهم تعبيراً عن المطامح القومية، وتشديداً على الاصلاح، وأكثرهم بعداً عن المصالح المحلية والفئوية والمذهبية والارتباط بالدوائر الاجنبية، كما كان هؤلاء القوميون الخميرة النضالية في هذه الجبهة الواسعة.

ثانياً: بروز اتجاه قومي عربي حديث، العرب ليسوا بالنسبة له عرب فقط، بل امة عربية. والامة بالنسبة له تأخذ شكلها الحديث.

هنا نجد من الضروري أن نشير الى أن هناك رائدين من رواد هذا الاتجاه لم ينالا حقيهما بعد. اولهما: د. صلاح الدين القاسمي (١٨٨٧ - ١٩١٦)، وثانيهما عبد الغني العريسي. ولقد بلور هذان الرائدان مفهوم الامة والقومية. كما لم يبلْور قبلهما، وكانت ثقافتهما العربية الاسلامية المكينة، وثقافتهما العلمية الحديثة أساس تكوين وعيهما القومي العربي المعاصر.

وكان طبيعياً وبتبلور هذا الاتجاه نسبياً، ان تصدر صحف قومية كالمفيد (١٩٠٨ - ١٩١٥) وبديلاتها فتى العرب واخواتها(٧٥).

ان هؤلاء الرواد لم يُدرسوا بعد، ومازالت الاشارات التي وردت عنهم، بحاجة الى اعادة دراسة، عبر العودة الى المراجع الاصلية، ومازالت كتب التاريخ القومي، مجرد محاولات مبتدئة على الطريق.

وعندما بدأت الحرب العالمية الاولى، كان المشروع القومي قد تبلور. وكان يبحث عن طريق للتقدم. وقد سدت السلطة التركية طريق التعاون المعتدل الذي بلوره حزب اللامركزية، عندما ماطلت في تنفيذ ماتم الاتفاق عليه، مع وفد المؤتمر العربي الاول(٧٦). ولم تكتف السلطة بذلك، بل علقت المشانق لقادة الحركة العربية سنة ١٩١٥ و ١٩١٦(٧٧).

هنا حدثت انعطافة، فقامت الجبهة العريضة، من ممثلي المصالح المحلية والزعامات التقليدية والقيادات القومية والاصلاحية «بالتحالف» مع بريطانيا من أجل تحقيق بعض أهداف هذا البرنامج. ولكن النتيجة كانت تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، بعد الحرب العالمية الاولى، واصدار وعد بلفور.

ومنذ ذلك الحين والانبعاث القومي يواجه المأزق الجديد.

- ٨ -

كان من نتجية الحرب العالمية الاولى أن خسرت الدولة العثمانية قسمها العربي، وان امتدت السيطرة الامبريالية الاوروبية على سائر أجزائه.

وكان من نتائج الحرب أن تحولت الدولة العثمانية الى دولة تركية.

وهنا وجد العرب أنفسهم محررين من علاقتهم بالسلطنة، ومواجهين بقوى

امبريالية، لاثقافتها ثقافتهم، ولا دينها دين أغلبيتهم، ولا العلاقات التاريخية بينها وبينهم علاقات ايجابية. وعلى النقيض من ذلك، فان العلاقات العربية الاوروبية علاقات صراع دموي طويل، من أيام الرومان الى الاندلس، ومن الحملات الفرنجية الى غزوات البرتغاليين والاسبان والفرنسيين والانجليز.

لقد رحلت القوة التي صارعت القوى الاوروبية طويلا منذ ١٤٥٣، والتي استطاعت أن تحقق من الانتصارات في أوروبة الشرقية، مالم يستطيع العرب في عز الاسلام أن يفعلوه. وانفصمت العلاقة العربية ـ العثمانية التي كان من عوامل وحدتها: الاسلام ومواجهة الغزو الاوروبي.

ولكن العرب وجدوا أنفسهم أمام الخصم الاوروبي التاريخي بأفكاره وتقاليده وعلومه وأسلحته وأسباب غلبته. الا أنهم الآن باتوا مُحتلين ومُقسمين.

وكانت هويتهم القومية سلاحهم في المواجهة..

ولذلك، بدأت مع تنفيذ اتفاقية سان ـ ريمو مرحلة جديدة من الانبعاث القومي، يحتاج الى بحث آخر.

كان الانبعاث القومي ثقافياً قد نما، ولكنه تعثر سياسياً لأن القوى العربية لم تكن قادرة على انجازه، لضعفها المزمن، نتيجة النهب والاخضاع في عصر الانحطاط. وبسبب بروز الامبريالية في أجلى مظاهر قوتها، بعد الحرب العالمية الاولى.

ومع الوضع الجديد، كان ينمو عاملان رئيسان:

الأول: نمو قوى اجتماعية عربية جديدة، في ظل الاحتلال المتعدد الجنسيات (انجليزي، فرنسي، ايطالي، اسباني) من شقين، يرتبط الأول بالقوى الامبريالية، ويتناقض الثاني معها. ويتكون الاول من البرجوازية التجارية العقارية والمصرفية، ويتكون الثاني، من الشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين الفقراء. وكان نمو هذه القوى يعزز قوتين اجتماعيتين، الأولى برجوازية مرتبطة معادية للوحدة، والثانية برجوازية صغيرة عمالية فلاحية معادية للامبريالية، ومؤيدة للوحدة القومية.

الثاني: نمو قوة عالمية معنية بتدمير الامبريالية، وتأييد حركات التحرر القومي، وهي الاتحاد السوفياتي، ثم منظومة الدول الاشتراكية.

وكان طبيعياً أن تبدأ مع هذا الوضع الجديد مرحلة جديدة من الانبعاث القومي، مازلنا نعيشها.

وعلى الرغم من استمرار عجز قوى الوحدة عن تحقيقها، في ظل موازين القوى

القائمة، فان الانبعاث القومي قد تحقق ثقافياً، خلال نصف القرن الاخير رغم سياسة التجزئة وثقافتها وارتباطها بالغلبة الامبريالية.

هوامش الفصل الثالث

١ ـ يراجع حول هذا الموضوع :

ـ غليون، برهان : بيان من أجل الديمقراطية، دار ابن رشد ١٩٨٠ .

ـ كوثراني، وجيه : (تقديم ودراسة) المؤتمر العربي الاول، دار الحداثة ١٩٨٠ .

ـ كوثراني، وجيه : الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ ـ معهد الانماء العربي ١٩٧٦ .

بلقزيز، عبد الاله : في نشوء واخفاق الدعوة العلمانية في العالم العربي. مجلة الوحدة، العدد ٢٦ / ٢٧ تشرين الثاني ـ كانون الاول ١٩٨٦، ص ٦٢ ـ ٨٠ .

٢ ـ يراجع حول مشاريع الوحدة والسوق العربية المشتركة والدفاع المشترك : التنير، د. سمير: تطور السوق العربية المشتركة ـ معهد الانماء العربي ١٩٧٦ .

وهلال، د. علي الدين : تجربة الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ . في كتاب : القومية العربية في الفكر والممارسة . مركز دراسات الوحدة العربية ص ٤١٣ .

وفرسخ عوني : الوحدة في التجربة دار المسيرة ١٩٨٠ .

٣ ـ يراجع حول موضوع المسيحيين والحركة القومية :

ـ أحمد، حسن مكي محمد : حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ ـ ١٩٦٩ ص١٧٨ ـ ١٧٩ . يقول : «وانتهت صياغة ايديولوجية القومية العربية على ايدي المسيحيين العرب خصوصاً الثلاثي (أكرم الحوراني، ساطع الحصري، ميشيل عفلق . .» ص١٧٩ .

٤ ـ يراجع حول المسألة الشرقية : Brown, L. Carl: Inter National Politics and the middle East. I. B. Taurus and C. Ltd - London 1984.

٥ ـ يراجع بشأن التغلغل الاوروبي في السلطنة العثمانية :

ـ رافق، عبد الكريم : العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦، مكتبة اطلس .

ـ نوار، د. عبد العزيز: الشعوب الاسلامية. دار النهضة العربية ١٩٧٣، ص١٥١ ـ ١٧٢ و١٩٧ ـ ٢١٠ .

ـ زيادة، د. خالد : اكتشاف التقدم الاروبي، دار الطليعة، ١٩٨١ .

ـ LEWIS, BERNARD: THE EMERGENCE OF MODERN TURKEY. OXFORD UNIVERSITY PRESS 1979. P. 21 - 39 and P. 40

٦ ـ يراجع بشأن الموقف الاوروبي من بقاء السلطنة ومحاربة محمد علي :

BROWN L. CARL IBID.

ـ وامين، د. جلال أحمد : المشرق العربي والغرب. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٧٩ .

٧ ـ حول محمد علي وحروبه، يراجع :

ـ بروكلمان، كارل : الاسلام في القرن التاسع عشر ـ نقله د. نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي. دار العلم للملايين ١٩٥٥، ص٩ ـ ٢٩ .

ـ والغنام، د. سليمان بن محمد : قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية (١٨١١ ـ ١٨٤٠) ط / ١ ـ ١٩٨٠ ـ سلسلة الكتاب العربي السعودي رقم ٥ .

٨ ـ يراجع بشأن نشوء الدول البلقانية :

ـ الحصري ساطع : محاضرات في نشوء الفكرة القومية. سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص٥٥ ـ ٨٦.

٩ ـ الانصاري، د. محمد جابر: تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي. عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٩٨٠ ، ص٣٢.

١٠ ـ زيادة، د. خالد: المرجع السابق.

١١ ـ حول الوهابية، يراجع :

ـ فاسيليف: تاريخ العربية السعودية. دار التقدم ـ موسكو ١٩٨٦ ص٧٤ ـ ٢٠٨.

ـ والشيخ، د. رأفت: في تاريخ العرب الحديث. دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٧ ص١٩٧ ـ ٢٦٠.

١٢ ـ وحول السنوسية، يراجع :

ـ الشيخ، د. رأفت: المرجع السابق، ص٢٦١ ـ ٣٠٨.

١٣ ـ وحول المهدية، يراجع :

ـ الشيخ، د. رأفت: المرجع السابق، ص٣٠٩ ـ ٣٤٨.

١٤ ـ وحول الحركة القومية والاصلاحية العربية، يراجع :

ـ زيادة، د. معن: (اشراف) بحوث في الفكر القومي العربي. معهد الانماء العربي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ المجلد الاول والثاني (جزآن) والمجلد الثالث

١٥ ـ Brown, L. Carl: Ibid P. 81, 106 and 249

١٦ ـ Brown, L. Carl: Ibid P. P. 197, 33-34 and 221

١٧ ـ Brown, L. Carl: Ibid P. P. 197.

١٨ ـ زيادة، د. خالد: المرجع السابق.

١٩ ـ وحول التجربة الهندية، يراجع :

ـ ندوة (نادر فرجاني وآخرون): التنمية المستقلة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧. الفصل الرابع: نموذج التنمية الهندي. د. رمزي زكي، ص٢١٩.

Catherine Gwin and Lawrenee A. Veit: The Indian Miracle. Foreign Policy No. 58 Spring 1985 P.P. 79

٢٠ ـ وحول التجربة الصينية والفيتنامية، يراجع :

أ ـ د. عبد الكريم أحمد: القومية والمذاهب السياسية. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ المبحث الثاني: نموذج من الصين للحركات القومية ص٣٢٩.

ب ـ ياسين الحافظ: التجربة التاريخية الفيتنامية، دار الطليعة ١٩٧٩.

٢١ ـ وحول موقف غاندي، يراجع :

ـ وردة، جمال: الفكر القومي والعالم الاستعماري، مجلة العربي. العدد ٣٤٢، مايو (ايار) ١٩٨٧ ص١٨٥.

٢٢ ـ حول وجهات النظر العلمانية التقليدية، يراجع :

ـ حوراني، البرت: الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

ـ صايغ، د. أنيس: تطور المفهوم القومي عند العرب. دار الطليعة، ١٩٦١.

ـ خدوري، مجيد: الاتجاهات السياسية في العالم العربي. الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢.

ـ شرابي، د. هشام: المثقفون العرب والغرب. دار النهار للنشر، ١٩٨١.

- نصولي، انيس: اسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر. بيروت ١٩٢٦.
وحول وجهات النظر السلفية والسلفية الجديدة يراجع:
- الجندي، انور: معالم الفكر العربي المعاصر: مع دراسة عن الثقافة العربية المعاصرة في معركة التغريب. مطبعة الرسالة. بلا تاريخ.
- كوثراني، وجيه: المؤتمر العربي الاول، والاتجاهات - مرجع سابق.
- وسحاب، فكتور: عن القومية والمادية والدين. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٠.
- وعمارة، د. محمد: الاسلام والعروبة والعلمانية. دار الوحدة ١٩٨٤.
٢٣ - كوثراني، وجيه: المؤتمر العربي الاول ص٢٠ - ٢١.
٢٤ - زين، زين: نشوء القومية العربية ص٢٦.
٢٥ - زين، زين: المرجع السابق، ص١٢٩.
٢٦ - زين، زين: المرجع السابق، ص١٣١.
٢٧ - كوثراني، وجيه: المرجع السابق، ص٧١.
٢٨ - صايغ، د. انيس: المرجع السابق ص٤٦ - ٤٧.
٢٩ - زين، زين: المرجع السابق، ص١٧.
٣٠ - زين، زين: المرجع السابق، ص٢٢.
٣١ - LEWIS, BERNARD: Ibid P. P. 9 - 10
٣٢ - LEWIS, BERNARD: Ibid P. P. 38
٣٣ - Haddad, W. and Ochsen Wald, W. Nationalism in a Non National State: The Dissolution of the Ottoman Empire. Ohio State University Press, Columbus 1977. P. P. 35

انظر بشأن التتريك ايضا:
Commis, David: Religeous Reformers and Arabists in Damascus 1885 - 1914.
يذكر ان مكتب عنبر - المدرسة الرسمية في دمشق «كان مديرها وجميع مدرسيها، ماعدا اثنين من الاتراك، بما في ذلك استاذ اللغة العربية».
Internatinnal Journal of Middle East Studies, Vol. 18 No. 4 Nov. 1986. P. P. 406 - 425. Especially P. 411.

٣٤ - يراجع بشأن تنازلات العثمانيين والصفويين:
- بروكلمان، كارل: الاتراك العثمانيون وحضارتهم جزء ٣. مرجع سابق، ص١٣٥ - ١٦٦ وجزء ٤
- والسيار، عائشة: دولة اليعاربة ١٦٢٤ - ١٧٤١. ص١٥٦ - ١٨٠، دار القدس - بيروت سنة ١٩٧٥.
٣٥ - عمارة، محمد: الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني، مع دراسة عن حياته وآثاره. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨. وتراجع المقدمة خاصة.
- وكوثراني، وجيه: (تقديم ودراسة) مختارات سياسية من مجلة المنار - رشيد رضا. دار الطليعة ١٩٨٠. وفي الكتاب دفاع عن مواقف الاستاذ الامام محمد عبده.
- وعمارة، محمد: الاعمال الكاملة للامام محمد عبده. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سنة ١٩٧٢.
٣٦ - يراجع بشأن موقف الشريف حسين وقيادات العربية الفتاة والقيادات الاخرى:
- سعيد، أمين: اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين. دار الكاتب العربي.
- والنجار، د. مصطفى عبد القادر: فكر الثورة العربية لعام ١٩١٦ واستقلال العرب، ندوة تطور الفكر القومي العربي. مركز دراسات الوحدة العربي ١٩٨٦ ص (١٤١ - ١٥٢).

ـ وأحد أعضاء الجمعيات السرية العربية : ثورة العرب ضد الاتراك : مقدماتها أسبابها، نتائجها، حققه، وقدم له د. عصام محمد شبارو. دار مصباح الفكر.

٣٧ ـ أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى (ثلاثة مجلدات). مطبعة البابي الحلبي. الجزء الثاني. القسم الثاني ص٤٧ ـ ٨٣.

٣٨ ـ حول الاصلاحات والامتيازات :

ـ هرشلاغ، ز. ي: مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط. دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣ ص١٣ ـ ١٠٤.

٣٩ ـ نوار، د. عبد العزيز: تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٧٣، ص١٤٧.

٤١ ـ نوار، د. عبد العزيز: المرجع السابق ص٤٦١ ـ ٤٦٢.

٤٢ ـ نوار، د. عبد العزيز: المرجع السابق، ص٤٧٥.

٤٣ ـ زين، زين: المرجع السابق، ص٤٤.

٤٤ ـ زين، زين: المرجع السابق ص٤٥.

٤٥ ـ زين، زين: المرجع السابق ص٦٨.

٤٦ ـ زيدان، جورجي : الالفاظ العربية والفلسفة اللغوية، وهي رسالة تتضمن بعض الملاحظات على اللغة العربية وعلم اللغة. مطبعة القديس جارجيوس بيروت ١٨٨٦.

٤٧ ـ بوقمرة، د. هشام: القضية اللغوية في تونس ـ الجزء الاول، سلسلة الدراسات الادبية رقم ٦ تونس ١٩٨٥. الشركة التونسية للتوزيع

والنديم، عبد الله: الاعداد الكاملة لمجلة الاستاذ، طبعة ١٩٨٥ (مجلدان) اللغة والانشاء ـ الجزء الثاني من السنة الاولى. ١١/١٠/١٨٩٢ الجزء العشرون من السنة الاولى، ٣/١/١٨٩٣. باب اللغة ٤٦٧.

وزيدان جورجي: تاريخ آداب اللغة العربية. الجزء الرابع ١٧٩٨ الى الآن. مطبعة الهلال بالفجالة ١٩١٤ ص٥٣ و ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

٤٨ ـ عماره محمد: تيارات الفكر الاسلامي، دار الوحدة ١٩٨٥ ص٣١٦ ـ ٣١٧.

٤٩ ـ الزيات، أحمد حسن: تاريخ الادب العربي ـ دار الحكمة ص٥٧ ويبدأ بنشأة العربية.

والفاخوري، حنا: تاريخ الادب العربي. ويبدأ باللغة العربية، مهدها، أصحابها، اصلها وتطورها. ثم العهد الجاهلي.

٥٠ ـ رافق، د. عبد الكريم: المرجع السابق، ص٤٨٦ ـ ٤٨٧.

٥١ ـ زيدان، جورجي: تاريخ العرب قبل الاسلام. طبع طبعات مختلفة.

٥٢ ـ عمارة، د. محمد: رفاعة الطهطاوي، رائد التنوير في العصر الحديث. دار الوحدة، ١٩٨٤ ص٢١٥ ـ ٢٣٩.

٥٣ ـ عمارة، د. محمد: الاعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، ص١٣٨.

٥٤ ـ عمارة، د. محمد: تيارات، ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.

٥٥ ـ اسحق، اديب: الكتابات السياسية والاجتماعية، دار الطليعة. والنديم، عبد الله. المرجع السابق الجزء الخامس عشر، ٢٩/١١/١٨٩٢ ص٣٣٧ ـ ٣٥٢ و ٣٤٢، والجزء العشرون ٣/١/١٨٩٢ ص٤٥٧،

والمجلد الثاني. الجزء الثلاثون من السنة الاولى ص٧٠٥

والالوسي، محمود شكري: بلوغ الارب في أحوال العرب. مطبعة دار السلام ـ بغداد سنة ١٣١٤هـ. يقول الالوسي: «ان أمة العرب على اختلافها، وتفاوت اصولها واصنافها كانت ممتازة على غيرها من الناس، متقدمة في الفضائل والمآثر على سائر الاجناس»ص٤.

٥٦ ـ عمارة، د. محمد: تيارات، ص٣١٨ ـ ٣٢٠.

٥٧ ـ عصر السلطان عبد الحميد واثره في الاقطار العربية ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ . المكتبة الهاشمية، دمشق ١٩٣٩ ص٤٠١ .

٥٨ ـ POLK, William R. and Chambers, Richard, L: Beginnings of Modernisation in the middle East. The Nirteenth Century. The University of Chicago Press 1968.

Kuran, Ercumend: The Impact of Natinalism on the Turkish Elite in the Nineteeenth Century. P.P. 117.

٥٩ ـ الطيباوي . د. عبد اللطيف: دراسات عربية واسلامية . دار الفكر ١٩٨٣، ص١١٣ ـ ١١٦ .

٦٠ ـ زين، زين: المرجع السابق، ص٦٦ .

٦١ ـ زين، زين: المرجع السابق، ص٦٦ ـ ٦٧ .

والصلح . عادل: سطور من الرسالة .

٦٢ ـ أشرنا الى بعض هذه المراجع سابقاً .

٦٣ ـ زين، زين: المرجع السابق، ص٦٨ ـ ٦٩ .

٦٤ ـ الرافعي، عبد الرحمن: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي . ط/٣ ـ ١٩٦٦ . الدار القومية للطباعة والنشر .

اللورد كرومر: بريطانيا في السودان: تعريب عبد العزيز أحمد عرابي . الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٦٠ .

٦٥ ـ نوار، د. عبد العزيز: الشعوب الاسلامية، مرجع سابق، ص (٢٠٠ ـ ٢١٠)

Grant, J.and Temperley, H. Europe in the NineteenTh and Tiwentieth Centuries (1789 - 1950) P.P. (293 - 307).

٦٦ ـ AHMAD, FEROZ:The young Tutks, The Committe of Union and Progress in Turkish Politics 1908 - 1914

Brown. C. Ibid, P.P.

٦٧ ـ العقاد، د. صلاح: المغرب العربي . مكتبة الانجلو ـ مصرية ١٩٦٩، ص٢٩٣ .

FISHER, H. A. L.: A HISTORY OF EUROPE, Edward Arnold Ltd 1957 P.P. 1035 - 1049.

هرشلاغ، ز.ي: مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط .

دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٣، ص٩٢ ـ ١٠٤ .

٦٩ ـ قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني ومداه .

٧٠ ـ دروزة، محمد عزة: نشأة الحركة العربية الحديثة . منشورات المكتبة العصرية ١٩٧١ . ص٤٥٠ ـ ٥١٠ .

٧١ ـ الريماوي، د. سهيلة: حزب اللامركزية العثماني، مجلة الدراسات التاريخية العددان ١٥ و ١٦ تاريخ كانون الثاني ـ أيار ١٩٨٤ وتطور مفهوم اللامركزية عند العرب العثمانيين (١٩٠٠ ـ ١٩١٨) المرجع المذكور العددان ١٣ و ١٤ تشرين الاول ١٩٨٣

٧٢ ـ كوثراني، وجيه: المؤتمر العربي الاول ـ نصوص المؤتمر، كما جاءت في الكتاب الذي أصدره حزب اللامركزية .

٧٣ ـ دروزة، محمد عزة: المرجع السابق، ص٣٥٠ ـ ٤٤٩ .

٧٤ ـ شرابي، د. هشام: مرجع سابق .

٧٥ ـ العريسي، عبد الغني: مختارات المفيد ـ جمع وتقديم ناجي علوش، ١٩٨١ دار الطليعة .

القاسمي، صلاح الدين: صفحات من تاريخ النهضة العربية في القرن العشرين . قدم له محب الدين الخطيب . المطبعة السلفية ومكتبتها . ١٩٥٩ .

٧٦ ـ دروزة، محمد عزة: المرجع السابق، ص٤٢١ ـ ٤٥٩ . واحد اعضاء الجمعيات السرية، مرجع سابق .

٧٧ ـ عصبة من الكتاب الاحرار: (مهد له يوسف ابراهيم يزبك) مؤتمر الشهداء، منشورات جريدة اليوم ـ بيروت .

الفصل الرابع

قوى التجزئة وقوى الوحدة
نظرة أولية

- ١ -

عند الحديث عن وحدة العرب القومية، يجب تحديد قوى التجزئة، وقوى الوحدة في الامة العربية الان. وما لم نفعل ذلك، سيظل الحديث عن الوحدة عاماً، تتبناه قوى الوحدة، وتزايد به قوى التجزئة. ولن يقود ذلك الى وحدة في اي يوم من الايام. وان معرفة قوى التجزئة، وتحديدها، سيحدد قوى الوحدة، وسيدل القوميين الثوريين على امكانياتهم الثورية. وسيسمح لهم بتحديد استراتيجية دقيقة للعمل القومي.

ولعل عدم مناقشة هذه القضية مناقشة مستفيضة ودقيقة في الماضي، من العوامل التي أدت الى بقاء دعوات الوحدة مجرد دعوات، لأن الوحدة لاتتحقق الا بقواها، ولن تنجزها قوى ذات مصلحة في التجزئة، حتى لو ملأت هذه القوى الدنيا ضجيجاً عن امجاد العرب، وأصمّت الآذان بالحديث الصاخب عن مصالح العرب القومية، وحاجتهم الى الوحدة ومخاطر التجزئة والانقسام.

فلماذا لم تناقش هذه المسألة حتى الآن مناقشة مستفيضة ودقيقة؟ ولماذا نطرح الأمر الآن، رغم مرور أكثر من مائة عام على بداية الحديث عن مشاريع الوحدة القومية والنهضة القومية؟

ان هذا يعود في رأينا الى مايلي:

أولاً: إن دعاة الوحدة، منذ أول القرن، كانوا من أبناء الطبقات الموسرة (اقطاع، برجوازية تجارية، برجوازية صغيرة من الشريحة العليا). وكان هؤلاء، أو من سار معهم من ابناء الطبقات والفئات الكادحة (الشرائح الوسطى والدنيا من البرجوازية الصغيرة، العمال، الفلاحون الفقراء) يتبنون ايديولوجية البرجوازية القائدة، رغم تفاوت مستويات وعيهم. وكان جل هؤلاء لايفصل العروبة عن الاسلام. ولذلك، فان الامة كانت بالنسبة لهؤلاء أمة واحدة. وكان مطلوباً أن تتحد بقيادتهم، كما اتحدت المانيا وايطاليا بقيادة برجوازيتيهما والعائلتين الحاكمتين المالكتين في كل من بروسيا وبيدمونت، وعلى أيدي أبطال مثل بسمارك وغاريبالدي، وملوك مثل ملكي بروسيا وبيدمونت.

وكان وجود احتلال تركي غاشم من جهة، ومخاطر استعمار اوروبي من جهة أخرى، يساعد في طرح مشروع الوحدة القومية لمواجهة اشكال الاستعمار المتعددة، ومعالجة اشكالات التخلف المختلفة.

وكان هذا أيضاً يوحد أبناء طبقات وفئات مختلفة، ويخلط العربي بالاسلامي، ويدفع ممثلي الاقطاع والبرجوازية، والشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة، الى طرح مشروع وحدة الامة كلها.

ومما ساعد على ذلك تخلف البنى الاقتصادية الاجتماعية، وضعف دور الطبقات الاخرى (البرجوازية الصغيرة، العمال، شغيلة المدن والريف).

ولقد جاءت الحرب العالمية الاولى، فأعدم جمال باشا من أعدم من قادة الحركة السياسية، وسجن من سجن، ونفى من نفى، ففر من استطاع الافلات. ولما انتهت الحرب، اقتسم الحلفاء الأجزاء المحتلة من الوطن العربي في المشرق العربي، وصيروا الولايات العثمانية أقطاراً، ذات خرائط جديدة.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل دعاة الوحدة يطرحون مشروع وحدة الأمة، دون تفريق بين مصالح طبقاتها المختلفة. وراحوا يبحثون عن ملك، يلبس تاجها. واذا كان خيارهم قد وقع على فيصل بن الحسين، خلال الحرب الاولى، فقد تمسكوا بهذا الخيار، حتى وفاة فيصل. وحاولوا أن يجدوا في العراق بروسيا العرب.

ومن الجدير بالذكر ان القادة القوميين لم يناقشوا كل التطورات التي حدثت، منذ قيام الوحدتين الايطالية والالمانية سنة ١٨٧٠، ولادرسوا الفوارق الخارجية والداخلية بين وضع العرب، سنة ١٩١٨ وبعدها، ووضع الالمان والايطاليين قبل ١٨٧٠.

ومما يدل على ذلك أن أحد هؤلاء القوميين، وهو طه الهاشمي (١٨٨٨ - ١٩٦١) لخص كتاباً، عن الوحدة الايطالية، صدر سنة ١٨٩٩ بالانجليزية، وترجم سنة ١٩٠١ الى الفرنسية، ووصل الكتاب الى طه الهاشمي، كما يقول قبل ٢٥ سنة من تلخيصه. وقد صدر الكتاب بالعربية سنة ١٩٤٦.

ويقول مُلَخّص الكتاب في المقدمة: «والقارىء مدرك لا محالة، بأن أهم العوامل التي ساعدت على انجاز وحدتها (ايطالية)، هو وجود دولة بيمونته المستقلة الايطالية لحماً ودماً، ورعاية الاسرة المالكة فيها لقضية الوحدة، واقتناع رجال حكومتها بأن واجبهم يقضي عليهم بمساعدة الاقطار الايطالية الاخرى بالمال والسلاح، غير مبالين بما تجر هذه المساعي على بلدهم من أخطار وأضرار، واعتقاد الزعماء الايطاليين في جميع الاقطار المستعبدة فيها، والمستقلة وشبه المستقلة، بأن على دولة بيمونته أن تتزعم قضية الاستقلال والوحدة»(١).

وظلت هذه الافكار سائدة حتى أطلت البرجوازية الصغيرة برأسها، فطرحت شعار الوحدة القومية على أساس الجمهورية، ورهنت الوحدة بالحرية والاشتراكية كحزب البعث

العربي[٢].

وكان أن نشأت بين ١٩١٨، و ١٩٤٥ طبقات وفئات تعطي لحدود خرائط سايكس ـ بيكو وجودها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومع أن بعض هذه القوى كان موجوداً من قبل في اقطار المغرب والمشرق، كما حدث في مصر وتونس والمغرب ولبنان وسورية والعراق. الا ان قيام دول الاقطار، حسب خرائط سايكس ـ بيكو في المشرق والاحتلال الفرنسي ـ البريطاني ـ الايطالي ـ الاسباني في وادي النيل والمغرب، اعطى للقوى القائمة ملامح جديدة. وهو طابع القوى المحلية المرتبطة بسوق محلية محددة من جهة، وبمركز امبريالي من جهة أخرى.

واتسم هذا الوضع بسمات جديدة، وكان منها:

أ) نشوء طبقة برجوازية عقارية مصرفية، ترعرعت في حضن القوى المحتلة، وأخذت دوراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً محدداً، ضمن خرائط الأقطار الجديدة. ومهمة هذه الطبقة أساساً هي زيادة انتاج الخامات وتصديرها، وتوسيع سوق استيراد السلع.

ب) زيادة التفاعل بين كبار ملاك الاراضي والبرجوازية التجارية، نتيجة اقتسام الطبقات المالكة العمل في الارض والثروة، أو بسبب المصاهرة والعلاقات الاجتماعية، وتزاوج المصالح، رغم وجود بعض الخلافات[٣].

جـ) نشوء طبقة برجوازية صغيرة، ترتبط الشريحة العليا منها، بنظم الحكم الجديدة، وبالطبقات الاجتماعية الجديدة.

د) تكريس القوى الاستعمارية دور القوى والوجاهات الطائفية والقبلية والاثنية، التي كانت السلطات العثمانية تكرسها أو تقمعها، أو تبادلها التكريس والقمع معاً[٤].

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد ظلت الوحدة وحدة الامة، وظلت الدعوة عامة الى كل العرب بالوحدة أو الاتحاد.

وقد ظل الأمر كذلك، مادامت القيادة من البرجوازية، ومادامت القوى الأخرى المنافسة لها جنينية أو غير وحدوية، أو الاثنين معاً.

الا ان موضوع طبيعة الوحدة أخذ ينال بعض الاهتمام مع تبلور اتجاه ماركسي لينيني، في أواخر العشرينات (٢٩ ـ ١٩٣١)، ومحاولة هذا الاتجاه ان يفرق بين وحدة ووحدة، وبين قيادة قومية وأخرى، كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: ان البرجوازية الصغيرة التي أخذ دورها يزداد بروزاً، مع نهاية العقد الثالث، أكثرت الحديث عن الشعب والجماهير الكادحة. ولكنها لم تكن متحمسة للتعبئة الطبقية والفرز

الطبقي . وكانت قياداتها عموماً ، وفي الاغلب ، معادية للشيوعية وحتى للاشتراكية . ولذلك برز اتجاه فيها يدعو الى الوحدة دون اشتراكية ، مع قيام حركة القوميين العرب ، في اوائل الخمسينات ، وظل هذا التيار كذلك ، حتى منتصف الستينات ، وما لبث ان انقسم على نفسه . فتحولت أجزاء منه الى الماركسية ، وظلت أجزاء أخرى قومية و «اشتراكية» أقرب الى الناصرية . وما ذلك ، الا لأن الرموز الفاعلة من هذه القيادات كانت إما من الشريحة العليا في البرجوزاية الصغيرة ، أو من الشرائح الوسطى الطامحة ، ولأن تكوينها الايديولوجي والسياسي ، كان يسهل استيعابها في صفوف البرجوازية العقارية التجارية المصرفية ، ويُسر تبني افكار هذه الطبقة وبرامجها السياسية . أما شرائح البرجوازية الصغيرة الأخرى ، فما لبثت ، في خضم الصراع مع العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية ، والقوى العربية الرجعية المرتبطة ، ان تحولت الى «الاشتراكية» ، ومن ثم الى الماركسية والشيوعية . ولكن ذلك قاد الى نشوء احزاب اقرب الى الأحزاب الشيوعية التقليدية ، وفي اتجاهها القطري ، وميولها الاصلاحية .

وعلى الرغم من ان بعض الشرائح الدنيا والوسطى من البرجوازية الصغيرة ، طرح برامج ديمقراطية وهو خارج السلطة ، فان هذه الشرائح ظلت متخوفة من الثورة والصراع الطبقي والشيوعية . وعندما قفز بعض هذه الشرائح الى السلطة ، نفذ برامج سياسية واجتماعية جسورة كالاصلاح الزراعي والتأميم ، واقامة قطاع عام واسع ، وأطاح بسلطة البرجوازية التجارية والعقارية والمصرفية . ولكن هذه الشرائح ، انتهجت سياسة قمعية ، لم تستهدف البرجوازية فقط ، بل استهدفت أيضاً الحركة الديمقراطية كلها ، بما في ذلك الحركة العمالية ـ الفلاحية ، والاحزاب القومية والشيوعية والقوى الوطنية القطرية ، وكل الاتجاهات السياسية ، ماعدا الاتجاهات المحافظة غير المنظمة .

وفي ظل هذه السياسة القمعية ، تسلطت الفئات اليمينية من البرجوازية الصغيرة ، وفسحت المجال لاثراء قطاع منها على حساب الجماهير الكادحة ، واعادة التحالف مع شرائح من البرجوازية التي سقطت . وحيث لم يحدث كل ذلك ، أكدت الفئة الحاكمة سيطرتها بالدم والحديد ، وأقامت حكماً صارماً ، لايسمح بالتنفس الا عبر قنواته .

وقاد هذا كله الى التالي :

١ ـ ضرب القطاع الزراعي ، وهجرة الفلاحين الفقراء الى المدينة ، بحثاً عن العمل ، أو للالتحاق بالمؤسسات الجديدة (جيش ، مخابرات ، قطاع عام ، قطاع خدمات . . .) .

٢ ـ نمو قطاع خدمات واسع ، يستهلك الجزء الرئيسي من الدخل القومي ، ومن

المساعدات .

٣ ـ نمـو الاتجاه الاستهلاكي ، وزيادة الاستيراد ، في كل المجالات ، مما استنزف الدخل القومي ، والمساعدات ، ورتب ديوناً خارجية ثقيلة .

٤ ـ زيادة التضخم وغلاء الاسعار دون تطور مواز في المداخيل الفردية .

٥ ـ ربط الاقتصاد الوطني بالمراكز الرأسمالية العالمية .

وهكذا قادت «اشتراكية» البرجوازية الصغيرة الى بناء قطاع عام وقطاع خدمات ، ولكنهـا زادت افقـار الجـماهير الكادحة في معظم الاحوال . وخلقت طبقة جديدة غنية ، وأنشأت نظاماً رأسمالياً من نوع خاص ، من سماته :

أ ـ استنزاف الجماهير الكادحة لمصلحة طبقة محدودة ، همها الوحيد الثراء .

ب ـ بناء مظاهر مدنية على حساب انتاج المواد الضرورية ، وحل مشاكل الجماهير ، وتكوين مدن تقوم على الاستغلال والفقر ، وتنمو الى جانب شوارعها الفخمة ، ومؤسساتها الجميلة ، أحياء التنك والطين .

جـ ـ ربط الاقتصـاد الوطني بالاقتصاد الرأسمالي ، كما فعلت أية طبقة برجوازية تابعة في كورية الجنوبية مثلاً ، أو الصين الوطنية . وهذه أكثر الانجازات بروزاً في كل الاحوال ، وان تفاوت مدى بناء قطاع اقتصادي منتج بين قطر وآخر .

د ـ تشجيع النزعات الاستهلاكية ، وتعميم القيم الاستهلاكية ، وتحويل الجماهير الواسعة الى أفواه تبحث عن اللقمة ، و «اشخاص» يبحثون عن آخر السلع الاجنبية .

والفرق بين دعاة الاشتراكية هؤلاء واية فئة برجوازية ، انهم لم يبنوا القاعدة المنتجة لنظام رأسمالي ، وحيث بنوا شيئاً عادوا في معظم الحالات فخربوه لمصلحة القطاع الخاص (مصر ، السودان . . .) وحيث تأخر التخريب ، تبرز قوى تعمل على انجازه بدأب وفعالية ، في ظل غياب الرقابة الشعبية ، والروح الحزبية الطبقية الملتزمة ، بمصالح الجماهير الكادحة .

ولقـد بذلت هذه القـوى الـبرجـوازية الصغـيرة الحاكمة كل جهد لكبح الصراع الطبقي ، داخل اقطارها ، واسهمت في ضربه على الصعيد القومي ، دفاعاً عن الانظمة التي تحالفت داخلياً مع البرجوازية التجارية والعقارية والمصرفية ، وتحالفت عربياً مع كل القوى الرجعية .

ومما يثير الانتباه أن أنظمة البرجواية الصغيرة ، بغض النظر من دعواتها ودعاواها ، أعـطت للاقطار هوية سياسية واجتماعية قطرية ، أكثر مما استطاعت البرجوازية العقارية التجارية المصرفية ان تفعل .

وقد لعب هنا ضيق الأفق البرجوازي الصغير، ووجود مصالح محلية غير مرتبطة بانتاج، وغير محتاجة إلى سوق، كما لعب التخلف الثقافي والسياسي دوره في تحويل القطري الى حدود للسياسة والثقافة، وتحويل القومي الى مجرد غطاء للقطر الصغير والمتخلف، وحتى للقبلي والطائفي والمنطقي، (نسبة الى منطقة).

واستغنت الشريحة البرجوازية الصغيرة الحاكمة بالاستيلاء على السلطة عن الوحدة. لأنها بامتلاك السلطة في قطر، ومكاسب الاستيلاء على السلطة، نالت مايغنيها عن الوحدة. وهي تضمن مصالحها الخاصة ببقاء انظمتها. ولما كان تحقيق الوحدة يتطلب نضالاً شعبياً ثورياً، يضم أوسع الجماهير، فان هذا النضال لايحقق الوحدة فقط، بل يسقط أنظمة التجزئة والقمع أيضاً. وهو مايهدد كل الأنظمة الحاكمة القائمة. فمن يضمن للفئات البرجوازية الصغيرة الحاكمة ان تحكم في دولة أوسع من دولتها، وضمن موازين قوى جديدة مختلفة نوعياً، لاتستطيع القوى الحاكمة التحكم بها؟

ان امتلاك هذه الفئات زمام السلطة، اورث قيادات هذه الفئات «اقطاراً كاملة»، وحكّمها بثرواتها ورقاب سكانها، وجعلها وكيلة الاستيراد والتصدير، دون منافس، وسلّمها «امتيازات» الطبقات الحاكمة قبلها، بما في ذلك السلطة بجيشها وأمنها وشرطتها وقوانينها العادية والاستثنائية، والاموال العامة، وحق التحكم بالاموال الخاصة، وامتلاك العقارات والشركات والثروات، والاستمتاع بكل الوان البذخ، دون ان يكون عليها رقيب أو حسيب، داخل السلطة أو خارجها.

ثالثاً: ان التيار الماركسي المنتمي الى الأممية الثالثة، لم يجعل الوحدة القومية قضيته، الا في حدود وحالات خاصة. كما هي حال برامج الاحزاب الشيوعية في سورية ولبنان وفلسطين ومصر (١٩٢٩ ـ ١٩٣١)، ومواقف الحزب الشيوعي اللبناني في العقدين الأخيرين(٥). وعلى الرغم من ذلك، فلم ينشأ حزب شيوعي عربي واحد، كما هي حال الصين أو فيتنام. ولا حرص الشيوعيون العرب على قيادة النضال القومي. ولقد كانوا في معظم الاحيان مشككين بالدعوات القومية، وعاملين من أجل استقلال قطري. وكانت الوحدة بالنسبة لمعظمهم موضوعاً يبحث بعد استقلال الاقطار ـ ان كان سيبحث ـ وقيام انظمة اشتراكية فيها.

وهكذا، فان الشيوعيين انشأوا في الوطن العربي أحزاباً قطرية، ولم يجعلوا الوحدة على رأس مهماتهم، كما فعل الشيوعيون في الصين أو فيتنام أو كورية.

ولهذا كله، فان البرجوازية التجارية والعقارية والمصرفية، لم تقد النضال الوحدوي،

ولم توظف فيه جهودها، لان مصالحها ارتبطت بالسوق المحلية، وربما بسوق قطر مجاور، وبتطوير العلاقة مع المراكز التجارية العالمية. ولما كانت هذه القوى تابعة سياسيا وتابعة اقتصاديا، فكان توقع توجهها وحدوياً غير وارد، رغم بعض التوجهات التي برزت لدى قطاع محدود منها في بلاد الشام، منذ اوائل القرن، والتي عادت الى البروز مع الحرب العالمية الثانية، ثم تراجعت مع وحدة مصر وسورية سنة ١٩٥٨. واتخذت منحى «انفصالياً» بتطور توجهات عبد الناصر الاجتماعية.

أما البرجوازية الصغيرة، وشرائحها العليا واليمينية خاصة، فقد عجزت عن تصور حل قومي، في معظم الاحوال، وانتجت احزاباً قطرية وطنية اصلاحية، أو أحزاباً من أنماط أخرى شيوعية، أو طائفية. أما الشق القومي، فقد عجز عن بناء الحزب القومي الممتد في كل الاقطار، ولم ينجح في تحقيق وحدة اي قطرين عربيين. وحين تحققت، سنة ١٩٥٨ بين سورية ومصر، عجزت هذه القوى عن الدفاع عنها. وعجزت هذه القوى ايضاً عن تحقيق لحمة الأقطار التي تقودها، وعن توسيع المد القومي وتعميقه في الوطن العربي. ولعبت فئات منها بكل تناقضات المجتمع العربي من أجل ضمان بقائها.

ولاتقدم شرائح البرجوازية الصغيرة الآن بديلاً قومياً، لأنها بعقلها الحزبي المتعنت، تحاول ان تدخل القطر الذي تصل اليه من خرم ابرتها بالقوة، مما يقود الى التفتت، وتسعى الى ربط القوى الوطنية العربية بها، فتعزلها عن جماهيرها، وتصر على قيادة الحزب الواحد، وسيادة الرأي الواحد، فتستفز كل القوى الاخرى، وتمنع قيام جبهة موحدة حقيقية في القطر الذي تحكمه، وعلى الصعيد القومي، وتخوض معارك ضارية لاحكام سيطرتها الشاملة، مما يفقدها تأييد قطاعات واسعة من الشعب.

ولما كانت عقلية البرجوازي هي عقلية المالك الصغير، مالك الحقل الصغير والدكان الصغير. فانها تخاف التوسع والامتداد، وتكتفي بحقلها أو دكانها. وهكذا يتحول كل قطر الى حقل صغير أو دكان صغير. ويصبح التفاعل مع الاقطار الاخرى مستحيلاً، لان ارادة البرجوازي الصغير في العمل المنفرد، وحرصه على ملكيته الصغيرة، يقودان الى «التفرد» ومن ثم التناحر.

ولهذا، فان البرجوازية الصغيرة لم تحقق اية وحدة قومية في تاريخ المجتمعات الحديثة. بينما حققت الوحدات القومية الحديثة قوى البرجوازية: بريطانيا، فرنسا المانيا، ايطاليا، الهند.

ونهجت احزاب الطبقة العاملة العربية، وهي احزاب برجوازية صغيرة في الاساس،

نهجاً قطرياً اصلاحياً في ظل البرجوازية القائدة والسائدة. وحين بحثت موضوع صراع الطبقات رأته ضمن حدود خرائط سايكس - بيكو، ولم تره ضمن حدود الأمة. وظلت برامج هذه الأحزاب القطرية برامجها الرئيسة. ولم تستطيع هذه الاحزاب، الا في حالات محددة أشرنا الى أهمها، ان تفرق بين الحدود الطبيعية والحدود المصطنعة، وبين الخرائط التي رسمتها القوى الامبريالية المحتلة حديثاً (١٧٩٨ - ١٩٢٠)، والخرائط التي رسمها التاريخ عبر القرون المديدة.

ان الوحدة وحدة الأمة. وهذا صحيح، ولكن من هي القوى ذات المصلحة في التجزئة الآن، والقوى ذات المصلحة في الوحدة؟ وهل كل الطبقات والفئات معنية بالوحدة وذات مصلحة فيها؟

هذا ماسنحاول الاجابة عليه.

- ٢ -

ان الامة العربية واحدة. هناك مايوحدها. ومما يوحدها ١) اللغة ٢) التاريخ ٣) الارض ٤) التكوين النفسي المشترك والعادات والتقاليد ٥) المصالح المشتركة.

ولكن هذه العوامل الموحدة، التي تعني كل طبقات الامة وفئاتها تخضع ابداً، وفي كل المجتمعات لآلية معقدة في الصراع الداخلي. فضمن اللغة الواحدة، هناك لهجة البدوي، ولهجة الفلاح، ولهجة الاقطاعي، ولهجة البرجوازي. وهذا واضح في العربية تماماً. وهناك تاريخ الاقطاعيين والبرجوازيين، وتاريخ العمال والفلاحين الفقراء، رغم وجود التاريخ المشترك. وهناك التكوين النفسي الخاص لطبقات الشعب وفئاته المختلفة، رغم وجود سمات عامة. أما المصالح، فتختلف بين طبقة وأخرى، وان كانت تتفق في معظم الاحيان، امام العدو الخارجي، عندما لاتكون هنالك طبقات مرتبطة بجهات خارجية. أما عندما ترتبط طبقة أو طبقات أو فئات في أمة بجهات خارجية، فمن يضمن الوحدة أمام الاعداء الخارجيين؟

ولما كانت البرجوازية التجارية والعقارية والمصرفية، وفئات عليا من البرجوزاية الصغيرة في الوطن العربي مرتبطة بالمراكز الرأسمالية والعالمية، فان مصالح هذه الطبقات لاترتبط بمصالح الشعب، حتى عندما تتعرض الارض للاحتلال، أو المصالح القومية للخطر.

ونحن الذين نؤمن بالوحدة القومية، ونرى ضرورتها، يجب ان نرى مايوحد اوسع جماهيرنا، ومايفرق بين هذه الجماهير والطبقات والفئات المرتبطة بالتجزئة، وبالمراكز الرأسمالية العالمية. وهذه الرؤية ضرورية لتحقيق وحدة أوسع الجماهير، وبناء قاعدة متينة صلبة للوحدة، ولتحرير الامة من القوى التي تحكمها أو تقودها، لتبقيها في أسر التجزئة والاستغلال والاضطهاد.

وعملية التحديد هذه ضرورية، لفرز قوى الوحدة عن قوى التجزئة، ولخوض معركة الوحدة بقوى الوحدة، ولمنع الالتباس الذي حصل في الماضي من ان يتكرر بين برامج قوى الوحدة وبرامج قوى التجزئة، وشعارات هؤلاء وأولئك، وليظهر خط الوحدة من خط التجزئة، رغم المزايدات والسفسطات المفتعلة.

ان وجود عوامل وحدة لدى أمة، لاينفي وجود صراع داخلها، والحديث عن الصراع لاينفي ماهو مشترك. لأن المشترك تكون عبر عملية صراع تاريخية، بين القوى ذات المصالح المتضاربة في الداخل من جهة، والأمة والمخاطر الخارجية، من جهة أخرى.

واذا كانت الأمة، تجمع بين البرجوازي والعامل والفلاح الفقير، والتاريخ يوحد هؤلاء نسبياً، والأرض الواحدة تجمعهم، وهذه العوامل كلها تخلق لهم تكويناً نفسياً مشتركاً، الى حد، وبالتالي، عادات وتقاليد، فان المصالح الطبقية تفرق بين الاقطاعي والفلاح، وبين البرجوازي والعامل. والصراع الذي يدور، نتيجة اختلاف المصالح هذا، سيقود الى التطور التاريخي. فما التاريخ الا تاريخ صراع الطبقات. وصراع الطبقات لايلغي وجود الامم، لأن السمات المشتركة هي التي توحد الأمة، وان كانت في الوحدة دائماً صراعاتها، التي تظل دائرة فيها.

ولكن كيف نتحدث عن وحدة الأمة، وعن صراع الطبقات فيها؟

ان وحدات الأمم القومية تتحقق أيضاً عبر صراع الطبقات، لأن وحدة أية أمة، إما أن تتحقق عبر فرض ارادة الطبقة المالكة فيها، سواء كانت طبقة السادة أو طبقة الاقطاعيين، من النمط الآسيوي أو الاوروبي، أو البرجوازية، أو البروليتاريا وحلفائها.

وقد عرف التاريخ أربعة أشكال من الوحدات القومية والامبراطورية:

الاول: فرضته طبقة السادة والاقطاعيين في العهدين العبودي والاقطاعي الآسيوي والاوروبي. ويمتد هذا العهد من أول عهد قيام الدول الى انتشار النصرانية (٣٠٠٠ ق.م - ٢٠٠ ب.م). وقد عرف من الدول في هذين العهدين امبراطورية الكلدانيين والبابليين والفراعنة والفرس (نمط انتاج اقطاع آسيوي) والامبراطورية الرومانية (نمط انتاج

عبودي).
الثاني: فرضته طبقة اقطاعية أو طبقة سادة، خلال العصور الوسطى (٣٠٠ ب. م ـ ٦٠٠ ب. م) ولم يختلف هنا نمط الانتاج الاقطاعي الآسيوي أو الاوروبي، وان كان كل منهما قد حاول أن يستند الى ديانة معينة. وقد عرف هذا العهد الامبراطوريات الاموية والعباسية والسلجوقية والمملوكية والعثمانية، والامبراطورية الرومانية المقدسة. كما عرف امبراطوريات الصينيين والمغول والروس. وكان للدين دوره في توحيد أبناء الشعب الذي يلعب المركز القيادي في الامبراطورية، حول قيادته، وكان تبدل العائلات الحاكمة والشعوب الحاكمة، لايلغي الحاجة للدين.

وقد حدث هذا في اوروبة بعد تنصرها، وحصل في الامبراطورية الاسلامية. وقد استند السلاجقة والمماليك والعثمانيون الى دين العرب، وهم ينتزعون السلطة منهم، وحاول الفرس ذلك عبر التمسك بالولاء لعلي وعائلته.

الثالث: فرضته البرجوازية، منذ بداية العصر الحديث. كما حدث في بريطانيا وفرنسا، والمانيا، وايطاليا والهند. ويلاحظ ان البرجوازية كانت تختار عائلة مالكة، تحكم في ظلها، كما حدث في بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا، وان كانت فرنسا، قد تخلصت من الملكية (١٧٨٩ ـ ١٨١٥) ثم اعادتها حتى سنة ١٨٤٨. ثم اختارت نابليون الثالث، حتى ١٨٧٠. أما الهند فقد اختارت البرجوازية الهندية فيها ان تحكم بلا عائلة مالكة، لعدم وجود عائلة مالكة تحكم كل الهند. وان حافظت البرجوازية الهندية على بعض العائلات المالكة، ضمن اطار اتحادي.

الرابع: فرضته الاحزاب العمالية وحلفاؤها: الاتحاد السوفياتي، الصين، فيتنام.

والآن من من هذه القوى سيفرض الوحدة العربية؟

ان النمط العبودي والاقطاعي قد زال عن مسرح التاريخ، الا بقايا. وهناك قوتان اليوم تتصارعان في العالم، هما الرأسمالية والاشتراكية، البرجوازية والطبقة العاملة. وليس هناك قوة أخرى قادرة أن تدخل سياق التاريخ غيرهما. ومع ان هناك محاولة كالمحاولة الايرانية، الا انها لاتعدو ان تكون «انتكاسة مؤقتة»، تعبر عن مسعى قوى تسقط للدفاع عن وجودها، وهي في الرمق الاخير. وحتى لو نجحت، فان نجاحها سيكون مؤقتاً، حتى لو بدأ النجاح قوياً وباهراً.

ولو حققت القيادة الايرانية «امبراطورية اسلامية»، فان طابع القيادة سيكون ثيوقراطياً، وطابع السلطة سيكون رأسمالياً، وستكون الامبراطورية فارسية، مغطاة بعباءة

اسلامية، كما كانت امبراطوريتا العرب: الاموية والعباسية في الطور الاول.

وسيكون هدف هذه الامبراطورية الرئيسي: تعزيز دور ايران في وجه الاتحاد السوفاتي، وتقليص دور العرب لمصلحة ايران والولايات المتحدة الاميركية والكيان الصهيوني: واستثمار دور الدين في مقاومة القومية والديمقراطية والشيوعية.

واذا عدنا الى موضوع الوحدة العربية، في العصر الحديث، اكتشفنا التالي:

١ - ان الحركات السلفية، كالوهابية والسنوسية والمهدية، كانت أول الحركات الوحدوية. وكانت هذه الحركات تحاول انتزاع الخلافة للعرب، وتحقيق الوحدة العربية. ومن أجل ذلك، اتحد محمد بن عبد الوهاب مع زعامة قبلية، هي آل سعود، الا ان هذه المحاولة فشلت، لانها اصطدمت بعوائق كبيرة، اهمها: أ) الامبراطورية العثمانية. ب) الاستعمار الاوروبي الحديث، وخاصة البريطاني. جـ) محمد علي باشا، والي مصر. وكانت هناك قوى ثانوية كزعامات القبائل والامارات والقوى الدينية السنية والشيعة.

٢ - ان محمد علي باشا، الضابط العثماني، الالباني الاصل (١٧٦٩ - ١٨٤٩) قام بالمحاولة الثانية. لم يكن محمد علي عربياً، ولم يكن لديه مشروع قومي، ولكنه حاول توحيد الاقطار العربية بالقوة، فاستولى على الشام واجزاء من الجزيرة العربية، وفكر باحتلال الجزائر. الا ان مشروعه هزم امام قوتين رئيستين هما: أ) الاستعمار الاوروبي الحديث. ب) السلطنة العثمانية. أما القوى الثانوية، فكانت الزعامات والاقطاعات والامارات والحركات السلفية، وخاصة الوهابية.

٣ - ان المحاولة الثالثة قام بها الشريف حسين، شريف مكة. وقد بايعته في ذلك شرائح من البرجوازية العربية في بلاد الشام. وعقد تحالفاً مع بريطانيا. الا أن هذه المحاولة فشلت، لأن القوى الامبريالية كانت قوية جداً، بعد الحرب العالمية الاولى. ولان قوى الوحدة القومية، كانت مازالت ضعيفة. وتبع هذه المحاولة تنفيذ مخطط سايكس - بيكو.

٤ - ان قوى البرجوازية الصغيرة في سورية، دفعت نحو تحقيق وحدة مصر وسورية، سنة ١٩٥٨. ولكن هذه الوحدة لم تكن وحدة، تطرحها البرجوازية، ولاكانت بقيادتها. ومع ذلك فقد هزمت بسبب الضغط الامبريالي من جهة، والعربي الرجعي من جهة أخرى، ولعدم وحدة البرجوازية الصغيرة حول الوحدة، ولعدم اعداد الجماهير للدفاع عنها. ولأن قيادة الوحدة، حاولت أن تكون قيادة كل الطبقات، وان تكبح القوى الشعبية لمصلحة القوى المحافظة، والطلائع لمصلحة الاجهزة.

ومنذ فشل مشروع الحسين، وحلفائه من البرجوازيين، لم تقد البرجوازية أي مشروع

آخر. ولاسعت عائلة عربية مالكة الى تنفيذ مشروع قومي. وحين الغى اتاتورك الخلافة، حاولت العائلة الحاكمة في مصر ان تجد من يبايعها بالخلافة، وحاول المحاولة عينها الشريف حسين. الا أن التاريخ، كان يجري في مجرى آخر.

وقد تراجعت العائلتان الحاكمتان في اليمن الشمالي والحجاز ونجد، عن اتفاقيتهما مع الجمهورية العربية المتحدة، بعد عقدها بقليل، لخشيتهما من تطور النهج الوحدوي سياسياً واجتماعياً، نتيجة تصاعد الصراع مع الامبريالية عامة، والكيان الصهيوني، وبسبب تعمق الاتجاه الاجتماعي، بعد الاصلاح الزراعي.

وابتعدت البرجوازية وبقايا الاقطاع والعائلات الحاكمة في الامارات والمشيخات عن تبني اية وحدة، حتى قيام دولة الامارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي. وهي مشاريع اتحاد جزئية، ومرتبطة بالمخططات الامبريالية، وبظروف الدفاع عن الانظمة القائمة، وزيادة الدور الاقليمي السعودي.

وهذه القوى من زعماء القبائل والشيوخ والامراء والملوك والسلاطين، تحاول تعزيز وضعها الاقليمي، لا تحقيق وحدة عربية شاملة. وهي قوى لا مصلحة لها بتحقيق الوحدة الشاملة الآن، لأن مصالح هذه القوى مرهونة بالدفاع عن انظمتها، ومتكيفة مع المصالح الامبريالية.

ويبقى من هذه الفئة الاتجاه الديني الطائفي، مثل «الاخوان المسلمون» أو حزب الدعوة، وهو يطرح قيام وحدة اسلامية، مافوق عربية. وهذا الاتجاه يعادي اليوم الدعوة القومية، باعتبارها دعوة امبريالية. ولم تعد مفاهيمه ماكانت عليه ايام الامام حسن البنا(٦).
واقوى فروع هذا الاتجاه الفرع الايراني الذي يسعى الى بناء جمهورية اسلامية بقيادته. وهو ماسيؤدي، لو نجح، الى اقتطاع اراض عربية، والى احداث شروخ طائفية عميقة في بنية المجتمع العربي، والى فرض الزعامة الدينية الفارسية على العرب والعالم الاسلامي.

وعليه، فان هذه القوى باتجاهيها التقليدي والديني الطائفي، غير مؤهلة لتحقيق وحدة عربية.

أما النمط الثاني، البرجوازي، فقد اثبت انه غير مؤهل منذ ١٩١٦. لأنه لايمثل قوى فاعلة، لها مصلحة بالوحدة، ولانه لم يطور صناعات وزراعات ذات مصلحة بوحدة الاسواق الواسعة، الا في حدود ضيقة اشرنا اليها. وارتبط، منذ أواخر القرن الماضي، بسياسة الاستيراد والتصدير مع المراكز الرأسمالية العالمية. وفي ثورة ١٩١٦ اعتمدت هذه القوى «البرجوازية» على قوة الشريف حسين، وسلمت له القيادة.

أما بعد ذلك، فصار مشروعها مشروع الاستقلال الذي تساوم عليه القوى الغازية المحتلة. ومنذ ذلك الحين، لم تستطع هذه القوى أن تحقق، حتى التعاون بين قطرين عربيين، لا لأن القوى الامبريالية حاربت ذلك فقط، بل لان قوى البرجوازية لم تعد معنية بالمشروع القومي الوحدوي، العناية التي تجعلها تناضل من أجله.

وزادت هذه القوى البرجوازية عداء للوحدة، بعد قيام قوى من البرجوازية الصغيرة، بانقلاباتها ومصادراتها، منذ ١٩٥٢. وانضم القسم الاكبر من هذه القوى البرجوازية التجارية العقارية والمصرفية، الى معسكر الامبريالية، ومحاربة الشيوعية والاشتراكية علنا. ولذلك وحدت جهودها مع الاتجاه الطائفي، وسارت بقيادته، منذ أواخر الخمسينيات واوائل الستينيات.

واليوم تحكم الوطن العربي من أقصاه الى أقصاه أنظمة قمعية، تقودها قوى تقليدية وحديثة ـ مختلفة درجات التطور، أو قوى برجوازية صغيرة، متعددة الاشكال، دون أن يكون للبرجوازية دور سياسي فعال، وان كان لها دور يختلف قوة وضعفا، هنا وهناك في الحياة الاقتصادية، وفي الممارسة السياسية. ويبدو هذا الاختلاف واضحا، لو قارنا وضع تونس بوضع المغرب، أو وضع مصر بوضع الجزائر.

أما النمط الثالث، نمط الصين وفياتنام، فانه لم يقم أيضا، لان احزابنا العمالية بنت وجودها على أساس الاقطار، فهي أحزاب قطرية. ولم تجعل هذه الاحزاب موضوع الوحدة القومية في رأس جدول أعمالها، كما أوضحنا. كما ان هذه الاحزاب انتهجت خطا اصلاحيا في الغالب، وتعايشت مع اشكال الانظمة القائمة، وخاصة في العقود الثلاثة الماضية، وعانت من قمع «شركائها» القوميين، مايجعلها تخاف أية علاقة جبهوية، مع أية فئة قومية، أو برجوازية صغيرة. وهي الآن، بحكم تكوينها وبرامجها، غير مؤهلة للقيام بدور قيادة العمل القومي الوحدوي، أو حتى القطري. وليس لها دور رئيسي في الحياة السياسية، في أي قطر من الاقطار. وبالتالي فانها لاتستطيع ان تقوم بدور الاحزاب العمالية في الصين أو فياتنام أو لاووس.

ان هذا كله، يفرض علينا ان نطرح من جديد هذا السؤال: من هي قوى التجزئة، ومن هي قوى الوحدة؟ ومن سيحقق الوحدة العربية؟

- ٣ -

ان البنية الحالية للمجتمع العربي، تكونت خلال ثلاث مراحل:
١ ـ المرحلة العثمانية. وفي هذه المرحلة، وخاصة الاخيرة منها، ازداد تفكك المجتمع العربي الى امارات ومشيخات واقطاعيات، ترتبط بهذا القدر أو ذاك بالدولة العثمانية، ولكن الرابط بالسلطنة كان ضعيفا، وهو اسمي أو شبه اسمي في معظم الاحيان. وفي هذه المرحلة انعدم وجود مركز عربي للوطن العربي في كل الميادين. وباتت الاستانة المركز. ولكنها مركز سياسي اقتصادي الخ علاقته بالاطراف ضعيفة عموما، وان كان يقوى أو يضعف، حسب العديد من الظروف الداخلية والخارجية(٧)

وفي هذه المرحلة قامت:
أ) دول، مثل حكم أسرة محمد علي في مصر، أو أسرة القرمانلي في ليبيا، أو بايات تونس ودايات الجزائر، أو أسر امارات الجزيرة العربية. وكانت هذه الدول تعترف وفي اغلب الاحيان بالسلطنة في الاستانة، ضمن حدود واتفاقات، ولكن الحروب كثيرا مانشبت بين الدولة المركزية والدول في الاطراف، حتى عندما كانت ولايات.
ب) امارات ومشيخات في لبنان وفلسطين والجزيرة العربية، وحيث وجدت قبائل كبيرة.
ج) تشكيلات طائفية، عززها نظام الملل المفروض بضغط الدول الاجنبية.
د) تشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية، نتيجة نظم الامتيازات التي فرضت على السلطنة. وهي تشكيلات مختلطة، تلاقى فيها الاقطاع العسكري والملاكون العقاريون والبرجوازية التجارية وشيوخ القبائل بالرأسمالية الاوروبية الحديثة. ولقد تعايشت هذه الانماط كلها في ظل السلطنة، وخاصة في القرن الاخير من عمرها. فكانت هنالك عائلات حاكمة غريبة، مثل الاسر الحاكمة في مصر وتونس والجزائر، وعائلات عربية حاكمة فرضت سلطتها، مثل آل سعود في نجد وآل حميد الدين في اليمن، والاسر الحاكمة في الكويت والبحرين والامارات وعمان، والاسر التي سقطت في اليمن الديمقراطي. وكان هنالك عائلات اقطاعية في مصر وسورية ولبنان وفلسطين وسورية والعراق الخ، وعائلات تجارية، وخاصة في العواصم التجارية (حلب، دمشق، حمص) وفي الموانىء المعروفة. وكان هنالك امراء وشيوخ قبائل ووجهاء، وخاصة في الارياف والبوادي.

وقـاد نظام الامتيازات الى التغلغـل النسبي للاقتصـاد الـرأسـمالي في بنية الحياة الاقتصـادية. ولكن الاحتلال المباشر، زاد من حدة هذا التغلغل، وخاصة منذ احتلال الجزائر سنة ١٨٢٧ ـ ١٨٣٠ وعدن سنة ١٨٣٧، ثم مصر وتونس سنة ١٨٨٢، ثم ليبيا سنة ١٩١١، والمغرب (مراكش) سنة ١٩١٢. وحين احتل المشرق سنة ١٩١٧، لم يبق في الوطن العربي أراضٍ غير محتلة، الا الاجزاء الداخلية من الجزيرة العربية (اليمن الشمالي، نجد، عسير، الحجاز).

٣ ـ مرحلة الاحتلال الغربي الشامل: لقد فرض الاحتلال نظمه بالقوة العسكرية، الا في المناطق التي ذكرنا. وأخضع اقتصاد هذه الاقطار لشبكة علاقاته. ولكن القوى الاستعمارية احتفظت بمخلفات المرحلة السابقة. فظل نظام الملل، وظلت الاسر الحاكمة السابقة، وظل نظام الاقطاع. وكانت الجزائر هي القطر الوحيد الذي صفيت فيه الاسرة الحاكمة، واضعف فيه الاقطاع العربي لمصلحة ملكية المعمرين.

الا ان العهد الامبريالي، ادى الى زيادة دور الفئة التجارية الوسيطة والمصرفية من البرجوازية، بسبب اتساع نطاق الاستيراد والتصدير، واتساع العمليات المصرفية. كما ان البرجوازية الصغيرة المدنية انتعشت واتسعت، بنشوء المدن الجديدة واتساعها.

وقـد ارتبـطت مصـالـح الـبرجـوازية التجـارية العقارية المصرفية بمصالح القوى الامبريالية. كما ان قسما من البرجوازية الصغيرة ارتبط بالقوى المحتلة، والقوى البرجوازية المرتبطة بها..

٣ ـ مرحلة الاستقلال: وقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، وان كانت مصر والعراق قد استقلتا بعد الحرب العالمية الاولى استقلالا مقيدا. وتصاعدت موجة الاستقلال بعد ثورة يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢.

وفي هذا العهد:

١) سقطت أسر تقليدية حاكمة، كما هي حال مصر والعراق وليبيا وتونس وامارات اليمن الجنوبي. وبقيت أسر تقليدية أخرى حاكمة في الاقطار العربية الاخرى (امارات الخليج العربي، الاردن، المغرب).

٢) قامت انظمة جديدة قادتها شرائح من البرجوازية الصغيرة حقق بعضها اصلاحا زراعيا، وتأميمات واسعة (مصر، سورية، العراق، ليبيا، السودان)، واحتفظ بعضها باقتصاد حر، ضمن اطار سيطرة الدولة، كما هي الحال في تونس.

وتراجع بعضها عن جل اجراءاته، كما هي حال مصر والسودان، لمصلحة الاقتصاد

الحر.

٣ ـ وفي هذا العهد ازداد ارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الامبريالي، لاتساع حركة الاستيراد والتصدير. ففي بداية السبعينيات «قاربت نسبة التجارة الخارجية ثلثي الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الوطن العربي». وكان اطار مجلس التعاون في المقدمة. وارتفعت هذه النسبة الى ٩٠٪، اثر الفورة النفطية، منذ ١٩٧٤، على الصعيد العربي، واكثر من ١٠٠٪ على مستوى الاقطار النفطية. وظلت هذه النسبة ٩٠٪ حتى سنة ١٩٨١. ثم اتجهت الى الهبوط، دون تغييرات بنيوية في الهياكل الانتاجية[٨].

ولقد اعتمدت حركة التصدير على الخامات (نفط، قطن، فوسفات، سلع اولية). ويختص كل قطر بتصدير مادة رئيسية واحدة. اما الاستيراد فيضم السلع المصنعة، والمواد الغذائية.

وتؤكد دراسة الصادرات العربية، خلال الفترة ٧٠ ـ ٨١ مايلي:

أ) ان النفط هو المصدر الرئيس للصادرات.

ب) ان حصة الدول الاشتراكية من الصادرات انخفضت، من ٢،٧٪ الى ٥٪.

ج) ان حصة الدول الرأسمالية حافظت على نسبتها، فكانت ١،٧٦٪، واصبحت ٧، ٦٩٪ وان اتجهت الى الانخفاض البطيء.

د) ان حصة الدول النامية قد ازدادت من ٢، ١١ الى ٤، ٢٣٪.

هـ) ان حصة الوطن العربي ظلت في حدود ٥، ٥٪

أما حركة الواردات فتؤكد مايلي:

أ) انخفاض الاهمية النسبية لواردات السوق العربية المشتركة من الوطن العربي (٩، ٩ ـ ٤، ٧٪).

ب) انخفاض نسبة الواردات من الدول الاشتراكية (٧، ٢٨٪ ـ ٩، ٣٪).

ج) وارتفاع الواردات من الدول الرأسمالية (٣، ٥٠٪ ـ ٠، ٧١٪)[٩]

ومع ان دول الخليج، تلعب دورا رئيسا في التصدير والاستيراد، الا ان الظاهرة عامة، وتشمل الاقطار العربية جميعا. وهذا يجعل مصالح الطبقة البرجوازية التجارية الوسيطة في الاقطار «ذات الاقتصاد الحر»، مثل مصالح الفئات القائدة والتجارية في اقطار القطاع العام، أو الاقتصاد المختلط.

ان هذا التطور، حدد ملامح الاقتصاد العربي، وكوّن بناه، ورسم حدود الطبقات والفئات الاجتماعية، وخاصة المالكة منها. وهي بنى مركبة، ولكن الطابع الرأسمالي هو

الطابع الرئيس فيها. انها بقايا اقطاعية وقبلية وطائفية، من مخلفات العهدين العثماني والامبريالي.

ولذلك، فان دولة المؤسسات لم تقم، وسلطة القانون لم تحكم، والحزب السياسي، كان اساسا حزب الزعيم أو الطائفة أو القبيلة، ورغم المحاولات لبناء الحزب السياسي الحديث، فان هذا الحزب، صار أحد ثلاثة، اما تلاشى، أو ظل ضعيفا معزولا في معظم الاحوال، أو تحول الى حزب قائدٍ أو طائفة أو قبيلة.

ان الدولة عامة، سواء حكمتها عائلات تقليدية (المغرب، المملكة العربية السعودية، الاردن)، أو حكمتها قوى سياسية حديثة (تونس، مصر، السودان الخ . .) هي دولة قطاع عام. لان الدولة تسيِّر الاقتصاد كله، سراً وجهراً، وهي تمول قطاعات منه، وتوجه قطاعات اوسع، سواء في الدول النفطية او غير النفطية. وقيادة الدولة تقرر العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتحكم باستيراد السلع الخ، اعلنت ذلك ام لم تعلن.

وقد باتت هذه الظاهرة بارزة في الحياة العربية الحديثة، حتى وجدنا من يقول: «ان واحدا من الملامح الاساسية للاقتصاديات العربية عموما، هو ان القطاع العام فيها، يشغل مكانا مركزيا في جميع اقتصادياتها عمليا . .». وقد «كونت القطاعات العامة في عام ١٩٨٠، حوالي ٦١٪» من النواتج المحلية الاجمالية «في جميع الاقطار العربية، و ٧١٪، في الاقطار النفطية و ٣٢٪ في الاقطار غير المنتجة للنفط».

وتتراوح نسبة النفقات العامة من النواتج المحلية الاجمالية بين ٤١٪ في الاقطار غير النفطية، و ٥٥٪ في الاقطار النفطية. وتبلغ في العراق، ٨٥٪، وسورية ٧١٪، والجزائر ٥٢٪، واليمن الديمقراطي ٨٤٪. ومع ان الانظمة تنقسم الى أنظمة ذات توجهات اشتراكية، واخرى ذات نظم رأسمالية، الا ان «ذلك امر ظاهري اكثر منه واقعي»، لان الاختلاف «اختلاف في الاسلوب وليس اختلافاً في المواقف والاهداف»[١٠].

وبعد ذلك من هي قوى التجزئة؟

ومن هي قوى الوحدة؟

١ ـ قوى التجزئة:

ان دراسة هذا الواقع، تبين لنا ان قوى التجزئة، هي قوى يرتبط وجودها بواقع التجزئة الحالي، وينتهي دورها بانتهائه. وهذه القوى هي:

أ ـ الطبقات الحاكمة عموما، ونتحدث هنا عن القوى الحاكمة، سواء جاءت الى السلطة بحزب سياسي، أو بانقلاب عسكري، أو ورثت السلطة وراثة أبا عن جد. وهذه القوى

تعرف جيدا، انها لاتستطيع ان تحقق الوحدة بقوتها، لان قوتها مستندة الى التجزئة، والى المساندة الخارجية، والتوازنات الاقليمية الهشة. ولان هذه القوى لاتثق بالجماهير، فتعتمد عليها، ولا هي تمثل القوى الشعبية ذات ـ المصلحة في الوحدة. ولان هذه القوى لاتستطيع تحقيق الوحدة بقوتها، فانها تخشى ان تتحقق بقوة غيرها. لان الذي يحقق الوحدة ينتزع السلطة، ولا مجال عنده لقوى تجزيئية حاكمة في دولة الوحدة.

ولهذا، فان هذه القوى تحارب الوحدة الشاملة، وحدة الشعب، الجماهير، اذ لامصلحة لها فيها. وتعمل من اجل:

أ) اثارة التناقضات في القطر الذي تحكمه (طائفيا، قبليا، اثنيا)، لتسهل السيطرة على الشعب، واخضاع قواه.

ب) اثارة الصراع داخل الاقطار العربية المجاورة، وعلى الصعيد العربي العام، حتى لاتأخذ الوحدة مجراها، وحتى ينشغل كل قطر باشكالاته، فلا يوجه طاقاته الى القطر او الاقطار المجاورة.

ج) عقد تحالفات محورية مؤقتة لاضعاف الخصوم الرئيسين، في الاقطار العربية المجاورة.

د) العمل على اثارة مشاكل حدود، أو دعم قوى عربية مجاورة، ومحاولة الاستفادة من الخلافات الطائفية والقبلية والاثنية.

هـ) مهادنة معسكر العدو الرئيسي، للتمكن من انجاز السياسات المشار اليها اعلاه.

والذي يدرس سياسات أنظمة التجزئة، سيجدها تدور ضمن هذه الاطر. انها تجزيئية، تولد التجزئة، واذا كانت قد بنت شيئا خلال وجودها، فانما هو سور التجزئةِ الذي يُعزز ويُرفع «ويقوننِ» ويزيِّن دائما..

وهذه القوى الحاكمة في وطننا، التقليدية والجديدة، لا مصلحة لها في الوحدة، لانها لم تكن جزءاً من طبقة منتجة، ذات مصلحة في السوق القومية، كما كانت حال قيادات بروسيا وبيدمونت[11]. ثم ان هذه القوى الحاكمة، ليست الان من جماهير الشعب الكادحة، لتعكس حاجة جماهير الشعب الى الوحدة، كما عكستها القيادات الصينية والفياتنامية.

ان انظمة التجزئة، قوى تجزئة، لها مصلحة بتكريس التجزئة واستمرارها. ومهما كان الخلاف حول تصنيف هذه الفئات، وبأي الطبقات والايديولوجيات ترتبط، فانه لايمكن ان يُختُلَف بأنها رأسماليات قطاع عام، لانها جميعا تملك موارد الشعب بلا قيود، وتتصرف بها دون ضوابط، غير مصالحها. وهي فئات مختلفة من طبقات مختلفة، تُسلِّم قيادتها للقوى

الوارثة التقليدية، أو لفارضي سلطتهم بالقوة الغاشمة.

وقد اضطررنا للحديث عن القوى الحاكمة، قبل الحديث عن الطبقات، لان هذه القوى الحاكمة تشكيلات انتقالية ومختلطة، تكونت في ظروف معقدة، وتعكس نمط الاستبداد الشرقي، حتى في تعاملها مع الطبقات التي تمثلها، او ترتبط بها. انها تحكم بقرار منها، وسلطتها تسمح لها ان تصدر القوانين وان تلغيها. وان تتصرف بالثروات العامة والخاصة، وان تراكم الثروات، وان تحول افراد الشعب الى عبيد، حتى لو حكمت القوانين بغير ذلك.

ب) ـ الطبقة البرجوازية:

وهي طبقة تعيش بفروعها التجاري والعقاري والمصرفي في ظل الانظمة المشار اليها، وتحاول هذه الطبقة ان تزيد دورها الاقتصادي بكل الوسائل. وهي تكيف وضعها السياسي، حسب الاحوال، وان ظلت تطمح لان تتسلم الحكم مباشرة. الا انها، ونتيجة خشيتها من الثورة، تظل اكثر التصاقا بالانظمة، ولا تسعى لبناء علاقات مع القوى الشعبية، كما كان يحصل قبل ثورة الثالث والعشرين من يوليو.

وقد تحولت هذه الطبقة، خلال العقدين الماضيين الى الوساطة التجارية تحولا شبه كلي، وتخلت الى حد كبير عن تنمية مشاريع صناعية او زراعية، تحتاج الى توظيف رأسمال، وذلك لسببين:

الاول: ازدياد حجم الارباح التي تدرها الوساطات التجارية، بسبب اتساع حجم الاستيراد والتصدير.

والثاني: شعورها بعدم الاستقرار السياسي، نتيجة الثورات والانقلابات والاضطرابات السياسية، واتجاه دول القطاع العام الى احتكار قطاعات اساسية من الاقتصاد.

ان هذه الطبقة اكثر التصاقا اليوم بالتجزئة، منها بالوحدة، لان مصالحها مرتبطة بالسوق القطرية، ولانها تربط بين الوحدة والثورة.

ولذلك، فان هذه الطبقة، تسعى الى تعاون اقتصادي وسياسي عربي موحد، يحل بعض اشكالاتها الاقتصادية، ويوسع اطار وساطاتها التجارية، ولكنها لاتسعى الى الوحدة الشاملة، او نحو الوحدة الاتحادية، ولا تعمل للانضمام للسوق العربية المشتركة، او الاتفاقات الاقتصادية الاخرى.

ولقد تم توقع العديد من الاتفاقات الاقتصادية، منذ سنة ١٩٤٣، سيان بين قطرين متجاورين، او بين عدة اقطار. وكان توقيع هذه الاتفاقات، كما يقول د. سمير التنير هو «النجاح الاقتصادي الوحيد، على الرغم من ضآلة آثاره». فهو لم يرفع القيود عن حرية تنقل السلع والرساميل والاشخاص، ولم يستطع خلق سوق واسعة. وهذه الاتفاقات تدخل، كما اسلفنا، ضمن اطار التعاون الاقتصادي، ولا تحقق تكاملا اقتصاديا من أي نوع.

ولم تحقق المشاريع المشتركة (التي بقي اغلبها حبرا على ورق) أي نوع من انواع التكامل الاقتصادي. وقد وضعت اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية لازالة هذا التفكك الخطير. وكان التطبيق العملي لهذه الاتفاقية يكمن في تحقيق السوق العربية المشتركة[١٢].

ومع ذلك، فان اتفاقية السوق العربية، لم توقعها الا خمس دول سنة ١٩٦٤، هي: مصر وسورية والعراق والاردن والكويت. ثم انضمت اليها السودان والجمهورية العربية اليمنية.

وهناك اجماع ان اتفاقية السوق العربية المشتركة لم تصل الى «الكثير من اهدافها، ولم يتعد مجال التنفيذ العملي مجال تبادل المنتجات الزراعية (التي لم توضع في وجهها العراقيل) ومجال تبادل بعض المنتجات الصناعية التي ظلت القيود الادارية ونظام الحصص سيفا مسلطا على حرية تبادلها»[١٣].

ويلاحظ متابع حركة الوحدة الاقتصادية مايلي:

١ ـ ان الاتجاه نحو الوحدة، كان قويا في الاربعينيات، ومنذ مباحثات انشاء الجامعة العربية، وظل كذلك في الخمسينيات. وكانت شرائح من البرجوازية العربية طامحة بدور فعال سياسياً واقتصاديا في المرحلة الاولى ١٩٤١ ـ ١٩٥٢. لان تدهور النظام الاستعماري العالمي القديم، خلال الحرب وبعدها، وكون القيادات البرجوازية تلعب دورا رئيسا في حركة الاستقلال، قاد الى طرح مشاريع الوحدة. كما قاد الى ذلك انتعاش حركة الجماهير الشعبية، وتصاعد النضال المعادي للاحتلال، ووجود القواعد العسكرية الاجنبية.

٢ ـ ان هذا الاتجاه ضعف في الخمسينيات وتوقف عملياً في الستينيات، لأن الانتفاضات والانقلابات، قادت الى تطورات سريعة، ارعبت كل شرائح البرجوازية، وجعلتها تتوقف عن مشاريعها.

٣ ـ ان الازمات الاقتصادية دفعت الانظمة الى التفكير بمواجهة هذه الازمات، فكانت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك سنة ١٩٧٨. وان كانت الاتفاقية قد ظلت حبراً على ورق ايضاً[١٤].

ومع ان ما حدث للاتفاقيات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالوحدة ، ليس من مسؤولية البرجوازية وحدها ، لان دور البرجوازية الصغيرة ، وخاصة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ قد بز دور البرجوازية ، فان البرجوازية عبرت عن موقفها الصريح بالانفصال ، سنة ١٩٦١ : وظل موقفها كذلك منذ ذلك الحين ، مؤكداً سياساتها الانفصالية .

ان وجود هذه الطبقة بفروعها الثلاثة « التجاري والعقاري والمصرفي » ارتبط بدور محلي ، منذ المرحلة الاولى ، وترعرع في المرحلة الثانية ، في ظل التجزئة الاستعمارية . اما مشروعها السياسي وتبلورها الايديولوجي ، فقد تم في المرحلة الثالثة ، في ظل التأميمات والمصادرات ، واستيلاء شرائح من البرجوازية الصغيرة على السلطة . وقد ازدادت هذه الطبقة تشنجاً وعدوانية ، نتيجة احتدام الصراع العالمي ، بين الرأسمالية والشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور العلاقات العربية - السوفياتية بعد ١٩٥٥ ، في عهد حكم البرجوازية الصغيرة .

وهناك اتجاه في هذه الطبقة ، صغير وضعيف ، ينزع نحو الوحدة ، وتكوين سوق عربية مشتركة ، وهو اتجاه عقلاني يمثله بعض ابناء هذه الطبقة الذين درسوا في اوروبا والولايات المتحدة ، والذين استوعبوا ضرورة السوق الواسعة في بناء الصناعة ، ومكننة الزراعة ، وجني الارباح الطائلة . ولكن هذه الفئة بلا دور سياسي فعال ، لان الانظمة المتخلفة لا تقبل عقلانيتهم النسبية ، ولان دولة القطاع العام المتخلف الخاضع لنزوات رجال الدولة الكبار ومصالحهم ، لا يحتاج الى خبراء لا تربطهم الحاجة ، والى اداريين يملكون قدراً من الكفاية .

جـ - القوى الطائفية :

لقد ارتبط نظام الملل في الامبراطورية العثمانية بالعوامل التالية :

١ - تقاليد التعامل مع الملل من غير السنة ، في العهود الاسلامية الاولى ، ومن ثم في عهد المماليك .

٢ - بنية السلطة العثمانية ، القائمة على نوع من الاقطاع العسكري ، والمستندة الى اعتبار السلطان امير المؤمنين وحامي المذهب السني .

٣ - التدخل الاستعماري بحجة حماية الطوائف (فرنسا والكاثوليك ، روسيا والارثوذكس ، بريطانيا والبروتستانت والدروز) .

وعلى الرغم من الاصلاحات التي قررت في السلطنة ، سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٥٦ ، فان نظام الملل ظل مرجوداً حتى سقوطها .

وحين احتلت الدول الاستعمارية اقطار الوطن العربي ، حاولت ان تستفيد من الظواهر الطائفية ، كما حاولت ان تستفيد من الظواهر القبلية والاثنية . ولكنها اخضعت قيادات الطوائف ، وادخلتها ضمن اطار السياسات الاستعمارية . وشجعت زعامات الطوائف على التنافر ، والطوائف على تنمية مكاسب مستقلة ، وهويات متناقضة .

وقد ظلت زعامات الطوائف مسالمة الى حد كبير ، حتى بدأت التحولات الاجتماعية ، مع ثورة ٢٣ يوليو . فأخذت هذه الزعامات تحاول تكريس دورها في الصراع ، ضمن اطار المخطط الامبريالي - الصهيوني .

وبدأ ، مع احتدام الصراع ، تطور الحركات الدينية الطائفية ، واتساع دورها . وهنا برز خطان الاول : وتمثله زعامات الطوائف ، ويطرح الطائفة في مقابل الأمة . لان كل زعامة طائفية ترى قوة دورها ، ضمن اطار التركيبة القطرية ، ولا تراه ضمن اطار الوحدة . وقد رفعت هذه الزعامات شعار مصالح الطائفة ، في وجه مصالح الجماهير الواسعة ، والخطر الذي يهدد الطائفة ، في وجه شعار الاخطار التي تواجه الامة . وهكذا صارت الطائفة بديل الامة ، وصارت التجزئة الحماية الوحيدة لمصالح الطائفة .

الثاني : وتمثله الاحزاب الطائفية ، كتائب ، حزب دعوة ، اخوان مسلمون الخ . . وقد رفع الطرف الاسلامي من هذه الاحزاب الوحدة الاسلامية ، مقابل الوحدة العربية . وربطت اتجاهاته المختلفة بين الدعوة للوحدة الاسلامية ، والهجوم على العروبة والقومية . أما الطرف غير الاسلامي ، فقد شدد على محاربة العروبة والوحدة القومية ، وجعل التنكر للعروبة بديلاً للوحدة القومية ، والاتجاه نحو الغرب بديلاً للتحرر السياسي والاجتماعي .

ان هذه الاتجاهات كلها ، تلتقي في محاربة العروبة والوحدة القومية والتحرر السياسي والاجتماعي .

وقد ازدادت قوة الاتجاهات الطائفية الحزبية ، خلال العقد الاخير ، فانضوت زعامات الطوائف « الروحية والدنيوية » في ظلها ، ليقوم مجتمع طوائف جديد ، كما هي الحال في لبنان . وتخدم السياسات الطائفية مصالح القيادات البرجوازية ، وشريحة عليا من قيادات البرجوازية الصغيرة في كل طائفة . فهذه القيادات تهدف من وراء انتزاع السلطة السياسية في طائفتها ، الى تحسين دورها الاقتصادي على صعيد الطائفة خاصة ، وعلى صعيد القطر عامة . ومن هذه القيادات من كانت له مواقعه في طائفته ، وعلى صعيد القطر ، كما هي حال الطائفة المارونية . ولذلك فهو يدافع عن هذه المصالح . ومنها من يسعى الى احكام سيطرته على طائفته ، لتحسين دوره على صعيد القطر ، كما هي حال

القيادات الشيعية . ولكن هذه القيادات وتلك ، تبغي ، من خلال السيطرة على طوائفها اخضاع الطبقات الاخرى (الشرائح الاخرى من البرجوازية الصغيرة ، العمال ، الفلاحون المعدمون والفقراء لسيطرتها) .

ان سياسات الطوائف ، تعيد انتاج مجتمع متخلف ، ينتسب الى القرون الوسطى ، لا الى القرن العشرين . وهي سياسة لا تحارب الوحدة القومية فحسب ، بل تمزق الاقطار القائمة الى « دويلات » واقعية ، اعترف بها رسمياً أو لم يعترف . وهي في حالة الاحزاب الطائفية الاسلامية ، تدعو الى دولة فوق ـ قومية ، ولكنها تنتج « دويلات » طائفية . اما في حالة الاحزاب الطائفية الاخرى ، فانها تنتج « دويلة » طائفية ، لانها تطرح هذا المشروع من الأساس(١٥) .

د) العلاقات القلقة مع الأقليات القومية : ان في الوطن العربي اقليات قومية ، ارتبطت به ، خلال عهود التاريخ القديم والوسيط والحديث . ثم ضمتها اليه خرائط الاتفاقات الامبريالية (ارضروم ، سايكس ـ بيكو ، سان ريمو) .

وفي الوطن العربي الآن الاقليات التالية :

١ ـ الاكراد في شمال العراق ، وشمال شرق سورية : وهم جزء من أمة جارة ، تسكن شمال العراق والمناطق المجاورة في ايران وتركية وسورية . وتربط العرب بهذه الامة علاقات تاريخية بعيدة . والامة الكردية مقسمة كالامة العربية ، اكثريتها في ايران وتركية . وبينما لا يعترف النظامان في ايران وتركية بكون الاكراد أمة ، أو قومية ، وكذلك معظم الاحزاب والقوى السياسية الايرانية والتركية ، فان الموضوع مختلف بالنسبة لاوسع قطاعات القوى الوطنية والديمقراطية العربية ، رغم وجود نزعات عربية ، لا تعترف للاقليات بحقوقها .

ولذلك ، فان اكراد العراق وحدهم ، هم الذين حصلوا على شكل من الحكم الذاتي ، وان اختلفوا فيه ، واعتبرته قوى منهم غير كافٍ . أما اكراد تركية وأيران ، فلا يعترف لهم حتى الآن بشيء من هذا القبيل .

ان هذه الاقلية القومية ، حاربت لنيل حقوقها . وهي تخوض صراعاً في ايران وتركية والعراق . وقادتها بعض زعاماتها في هذا الصراع ، الى انتهاج مواقف معادية للعرب ، كالتحالف مع نظام الشاه ، أو النظام الاسلامي الايراني . وقبلت بعض قياداتها المساعدات الصهيونية . وهذا لا يساعد على اقامة علاقات صحيحة معها .

واذا كان مطلوباً من القوى القومية والديمقراطية العربية ، انَ تعترف بحق الاكراد في وحدتهم القومية ، وان تعمل معهم لاقامة علاقات صحيحة بين العرب والاكراد ، فان

هذا يقتضي ان تأخذ القيادات القومية الكردية مصالح الامة العربية بعين الاعتبار[١٦] .
٢ ـ زنوج جنوب السودان : انهم ليسوا عرباً ، واغلبهم ليسوا مسلمين ، وان كان عدد المسلمين بينهم يفوق اتباع اية ديانة اخرى .

وهم يخضعون لتأثيرات متعددة ، منها اهمال حكومات السودان لهم ، وعدم طرح برنامج ديمقراطي لحل مشكلتهم . ومنها مخلفات العهد الاستعماري البريطاني في محاولة خلق هوية مستقلة لهم ، والاعيب السياسة الامبريالية بعد الاستقلال، ومنها تطور النزعة الافريقية ، خلال العقود الثلاثة الاخيرة .

ولقد جاء عهد النميري بفساده وعمالته ، ليزيد الطين بلة ، كما جاءت « التشريعات الاسلامية » التي فرضها لتعقد المشكلة .

ان الحل الديمقراطي هو الحل الوحيد لمشكلة السودان ، وهذا الحل يتطلب تفاهم الاحزاب والقوى الديمقراطية السودانية على حل ديمقراطي ، يمنع استنزاف السودان في معارك لا حدود لها ، ويحول دون تشرذم السودان لمصلحة المخططات المعادية . ويتلخص هذا الحل في قيام حكم ذاتي للجنوب ، وقيام حكم ديمقراطي في السودان ، يحقق المساواة لكل المواطنين ، لان الوحدة افضل من الانقسام ، على ان تتم الوحدة بارادة اوسع الجماهير .

ويجب ان تدرك القوى الديمقراطية في جنوب السودان ، ان الارتباط بالمخططات الامريكية والصهيونية المعادية للعرب ، لا يفيد زنوج جنوب السودان ، ولا يسمح باقامة علاقات صحيحة بين العرب والزنوج . ولقد حارب كل الوطنيين والديمقراطيين سياسات النميري ، لا الجنوبيون فقط[١٧] .

٣) الارمن : وهم جماعات متفرقة في سورية والاردن وفلسطين والعراق ، جاءت الى الوطن العربي ، اثر المذابح التركية في ارمينيا . ولما كانت جاليات مهاجرة ، لا تقيم كلها في مكان واحد ، فان مشكلتها ليست معقدة ، ومن حقها ان تحظى بحقوق المواطنة ، وان تمتلك نواديها وصحفها، وان تتعلم لغتها ، ضمن اطار الدولة العربية[١٨] .

٤) أقليات اخرى ، وهناك الشراكسة في سورية والاردن ، والتركمان في العراق . أما الشراكسة فمهاجرون جدد ، وليسوا من احفاد المماليك الشراكسة ، وأما التركمان فمقيمون . ولهؤلاء واولئك حقوق المواطنة ، اضافة الى حقوقهم في تأسيس نواديهم ، واصدار صحفهم وتعلم لغتهم كالارمن[١٩] .

٥) الجماعات الاثنية : وهناك البربر والنوبة والكلدان والسريان والآشوريون والاقباط . وهم

جماعات تسكن هذا الوطن من القديم ، ويعتبرهم معظم المؤرخين من الهجرات « السامية » القديمة ، ويعتبرون لغاتهم من اللغات « السامية » . ورغم الاختلاف مع فئات منهم ، حول هذه القضية ، فأنهم جزء من هذا الوطن ومن تراثه، وهم مواطنون فيه ، ولهم كل حقوق المواطنة، وما يجمعهم بسائر مواطنيه اكثر مما يفرقهم ، ومصلحتهم في الوحدة مثل مصالح سائر المواطنين . ولذلك فان الدعوات الرامية الى اقامة دول لهم ، أو المحافظة على التجزئة ، خشية الوحدة القومية ، لا تتفق مع مصالحهم ، بل مع مصالح القوى الامبريالية التي عملت كثيراً لاثارة هذه النزعات الانفصالية . واذا كانت أنظمة التجزئة ، لا تؤمن لهم حقوق المواطنة الصحيحة ، فإن دولة الوحدة الشعبية هي التي تكفل لهم ذلك ، عندما يتضافر نضال كل ذوي المصلحة في الوحدة .

ومن الضروري ايضاح الحقائق التالية :

اولاً : ان ربط التجزئة بالاقليات والجماعات الاثنية ليس دقيقاً ، لان التجزئة مرتبطة ببنى المجتمع العربي الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، وبالسياسات الامبريالية . واذا كان في الاقليات والجماعات الاثنية قوى تجزئة ، فان في المجتمع العربي كله ، وفي صفوف العرب قوى تجزئة مهمة . وفي الاقليات ، والجماعات الاثنية قوى حريصة على الوحدة ، وقوى ديمقراطية معادية للامبريالية . ولقد قاتل العرب والبربر في الجزائر ومراكش ضد الامبريالية الفرنسية . وكان هناك عملاء من كل صفوف الشعب ، وكل فئاته واثنياته واقلياته ، وفي قوميته الاساسية أيضاً .

ثانياً : ان استخدام بعض ابناء الاقليات والجماعات الاثنية في الثورة المضادة ، أو في أجهزة القمع، أو في محاربة الاهداف القومية ، لا يجوز ان تتحمل وزره كل الاقليات والجماعات الاثنية هذه . كما ان الجماهير العربية ، لا يجوز ان تتحمل وزر حكوماتها المرتبطة والقمعية .

ثالثاً : ان التظلمات التي تطرحها الاقليات ، كما هي الحال في جنوب السودان ، أو الجماعات الاثنية ، كما هي حال البربر ، يجب ان تدرس بعناية ، وان تحل على أساس حقوق المساواة الكاملة ، ضمن اطار المصلحة القومية العليا ، وباعتبار ان الوحدة افضل دائماً من الانقسام ، والسوق الكبيرة الواسعة افضل من السوق الصغيرة . ولقد شدد لينين على ذلك ، بالنسبة لوحدة شعوب روسيا القيصرية ، وهي شعوب مكتملة التكوين ، فكيف اذا كان الامر يتعلق بأمة واحدة ؟(٢١) .

رابعاً : ان الاتجاه القومي العرقي هو الذي يصم الاقليات والاثنيات بالخيانة ، والاتجاه

الاسلامي المتحزب هو الذي يصم ابناء الاقليات الدينية بالعمالة ، ويحيطهم بالريبة . وكل اتجاه طائفي ، ينزع الى « تخوين » ابناء الطوائف الاخرى ، وكل اتجاه « اقلي » ، يستخدم مظالمه لتبرير الانفصال ، والتعامل مع القوى الخارجية .

وعلينا ، ونحن نعمل لتأسيس وعي قومي ديمقراطي ، ان نكشف كل هذه الاتجاهات ، وان نعري اهدافها .

- ٥ -

٢ ـ قوى الوحدة : ان الظروف التي حددت قوى التجزئة ، حددت قوى الوحدة . لان القوى مالكة الثروة ، والمدافعة عن مصالح قطرية ، مرتبطة بالتجزئة ، ولا يثبت التحليل النظري فحسب ، بل تثبت ايضاً التجارب الواقعية ، انها معادية للوحدة .

وهذه القوى باستغلالها واضطهادها ، ونهبها الاقتصاد القومي ، وربطه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فاقمت ازمة البطالة والسكن والغذاء والكساء والتعليم والصحة ، في كل ارجاء الوطن العربي . وحين حاولت شرائح من البرجوازية الصغيرة ، ان تحل بعض هذه القضايا ، صادرت كل حقوق المواطنة ، ولم تحل مشكلة العمل او السكن او توفير الحاجات الضرورية . وبينما رفعت الاسعار الى مستوى الاسعار العالمية الرأسمالية ، ابقت الرواتب تحت مستوى الكفاف ، بالنسبة لمعظم العاملين في الدولة والجيش والقطاعات الرسمية . وان كانت قد اتاحت الفرصة لفئة محددة ، من ان تحقق « غنى حرب » فاحشاً .

ان الافقار الشديد الذي احدثته ظروف التخلف العام ، والارتباط بالاسواق الرأسمالية ، وحركة النهب الواسعة التي مارستها الفئات الحاكمة ، نقلت القطاعات الواسعة من العمال ، بكل اصنافهم ، وشغيلة المدن والريف والفلاحين المعدمين وشبه المعدمين ، والشرائح الدنيا والوسطى من البرجوازية ، الى حالة عوز وحرمان شديدين ، وهي توسع استغلال هؤلاء كل يوم ، وتزيد استثمار قوة عملهم ، واستنزاف طاقاتهم بأقل التكاليف .

ان هذا الوضع ربط قضية الوحدة بالقوى التالية :

أ) العمال : وهم طبقة ناشئة ، يزداد عددها بانتظام ، نتيجة بناء قطاعات صناعية ، وخاصة في دول القطاع العام (العراق ، الجزائر ، سوريا) ، أو الدول التي كانت دول قطاع عام ، ثم حدث تراجع فيها (مصر ، السودان) . كما يزداد عددها في الدول

الاخرى ، ذات ، « النظام الاقتصادي الحر » ، لان هذه الدول تبني صناعات ايضاً ، وان على نطاق اضيق ، وتؤسس قطاعاً عاماً له دور مهم في الاقتصاد ، كما أشرنا سابقاً .

وليس لهؤلاء العمال مصالح متناقضة مع الوحدة ، لانهم لا يملكون شيئاً في نظام التجزئة . ولان الوحدة ، لا تؤمن لهم الامن القومي فحسب ، بل عوامل التنمية المنقذة من العوز ، والجالبة للتقدم ، والتطور السياسي والاجتماعي المنشود .

ب) الفلاحون المعدمون وشبه المعدمين والشغيلة الزراعيون وشغيلة المدن . وهؤلاء هم الكادحون الاسوأ حالاً ، لانهم خارج الطبقات والفئات المستقرة ، ولانهم يعانون الفقر المدقع والاستغلال البشع ، ويعيشون ظروف البطالة الدائمة والمقنعة ، ويعملون بالمياومة ، ودون أية ضمانات اجتماعية .

جـ) الشرائح الديمقراطية والثورية من البرجوازية الصغيرة . وهي شرائح اتسعت باتساع المدن ، وزيادة نسبة سكانها ، التي تبلغ الآن حوالي خمسين بالمئة ، من سكان الوطن العربي . وهذه الشرائح تعاني الاضطهاد من جهة ، والاستغلال من جهة اخرى، وخاصة القطاعات المدنية منها . وستظل هذه النسبة في ازدياد ، من الآن حتى سنة ٢٠٠٠(٢١) .

ان هذه الطبقات والفئات تزداد فقراً وقهراً ، باتساع سيطرة الرأسمالية داخل كل الاقطار العربية ، وباتجاه الطبقات والفئات الحاكمة ، الى المزيد من النهب والشره والاستغلال .

ولقد فشل نظام التجزئة في حل كل المشاكل السياسية والاقتصادية ، وزاد من اشكالات هؤلاء الكادحين . . على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

ولما كانت الوحدة هي وحدها القادرة على حل مشاكل الازدحام السكاني في بعض الاقطار ، مثل مصر والمغرب ولبنان ، والنقص السكاني في بعضها الآخر « ليبيا » . وحل مشكلة التنمية التي لا تحل قطرياً ، وضمن اطار التجزئة ، وحل مشكلة الدفاع القومي الذي اثبت عجزاً فاضحاً في عهد التجزئة ، فان في الوحدة حلاً لمشاكل هؤلاء الكادحين ، وليس لهؤلاء اية مصلحة معادية للوحدة . .

ولكن هذه القوى التي تبلغ نسبة ٨٥٪ من سكان الوطن العربي تقريباً ، ما زالت قوى « لا تعي دورها الوحدوي » للاسباب التالية :

اولاً : ان بنى المجتمع العربي المتخلفة ، ما زالت تربط هؤلاء بحلقاتها . وما زال للقبيلة والطائفة وأجهزة الدولة القطرية ثقل كافٍ لربط هذه القوى الشعبية الكادحة بواقع التجزئة . ولهذا استطاعت القيادات الاجتماعية المختلفة ، من قبل ، واستطاعت الاحزاب

الطائفية ، ان تجر وراءها قطاعات من هؤلاء ، وان تضعف الاتجاهات القومية والتقدمية في اوساط هذه الطبقات والفئات ، وان تشغلها في مشاريع بديلة عن مشروع الوحدة القومية : الحل القطري ، الحل الطائفي الخ . . .

ثانياً : ان الاحزاب والقوى القومية لم تستطع ان توحد هذه القوى لاسباب عدة ، منها :

أ) ان الاحزاب القومية لم تستطع ان تصبح احزاب الجماهير الكادحة على الصعيد العربي ، وان حققت تقدماً في هذا القطر او ذاك ، او هذه الفئة او تلك .

ب) ان الاتجاهات القومية غير المنظمة ، لم تكن مؤهلة فكراً وعملاً لتنظيم هذه الجماهير الكادحة .

جـ) ان الحركات الانقلابية ، بقيادة العسكريين او غيرهم ، لم تكن احزاباً شعبية ، ولا كانت مؤهلة لتنظيم هذه القوى ، او معنية بذلك .

ومع ان « الناصرية » استثارت اوسع طبقات الشعب العربي وفئاته ، الا انها لم تستطع ان تنظمها، وان « تقودها »، لان الناصرية حركة « انقلابية » في الاساس .

د) ان الاحزاب الشيوعية كانت احزاباً قطرية ، وكانت مشبعة بروح مهاجمة الحركات القومية ، الا في حالات محدودة . وكانت هذه الاحزاب في معظم الاحيان ، تربط القومية بالفاشية والرجعية . ولا تنظر الى الطبقة ، ضمن اطار الأمة ، ولا الى الصراع الطبقي ، ضمن اطار الصراع السياسي الاجتماعي للامة .

ولذلك ، فأن هذه الاحزاب لم تسهم في تطوير الوعي القومي ، لدى هذه القوى ، ولا وضعت نظرية وحدة قومية في مواجهة الافكار القومية المثالية ، وحتى الرجعية . وبالمقابل طرحت المشروع السياسي لاستقلال الاقطار ، وجعلت من التفاوت السياسي والاقتصادي اساس تحليل لعدم « علمية » قيام حركة قومية .

وعلى الرغم من حدوث استثناءات كما ذكرنا ، في هذا الخط ، فقد كانت هذه سمات الخط العام .

ومن الاستثناءات الهامة وثائق الاحزاب الشيوعية في سورية ولبنان وفلسطين ومصر ، سنة (١٩٢٩ ـ ١٩٣١) .

وقد قاد الشيوعيون مناقشات حول الفكر القومي ، منذ الثلاثينات ، منها رد رئيف خوري على كتاب قسطنطين زريق الوعي القومي[٢٢] ، ومناقشات مجلة « المكشوف » للخط القومي[٢٣] . ومنها ايضاً مناقشات جورج حنا ، وعامر عبد الله ، وغيرهم[٢٤] ، ولكن هذه المناقشات ، كانت مناقشات سجالية ، هدفها اظهار تهافت الفكر القومي

العربي ، اكثر مما كان هدفها تقديم بديل قومي وحدوي .

وبالتالي ، فان الشيوعيين الذين قدموا للحركة الوطنية كثيراً وللحركة النقابية أيضاً ، لم يسهموا بعد اسهاماً نظرياً وعملياً ملحوظاً في هذا المجال . وكانوا دائماً ضد مشروع الوحدة، ومع مشروع التجزئة ، لأنهم لم يفرقوا بين الصراع مع القوى القائدة ومشروع الوحدة . ولذلك كان موقفهم سلبياً ازاء وحدة سورية ومصر سنة ١٩٥٨ ، ومعارضاً لوحدة الجمهورية العربية المتحدة مع العراق ، بعد ثورة الرابع عشر من تموز ، وهكذا . .

ومع ان مشروع الوحدة لم يعد مخوفاً ، كما كان ، لدى الاحزاب الشيوعية العربية ، لان هناك احزاباً منها ، كالحزب الشيوعي اللبناني ، الذي يبدي عناية بالقضايا القومية ، فان المشروع القومي لم يصبح بعد البند الرئيسي في برامج الاحزاب الشيوعية .

وعليه ، فأن دور هذه الطبقات والفئات في النضال القومي ما زال ضعيفاً ، وأهمية المشروع القومي لديها ما زالت غير واضحة ، وان كانت التحولات الاجتماعية والحاجات العملية تدفع الى التفكير به كل يوم .

ومن ذلك مثلاً :

١) ان أنظمة التجزئة ، صادرت الحريات السياسية ، وعمقت التبعية ، وفاقمت الازمات الاقتصادية .

٢) وان أنظمة التجزئة أنشأت مدناً ، وبنت مدارس وجامعات ، وأنشأت طرقاً ومواصلات ، مما أسهم في خلق تطورات اجتماعية ، تكشف تخلف هذه الانظمة ، وتسهم في تطوير التفاعل الاجتماعي والثقافي ، في كل قطر ، وعبر الوطن العربي .

ان الوحدة القومية لا تتحقق بدون قوتها ، وقوتها هي جماهيرها ، الطبقات والفئات ذات المصلحة فيها ، وهي أيضاً قواها المنظمة (حزب ، جبهة ، جيش ، الخ) .

أما قوى الوحدة ، فهذه هي ، كما حددناها . وهي قوى تشتد حاجتها للوحدة، كلما ازدادت المخاطر الخارجية ومخاطر التفتيت ، وكلما ازدادت الحاجة الى تصفية التخلف ، وانجاز تنمية تحل مشاكل الغذاء والكساء والصحة والتعليم للجماهير الكادحة ، وتؤمن حاجات الدفاع القومي .

ولكن الوعي بضرورة الوحدة ، ما زال ضعيفاً ، ولذلك لم تبن قوتها الفاعلة الضاربة .

هوامش الفصل الرابع

١) الوحدة الايطالية : تعريب وتقديم طه الهاشمي ، تأليف بولتن كنج . مكتبة النهضة المصرية ،١٩٥٢ .

٢) العيسمي ، شبلي : حزب البعث . الجزء الاول . دار الطليعة ١٩٦٨ .

ودندشلي ، مصطفى : حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٠ - ١٩٦٣).

الجزء الاول : الايديولوجيا والتاريخ السياسي ط/١ سنة ١٩٧٩ تعريب يوسف جباعي ومصطفى دندشلي .

٣) رمضان عبد العظيم : صراع الطبقات في مصر . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ .

٤) رافق ، د . عبد الكريم : العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦) مكتبة اطلس دمشق ١٩٧٤ .

ونوار، د . عبد العزيز : الشعوب الاسلامية . دار النهضة العربية ١٩٧٣ . الاتراك العثمانيون ص ٢٤ - ٢١٠ .

٥) يراجع :

أ ـ مرقص الياس : « الاممية الشوعية والثورة العربية » ، وثائق ترجمها وقدم لها الياس مرقص ، دار الحقيقة ـ ١٩٧١ .

ب ـ الحزب الشيوعي اللبناني : مشروع التقرير السياسي ـ وثيقة للنقاش ـ تموز ١٩٨٦ .

٦) يراجع :

أ) حنا ، د . عبد الله : مراحل تكون التيارات الدينية في المشرق العربي ـ السفير١٥/١٢/١٩٨٦ و١٦/١٢/١٩٨٦ .

ب) السعيد ، د . رفعت : حسن البنا . دار الطليعة ، ١٩٧٩ ص ١٥٠ .

والحسيني ، د . اسحق : الاخوان المسلمون . دار بيروت ١٩٥٥ ص ٨١ .

٧) الحصري ، ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠ .

ورافق عبد الكريم : المرجع السابق .

٨) رشيد ، د . عبد الوهاب : التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ـ الدراسات الاقتصادية . معهد الانماء العربي . ط/١ سنة ١٩٨٤ ، ص : ٥٩ .

٩) رشيد ، د . عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص : ١٠٧ .

٩) السيد علي ، د . عبد المنعم : الوحدة النقدية العربية . سلسلة الثقافة القومية (٧) . مركز دراسات الوحدة العربية . ١٩٨٦ ص : ٧٧ - ٧٩ .

١١) حول بروسيا ، الامارة التي كان لها الدور الرئيسي في وحدة المانيا، وحول بيدمونت التي كان لها الدور الرئيسي في وحدة ايطاليا . يراجع :

أ ـ حاطوم ، د . نور الدين : حركة القومية الالمانية ، معهد البحوث والدراسات العربية . سنة ١٩٧١ .

ب ـ حاطوم ، د . نور الدين : حركة القومية الايطالية ، معهد البحوث والدراسات العربية . سنة ١٩٧١ .

جـ ـ حاطوم ، د . نور الدين : دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والاميركية والهندية . سنة ١٩٦٦ .

د ـ GRANT(A.J) and TEMPERLEY (H.): Europe in the Nineteenth and Twentieth centuries (1789-1950). Longmans, Green and co. London, New York- Toronto P. P. 224, 239, 246, 258, 271.

١٢)التنير ، د . سمير : تطور السوق العربية المشتركة ـ التقارير الاقتصادية ـ ٤ ـ معهد الانماء العربي ، ص : ٦٠ .

١٣) التنير ، د . سمير : المرجع المذكور ، ص : ١٠٨ .

١٤) السيد علي ، د . عبد المنعم : المرجع المذكور ، ص : ٩١ .

١٥) حنا . د . عبد الله : المرجع السابق .
١٦) حول الاكراد ، يراجع :
أ ـ خصباك ، د . شاكر : الاكراد ، دراسة جغرافية اثنوغرافية ـ مطبعة شفيق ـ بغداد ـ ١٩٧٢ .
ب ـ حركة التحرير الشعبية العربية : البرنامج السياسي آب ١٩٨٣ ، ص : ٧٥ .
١٧) حول جنوب السودان ، يراجع :
شبر ، محمد عمر ، جنوب السودان ، ترجمة أسعد حليم ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ .
١٨) حول الارمن ، يراجع :
ترك ، عثمان : صفحات من تاريخ الامة الارمنية ـ حلب ، مطبعة الاهرام ، ١٩٦٠ .
١٩) حول الشركس ، يراجع :
سمكوغ ، امين : مدخل الى تاريخ الشراكسة . دار دمشق ١٩٨٤ .
٢٠) يراجع :
لينين : المختارات في عشرة مجلدات ـ المجلد السادس ـ دار التقدم ، موسكو ١٩٧٧ . الثورة الاشتراكية وحق الامم في تقرير مصيرها (موضوعات) ص ٣٦ ـ ٥٥ ، وخاصة فقرة ٣ ـ معنى حق تقرير المصير وعلاقته بالاتحاد ص ٤٠ .
٢١ ـ علوش ، ناجي : الوطن العربي ـ الجغرافية الطبيعية والبشرية ، ص : ٨٢ ـ ١١٨ .
٢٢) يراجع :
أ ـ زريق ، قسطنطين : الوعي القومي ، دار المكشوف ـ ١٩٣٩ .
ب ـ خوري ، رئيف : معالم الوعي القومي : دار المكشوف ١٩٣٩ .
جـ ـ حنا ، عبد الله : الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان (١٩٢٠ ـ ١٩٤٥) دار التقدم ، ص : ٤٢ ـ ٤٨ .
٢٣) يراجع : قضية العرب لعلي ناصر الدين .
المكشوف : السنة ١٢ العدد ٤٤٤٣ تاريخ ١٩٤٦/١٢/١٦ ،ص : ١٠ ـ ١١ .
٢٤) يراجع :
أ ـ حنا ، د . جورج : معنى القومية العربية . دار الثقافة ـ بيروت ط/١ سنة ١٩٥٧ ، ط /٢ سنة ١٩٥٩ .
ب ـ حنا ، د . جورج : تصويب مفهوم القومية العربية . دار القلم ١٩٥٩ .
جـ ـ عبد الله ، عامر : قضايا عربية . دار الفكر الجديد ١٩٥٩ .
د ـ حنوش ، مكرم سعيد : رد على البزاز في الدولة الموحدة والدولة الاتحادية ، مطبعة العاني . بغداد ـ ١٩٥٩ .

مراجع عامة

١ ـ حول الحركات السلفية ، ومنها الوهابية :

أ) الشيخ . د . رأفت : في تاريخ العرب الحديث . دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة . سنة ١٩٧٧ . الحركة الوهابية ص : ١٩٧ ـ ٢٦٠ . الحركة السنوسية ص ٢٦١ ـ ٣٠٨ . الحركة المهدية ٣٠٩ ـ ٣٥٤ .

ب) وحول الوهابية :

الشيخ خزعل ، حسين خلف : حياة الشيخ محمد عبد الوهاب مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٦٨ .

٢ ـ وحول العائلات الحاكمة في اقطار الوطن العربي :

أ ـ الشيخ ، د. رأفت، المرجع السابق، ص٥١ ـ ١٩٠.

ب ـ دروزة ، محمد عزة : العرب والعروبة في فترة التغلب التركي , المكتبة العصرية ، صيدا ، بدون تاريخ .

٣ ـ وحول محمد علي باشا وحكمه ودوره في محاولة توحيد اجزاء من الوطن العربي ، وحروبه مع الاتراك والوهابيين :

زيدان ، جورجي : تاريخ مصر الحديث ، من الفتح الاسلامي حتى الآن . الجزء الثاني ــ من الفتح العثماني حتى بداية القرن العشرين . مطبعة الهلال بالفجالة ، سنة ١٩١١ .

٤ ـ حول تجربة دولة الامارات :

مركز دراسات الوحدة العربية : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (ندوة) سنة ١٩٨١ .

٥ ـ وحول تجربة الصين وفيتنام :

أ) الحافظ ، ياسين : التجربة التاريخية الفيتنامية ـ دار الطليعة ط/٣ ـ ١٩٧٩ .

ب) علوش ، ناجي : التجربة الفيتنامية ودروسها السياسية والعسكرية ، دار الطليعة . سنة : ١٩٧٣ .

الفصل الخامس

المشروع الوحدوي والواقع العربي الراهن

(١)

بات من الضروري أن يعود موضوع الوحدة العربية، الى رأس جدول أعمال القوى السياسية العربية، سواء منها المؤمن بالوحدة، أم المصمم على مقارعة الكيان الصهيوني وأخطاره، ومحاربة التغلغل الامبريالي عامة، والاميركي خاصة.

وما ذلك، الا لأن تجربة النضال في المائة سنة الأخيرة، أثبتت الحقائق التالية:

أولا: ـ أن المخطط الامبريالي، والامبريالي ـ الصهيوني، مخطط تفتيت وتجزئة. وأن مخطط اقتسام الوطن العربي الذي تم على مراحل، ارتبط بتخطيط مدروس، لمنع الوحدة، ولفرض أشكال من التجزئة السياسية، التي تقف في وجه المطامح القومية الوحدوية.

ولقد جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو لتكرس هذا المخطط، ولتفرض واقعا سياسيا، له حدوده ومحركاته. وبمقدار ما ارتبط هذا الواقع بالمخطط الامبريالي، بمقدار ما صارت له «هويته» ومحركاته.

ولقد انتقل المخطط الامبريالي ـ الصهيوني من استغلال التناقضات القائمة أو الكامنة بين الطوائف والمخلفات الاثنية، الى التقسيم الكيفي، كما حدث بتطبيق اتفاق سايكس ـ بيكو.

ويعود المخطط الامبريالي ـ الصهيوني، منذ عقدين، الى محاولة استثمار التناقضات الكامنة، أو القائمة، لأنها تحقق ما لا يستطيع مخطط التقسيم الكيفي ان يحققه. ولقد بات الآن مخطط التقسيم الطائفي اكثر المخططات خطرا على وحدة الأمة، وأكثرها استعدادا للتكيف مع المخطط الامبريالي، والاندماج به، رغم ما يبدو من تناقضات ثانوية بينهما.

أن المخطط الامبريالي الصهيوني يعتمد التجزئة والتفتيت لضرب مطامح الوحدة، ولزيادة حدة التناقضات الكامنة أو القائمة، ولخلق تناقضات جديدة مفتعلة.

لقد هاجمت الجيوش الامبريالية قوات محمد علي باشا، وهي تحاول تحقيق الوحدة، ومنعت الدول الامبريالية، بعد سنة ١٩١٧، الشريف حسين من تحقيق احلامه بوحدة اجزاء من المشرق العربي، على الرغم من ان الشريف حسين، كان يحاول انجاز ذلك بالتفاهم مع الدولتين الامبرياليتين: بريطانيا وفرنسا.

واستنفرت الدول الامبريالية كل قواها لمواجهة المد القومي الذي تصاعد مع بداية الخمسينيات، واخذ شكله السياسي بالناصرية.

ثانياً: إن الوحدة والاستقلال، لا يتحققان بنضالات قطرية، واذا ما تحقق الاستقلال السياسي، فأنه يكون عرضة للانتكاس، لأن القوى الرجعية والعميلة في كل قطر، لها من تأييد القوى الرجعية والعميلة العربية، ما يجعلها قادرة على اخضاع الاستقلال السياسي لمصالحها وبرامجها.

أما الوحدة، فإنها لا تتحقق بنضالات قطرية، لأن النضال القطري، يوجد أنظمة قطرية، ولأن محاولات الوحدة بين قوتين انجزتا استقلالا قطريا، تصطدم بعقبات كبار، لم يُثبت إمكان تجاوزها، حتى الآن. والوحدة الوحيدة المعادية للامبريالية التي تحققت حتى الان، باتفاق قيادتين في قطرين، انفصمت بعد حوالي ثلاث سنوات،.لأن القوى الرجعية والعميلة انقضت عليها من الداخل، ولأن القوى القومية القائدة والحاكمة، لم تكن قد استطاعت بناء مؤسسات للنضال القومي، تستطيع تنفيذ برامجه والدفاع عن اهدافه، وهزيمة مخططات اعدائه.

إن تجارب النضال العربي، خلال المائة عام الاخيرة، تؤكد:

١) استحالة تحقيق استقلال سياسي، يضمن الكرامة الوطنية في ظل التجزئة.

٢) واستحالة تحقيق الوحدة بنضالات قطرية.

٣) إن انجاز الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يظلان جزئيين، وغير ثابتين، في ظل التجزئة، لأن بناء أساس اقتصادي للاستقلال السياسي، يتطلب:

أ ـ وجود قيادة سياسية حازمة وقادرة.

ب ـ توافر قوى بشرية قادرة.

جـ ـ توافر امكانات اقتصادية كافية.

د ـ توافر سوق ملائمة.

ومعظم ذلك لايتحقق الا بالوحدة. اذ بالوحدة تتوافر القوى البشرية والموارد الاقتصادية والسوق...

وليس غريباً ان تفشل مخططات الاستقلال الاقتصادي والتنمية القطرية، خلال العقود الثلاثة الماضية، لأنها قامت على أساس خطط قطرية، وبموارد قطرية. هذا بالاضافة الى عوامل أخرى مهمة.

ويجد العرب أنفسهم، وبعد أكثر من مائة سنة من النضال، امام التجزئة السياسية،

بشكليها القطري والطائفي . كما يجدون أنفسهم امام التبعية السياسية والاقتصادية . وهم الامة الكبيرة الوحيدة التي لم تتحقق وحدتها القومية حتى الآن ، والتي مازالت تواجه مخاطر المزيد من التجزئة .

وهذا يطرح على الامة العربية كلها، وعلى قواها الوطنية والديمقراطية القضايا التالية :

١) ضرورة مراجعة تجارب النضال الوحدوية ، واكتشاف جوانب الضعف والخلل فيها ، وتحديد قوانين جديدة للعمل ، تضمن امكانات تطوير النضال القومي ، ليكون قادرا على تحقيق الاهداف القومية . .

٢) دراسة الواقع الراهن ، وتحديد معوقات الوحدة فيه .

٣) ضرورة وضع البرامج اللازمة لاعادة بناء الحركة القومية، وتطوير النضال القومي ، وخوض معركة الوحدة القومية ، عبر خوض معركة التحرير القومي . . . وسنحاول الوقوف أمام هذه القضايا بايجاز :

١) مراجعة التجارب الوحدوية ، ومناقشة دور الفكر القومي والعمل السياسي القومي .

ان هذه المراجعة ، تتطلب من الوقت والجهد ، ما لا تسمح به هذه العجالة ، ومع ذلك فمن الضروري ان نستخلص قوانين عامة ، مستمدة من دراسة التجربة كلها . وأهم هذه القوانين من وجهة نظرنا ما يلي :

أ ـ أن كل المحاولات الوحدوية المعاصرة ، قادتها قوى لم تتوافر لها قواعد نضال قومي منظمة ، وان معظمها لم يكن حصيلة نضال قومي شعبي . ولو أخذنا تجربة محمد علي باشا ، أو تجربة الشريف حسين ، فسنجد أنفسنا امام رجلين طامحين بالسلطة ، وانهما حاولا أن يقيما دولة كبيرة ، مستفيدين من وجودهما في مواقع السلطة ، ومن تأييد قوى أجنبية . وصحيح ان الشريف حسين ، حاول اللقاء مع رموز الحركة الوطنية ، آنذاك . ولكن هذا اللقاء جاء خلال التخطيط للمعركة ، وأعلن خلال التنفيذ .

وكانت محاولات محمد علي باشا والشريف حسين متناقضة أيضا مع السلطنة العثمانية ، في وقت كانت المطامع الامبريالية الاجنبية ، وخاصة الروسية البريطانية ـ الفرنسية تهدد السلطنة ، والوطن العربي كله . وكان هذا التناقض مع السلطنة ، واللقاء مع القوى الاجنبية ، يبدو في الحالتين تناقضا مع الاسلام ، ومع المصالح الوطنية ، بالنسبة لقطاعات من الرأي العام العربي ، كانت ما زالت متمسكة بالسلطنة ، وغير قادرة على فهم طبيعة اللقاء مع القوى الامبريالية ، وخاصة البريطانية والفرنسية . وبينما طرح حزب البعث العربي

الاشتراكي برنامج وحدة شعبية، لم يستطع أن يصبح حزبا جماهيريا، في غير بعض اقطار المشرق العربي، وخاصة سورية والعراق والاردن ولبنان. وكان هذا يحد من امكانات جعل برنامجه برنامجا شعبيا، ويحد من امكانات تحقيق الوحدة الشاملة. وحين وصل الحزب السلطة في سورية والعراق سنة ١٩٦٣، عجز عن تحقيق وحدتها، للخلافات التي حدثت فيه، على الرغم من مرور اكثر من خمسة وعشرين عاما، على وصول الحزب السلطة.

أما الناصرية، فإنها اصبحت حركة الجماهير العربية الواسعة، كما لم تصبح أية حركة اخرى. ولكن هذه الحركة عانت من اشكالات عدة، أهمها انها ولدت من رحم انقلاب عسكري، اصطدم مع الاحزاب والقوى الوطنية، بعد أن أنجز مهمته الاولى، وهي اسقاط النظام الملكي. ثم إن هذه الحركة لم تكن قد امتلكت مؤسساتها التنظيمية والسياسية والنقابية، ولا ربَّت قادتها، فأخذت تفعل ذلك، وهي في السلطة، وأوقعها هذا في إشكالات التجريبية والتناقض مع القوى والاحزاب الوطنية، وتغليب منطق السلطة التقليدي، على منطق الثورة، وحرمها من تعبئة الجماهير الملتزمة بها، وتحقيق الاهداف القومية الاساسية. لقد تطورت برامجها، فبرنامج الاتحاد القومي، أكثر تطوراً من برنامج هيئة التحرير، وبرنامج الاتحاد الاشتراكي اكثر تطورا من برنامج الاتحاد القومي. وعلى الرغم من اكتشاف ضرورة بناء تنظيم، ، وبذل المساعي في هذا المجال، فإن الناصرية لم تنجح في بناء تنظيمها، لأن القيادة كانت في السلطة، ولأن السلطة لا يمكن ان تبني تنظيما شعبيا ديمقراطيا، الا في ظروف خاصة جدا لم تتوافر في مصر.

أما المشكلة الأخرى التي واجهت الناصرية، فقد كانت عدم وجود قيادة قومية لها، أي قيادة حقيقية من كل الأقطار.

وما كان ممكنا ان تشفع شعبية عبد الناصر أو تنفع أمام إشكال من هذا القبيل. كان عبد الناصر يطرح برنامجا قوميا عاماً، ويلقى تجاوبا عربيا عاما، ولكن الأجهزة السياسية والتنفيذية ذات الامر والنهي كانت «مصرية». وكانت لا تعكس الهموم القومية التي يعكسها عبد الناصر. . .

ولذلك ظلت الناصرية في حياة عبد الناصر دعوة وانفعالا قوميا خارج مصر، ولم تستطع ان تصبح تنظيما ومؤسسات داخل مصر. وهذا ما ساعد على ضربها داخل مصر، بعد وفاة عبد الناصر، واضعافها خارج مصر، لأن الجماهير العربية تجاوبت مع الرجل، وبالتالي مع مطامحه وبرامجه وأفكاره. ولم يكن هنالك التزام بتنظيم وبرامج ومؤسسات.

ان هذا يطرح علينا: ان بناء وحدة شعبية ديمقراطية، يحتاج الى تنظيم شعبي

ديمقراطي، له قواعده الشعبية ومؤسساته وقياداته وبرامجه. وسنتحدث عن هذا التنظيم وطبيعته فيما بعد.

ب) ان الفكر القومي ظل تبشيريا عاما، وكان في معظمه يقوم على محاولة اثبات وجود الامة، أو تعبئتها للشعور بنفسها. ولم يتعد ذلك الى مناقشة برامج الدولة الوحدوية، وكشف العوائق التي تقف في سبيل الوحدة. ولقد ظل الوعي النظري بالقضية القومية محدودا، على صعيد القطاعات المثقفة والمسيسة خاصة، وعلى صعيد الجماهير عامة.

ولقد نما هذا الوعي وترعرع في الايام الاخيرة من الدولة العثمانية (١٨٧٥ ـ ١٩١٧)، وبعد ١٩٠٣ خاصة. وكان التخلف مازال سائدا، ونسبة الامية عالية جدا، والقطاعات المدنية مازالت ناشئة وصغيرة. وكانت الجماهير العادية منعزلة ومنغلقة في تجمعات محلية. ومع ذلك فقد نشأت احزاب وجمعيات تتبنى قضية الوحدة وتناضل من أجلها. ومن أهمها «العربية الفتاة» و «اللامركزية». وصدرت صحف قومية هامة، ولعل «المفيد» (١٩٠٨ ـ ١٩١٥) أهمها.

وكان هذا الوعي يواجه مشاكل عدة، أهمها:

ـ وجود السلطنة بسطوتها، وبالتعبئة الاسلامية التي تتبناها دفاعا عن نفسها.

ـ استشراس المطامع الاستعمارية، واحتلال اجزاء متفرقة من الوطن العربي، كما ورد في فصل سابق.

ـ تراكمات عهود من التخلف والتجزئة، تجعل بناء مؤسسات قومية أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد.

ومع ان الشعور العربي العفوي بوجودها، كان موجودا، وكان يتنامى في الصراع مع الاتراك من جهة، ومع الاستعمار الاوروبي من جهة اخرى، الا أن التعبيرات السياسية عن ذلك كانت ضعيفة، وكانت غير قادرة ان تصبح برامج الجماهير الشعبية. ولهذا، فان الاحزاب والقوى السياسية التي نشأت منذ بداية القرن العشرين، ومنها «العربية الفتاة» و «العهد» و «اللامركزية» ظلت جمعيات سرية، أو حتى علنية محدودة الانتشار والاثر، على الرغم من انها كانت تضم قيادات سياسية وفكرية محترمة مثل: عبد الحميد الزهراوي ورفيق العظم، ووجاهات اجتماعية ذات مكانة.

وحين انتهت الحرب العالمية الاولى، وسقطت الامبراطورية العثمانية، واحتل الامبرياليون الانجليز والفرنسيون الاجزاء الباقية من وطننا، التي سميت تركة «الرجل المريض»، تبددت الحركة القومية، وتفرقت احزابها. وعاش الوطن العربي حوالي عشرين

عاما دون أي حزب قومي. وكان على العرب ان ينتظروا حتى سنة ١٩٣٩، ليشهدوا بداية مرحلة جديدة، عُرف من احزابها «النداء القومي» ١٩٢٩، و «عصبة العمل القومي» ١٩٣٣، والبعث العربي والعربي الاشتراكي ١٩٤٧، ثم البعث العربي الاشتراكي اوائل الخمسينيات، وحركة القوميين العرب والناصرية.

واذا كانت حركة البعث والقوميين العرب والناصرية، قد طرحت القومية سياسيا، على اوساط شعبية اوسع كثيرا مما فعلت الاحزاب العربية الاولى، وادخلت قضية الوحدة ميدان السياسة العملية بقوة اكبر، وخاصة البعث والناصرية، فانها من وجهة نظرنا لم تُسهم كثيراً في اغناء البحث النظري والوعي النظري في هذا المجال، ولا استطاعت تكوين تيار قومي قوي، له مرتكزاته النظرية وتعبيراته السياسية، وان استطاعت ان تشحن الوجدان الشعبي، وخاصة الناصرية، بمطامح كبيرة، خلال الخمسينيات والستينيات. وكان الوعي القومي يواجه معضلتين رئيستين كل هذه المدة.

أولهما: أن الممارسة السياسية قطرية عامة، محمية بقوى خارجية وبمصالح محلية، وبأفكار تقليدية أو حديثة، وظيفتها اسناد الواقع القائم، أو خلق اوهام جديدة. ولقد ظلت الممارسة السياسية محلية، من ثورة الامير عبد القادر الجزائري الى ثورة عبد الكريم الخطابي، ومن ثورة صالح العلي ١٩١٨، الى الثورة الجزائرية ١٩٥٤. وأخذت السياسات المحلية تعبيراتها في حكومات واحزاب وتكتلات ليس لها برامج قومية. ومع ان هذا لم يمنع التعاطف الشعبي، وحتى السياسي الذي كان يبرز في كل المناسبات والاحداث، الا أن التعاطف والتعاضد، لم يأخذ تعبيراته الموحدة والمنظمة.

ولم يختلف الامر كثيرا، ببروز حزب البعث والناصرية، لأن الممارسة القطرية نمت وترعرعت، وأخذت تمثل مصالح قوى حاكمة، وقوى أخرى على هامشها، اكبر واكثر تحسسا بذاتها ووعيا لها من ذي قبل.

ولأن البعث والناصرية لم يستطيعا ان يوجدا آلية عمل قومية فعالة، تواجه ذلك كله، وظلت مصر مصدر قوة الناصرية، والعراق وسورية مصدر قوة البعث، اساسا، وظل دور القوى الناصرية والبعثية خارج هذه الاقطار محدودا حدا، ان لم يكن ضعيفا، او غير موجود في معظم الاحيان.

ان وجود ممارسة سياسية قطرية او محلية، معادية للبرنامج القومي والوعي القومي، أو غير معنية بالقضايا القومية، جعل القومي يبدو مثاليا، على الرغم من كل التعبيرات الشعبية المؤيدة له.. وجعل العمل القومي يصطدم بمصالح ووقائع وأفكار وبنى، وجعل

الوعي القومي يبدو عاجزا وقاصرا، لأنه يفتقد الى آلية عمل قومي وممارسة قومية..

وثانيهما: ان الوعي الايديولوجي الذي أخذ ينمو ويترعرع وبشكل مُسيّس وحديث هذه المرة، منذ العشرينيات، أخذ سبيلين آخرين، احدهما اسلامي، تمثل اساسا بالاخوان المسلمين ١٩٢٧، ثم حزب التحرير وحزب الدعوة وكل الجماعات الاسلامية. وثانيهما ماركسي، رأى الطبقة خارج الامة والقومي نقيض الطبقي، مثلته معظم الاتجاهات الماركسية التقليدية والحديثة.

ومن الملاحظ أن هذين التيارين بكل تفرعاتهما زاد نموهما، في النخب السياسية، بعد انطلاق المد القومي خاصة، في بداية الخمسينيات، وأن التعبيرات السياسية لهذين التيارين كانت ترى في الاتجاه القومي نقيضا، الا في بعض الحالات، كما حدث مع الاحزاب الشيوعية في سورية ولبنان وفلسطين ومصر سنة ١٩٢٩ - ١٩٣١، ولدى بعض الاحزاب الاخرى، كما هي الحال لدى الحزب الشيوعي اللبناني. ومازال هذان التياران يواجهان الوعي القومي من اتجاهين مختلفين. أولهما، وهو الاسلامي، يعارض الوحدة العربية بالوحدة الاسلامية، والقومية بالدين. وثانيهما: يعارض الامة بالطبقة، والقومية بالماركسية.

فاذا ما اضفنا الى ذلك قوة الهجمات الامبريالية الخارجية، وشدة الرجعية الداخلية، عرفنا مدى ما يواجهه الوعي القومي والعمل القومي من مصاعب واشكالات.

٢ ـ الواقع الراهن ومعوقات الوحدة فيه:

ان دراسة الوضع العربي الراهن لاكتشاف عوامل التجزئة والشتات فيه، بات امرا ملحا، لأن الوحدة لا تتم في الخيال، ولأن موضوعها ليس موضوعا نظريا فحسب. وكان الفكر القومي قد تعاطى مع هذه المسألة بتعال حالم. وانطلاقا من الايمان بالوحدة وضرورتها، جرى الحديث عن كون العرب أمة، وعن ضرورة وحدتهم وعن امجادهم التاريخية، ولم يجر الحديث عن عوائق الوحدة في الواقع العربي. وكان كثير من دعاة الوحدة يعتقدون ان الحديث عن العوائق يكشف اتجاهات غير وحدوية، ويصب في طاحونة الاعداء، لأن الامبريالية ضد الوحدة، والصهيونية تحاربها. وكان الحلم الوحدوي يسقط هالاته على الواقع. ولما كان حلما، فلم يكن يُعنى بدراسة الدقائق والتفاصيل، ولا مواجهة الحقائق. ومن بين كل المفكرين القوميين يجب ان نذكر لساطع الحصري انه حاول ان يعقد مقارنات بين وضع الأمة العربية ووضع الامم الاخرى التي حققت وحدتها. ولكن دون أن يُعنى بتحديد العوائق التي تقف في سبيل وحدتنا. وهذا يجعلنا نقول: ان دعاة الوحدة بشّروا بها، الا انهم لم يحددوا برنامجها النضالي، ولم يحددوا بدقة أدواتها، ولم يدرسوا الواقع

العربي، ليكتشفوا وبدقة ايضا، قوى الوحدة وقوى الفُرقة فيه. ونحن هنا امام مفارقات أيضاً.

إن كل وحدة تتطلب وجود قوة ذات مصلحة فيها، عازمة على تحقيقها. واذا كانت البرجوازية الصاعدة هي ذات المصلحة في تحقيق الوحدة في المانيا وايطاليا ١٨٧٠، وقبل ذلك في بريطانيا وفرنسا، فأية الطبقات ذات المصلحة في الوحدة، في الوطن العربي؟

وكل وحدة تحتاج الى أداتها السياسية. والأداة قد تكون عائلة حاكمة، أو حزب، أو جبهة، أو تكتل، فهل هناك اداة لتحقيق الوحدة العربية؟

لقد مر التاريخ العربي الحديث بمراحل. وحاول في المرحلة الاولى محمد علي باشا أن يحقق طموحاته بقيام دولة عربية، دون الاستناد الى طبقة برجوازية ذات مصلحة، ودون فئة ثورية متنورة، أو وعي شعبي متحمس. وفشلت التجربة امام الضغط الخارجي، لأن العوامل الداخلية فيها ضعيفة. فوحدة كالوحدة العربية، لا تقوم على كاهل رجل طامح، حتى لو استشرف آفاق الماضي والمستقبل، وفهم ما لم تفهمه القيادات السياسية والفكرية في عهده، وحتى قرابة مائة عام قادمة.

أمـا في المرحلة الثانية ١٩٠٥ ـ ١٩١٧، فقد برزت بواكير وعي قومي، معبرة عن مطامح البرجوازية في اقامة دولة قومية. ولكن هذه الطبقة كانت ما زالت ضعيفة، وكان دورها الاقتصادي ما زال ضعيفا، وكان المد الامبريالي في اوجه، والقوى المحلية ممسكة بزمام الامور. ولذلك تكيفت القوى المحلية شبه البرجوازية، شبه الاقطاعية مع القوى الامبريالية العالمية، لتنشىء الواقع التجزيئي الراهن.

أما في المرحلة الثالثة ١٩٢٠ ـ ١٩٨٤، فقد تشكل الواقع العربي من التزاوج بين السياسة الامبريالية الهادفة إلى إتْباع الدول الصغيرة والطبقات الحاكمة، واستثمار الاسواق، وسياسات القوى المحلية الهادفة الى بناء دولها واقتصادها بالتكيف مع المخطط الامبريالي.

وفي هذا الواقع لم تنمُ طبقة واحدة ذات مصلحة في الوحدة، بل نمت طبقات تجارية وسيطة، تعيش من الاستيراد والتصدير، ونمت «اقتصاديات» متجاورة، لكل منها آلية علاقاته الخارجية وعمله الداخلي. وهو بمقدار ما يترابط مع هذا المركز أو ذاك من مراكز رأس المال العالمي، يتوازى أو يتناقض مع اقتصاد قطر عربي آخر.

وكان طبيعيا ألا تنمو في ظل هذا الواقع طبقة برجوازية ذات مصلحة في الوحدة، لأن مصالح البرجوازيات العربية، ليست مربوطة بالسوق العربية، بمقدار ما هي مربوطة برأس المال العالمي. ولا يمكن ان تحدث هذه الحاجة، لدى البرجوازية العربية، الا اذا

نمت زراعة متطورة، وصناعة تحتاج الى اسواق واسعة، وحمايات جمركية، وهذا ما لم يحدث حتى الآن، لأن القوى المحلية نمت زراعات تستوردها المصانع العالمية الكبرى، ونمّت صناعات تستوعبها الاسواق المحلية، الا فيما ندر.

وقاد هذا الى نمو الاتجاهات القطرية، لوجود مصالح قطرية كبيرة لطبقات وفئات اجتماعية معينة.

وعندما بدأت القوى الكادحة مساعيها لتحرير نفسها، ولتوجيه ضربات للامبريالية، وجدت من الضروري اسقاط الطبقات المحلية الحاكمة، وضرب مصالحها. فتفاقم الصراع، واندفعت الفئات البرجوازية نحو المزيد من الارتباط بالرأسمالية العالمية، ونحو المزيد من العداء لقضية الوحدة.

لقد تخلت البرجوازية عن دورها القومي، لان مصالحها ليست في الوحدة، ولكن هذا التخلي، ليس مطلقا، وهناك بوادر عودة الى «دور قومي» تلت تَفَجّر الثروة النفطية، ونشوء حاجات «سوقية» وأمنية، تتطلب قدرا من العلاقات، لعل مجلس التعاون الخليجي احد أشكالها. ومن هنا فلا عجب إن كَثُر الحديث عن ضرورة التضامن العربي، ومواجهة الاخطار الداخلية والخارجية. الا أن ذلك يتم ضمن اطار التنسيق مع الامبريالية الاميركية، والتكيف مع مخططاتها، وعلى اساس المحافظة على المصالح المحلية لقوى رجعية غير وحدوية.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فإن القوى الرجعية الحاكمة، الخائفة على مصالحها، الموجسة شراً من مد قومي، كالذي اندفع في اواخر الخمسينيات واوائل الستينيات، تفعل كل ما تستطيع لاستثارة تناقضات محلية واثنية وطائفية، لأنها ترى فيها عوائق أمام أي مد قومي جديد، وأمام أية حركة تغيير ثورية وديمقراطية.

وهنا تلتقي هذه القوى الرجعية المحلية، مع المخطط الاميركي ـ الصهيوني، العامل على إثارة كل عوامل الشرذمة والتفتيت الداخلية.

وتأتي «الطائفية» ضمن هذا الاطار، لتأخذ دورها السياسي الذي قد يتعارض تعارضا ثانويا مع المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية، الا انه ينسجم مع هذه المخططات في الأساس.

ما زالت البرجوازية العربية اذن، غير وحدوية، ولا يبدو أنها في الامد المنظور ستقوم بهذا الدور، الا في الحدود التي ذكرنا. فمن هي الجهات التي ستكون ذات المصلحة في وحدة شاملة؟

انها من وجهة نظرنا جماهير العمال والشرائح الوطنية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. لماذا؟ لأنها امام مخاطر الاحتلال والعدوان الخارجي، ومأزق التنمية المتفاقم، وفي مواجهة القوى الرجعية المحلية المستشرسة المدافعة، عن مصالح محلية، محمية بالتجزئة، تجد في الوحدة عامل قوة امام العدوان والاحتلال، وعامل تنمية حقه يسمح ببناء اقتصاد وطني مستقل ومزدهر، وعامل قوة أيضا في مواجهة قوى الطغيان الداخلي.

ولهذا فقد كانت هذه الجماهير مع عبد الناصر، عندما رفع راية الوحدة. ولكن هذه الجماهير التي تتحسس هذه الحاجة، والتي تجاوبت مع الدعوة الناصرية، خلال حياة عبد الناصر، كما لم تتجاوب مع أية دعوة أخرى، لا تمتلك الوعي العميق بهذه الحاجة، وتواجه عوامل تضليل وتشويش كثيرة، داخلية وخارجية، وتفتقد الى البرنامج والقيادة اللذين يهديانها سواء السبيل.

ومثل هذه الجماهير، هي التي حققت معظم وحدات القرن العشرين. ومنها الصين وفيتنام. وهي التي ستحقق وحدة الوطن العربي. واذا كانت البرجوازية قد حققت وحدة الهند، فإن لذلك ظروفه التي لا تنطبق على ظروفنا، والتي سمحت بها الظروف الداخلية وظروف العلاقة مع الامبريالية البريطانية، ولا تسمح بها ظروفنا الداخلية، وظروف صدامنا مع الامبريالية الاميركية والاحتلال الصهيوني.

ان البرجوازية اذن، ليست ذات مصلحة بالوحدة المنشودة. أما العمال والشرائح الوطنية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، فإنهم ذو ومصلحة، وان كانوا يفتقدون الى الوعي بها، والى وجود التعبير السياسي عنها.

وهناك بالاضافة الى ذلك عوامل التجزئة المتعددة والمتداخلة:

١ ـ الفئات الحاكمة وحواشيها من الطبقات والفئات الاجتماعية.

٢ ـ الفئات المحلية والطائفية، المتناقضة مع الوحدة، حتى لو تناقضت مع الفئات الحاكمة أحياناً.

٣ ـ الكيان الصهيوني واستراتيجيته التفتيتية، باعتبار التفتيت، وإثارة الفتن الطائفية، خير سلاح لمنع الوحدة والاستنزاف الداخلي.

٤ ـ الامبريالية عامة، والاميركية خاصة التي ترى في التجزئة أفضل العوامل للمحافظة على الاسواق المحلية، ولمنع التطورات السياسية المهمة التي تقتلع مواقع الوجود الامبريالي من الوطن العربي، وتؤثر تأثيراً كبيراً في مواقع الوجود الامبريالي في آسيا وافريقيا..

٥ ـ القوى السياسية القطرية التي اقتنعت بالوجود السياسي للاقطار القائمة، ودخلت لعبة

السلطة على هذا الاساس.

وفي ظل هذا الواقع، ترتفع اسوار التجزئة، ومن السهل ان يلمس ذلك كل عربي. ولو حاولنا ان نعدد المظاهر لوجدناها كثيرة، ولذلك فسوف نذكر أهمها:

١ ـ التعبئة القطرية التي تجعل من كل قطر أمة. وهي واضحة في سياسات دولنا كلها..

٢ ـ زيادة اجراءات تنقل المواطنين العرب واقامتهم تعقيدا في كل الاقطار العربية، على الرغم من انتظام لقاءات وزراء الداخلية العرب، وبفضلها...

٣ ـ ازدياد حجم المبادلات، بين كل قطر ومراكز رأس المال العالمي، وانخفاض نسبة التبادل، من نسب التبادل العام، بين كل قطر وآخر..

٤ ـ زيادة حدة التناقضات بين حكومات الاقطار المختلفة، وزيادة حساسية كل نظام في قطر، من أنظمة الاقطار المجاورة، وخضوع كل العلاقات لميزان التوتر هذا، حتى ان الخلافات باتت قادرة على وقف التنقل بين الاقطار، أو اخضاعها لرقابة شديدة، تحد منها كثيرا، وتجعلها مزعجة ومؤلمة.

ان انظمة التجزئة تحرص على تشغيل كل ادواتها التجزيئية، لتضمن البقاء. فهي ترى انها لا تستطيع البقاء، الا باستنفار اقصى ما في الواقع العربي من قوى تجزئة، وتوظيفها في حماية نظام التجزئة العام. ولا بدع، اذا قامت انظمة التجزئة وقواها بضرب كل محاولة وحدوية، وكل سعي وحدوي، وانقضت على المؤسسات الوحدوية والقوى الوحدوية، وشوهت كل منطق وحدوي ودعوة وحدوية، لان انظمة التجزئة تدافع بذلك عن وجودها، وتحاول قتل نقيضها في المهد.

ولقد انتج واقع التجزئة هذا، ونشوء حركات سياسية داخل اطره تبلورَ أفكار، ترد على المقولات القومية بأساليب مختلفة، ولكنها تخدم الاتجاهات غير الوحدوية. ومن هذه الافكار:

١) ـ اعتبار سكان كل قطر عربي أمة في دور التكون، ومطالبة القوى القومية أخذ هذه المقولة في الحسبان. وهدف هذه المقولة ان تشكك في كل نضال وحدوي، وأن تعطي الشرعية للقطرية في العمل السياسي. وتخدم هذه المقولة الاتجاهات التي تسعى لأن تجعل الاقطار أمما.

ولا يرى اصحاب هذه المقولة في الواقع العربي الراهن عوامل الوحدة، سواء ما يتعلق بالتاريخ واللغة أو المصالح والمطامح، أو ما يتعلق بالتوجهات الشعبية والتعبيرات السياسية التي تبرز، رغم كل عوامل التجزئة.

وتلغي هذه المقولة كل وجود الامة التاريخي، وكل مظاهر وحدتها، لمصلحة التجزئة الراهنة، وخاصة ما هو حديث ومفتعل منها.

٢) ـ الاصرار على استحالة النضال الموحد، بسبب التفاوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي، باعتبار التفاوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي مُنطَلَقاً لرفض أي نضال موحد. وكأن حركة النضال تتطلب تماثلا تاما في كل شروط الحياة. وهو ما لا يتوافر لأية امة، لا قبل وحدتها فحسب، بل وبعدها أيضا. وهو ما لا يتوافر في القطر الواحد أيضاً. ان التفاوت الموجود ما بين قطر وآخر، وما بين جزء وآخر من القطر الواحد، لا يلغي القوانين العامة للنضال العربي، ولا يلغي ضرورة الوحدة.

٣) ـ اعتبار التحرير والاستقلال سابقين على الوحدة. والوحدة ثمرة العلاقات بين اقطار متحررة. ويجري التأكيد هنا على الخط المستقل للنضال في كل قطر، انطلاقا من مقولات التفاوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا الخط لا يضمن التحرير والاستقلال الحقيقي، لعوامل ذكرناها آنفا، ولا يضمن الوحدة، لأن سادة الاقطار المستقلة، الذين وصلوا السلطة ببرنامج قطري، لا يسهل اقناعهم بالوحدة، بعد ان ساروا طريقهم الطويل وحدهم، وانطلاقا من حدود التجزئة، ومن برنامج قطري. ان الوحدة تحتاج الى نضال موحد ووحدوي، يتخطى حدود الاقطار وقوانين حياتها السياسية. وبدون ذلك لا تكون وحدة.

ان هذه الاطروحات، اذ تعبر عن اتجاهات قطرية وواقع قطري، تلتزم بحدود الاقطار عن وعي من اصحابها، أو دون وعي. وهي تُطرح عادة في الدفاع عن خط النضال القطري، في وجه الدعوات الوحدوية، وفي مواجهة مطامح الوحدة والبرامج القومية، انطلاقا من الواقع القطري والبرامج القطرية. وهكذا تفرخ التجزئة افكارها وبرامجها واحزابها..

٤) ـ ضرورة وضع البرامج اللازمة لاعادة بناء الحركة القومية، وتطوير النضال القومي. ان ذلك يتطلب وضع البرامج اللازمة لاعادة بناء الحركة القومية، وتطوير النضال القومي، آخذين بعين الاعتبار وقائع الواقع العربي، ومتطلبات تحقيق الوحدة.

وسنقدم هنا بعض رؤوس اقلام..

أولا: ان الوحدة العربية من ضرورات الثورة والتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهي الثورة في الحقيقة. لأنها تقلب موازين التجزئة والتحكم الامبريالي والصهيوني، وتفتح الآفاق لتحولات عظيمة في الحياة العربية، وفي حياة امم آسيا وافريقيا. ولا يمكن ان

يتحقق هذا التحـول بدونها. فبتحقيق الـوحدة، تقوم مع نهاية القرن دولة عدد سكانها يتجاوز الثلاثمائة مليون، ومواردها الاقتصادية كبيرة جداً، تستطيع ان تلعب دورا كبيرا في السياسة العالمية، لموقعها الاستراتيجي وامكاناتها الهائلة.

ثانيا: ان هذا التحول لا يمكن ان يحدث الا بوحدة نضال الجماهير العربية وبروز قيادة موحدة، تقود كل هذه النضالات على أساس برنامج موحد، ينطلق من القوانين العامة المستخلصة من دراسة الواقع العربي، بكل تناقضاته وتفاوتاته. وهذه القيادة لا يمكن ان تكـون الا قيادة جبهـوية تضم الاحزاب والقوى السياسية الوطنية والديمقراطية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية، المعبرة عن مطامح الجماهير في تطلعها نحو التحرر والوحدة والتقدم والديمقراطية. وتشارك كل القوى في هذه الجبهة على أساس المساواة والتكافؤ.

ثالثا: ان مواجهة العدو الصهيوني والتغلغل الامبريالي الاميركي والقوى العربية الرجعية، لا يمكن ان ينجـح، الا بوجـود مثل هذا البرنامج، وهذه القيادة. كما ان حل معضلة التنمية، والتخلص من التبعية الاقتصادية، لا يمكن ان يكون الا بالوحدة. ان وعي هذه القضايا بات ضروريا. ولكنه مع الأسف الشديد، لا ينعكس في مواقف القوى السياسية، وحتى الوحدوية منها، كما لا ينعكس في النضال اليومي. لقد خبا المشروع الوحدوي في العقـدين المـاضيين، منـذ وفـاة عبد الناصر تحديدا، وارتبط ذلك بتراجع حركة النضال العربية، وبفتح المعارك الجانبية على اشدها، واتساع نطاق الدعاوى السياسية الطائفية. .

ومن الضروري بعث المشروع الوحدوي في الفكر والممارسة. وهذه بداية الوحدة. . .

الفصل السادس

الوحدة القومية وظاهرة التجزئة

حققت امم عديدة وحدتها القومية في التاريخ الحديث. وكانت اوروبا سباقة في هذا المجال، فاتحدت عشرات، او حتى مئات الامارات المتنازعة في دولة واحدة، على اساس قومي. وهكذا قامت دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا وروسيا(١) الخ . . . وسقطت بقيام هذه الدول الامارات المتعددة، كما سقطت الامبراطوريات المتعددة القوميات.

وحين استيقظت آسيا، منذ اوائل القرن الماضي، سلكت النهج عينه، فقامت دول كبرى كالهند والصين وفيتنام واندونيسيا، مع انهيار الاستعمار القديم، في نهاية الحرب العالمية الثانية.

حققت البرجوازية في اوروبا الوحدة بقيادتها ضد الاقطاع والكنيسة، ولكن جماهير العمال والفلاحين كانت مع الوحدة، وكانت جيشها المقاتل. وحين طرح ماركس وانجلز الثورة الاشتراكية، لم يطرحا الطبقة ضد الامة، ولذلك كان بسمارك بالنسبة لهما، خصما يحقق هدفا من اهداف البروليتاريا.

أما في آسيا، فان وحدة الامة، تحققت باسلوبين:

الاول: قيادة البرجوازية، كما هي حال الهند واندويسيا.

والثاني: قيادة حزب البروليتاريا، كما هي حال الصين وفيتنام(٢). وتضم الصين وفيتنام قوميات ومذاهب واديان(٣).

ولكن البرجوازية في الصين وفيتنام لم تستطع تحقيق الوحدة، كما حدث في الهند. ومن الملاحظ ان الصراع الطائفي، شق شبه القارة الهندية، الى دولتين. اولاهما، اغلبية سكانها من الهندوس، والثانية اغلبية سكانها من المسلمين. والان لماذا تحققت وحدة كل هذه الامم، ولم تتحقق وحدة الامة العربية؟ هل هذا ناتج عن قصور عوامل الوحدة لدى الامة العربية؟ وما هي العوامل التي ادت الى وحدة كل هذه الامم؟ وهل هي موجودة لدى الامة العربية؟

ان وحدة الامم تقوم، كما يجمع العلماء المختصون، على العوامل التالية:

اولا: وحدة اللغة، وبالتالي الثقافة المشتركة.

ثانيا: التاريخ، والتكوين النفسي المشترك.

ثالثا: المصالح المشتركة.

رابعا: الارض، حيث يعيش افراد الامة، ويتناسلون ويتفاعلون(٤).

وهناك مناقشات كثيرة، حول هذه العوامل، تتناولها من جوانب متعددة: كما هي

الحال بالنسبة للمصالح المشتركة، او وحدة اللغة. . . فهناك من رأى في صراع الطبقات نفياً للمصالح المشتركة، ومن رأى في وجود العامية والفصحى، مثلا، نافيا لوحدة اللغة، ومن اعتبر الطبقات الاجتماعية مانعا للتكوين النفسي المشترك(٤).

وهناك من اعتبر، كستالين، ان السوق عامل رئيس من عوامل تكوين الامة، وان اضطر سنة ١٩٢٨ م، لاعادة النظر في ذلك، حين طرح عليه سؤال: حول علاقة مستعمرات كالهند بالدول المستعمرة، اذا كانت وحدة السوق عاملا رئيسا من عوامل تكوين الامم(٥).

الا ان كل المناقشات والاعتراضات لم تلغ مثل هذه العوامل، حتى ان ماركسيا مثل ستالين، قرر انها عوامل تكوين الامة.

فالامة وحدة، فيها ما هو مشترك، ولكن ما هو مشترك لا يلغي صراع الطبقات، ولا يمنع التطور، ولا يحول دون وجود فصحى وعامية، ولغات او لهجات قديمة، واخرى حديثة اكثر تطورا، ولا يشترط انتفاء تفاعل امم واقليات، ولا يغيب وجود بقايا تاريخية واثنية، ولا اختلاط الامم، ولا تعدد الاديان والمذاهب.

ورغم ذلك كله، يظل هناك كائنات اجتماعية اسمها الامم.

هل الامم قديمة أم حديثة؟

هناك مدرستان:

الاولى: تعتبر وجود الامم حديثا، ومرهونا بوجود الرأسمالية.

والثانية: تعتبر وجودها قديما.

وهناك نقاش حول هذه المسألة، جدير بان يتابع، وان كان هذا المجال، ليس مجال مناقشتها. الا اننا نعتقد ان الامم لم تنشأ مع الرأسمالية، وان هناك امما قديمة كالعرب والفرس والصينيين والفيتناميين(٥).

هذا ما تؤكده كتابات عربية متعددة، ككتابات القاضي صاعد الاندلسي «في طبقات الامم»، والحسن بن عبد الله في «اخبار الاول في ترتيب الدول»، وابن الازرق في «بدائع السلك في طبائع الملك»(٦)، الخ . . . كما تؤكده كتابات الشيوعيين الفيتناميين والصينيين والكوريين الذين لم يتقيدوا بوجهات نظر ماركس وانجلز ولينين في هذا المجال. .

والعرب امة قديمة، تعيش على هذه البقعة من الارض، منذ ما يزيد على خمسة آلاف سنة، كما يدل التاريخ المكتوب(٧). ولغتهم اقدم اللغات في العالم، كما تدل الاكتشافات حتى الان، وهي بصيغتها الحالية، منذ حوالي الفي سنة(٨). ولهذا فان عمر ثقافتنا طويل،

وتراثنا الثقافي عظيم، وتاريخنا غني، والتركيب النفسي نتاج عصور.

أما ارضنا، فلها سماتها وحدودها التي تكاد تكون نموذجية(٩).

ومن المؤكد ان هذا كله، يستتبع وجود مصالح مشتركة لهذه الجماعة من البشر. ولقد قامت دول متنازعة على هذه الارض، وانقسمت السوق مرارا، ولكن الامة ظلت موحدة بثقافتها. وكانت تستعيد وحدتها، كلما استطاعت ذلك.

فاذا قارنا عوامل وحدة الامة العربية بعوامل وحدة غيرها من الامم، وجدنا عوامل وحدتنا اوضح وارسخ، واكثر امتدادا في التاريخ(١٠).

فلماذا اتحدت الامم الاخرى، ولم نتحد بعد؟

هنا نجد دراسة التجزئة العربية الراهنة ضرورية، لان فيها سر عدم قيام الوحدة، حتى الآن.

فمم تكونت التجزئة الحالية؟

ان الجواب يحتاج الى دراسة حقب ثلاث: العثمانية، والاستعمارية، ومرحلة الاستقلال القطري.

ففي المرحلة الاولى: العثمانية، خضع العرب لاحتلال قوي وفعال، ولكنه متخلف، بعد عصر مملوكي طويل، عرف بالفوضى والنهب. ولما كان فائض رأس المال، ينقل الى العاصمة الاستانة، وكانت البنية العامة للسلطنة متخلفة، فان هذا التراكم لم يسهم في تطوير الانتاج، وبالتالي في بروز طبقة عربية ذات مصلحة في الوحدة.

ولقد ظل نمو البرجوازية ضعيفا، شأنها في السلطنة كلها، ولكن البرجوازية العربية ظلت هامشية وتابعة، ضمن اطار الوضع العام.

وحين ضعفت السلطنة، وبدأت الغزوات الاوروبية للاقطار العربية، وانفتحت الاسواق لتجارة الاستيراد والتصدير، بدأت مرحلة التململ القومي، ومن ثم الوعي القومي فيما بعد.

ولكن هذه العملية احتاجت الى وقت طويل للاسباب التالية:

١ ـ لان تخلف بنية السلطنة العامة، واستهلاك فائض رأس المال في سداد مصاريف السلطان والحاشية، جعل التطور بطيئا جدا، واستهلاكيا اكثر مما هو انتاجي.

٢ ـ لان السلطان وحاشيته، كانوا يغطون احتلالهم (بعباءة اسلامية)، وكان الصراع مع الدول الاستعمارية يجعل المقاومة في ظل الوحدة اقوى.

ولقد برز في مواجهة هذا الوضع، في البدء اتجاهان:

الاول: سلفي، يدعو الى العودة للدين الحنيف، ويقاوم السيطرة العثمانية من منطلق ديني، كالوهابية، ولكنه كان يتضمن عودة الخلافة إلى العرب. ولقد خاضت الوهابية صراعا مجيدا مع السلطنة، ابلت فيه بلاء حسنا، الا ان ظهور محمد علي والي مصر، كسر شوكة الوهابية الى امد طويل.

الثاني: اسلامي عثماني، يريد الخلاص باصلاح السلطنة. ولقد استبشر دعاة هذا الاصلاح بظهور شخصيات دستورية اصلاحية، مثل مدحت باشا (**١٨٢٢ - ١٨٨٤**).

الاتجاه الاول: عمل على تحسين دور العرب، من خلال العصيان، اما الثاني، فمن خلال الدعوة للاصلاح العام.

الا ان ضعف الحركة الدستورية في السلطنة، وتآمر السلطان وحاشيته عليها، دفع بعض العرب، وخاصة في سوريا ولبنان وفلسطين، الى بدء تشكيل الجمعيات الاصلاحية (**١٨٧٥**).

كانت السلطنة قد ضعفت نتيجة الغزوات الخارجية. وكان ارتباطها قد ازداد بالسوق الرأسمالية. وكانت العواصم العربية قد اخذت تتطور نتيجة العلاقات مع السوق الرأسمالية، عبر الاستانة، او مباشرة.

ولقد ظلت الدعوة للاصلاح ضمن السلطنة، هي السائدة، حتى المؤتمر العربي بباريس، سنة **١٩١٣**. ولم تلجأ الاحزاب والوجاهات السياسية الى التفكير بالانفصال، الا عندما تغلب حزب الاتحاد والترقي، وانتهج سياسة تتريك، دفعت القوى القومية الى التفكير بالانفصال.

ولم تكن البرجوازية العربية، حتى ذلك الحين مهيأة للاستقلال، ولا كانت مستعدة له، وكل ما كانت تطمع به، هو تحسين شروط مشاركتها في السلطنة.

قامت، خلال هذه المرحلة حركة سياسية، حاولت ان تحل الاشكال القومي العربي دون تنظير سياسي، هي حركة محمد علي والي مصر. فهذا الوالي الذي لم يكن عربيا، والذي ايدته جماهير مصر ضد المماليك، بحث عن القوة والسوق في الوحدة العربية، فاندفع الى الشام والجزيرة العربية، وفكر بالتوجه الى الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

ولكن المطامع الاجنبية في الوطن العربي، قادت الى محاصرته، واخراجه من كل هذه الولايات. ولقد وافق على التخلي عن مشروعه مقابل حكم مصر وراثيا.

ومن المؤكد ان محمد علي لم يكن قوميا عربيا، ولكن مشروعه السياسي كان يتضمن قيام الوحدة.

ولقد فكر محمد علي ببناء قوة سياسية وعسكرية، فاكتشف ان بناءها في مصر وحدها، لا يجعلها فعالة، فحاول ان يجعل حدودها حدود بلاد العرب. ثم حاول محمد علي ان يبني صناعة ليعزز قوته، فاكتشف انها بحاجة الى خامات والى سوق. وبالتالي فانها بحاجة الى الوطن العربي كله.

ولقد حاول محمد علي ان يملأ الفراغ السياسي الذي تركه غياب وجود دولة عربية.

ولكن مشروع محمد علي اصطدم بعوائق ثلاثة:

الاول: غياب القيادة القومية التي تعطي للمشروع قوته وفعاليته. ولماذا تؤيد الجماهير محمد علي واسرته، في بناء امبراطورية جديدة، مادام محمد علي يحقق مشروعه السياسي، وليس مشروع الجماهير؟

الثاني: تغلب البنى الاقطاعية وشبه الاقطاعية، القبلية وشبه القبلية، على المجتمع كله، وعدم وجود قاعدة اجتماعية اقتصادية لدولة حديثة.

الثالث: تنامي القوى الاستعمارية، واحتدام تنافسها على المستعمرات، وزيادة قوتها العسكرية. وهو ماكان يجعل قيام دولة واحدة في هذه البقعة من العالم، متناقضا مع استراتيجيات دولية عديدة.

وكان يزيد من تفاقم المشكلة اصطدام هذا المشروع السياسي مع السلطنة العثمانية، القوية بجيوشها، الشديدة بتسلطها، والمتسلحة بسلاح الخلافة.

ولقد فشل مشروع محمد علي، وكان نجاحه كليا او جزئيا، سيغير التاريخ الحديث.

ان المرحلة الاولى العثمانية امتدت اربعمائة سنة (١٥١٦ - ١٩١٦)، ولكنها خلفت لنا تخلفا عميقا، واقتصادا منهوبا، وبنى اقتصادية بدائية وتابعة، وزعامات محلية ذات مصالح ذاتية. كما تركت لنا اقطارا مستعمرة: مراكش، الجزائر، موريتانيا، مصر، السودان، تونس، عدن والمحميات، العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، كما تركت لنا بدايات مشروع استيطان صهيوني في فلسطين، اعطاه وعد بلفور قوة دولية سنة ١٩١٧.

وحاولت السلطنة، خلال كل هذه المرحلة ان تطمس ماهو عربي بما هو اسلامي، لتبرير حكم السلاطين العثمانيين، وان تعزز وضع اللغة التركية على حساب العربية، وان تثير التناقضات المذهبية والاثنية في الوطن العربي، على حساب المصلحة القومية. كما ان السلطنة، قدمت تنازلات سياسية مهمة، واعطت امتيازات اقتصادية للدول الاستعمارية، خلال القرن الاخير خاصة.

ان هذا كله ترك آثاره في مسيرة الوطن العربي اللاحقة[١١].

ولقد تداخلت المرحلة الثانية، الاستعمار الاوروبي، مع المرحلة الاولى، منذ اوائل القرن التاسع عشر، حتى اوائل القرن العشرين، واتخذ هذا التداخل شكلين:
الاول: قضم اجزاء من الامبراطورية العثمانية.
والثاني: اكتساب امتيازات في اراضيها.

ولكن المرحلة الثانية، اختلفت عن الاولى في جوانب متعددة، منها:
أ ـ ان الجهات الاستعمارية الجديدة كانت متعددة، ولذلك اخذت تنشأ (انظمة) تابعة لمراكز متعددة (مدريد، روما، باريس، لندن).
ب ـ ان الجهات الاستعمارية الجديدة اقوى من الاحتلال العثماني، واكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والثقافية.

وقاد هذا الى بروز تشكيلات اجتماعية جديدة في الاقطار العربية، مرتبطة بالمراكز الاستعمارية. وباتت هذه التشكيلات مصادر لتصدير المواد الخام ومواقع لاستيراد السلع، كما لم تكن من قبل. وكان طبيعيا ان تتكون شرائح اجتماعية، من ملتزمي تجارة الاستيراد والتصدير، الى شرائح اخرى، مرتبطة بهم، الى الفئات الحاكمة، ذات المصلحة في بقاء هذه الاقطار دولا.

وكانت الدول الاستعمارية التي اخرجت سنة ١٨٤٠ محمد علي باشا من سوريا، تسند كل المساعي لجعل هذه الاقطار كيانات، وخلق القناعات السياسية بها.

وهنا اقترن التخلف بنظام اجتماعي جديد، وبعلاقات دولية جديدة، وصار الجسم العربي مشدودا الى اكثر من مركز، وتعددت سبل التبعية وتعززت.

وحيث كان المحتل واحدا، كما هي حال تونس واجزائر ومراكش (المغرب)، او العراق وشرق الاردن وفلسطين، فقد حرص المحتل على بناء كيانات سياسية مختلفة، مرتبطة بالمركز مباشرة.

ان المرحلة هذه أنشأت دولا او نويات دول، وخلقت الاساس السياسي الاجتماعي الاقتصادي للدول الجديدة، وبالتالي، فان المرحلة الجديدة اخطر من السابقة. هنا حدثت تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية لمصلحة التجزئة.

وتكونت مصالح وارتباطات كثيرة وعديدة وكبيرة[١٢].

أما في المرحلة الثالثة، فقد تحقق الاستقلال، وقامت دول كانت مجرد «ادارات» لخدمة المندوب السامي، كما هي حال العراق ومصر، او بدل «ادارات» استعمارية مباشرة، كما هي الحال في المغرب العربي وسورية ولبنان.

ولقد تحقق هذا الاستقلال، نتيجة نضال قطري، دار على اساس الخريطة الاستعمارية، وليس على اساس الخريطة القومية، وقامت نتيجة ذلك دول قطرية، يقودها ممثلو الشرائح الاجتماعية المتنفذة في الاقطار(١٣).

وعملت الفئات الحاكمة، بعد الاستقلال، لتعزيز سلطتها وزيادة مكاسبها، فحرصت على تطوير التعاون مع «المراكز الاستعمارية» السابقة، وتوسيع القاعدة الاجتماعية المحلية التي تقوم عليها السلطة.

وهكذا، تعددت اشكال الدعاوى السياسية للوجود القطري، حتى بات الحديث عن الامة التونسية او المصرية مألوفا، وحتى غدا التنظير لوجود شعوب او امم عربية عاديا، واخذنا نسمع دعاوى القومية الفرعونية والفنيقية، واحاديث الامم في طور التكوين.

في هذه المراحل الثلاث، تكونت التجزئة الحديثة، وهي نتاج هذه المراحل جميعا. وهي الآن واقع سياسي اجتماعي اقتصادي ودستوري.

فهل يعني ذلك ان الامة العربية انتهت الى الابد، وان امما نشأت؟

ان الواقع العربي المعاصر، مازال يؤكد ان الامة العربية موجودة، وان التجزئة مفروضة ومصطنعة، كما ان ارادة الوحدة، مازالت تتأكد في كل المناسبات، رغم كل هذه التراكمات.

ويعود ذلك من وجهة نظرنا الى عاملين:

اولهما: ان الامة العربية، عانت تجربة التجزئة السياسية مرارا في تاريخها. وقامت دول متعددة على ارض الوطن. الا ان ذلك لم يمنع تفاعلها الثقافي، ولم يحل دون وحدتها، عندما كانت القوى القادرة على التوحيد تقوم بدورها(١٤). ولم يثبت هذا في القديم فقط، بل ثبت في الحديث ايضا، عندما تمت وحدة مصر وسوريا، او عندما هاجت الجماهير وماجت اثر اعلان وحدة ليبيا وتونس. ولم تكن التجزئة يوما سببا في جعل الوحدة مستحيلة، ولا كان الاحتلال الاجنبي، سببا في الغاء الوحدة الى الابد. وها هم الحثيون والفرس والرومان والفرنجة والعثمانيين يأتون ويذهبون والامة باقية. وكذلك مضى الى الآن الانجليز والفرنسيون والايطاليون والاسبان، والامة العربية باقية. وهي مازالت تناضل لتحقيق وحدتها.

وثانيهما: ان تحديات الاحتلال والنهب، ومخاطر التجزئة والتفتيت، تدفع الامة الى البحث عن وحدتها. ان المخاطر التي تهدد الوجود القومي كبيرة، وهو مايدفع الى البحث عن مصادر القوة، واولها واهمها الوحدة. ثم ان سياسة النهب الخارجي والداخلي، والتزايد السكاني

الكبير، تدفع الى البحث عن وسيلة لحل المشكل الاقتصادي. ولا حل الا بتوافر اليد العاملة، والخبرات القادرة، والموارد المالية، والمواد الخام والسوق، وهذا لايتحقق الا بالوحدة...

ولهذا، فان هناك الان اتجاهين رئيسين يتصارعان، اولهما اتجاه الوحدة، وتمثله الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وكل القوى القومية، واتجاه التجزئة الذي تمثله الفئات الحاكمة وقواعدها الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد فشلت انظمة التجزئة في اثبات قدرتها، على حل اية مشكلة مهمة، من مشكلة الامن القومي الى مشكلة التنمية.

والان تأخذ مشكلة التجزئة مسارا جديدا، بمحاولة تسعير حرب الطوائف، وحالة لبنان، مثل لما يمكن ان يحدث للوطن العربي، حين يفجر صاعق الطائفية فيه.

ويمكن ان يعتبر المشكل الطائفي اخطر ماتواجهه وحدة الوطن الداخلية الان. لان استشراء التناحر الطائفي، سيحول الوطن الى مسارح لمذابح بشعة، وركام وانقاض.

واذا حاولنا فهم تفاقم هذه الظاهرة، وجدنا مايلي:

١ ـ ان القوى الامبريالية المعادية عامة، والكيان الصهيوني خاصة، معنية بتفاقم الشقاق والانقسام، وباشعال معارك استنزاف واشغال. ولذلك، فانها تفعل مافي وسعها لاشعال حروب الطوائف. وهناك خطط واضحة في هذا المجال.

٢ ـ ان الانظمة والقوى الرجعية في الوطن العربي، تحاول استثمار تناقضات الطوائف لفرض هيمنتها من جهة، ولمحاربة الحركة القومية، من جهة اخرى.

٣ ـ ان القيادات الطائفية التي اخذت تفقد امتيازاتها، جراء التطور الرأسمالي، او الاشتراكي، او شعرت بمخاطر الحركة الشعبية، لجأت الى استنهاض قوى الطوائف للدفاع عن الامتيازات التي ورثتها من المراحل السابقة.

وتلتقي الان قوى خارجية وداخلية ذات مصلحة في بلورة الوعي الطائفي، وتسعير الخلافات الطائفية، لينشأ نوع جديد من التجزئة، على قاعدة التجزئة التقليدية، وليزيد مخاطر الشرذمة والتفتيت.

وتقف مؤسسات التجزئة التقليدية والحديثة عقبات، لافي وجه المشروع القومي الوحدوي فحسب، بل في طريق المحافظة على الهوية القومية العربية...

فهل نستطيع ان نتحدث عن قوى التجزئة وقوى الوحدة في المجتمع العربي؟

ان هذا ضروري، اذا اردنا ان نخوض الصراع مع التجزئة، وان نكسب معركة الوحدة القومية.

ويلاحظ المدقق، ان هناك نوعين من قوى التجزئة الداخلية:

الاول: ويتمثل بالقوى ذات المصالح الاساسية بالتجزئة، وهي القوى البرجوازية، التجارية، والعقارية، الممثلة للنظام الاقتصادي القطري، في كل قطر، والمعتمدة على احتكار سوقها المحلي، في ارتباطاته الداخلية والخارجية. وتقف الى جانب هذه القوى القيادات والاحزاب والمؤسسات الحاكمة، وتوابعها وهوامشها السياسية والاجتماعية. وهذه القوى تستثمر القطر الذي تحكمه، وتستثمر علاقاته الخارجية لمصلحتها، وهي ليست معنية بالسوق القومية، خارج حدودها، الا في حالات محدودة، كما كانت حالة لبنان، قبل احداث ١٩٧٥م، لانها تنتج ماتحتاجه، ولان ارتباطها بتجارة الاستيراد الدولية، يجعلها معنية باغلاق سوقها القطرية امام منتجات الاقطار العربية المجاورة، بمقدار ماهي معنية بفتحها على التجارة الدولية.

ان هذه القوى جزء من النظام الرأسمالي العالمي، وتابعة له، ولذلك فانها ليست معنية بالسوق القومية اساساً.

وهذه قوى معادية للوحدة القومية، ولايمكن ان تؤيدها، مادامت مصالح هذه القوى مرتبطة بالسوق العالمية، من حيث تصدير الخامات واستيراد السلع المصنعة.

الثاني: وهي القوى التي نشأت، ضمن اطار الاقطار، وحددت لعملها برامج قطرية، واندمجت بالحياة القطرية، دون ان تكون جزء من البرجوازية العقارية التجارية، ودون ان تحقق مكاسب سياسية واقتصادية مهمة. ومن هذه القوى من تبنى برنامجا وطنيا وديمقراطيا، ونظّر لاطروحات الخصوصية والتفاوت، او الامم الناشئة، او اعتبر الدعوة القومية رومانسية وخيالية. ويندرج مع هذه القوى قوى لم تع ضرورة الوحدة، او خافت الاطروحات القومية، او تأثرت بمقولات اثنية وطائفية. ولكنها لم تصبح ذات مصالح معادية، او مواقف سياسية متأصلة ومعادية. ومثل هذه القوى يجب ان يجري العمل لتحريرها من اطروحاتها القطرية، ودمجها بالحركة القومية والوحدوية، وعزل الفئات المتخلفة والعنصرية والطائفية والمرتبطة منها.

وعليه، فان قوى التجزئة الرئيسة الان، هي الطبقات البرجوازية التجارية والعقارية، المرتبطة بالتجارة الدولية خاصة، والقيادات السياسية للقوى الطائفية، والزعامات والقيادات السياسية لانظمة التجزئة التي تربط وجودها بوجود التجزئة.

اما جماهير الوحدة، فهي جماهير العمال والشرائح الثورية والديمقراطية، من البرجوازية الصغيرة، وكل القوميين والتقدميين المعادين للتخلف والتبعية.

وقوى التجزئة يهمها ان تحافظ على السلطة في اقطارها، وعلى ارباحها وامتيازاتها. ولما كانت تجني ذلك نتيجة علاقاتها بالنظام الرأسمالي العالمي، وسيطرتها على الحركة الاقتصادية في قطر معين، فانها لن تفعل مايهز علاقاتها بهذا النظام، او يضعف تدفق السلع، والخامات من الداخل. وهي لذلك تعادي الحركة الشعبية التي تعمل لتغيير طبيعة النظام السائد، وضرب علاقات التبعية الدولية التي يقيمها. ولهذا، فان هذه القوى، كانت تعمل دائما على اجهاض الثورات والتحركات الديمقراطية المعادية للامبريالية. وهذه القوى عينها، هي التي حرصت منذ اعلان المشروع الصهيوني على التكيف معه، وهي الان قوى كمب ديفيد، والحل الاميركي.

وسيظل التخلف من جهة، والتبعية من جهة اخرى، عاملين رئيسين في وجود التجزئة، وسببين اساسيين من اسباب بقائها. ولقد سعت قوى التجزئة العربية منذ البدء، لحماية «نظامها» من خلال برامج واجراءات متعددة، كان منها:

١ ـ انشاء «الجامعة العربية» لتكريس شرعية الكيانات، ولتنظيم العلاقات بين الاسر والقوى الحاكمة، ولمنع حصول اي اخلال في النظام الاقليمي العربي(١٥). ومازالت الجامعة العربية تقوم بهذا الدور، دون ان يسمح ممثلو الانظمة فيها، بتطبيق اية اتفاقية تفتح باب التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي. ومازال انتقال الاشخاص والسلع بين قطر عربي واخر معقد جدا، حتى عندما يكون القطران جارين. رغم ان الجامعة انشئت سنة ١٩٤٤م.

٢ ـ انتهاج خطط تطوير وتنمية، تقود الى التنافر، لا الى التكامل(١٦)، وتعقيد علاقات المذاهب والاديان والاقليات القومية والجماعات الاثنية.

٣ ـ افتعال النزاعات السياسية، واستثمارها لاغلاق الحدود، او تقنين التفاعل السياسي والثقافي والاقتصادي.

٤ ـ اسناد قوى التجزئة في الاقطار المجاورة، وتشجيع قيام دويلات جديدة.

٦ ـ تنظيم حملات ودعاوى قطرية، تشوه التاريخ القديم والحديث، وتجعل للقطر المعني حضارة قائمة بذاتها، وهوية تاريخية عظيمة، ومقومات دولة مهمة، حتى عندما يكون القطر المعنى لايمثل شيئا من ذلك.

الا ان انظمة التجزئة العربية كلها في ازمة، شأنها شأن كل الانظمة الصغيرة في العالم

الثالث[١٧] . وهناك اكثر من عامل لازمتها، فهي :

أ ـ تشعر بتضاؤل دورها في صراع القوى الدولي.

ب ـ يختل توازنها نتيجة انفجار الصراعات داخلها، فتضطر دائما للاحتماء بحليف مجاور قوي، وبحليف دولي مهم.

ج ـ تضطرب نتيجة بروز قوة مجاورة عربية او غير عربية، او اي تحالف اقليمي.

د ـ تواجه دائما صعوبات كبيرة، نتيجة الحاجة للخامات، او اليد العاملة، او الاموال او الاسواق لتصريف انتاجها.

فكيف اذا التقت كل هذه العوامل، او معظمها؟

ان نظام التجزئة العربي يعلن كل صباح افلاسه[١٨] . وبقاؤه ليس ناتجا عن قوة فيه، بل عن ضعف في فعالية قوى الوحدة.

هل يعني هذا ان الوحدة العربية باتت وشيكة، وان انظمة التجزئة ستسقط دون تأخير.

ان الجواب رهن بعدد من العوامل هي :

اولا : وجود جماهير واسعة، ذات مصلحة في الوحدة، وذات قدرة على تحقيقها. وهذا يتضمن وعي ضرورة الوحدة، والنضال لاجلها، وامتلاك المقدرات اللازمة لذلك.

ثانيا : وجود قيادة قومية قادرة (افراد ومؤسسات).

ثالثا : وجود ظروف دولية مناسبة، مثل وجود تحالف دولي فعال، و حدوث انهيارات في الجبهة المعادية الخ..

وفي الامة العربية جماهير واسعة، ذات مصلحة في الوحدة القومية، لان هذه الجماهير تبحث عن القوة والكرامة القومية من جهة، وعن مقومات الحياة الانسانية الكريمة من جهة اخرى.. وهذا لايتحقق الا بالوحدة.

ولذلك كانت الجماهير، رغم التخلف والامية وتشويه قوى التجزئة، واضطراب القوى الوطنية القطرية، وعجز الاحزاب القومية، تقف دائما مع الوحدة، ضد التجزئة.

ولكن الجماهير كانت دائما تقاد الى الاحباط، لانها لاتملك البرنامج القومي، ولاتجد الاطر التنظيمية، التي تستوعب قواها، ولاتملك الخبرات النضالية اللازمة لتحقيقه.

وهناك ايضا عوامل اخرى، تقود الى الاحباط، ومن ذلك مثلا :

١ ـ ان القوى القومية، تظل على خلاف، فتختصم، وتتقاتل، ويهلك بعضها بعضا، وخلافات البعث والقوميين العرب، والبعث والناصرية، والبعث ـ البعث الخ، خلافات

معروفة . . ومازالت هذه الخلافات إشكالا حقيقيا .

٢ ـ ان القـوى الـوطنية والـديمقـراطية تختلف وتختصم، كما تختلف وتختصم مع القوى القومية، مما يضعف جبهة القوى القومية والتقدمية .

وضمن اطـار هذه القـوى الوطنية والديمقراطية، ظهرت الافكار المعادية للوحدة والقومية، بحجج سياسية وايديولوجية مختلفة .

٣ ـ ان القوى القومية، لم تستطع حتى الان، وعندما وصلت السلطة، ان تبني نظاما ذا طبيعة قومية، وان تحقق انجازات قومية، خارج اطار الدعوة الاعلامية . ولذلك تظل الدولة في العهد الجديد هي الدولة، والتأشيرات هي التأشيرات، والجمارك هي الجمارك، وتصبح قيادة القطر قيادة الامة، ويتضاءل دور المناضلين من الاقطار الاخرى . وباسم حماية الامن القومي تغلق الحدود، ويُحد من التفاعل السياسي والثقافي . وباسم المصلحة الاقتصادية يمنع التبادل الاقتصادي بين الاقطار العربية، حتى المتجاورة، وهكذا . .

وعلى الرغم من ذلك، فان مسألة الوحدة الان اكثر الحاحا، واشد التصاقا بحاجات الجماهير، منها في أي وقت مضى :

فمن ناحية اتسع نطاق سيطرة السوق الرأسمالية، ليشمل الوطن كله، عبر الانظمة المختلفة، مما زعزع البنى المتخلفة، وزاد الارتباط بالمراكز الحضرية، واوجد سوقاً على صعيد كل قطر . وكان من جراء ذلك ان اتحد سكان القطر في ظل نظامه، وعرفوا الغلاء والتضخم والبطالة والحاجة الى العمل، والحاجة الى السكن والغذاء والمواصلات الخ .

ومن ناحية اخرى، فان التعليم اتسع وانتشر، ووسائل الاعلام اصبحت اقوى، حتى بات بامكـان المـواطن العربي ان يسمع اذاعات عربية متعددة، وان يقرأ اكثر من صحيفـة، وان يشاهد اكثر من تلفزيون . وستزيد الاقمار الصناعية، وقوة اجهزة البث، وتطور النقل، عمليات التفاعل، رغم كل الحدود والعراقيل .

ثم ان الثورة السكانية التي جعلت سكان مصر الان اربعة وخمسين مليوناً على سبيل المثال، جعلت حدود كل قطر عربي تضيق بحاجات سكانه ومطامحهم، وتفرض عليهم البحث عن العمل في الاقطار الاخرى . كما ان الثروة النفطية التي تفجرت خلال العقود الثلاثة الماضية، فرضت انتقال العمالة من قطر الى آخر . .

ان هذا كله جعل جماهير الوحدة اكثر حاجة لها، واكثر قناعة بها . وتزداد هذه القناعة اتساعاً ورسوخاً مع الايام، بسبب الاخطار التي تواجهها، سواء بسبب المطامع الخارجية، او المشاكل الداخلية، ومنها مشاكل الغذاء والتنمية .

وهذه هي المعارك التي تفرض على الانظمة، وتجند منها جماهير واسعة، وتفرض على الجماهير، فتضطر لخوضها، تمرس الملايين في العمل السياسي والعسكري والنقابي والحزبي، وتعدها لاكتساب الخبرات اللازمة لمحاربة اعدائها الخارجيين والداخليين.

الا ان هذا لايعني ان الـوحدة سوف تتحقق عفويا. فالوحدة بحاجة الى برنامجها القومي، كما انها بحاجة الى القوى المنظمة التي تحمل لواءها، والمؤهلة لخوض معارك الوحدة والتحرير.

وبالنسبة للبرنامج، فان صياغته بحاجة الى دراسة البرامج القومية السابقة، والظروف العربية الجديدة، وتحديد علاقة الوحدة بارادة الامة، وعلاقة الوحدة بارادة المواطنين، وتعيين الحدود السياسية للدولة القومية، وطبيعة السلطة المطلوبة، ودور الجماهير في تحقيق وحدتها.

ولما كانت هذه الامور لم تبحث على نطاق واسع، من قبل، ولا جرى التعمق فيها، فاننا نرى ضرورة ان تطرح على نطاق واسع، في كل الصحف والمجلات ووسائل الاعلام القومية، وان تعقد الندوات في الاحزاب والنقابات والقوى السياسية والمنظمات الشعبية، والتجمعات الشعبية، لمناقشتها. فلا يجوز ان يظل موضوع الوحدة موضوع حلقات محدودة، ولا يجوز ان يقتصر على ماقتصر عليه، حتى الان من مناقشات.

وبهذا يتبلور البرنامج القومي في مناقشات عامة، يشارك فيها كل انصار الوحدة، وكل المعنيين بتحقيقها، ليتبلور برنامج قومي شعبي، لا على الورق فحسب، بل وفي الاذهان ايضا.

وسيكون ضروريا ان يناقش مع البرنامج موضوع القوى القادرة على تحقيق الوحدة، واساليب تعبئتها وتنظيمها، وطبيعة النضال الذي ستخوضه لتحقيق هذه الغاية. اذن من الضروري ان ندرس طبيعة معركة الوحدة، والقوى اللازمة لها، والاساليب الناجعة لتحقيقها، وكيف يتحقق حشد اوسع قطاعات الشعب الوطنية والديمقراطية لتحقيق هذه الغاية.

ان هذا يتطلب وجود جماعات في كل قطر، معنية بتنظيم هذه المناقشات، وتعبئة الجماهير لخوض النضال القومي، كما يتطلب العمل على اصدار منابر قومية (صحيفة نظرية شهرية، مجلة اسبوعية، صحيفة يومية، دار نشر قومية)، كما يتطلب العمل على امتلاك اذاعة موجهة الى الوطن العربي كله.

ثم ان هذه الجماعات مطالبة بتنظيم حوارات بين القوى القومية، والقوى الوطنية

والـديمقراطية، من أجل الاتفاق على قواسم سياسية، وبرامج عمل مشتركة، تتبلور في جبهات قومية في كل قطر، وجبهة قومية متحدة على الصعيد القومي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان هذه الجماعات مطالبة بتأسيس منابر وجمعيات قومية، وتكوين اتحادات ونقابات قومية، وتعزيز دور ماهو موجود منها، الخ..

اننا بحاجة لتعبئة اوسع لجماهيرنا، ولبناء اطر نضالية متعددة الاشكال، قادرة على مواجهة مؤسسات التجزئة وهزيمتها.

وعبر هذا النضـال، والنضـال لهزيمة الاعداء الخارجيين الذين يناوشون اطراف الـوطن، والاعداء الداخليين الذين يقمعون شعبنا، وينهبون ثرواته، ويلحقونه بالدوائر الامـبريالية، او يقسمونه الى طوائف، يجب ان تبرز قيادات قومية شعبية، واطر نضالية شعبية، تحظى بثقة جماهير شعبنا، وتمتلك القدرة على الانتصار.

ان كل القوميين مدعوون لهذا النضال الشاق الطويل، لان فيه خلاص شعبهم.

ان عوامـل وحدة الامة العربية قائمة، وهي تزداد قوة ووضوحا باخضاع الاسواق العربية للسوق الرأسمالية اخضاعا متزايدا، وبتفاقم مشاكل الامن القومي، وعجز التنمية القطرية عن توفير حاجات الملايين المتزايدة، كما انها تزداد وضوحا بانتشار الوعي والثقافة، وتطور وسائل الاتصال والتفاعل، رغم الحواجز والحدود.

الا ان هذا كله يحتاج الى عاملين اضافيين:

الاول: تعميق الوعي بالوحدة، وتوسيع القاعدة الشعبية الملتزمة بها.

والثاني: بناء القوى القومية القادرة على تحقيقها، في المعركة الضارية مع القوى الخارجية الحريصة على التجزئة، وعلى رأسها الامبريالية الاميركية، والكيان الصهيوني، وفي الصراع مع قوى التجزئة المحلية، القطرية والطائفية.

ان وجود هذا الوعي، وهذه القوى، ضروري لتحقيق الانتصار.

وسيحمـل العقـدان القادمان الظروف الدولية الملائمة لتحقيق الوحدة. ذلك ان حركة تحرر الشعوب ماضية قدما في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية رغم العثرات، والاتحاد السـوفياتي، ودول المنظومـة الاشـتراكية رغم الاشكـالات والخلافات حليف موضوعي لنضالنا. اما الامبريالية العالمية، وعلى رأسها الامبريالية الامريكية، فانها تعاني من ازمات خانقة. وهذا كله يخلق الظروف الملائمة لوحدتنا، لانهامشروع متصادم مع الامبريالية عامة والامريكية خاصة.

وليس امامنا خيار الا ان نحمل الراية.

هوامش الفصل السادس

١ ـ يراجع بشأن وحدة المانيا:

* MOSES, JOHN A.: GERMANY 1884- 1979, HEINE MANN EDUCATION BOOKS LTD, AUKLAND- LONDON 1978
* TAYLOR, A.J.P: THE COURSE OF GERMAN HISTORY. METHUEN & CO. LTD. LONDON 1978.

وحاطوم نور الدين: حركة القومية الالمانية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١.

ويراجع بشأن وحدة ايطاليا:

* GRANT, A.J. AND TEMPERLEY, HAROLD: EUROPE IN THE NINETEENTH AND TWENTIETH CENTURIES 1789- 1950. LONG MANS, GREEN AND CO- LONDON- NEWYORK- TORONTO, 1950 P.P. 191- 202- 224

وحاطوم د. نور الدين: حركة القومية الايطالية: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١.

ويراجع بالنسبة لتاريخ بريطانيا وفرنسا واسبانيا:

* GRANT AND TEMPERLEY. IBID.
FISHER, H.A.L: A HISTORY OF EUROPE. BOOK II AND BOOk III EDWARD ARNOLD PUBLISHERS LTD, 1957,

ويراجع بالنسبة لوحدة روسيا:

* MANFRED, A.Z. (EDITED BY) ASHORT HISTORY OF THE WORLD, VOLUME 1, PROGRESS PUBLISHERS MOSCOW, 1974, P.P.224

٢ ـ ويراجع بالنسبة للصين

* HOOK HAM, HILDA: ASHORT HISTORY OF CHINA: A MENTOR BOOK, 1972 P.P. 300- 373.
* MOZAN, TIAN, XUNZHENG, SHAO, HUA, HU: A CONCISE HISTORY OF CHINA. FOREIGN LANGUAGES PRESS, BE - JING 1981 P.P. 124- 234

ويراجع بالنسبة للهند:

حاطوم، د. نور الدين: دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والاميركية والهندية. معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٦ ص ١٨٢ ـ ٢٠١.

٣ ـ حول الاقليات في الصين وفياتنام

أ ـ الاقليات القومية في الصين. سلسلة «السور العظيم» ١٩٨٣

ب ـ حول الاقليات القومية في فياتنام.

* VIETNAMESE STUDIES: ETHNOGRAPHICAL DATA NO. 32, 36, 41

٤ ـ ويراجع بالنسبة لعوامل تكون الامم:

أ ـ فردريك هرتز: القومية في التاريخ والسياسة: ترجمة عبد الكريم احمد، مراجعة د. ابراهيم صقر. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨.

ب ـ ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة التراث القومي، القسم الاول، ص ٦٣١.

ج ـ ساطع الحصري: ماهي القومية ـ المرجع السابق، القسم الثاني، ص ١٧٦٩.

د ـ علوش، ناجي: القومية، الموسوعة الفلسفية العربية. القسم الثاني ص ١٠٨١.

هـ ـ يوسف، ستالين: حول المسألة القومية

و ـ LAMB, MARGARET: NATIONALISM, HEINE MANN EDUCATION BOOKS, AUK - LAND - LONDON 1975 *

٥ ـ علوش، ناجي: حوار حول الامة والقومية والوحدة، دار الطليعة. بيروت

٦ - يراجع بهذا الشأن:

أ - الاندلسي، صاعد: طبقات الامم. تحقيق حياة العيد بوعلوان، دار الطليعة ١٩٨٥.

ب - نصار، د. ناصيف: مفهوم الامة بين الدين والتاريخ. طبعة ثانية، دار الطليعة - بيروت ١٩٨٠.

ج - علوش، ناجي: مفهوم الامة في العصر العربي الوسيط. مجلة الوحدة - العدد ٤٢، آذار (مارس) ١٩٨٨ ص١١١.

٧ - يراجع بهذا الشأن:

أ - زيدان، جورجي: تاريخ العرب قبل الاسلام.

ب - دروزة، محمد عزة: تاريخ الجنس العربي. المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.

٨ - يراجع بهذا الشأن:

عبد التواب، د. رمضان: فصول في فقه العربية. مكتبة الخانجي - القاهرة. دار الرفاعي - الرياض.

٩ - يراجع بهذا الشأن:

علوش، ناجي: الوطن العربي، الجغرافية الطبيعية والبشرية والسياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦

١٠ - يراجع بهذا الشأن:

دروزة، محمد عزة: نشأة الحركة العربية الحديثة. المكتبة العصرية صيدا - بيروت.

١١ - يراجع بهذا الشأن:

أ - رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦). مكتبة اطلس ١٩٧٤.

ب - بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الاسلامية، الاجزاء ٣ و ٤ و ٥ ترجمة د. نبيه امين فارس ومنير بعلبكي. دار العلم للملايين - بيروت.

١٢ - يراجع بهذا الشأن:

أ - خوري، اميل واسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي. دار النشر للسياسة والتاريخ، المجلدات ١، ٢، ٣، ٤.

ب - BROWN,L. CARL: INTERNATIONAL POLITICS AND THE MIDDLE EAST. I. B. TAURIS & PUBLISHERS. LONDON 1984 *

١٣ - ابراهيم، د. سعد الدين (منسق ومحرر): المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.

١٤ - حركة التحرير الشعبية العربية: البرنامج السياسي، ١٩٨٣

١٥ - دروزة، محمد عزة: الوحدة العربية، في كتاب مختارات قومية لمحمد عزة دروزة مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٨.

١٦ - الحمصي، د. محمود: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٧ - HARDEN, SHEILA (EDTOR): SMALL IS DANGEROUS. MICRO STATES IN MACRO WORLD. ST. MARTINS PRESS, NEW YORK *

١٨ - البيطار، د. نديم: حدود الاقليمية الجديدة. معهد الانماء العربي ١٩٨١.

الفصل السابع

الوحدة العربية :
ودور الدولة القطرية

مازلنا على قناعة بأن التجزئة في الوطن العربي المعاصر، من انتاج السيطرة الامبريالية على الوطن العربي. وبأن هذا هو العامل الرئيسي، منذ بدء المسألة الشرقية سنة ١٧٧٣. فمنذ هذا التاريخ بدأ نوع جديد من التنافس على الوطن العربي، شاركت فيه الدول الكبرى، رغم سقوط الامبراطوريات وصعودها، منذ ذلك الحين حتى الآن(١).

وتعود هذه المنافسة الى عاملين مترابطين:

الاول:

اقتسام ثروات الوطن العربي وأسواقه، والسيطرة على مواقعه الاستراتيجية (باب المندب، مضيق هرمز، جبل طارق، الطرق البرية الى فارس والهند، الطرق البحرية العالمية) الخ..

الثاني:

منع وحدة الوطن العربي، والحيلولة دون قيام قوة مركزية، تسيطر على المواصلات البرية والبحرية، وتمنع استثمار الثروات والأسواق القومية استثماراً أجنبياً.

ولقد كانت هذه هي القناعة السائدة لدى القوميين، منذ بدء مايسمى النهضة. وأخذت هذه القناعة تزداد وضوحاً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

إلا أن هذه القناعة تثير بعض الأسئلة، منذ حصول الدول العربية على استقلالها. ففي الماضي، كما يقول د. نديم البيطار: «أثناء المرحلة الاستعمارية، كانت التجزئة السياسية تعتبر تجزئة مفتعلة، مفروضة من الخارج، يستخدمها الاستعمار أداة في تمزيق النضال العربي، والحيلولة دون تجمع العرب في دولة واحدة تعني نهايته، ولكن زوال الاستعمار لم يؤد الى زوال التجزئة. وهذا أخذ يقود الى ارتباط من نوع جديد ارتباط من الداخل يتجسم في الولاء لها»(٢).

في الماضي كان هنالك جيوش احتلال تحكم، وكانت جيوش الاحتلال تقسم الوطن العربي، لاعندما تكون مختلفة متعددة، كما هي حال القوات البريطانية والفرنسية والايطالية والاسبانية. الخ..، بل عندما يكون الجيش واحداً. اذ إن البريطانيين الذين حكموا الهند موحدة، أخضعوا مصر والسودان لحكمين منفصلين، والعراق وشرق الأردن وفلسطين لادارات مختلفة. وكذلك فعل الفرنسيون بسورية ولبنان.

ولكن حصول الاستقلال وقيام «الدولة الوطنية»، سواء كان الاستقلال نتيجة ثورة مسلحة كالجزائر واليمن الديمقراطية، أو كان نتيجة مفاوضات، كما هي حال امارات الخليج، لم يؤد الى الوحدة. فالى ماذا يعود ذلك؟

انه يعود من وجهة نظرنا الى عاملين رئيسين:

الأول:

استمرار السيطرة الامبريالية على الوطن العربي، رغم زوال الاحتلال المباشر. لأن ماسُمِّيَ استقلالاً عنى رحيل الاستعمار القديم، ولكن عنى أيضاً حلول الاستعمار الجديد، أي السيطرة الامبريالية الجديدة، وبالتالي، فان الاستقلال، وان عنى خروج القوات المحتلة، فإنّه لم يَعْنِ الخروج من دائرة السيطرة الامبريالية.

الثاني:

قيام «حكم وطني» مكان الادارة المحتلة، على أساس خريطة الاقتسام الامبريالية، وبقوى تكيفت مع المخططات الامبريالية خلال وجود الاحتلال، أو بعد الاستقلال. ودراسة هذه الحالة تضعنا وجهاً لوجه أمام الدولة القطرية.

فما هي الدولة القطرية هذه؟

انها دولة الاستقلال اسما. فهل هي كذلك فعلاً؟

ان علينا أن نحاول تحليلها، لنعرف طبيعتها وحقيقتها. وما هو دورها الرئيس؟ وما هو أسلوبها؟

أولاً:

طبيعة الدولة القطرية، ان الدولة القطرية، من حيث الشكل أنماط، يمكن تقسيمها الى ثلاثة:

١ ـ النمط التقليدي الذي تتصدر الحكم فيه عائلة مالكة، لم تأت نتيجة انتخاب أو استيلاء حديث على السلطة، بل نتيجة توارث السلطة تاريخياً. وهناك عائلات حاكمة منذ مئات السنين، وقد تناسل منها ملوك وأمراء وشيوخ.

٢ ـ النمط التقليدي المحدث الذي مثلته العائلات البرجوازية التجارية العقارية المالية، كما كان الوضع في لبنان، قبل ١٩٧٥م، وكما كان في سورية قبل الوحدة المصرية ـ السورية، سنة ١٩٥٨م. ولكن هذا النمط تبدد، نتيجة الانتفاضات والثورات من جهة، والهجمات الأشد رجعية من جهة أخرى. ولعجز هذا النمط عن الاستمرار، بسبب ضعف البرجوازية وتبعيتها، ولتفاقم مشاكل الصراع مع الامبريالية.

٣ ـ النمط الجديد المتمثل بافرازات الحركات الوطنية والانقلابات العسكرية. وقد بدأ هذا النمط برفع شعارات محاربة الامبريالية والصهيونية والرجعية، والعمل على اسقاط الأنظمة التقليدية، ومحاولة بناء أنظمة جديدة، تعتمد على البرجوازية الصغيرة والعمال. الا أن هذا

النمط انـدحـر أيضـاً. واذا كانت رموزه قد بقيت في بعض الأقطار، وسقطت في أقطار أخـرى، الا أنـه أخـذ، منذ ١٩٦٧م. يتكيف مع الأنظمة التقليدية، ويتزاوج سياسياً واقتصادياً مع القوى والأنظمة الرجعية التقليدية.

ان هذه الأنماط الثلاثة، تتكون من:

١ ـ عائـلات حاكمـة. وكلها عائلات مالكة، بمعنى أنها عائلات صاحبة سلطة تامة، لايقيدها قانون، ولايحدد سلطاتها مجلس نواب، ولايغيرها الا الانقلاب أو الثورة.

٢ ـ طبقة رئيسة مستفيدة، وهي البرجوازية التجارية العقارية المالية، وان كانت أقوى في الأقـطار التقليدية، منهـا في أقـطار النمط الثـاني، بسبب مزاحمـة شرائح من البرجوازية الصغيرة، استولت على امتيازات البرجوازية وأملاكها، وسيطرت على السوق القطرية، ثم أخذت تتنازل للبرجوازية عن بعض حقوقها المغتصبة. وقد اتحدت الفئتان في قطر، مثل مصر، في عهد السادات وحسني مبارك، والسودان في أواخر عهد النميري. وهما تتحدان الآن في أقطار أخرى.

٣ ـ حواشي الانظمة: وتتمثل هذه الحواشي بالقوى التي تعتمد عليها هذه الأنظمة في فرض قوتها. وتعمل العائلة الحاكمة على توفير ظروف استفادة لهذه الحواشي على حساب الشعب.

ويلا حظ ان هذه الحواشي أخذت تتسع، مع رحيل الاستعمار التقليدي، وصعود الاستعمار الجديد، لتشكل جزءاً أساسياً من القوى العاملة في المجتمع(٣).

وتمثل كل هذه الأنماط شكلاً من الاستبداد الشرقي المشوه، كما تظهر الوقائع، وهي كلها أنظمة قيصرية أو أنظمة سلطانية. ولذلك، فإن في كل نظام فئة قائدة، تحكم سيطرتها على السلطة، وعلى المجتمع، وتقرر كيف تتعامل مع كل الطبقات، وكيف تحكمها وتنهبها، وكيف توزع الخراج المتعدد الاشكال، وكيف تقسم الغنائم الآتية من غزو(٤) المجتمع، لا غزو الخارج، وكيف تفرض سلطتها الغاشمة.

ثانياً: دورها الرئيس. ان لهذه السلطة ثلاث مهمات.

١ ـ حماية اغتصـاب السلطة. ومـادامت السلطة مغتصبـة، فان أول مهماتها، ان تحمي وجودها. وهي تحتاج في ذلك الى جيش قوى وأمن فعّال واعلام وثقافة قهارين، لتستطيع أن تخضـع جماهـير الشعب، وان تقمع القوى المعادية. وعليه فان مهمة الجيش والامن الرئيسة مهمة داخلية.

٢ ـ الدفاع عن حدود القطر، من القوى العربية المنافسة. ولذلك، فان حروب الحدود الداخلية هي أكبر الحروب التي يخوضها. أما الحروب القومية، حروب الدفاع عن الوطن،

فانها في الاغلب حروب هزلية.

٣ ـ خلق الثقافة القطرية، وتربية الجماهير على اعتبار القطر أمة(٥).

ولم تثبت الدولة القطرية ان لها مهمات أخرى، كما سنظهر عند تحديد خصائصها.

ثالثاً:

الاسلوب: للدولة القطرية اسلوب واحد هو القوة الغاشمة، وهي تستخدمها حتى عندما لاتكون حاجة لذلك، وتضرب الضعيف ضربة يخر لها قلب القوي. انها بحاجة دائماً الى «عرض عضلاتها»، واثبات قوتها، لأنها قامت على الاغتصاب، ولأن ضمانتها الوحيدة لبقائها، مرتبطة بأمرين:

١ ـ استخدام القوة الغاشمة ضد جماهيرها.

٢ ـ الارتباط بمصدر قوة خارجي، لاتعيش بدونه.

ان هذه الحقائق، تحدد خصائص الدولة القطرية، وهذه الخصائص من نوعين:

الاول: ويتعلق بالخصائص المشتركة لكل الدول التابعة.

والثاني: ويتعلق بالخصائص المتفردة للدولة القطرية القائمة ضمن اطار تجزئة الوطن الواحد.

وفيما يتعلق بالخصائص المشتركة، فان أبرزها مايلي:

أولاً: انها سلطة تفتقد إلى الشرعية على مستويين:

١ ـ مستوى الشرعية القومية. اذ ان هذه الدولة ليست متطابقة مع البعد القومي، ولا قائمة على اسـاس قومي. وهي من هذه النـاحية، تقوم على أساس تجزئة هذا الوجود، وخلق وحدات اجتماعية بديلة للامة، باعتبارها وحدة اجتماعية.

٢ ـ مستوى شرعية الدولة، لأن الدولة القطرية قائمة على أساس الاغتصاب، ولأن فئتها الحاكمة، ترفض بحكم طبيعتها القمعية الاستغلالية أن تعود الى الشعب. واذا ما أجرت استفتاءات، أو نظمت انتخابات، فلكي تفرض إرادتها علناً، وبتزوير مكشوف، ولكي تثبت احتقارها لارادة المواطنين، واستهتارها بكل حقوق المواطنة.

ثانياً: إنها سلطة استهلاكية غير منتجة، اذ أنها، وكما أثبتت تجارب الدولة القطرية العربية وغيرها من الدول التابعة، تنمي الاستهلاك والاستيراد، وتضرب أي اتجاه جدي للانتاج. وما ذلك إلا لأن القائمين عليها ممثلو شركات التصدير الأجنبية. وهؤلاء ليسوا ممثلي القطاع المنتج في المجتمع، وهم مع زيادة تصدير الخامات وزيادة استيراد السلع، وبالتالي جني عمولات غير محدودة.

وتصرف السلطة القطرية نسبة عالية من الدخل القومي على المظاهر الباذخة للدولة، وعلى تجنيد القوى لحمايتها، وافساد قطاعات من المواطنين، لأنها دولة تفتقد الى مقومات البقاء، وتحاول أن تغطي وجهها البشع (بتلاوين حضارية).

أما الخصائص المتفردة للدولة القطرية فان أبرزها مايلي:

أولا:

انها سلطة لاتعنى عناية جادية بالدفاع عن الوطن أمام الاعداء الخارجيين الرئيسيين، وخاصة الاعداء القوميين، لأنها سلطة قامت على خريطة رسمتها القوى الامبريالية. وقد حافظت على البقاء بالتكيف مع موازين القوى الخارجية، سواء كانت أجنبية أو عربية. وعليه فان هذه السلطة لاترى حاجة لبناء قوى مقاتلة جديدة، ولا اعداد الشعب للدفاع عن الوطن، اذ ان بناء هذه القوى يتطلب تعبئة الشعب على احترام فكرة الوطن، واعداده للقتال، وهذا ليس وارداً بالنسبة لدولة قامت على الاغتصاب والقهر. فهل يكون غريباً الا تخوض هذه الأنظمة أية معركة قومية بمستوى من الجدية والفعالية، حتى مع العدو الصهيوني. ثم أليس مثيراً للتساؤل كيف تلغى من التعبئة الشعبية قضايا مثل عربستان والاحواز وسبتة ومليلة، وكيف تحول قضية فلسطين الى قضية فلسطينية، والى قضية استسلام سياسي، حتى تتخلص الأنظمة القطرية من وزر خوض معركتها، لأن الدولة القطرية غير مَعْنيّة بالقضايا القومية. ومثل هذه السلطة غير النابعة من ارادة الشعب، وغير المؤمنة بحقه في الدفاع عن قضاياه، تتجه دائماً الى المناشدات الدولية والمؤتمرات الدولية، لأن بقاءها وزوالها، من وجهة نظرها، ليسا مرهونين بارداة الشعب، بل بالقرارات الدولية والتوازنات الدولية، وخاصة قرارات القوى الدولية الكبرى.

ثانيا:

انها سلطة معنية بالتنافر مع جوارها القومي، لأن التنافر يؤكد الشخصية القطرية، ويحفز القوى القطرية للدفاع عن ذاتها وبناء قواها. ولما كانت هذه السلطة معنية أولا بمنع التفاعل القومي، وبناء الحدود القطرية، فانها تلجأ الى القطيعة السياسية والاقتصادية مع هذه الدولة العربية الجارة أو تلك، وتحرص على تضخيم الاشكالات كمشاكل الحدود، وتضع البرامج والخطط القطرية، دون اعتبار للواقع القومي أو الوجود القومي.

ويحرص الاعلام والثقافة والتربية على تأكيد الشخصية القطرية من الحاضر إلى الماضي، وفي مواجهة الشخصيات القطرية الأخرى، ومواجهة الهوية القومية.

ويُغطى نهج القطيعة والبناء القطري بالحديث العام عن القضايا العربية، وعن

الاتحاد أحيانا، ولكن الهدف من ذلك محاولة تضليل الجماهير وتغطية سياسات القطيعه.

ومايطرح باسم الاتحادات، ومجالس التعاون طرحا احتفاليا، يخفي علاقات تنافرية وسياسات عملية، لاتسمح بالعلاقات الطبيعة، لابين دول من قومية واحدة، بل بين دول جارة، تنتمي لأمم مختلفة. ثم ان كل مايطرح ومايتفق عليه لاينفذ، كما أثبتت تجارب مشاريع الوحدة والاتحاد، والسوق العربية المشتركة، واتفاقية الدفاع العربي المشترك الخ .....

وما من سبب لذلك غير كون الأنظمة القطرية مصرة على قطريتها حتى الموت. وسجل الصراعات العربية الظاهرة والمستترة، خير برهان على مانقول(٦).

ان الدولة القطرية تبرز وجودها بالتنافر، وباصطناع شخصية مضخمة لدولة قزمة، ولذلك فان هذه الدولة تحاول ان تخلق (هوية محلية) باثارة الخلافات مع أقطار عربية مجاورة، وبتكوين بنى مختلفة، وتحويل الاقطار القائمة على أساس الخرائط الاستعمارية الى حدود أمم.

ثالثاً:

انها سلطة مولدة للنموذج القطري، وحتى النموذج الطائفي، ولذلك تسند الدولة القطرية فكرة دولة البوليساريو باعتبارها قضية وطنية، فتهب الاحزاب القطرية مؤيدة. وضمن هذا الاطار يصبح إعلان الدولة الفلسطينية، على أساس الاعتراف بالاغتصاب الصهيوني نصراً تاريخياً. وهكذا فان الدولة القطرية لاتبرر وجودها الا بتوليد مثيلها: دولة قطرية قزمة، سواء استندت الى خريطة استعمارية كدولة البوليساريو أو الدولة الفلسطينية، أو استندت الى علاقات طائفية أو قبلية.

ولذلك كله، فإن وجود الدول القطرية، ارتبط بالتبعية للنظام الامبريالي العالمي، وبالتحول من الانتاج الى استيراد السلع وتصدير الخامات، ومن مقاومة الاحتلال والسيطرة الأجنبية الى التكيف معها. وأثبتت الدولة القطرية، أنها أداة اندماج بالنظام الامبريالي العالمي، أشرس وأدهى من الاقطاع أو البرجوازية التجارية العقارية المالية التقلدية في المراحل السابقة.

ولما كنا مقتنعين أن النظام الامبريالي العالمي، وصراع القوى الامبريالية على وطننا، هو الأساس السياسي الحديث لتجزئة وطننا، فاننا نرى أن الدولة لقطرية، هي الصيغة العملية المعبرة عن التبعية الكاملة، والأداة المحلية لتحقيق هذه التبعية، بعد رحيل قوات الاحتلال التقليدية.

ورغم وضوح هذه الحقيقة، فإن الحديث يجري دائماً عن القطرية، دون أن يحدد مسؤولية الدولة القطرية في تفاقم مشكلة القطرية. وهذا يقود في معظم الأحيان الى نوع من المصالحة مع الدولة القطرية، عبر احدى صيغتين:

الاولى: الهجوم على القطرية دون تحديد مسؤولية الدولة القطرية.

الثانية: اعطاء مبررات نظرية واقعية لوجود الدولة القطرية، وتغطية ذلك بالحديث عن جدل العلاقة بين الوطني والقومي، أو تفاوت التطور، أو طرح أفكار مثل نشوء أمم عربية(٧)..

ولكن الدولة القطرية، ورغم اتجاهها نحو المزيد من التسلط، وبناء مظاهر الدولة، وتكريس القطرية، تعلن كل يوم افلاسها بفشلها في تحقيق المهمات الرئيسة لجماهيرها: الأمن والطمأنينة، والتنمية والعمل، الدفاع عن الوطن. وهنا يكمن مقتلها. ان الدولة القطرية دولة مصطنعة غاصبة. وتزداد كل يوم فقداناً لشرعيتها، وهي اذ تضخم مظاهر الدولة، تفاقم مشاكل الفشل والعجز، وتزيد من القمع والتبعية.

ولذلك، فان الدول القطرية تفعل كل ماتستطيع لتعزيز موقعها، وتثبيت النظام القطري بسحق حركة الجماهير..

ان الدولة القطرية هي الصيغة العملية لتكريس التجزئة، ولادامة التبعية، ولتحقيق المخططات الامبريالية. وهي لذلك يجب أن تعرى وتفضح، وتصبح هدف النضال الشعبي القومي الديمقراطي.

هوامش الفصل السابع

١ ـ د. وليد عب الحي : معوقات العمل العربي المشترك. مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٨٧م. ص٧٠

٢ ـ د. نديم البيطار: حدود الاقليمية الجديدة. معهد الانماء العربي ١٩٨١ ص١٧

٣ ـ جورج طرابيشي : الدولة القطرية والنظرية القومية. دار الطليعة ص٨١

٤ ـ جورج طرابيشي: المرجع السابق ص١٢٩

٥ ـ جورج طرابيشي: المرجع السابق.

٦ ـ : الصراعات العربية ـ العربية. مركز دراسات الوحدة العربية

و د. بهجت قرني: تناقضات الدولة القطرية. المستقبل العربي. العدد ١٠٥.

٧ ـ عوني فرسخ : اشكالية الخصوصية القطرية والتكامل القومي.

الفكر العربي. العدد ٥٦ آذار (مارس) ١٩٨٩.

الفصل الثامن

حركة النضال العربي والمهمات القومية

١ ـ مدخل: حول الواقع العربي الراهن:

يشهد الوطن العربي، منذ هزيمة حزيران، سنة **١٩٦٧** تراجعاً عاماً، أمام المخططات الامبريالية الاميركية ـ الصهيونية ـ الرجعية، رغم المعارك التي خاضتها الجماهير العربية وقواها الوطنية والديمقراطية، دفاعاً عن الوطن، وعن المكتسبات السياسية والاجتماعية التي حققها النضال الشعبي.

ولقد تمثل هذا التراجع فيما يلي:

أولا: تراجع المد القومي الوحدوي، امام السياسات القطرية من جهة، وسياسات الفتن الطائفية من جهة أخرى.

ثانيا: تراجع المد النضالي المعادي للامبريالية والصهيونية، وغلبة سياسات التكيف مع المخططات الامبريالية الصهيونية، وسياسات التسوية والاستسلام.

ثالثا: انكفاء موجات النضال الاجتماعي الديمقراطي، أمام الاتجاهات المحافظة والرجعية والطائفية.

وكان من نتيجة ذلك ان بات الوطن العربي الذي يشهد مداً قومياً وحدوياً، منذ أوائل الخمسينيات، مهدداً بصراع طائفي مدمر، وبصراعات حدود خانقة، وبانماط من التفتيت والقطيعة السياسية العمياء.

كانت الوحدة القومية هي الحلم وهي الحل. وكانت الجماهير تتطلع لاسقاط الحدود، التي كرستها الاتفاقات الدولية، وتناضل للتحرر من حدود التجزئة، وبناء دولة الوحدة. وجاء الرد الامبريالي الصهيوني الرجعي، باستثارة قوى التجزئة والتخلف وتحريك قوى الطوائف، وبث سياسة القطيعة والتفرقة، في محاولة لتفكيك وحدة الجماهير التاريخية، ولتكريس واقع تجزئة جديد، يفوق واقع اتفاقية سايكس ـ بيكو خطراً.

ولقد كان عجز القوى القومية العربية، عن تحقيق وحدتها، وحشد صفوف الجماهير، والاعداد لمواجهة القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية، العامل الرئيس من عوامل هذا التراجع الكبير. وكان طبيعياً أن تستثمر القوى الامبريالية الاميركية، والعدو الصهيوني والقوى العربية الرجعية هذا العجز، لتقوم بهجومها المضاد الكبير الذي خبرناه، منذ ١٩٦٧.

ورافق هذا التراجع في المد القومي تراجع مماثل على صعيد النضال المعادي للامبريالية والصهيونية، فأخذت اعلام النضال المعادي للامبريالية عامة، والاميركية خاصة، تتراجع لمصلحة سياسات التكيف مع المخططات الامبريالية والاستسلام لها. وبعد أن رحلت قوى

الامبريالية عن أرضنا، بدأت تتسلل الامبريالية الجديدة، في شكل علاقات سياسية واقتصادية وثقافية. ثم مالبث الامر ان تعدى ذلك الى بناء قواعد عسكرية، أقيمت علناً، او باسم «التسهيلات العسكرية». وهناك أكثر من نصف الاقطار العربية التي تتبنى مثل هذه القواعد، وتعطي مثل هذه التسهيلات. وتحاول القوى الرجعية ان تكرس الدور الاميركي، من خلال قبول الدور السياسي والاقتصادي والعسكري الاميركي، فيما يسمى «سياسة السلام في الشرق الاوسط»، والاستنجاد بالعلم الاميركي والبوارج الاميركية في مواجهة الاخطار، كما حدث في حرب الخليج، مثلاً.

وتجسد هذا الخط على صعيد القضية الفلسطينية، بانتهاج خط التسوية في مواجهة خط التحرير، ومحاولة تصويره سياسة وطنية واقعية، واعتبار خط التحرير سياسة متطرفة «غير واقعية».

ولقد كان خط التسوية تعبيراً عن هذه السياسة الاستسلامية التي روجت لها الدوائر الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، وتبنتها القوى العربية الرجعية المعادية لنهج الوحدة القومية، وسياسة التحرير السياسي والاجتماعي، وصاحبة المصالح المرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية. لان خط التسوية يهدف الى تخفيف حدة الصراع مع العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية، والى طمس التناقض مع القوى العربية الحاكمة واشغال الجماهير عامة وقواها القومية والديمقراطية خاصة عن تنظيم صفوفها، وخوض النضال ضد اعدائها. ولقد اثبتت الوقائع، منذ هزيمة حزيران، حتى الآن، حقيقة خط التسوية، وأظهرت نتائجه العملية على صعيد الوطن العربي كله، بما لايدع مجالاً لمزيد من النقاش.

وفي ميدان النضال الاجتماعي، حدثت تحولات كبرى، تجسدت أساساً فيما يلي:

١ ـ كان الاتجاه الرئيس في الحركة السياسية دعوة للتحول العميق في كل جوانب الحياة السياسة والاجتماعية، فاصبح الاتجاه الرئيس دعوة للدفاع عن كل البنى التقليدية الموروثة، وتوجها الى الماضي.

٢ ـ كانت الاشتراكية مطلباً رئيساً من مطالب الحركة الشعبية، فانكفأ شعار الاشتراكية، وارتفعت شعارات بديلة، لاتأخذ قضايا العدالة الاجتماعية بعين الاعتبار.

٣ ـ وكان تحرير المرأة مطلباً عاماً للحركة السياسية، فارتفع شعار «عودة المرأة الى البيت» وفرض الحجاب على السافرات الخ.. والغاء دور المرأة في الحياة الاجتماعية.

وعرف الوطن العربي نماذج لهذا التحول، مما جرى في مصر على عهد السادات، وماجرى في السودان على عهد النميري، وماجرى في لبنان على يد أمل. كما ان هناك دعوات

ظلامية تطل برأسها في كل أقطار الوطن العربي، محاولة أن تفرض ظلاماً دامساً على كل أرض الوطن، بمنع التفكير الحر، ومحاربة كل دعوة للتحديث.

وبات واضحاً أن هذه الاتجاهات المعادية للوحدة القومية، والداعية الى الاستسلام، والمناوئة لكل انماط التحديث اتجاهات متكاملة، وان بدت تعارضات بينها. لان هذه الاتجاهات تمثل قوى اجتماعية طبقية، تدافع عن التجزئة والتخلف، وتعمق واقع التبعية. وهي قوى معادية للارادة الشعبية، ولمصالح الشعب. ولقد برزت هذه الاتجاهات، بعد الضربات التي تم توجيهها للحركة القومية، ولمشاريع الحل الديمقراطي الذي كان ومازال حلم الجماهير وحلها المنشود.

وكان بسبب هذه الاتجاهات أن تحول الاتجاه الرئيس للصراع، من صراع ضد الامبريالية والصهيونية والقوى العربية الرجعية، الى صراع حدود حيناً، وصراع طوائف حيناً، وتكيف واستسلام للمخططات الاميركية ـ الصهيونية ـ الرجعية في معظم الاحيان. وبعد ان كان تحرير فلسطين شعاراً، صارت تصفية المقاومة سياسة رسمية، وهكذا..

هذا هو الواقع العربي الذي نعيش، وهو يتدافع باتجاهات مختلفة، ولكنها مضادة لمصالح شعبنا. فمن خطر التغلغل الامبريالي عامة، والاميركي خاصة، الذي يزداد ويتسع، الى خطر الوجود الصهيوني الذي يهدد المزيد من الارض بالاحتلال، الى خطر القوى الطائفية الفاشية الذي يدفع الى مزيد من الاقتتال والتفتت، الى تفاقم مشكلة الدور الايراني التوسعي، الطائفي، الى استعداد القوى التركية الرجعية الحاكمة الى دور أكبر، عبر المخطط الاميركي.. الى اتساع دائرة النهب الاقتصادي، وتبديد الثروات وتشويه كل البنى الاقتصادية، الى ازدياد حدة القمع، وتحوله الى آلة منظمة واسعة عمياء.

وان هذا الواقع، هو الذي يحدد طبيعة المهمات الكفاحية الملقاة على كاهل شعبنا العربي، وقواه القومية الوطنية والديمقراطية.

٢ ـ المهمات الكفاحية للقوى القومية والوطنية الديمقراطية:

ان الخلل الذي حصل، منذ عشرين عاما، وعلى مختلف الجبهات يجعل المهمات متعددة ومتداخلة. وهي مهمات تتعلق بالميادين التالية:

أولا: استكمال التحرر والتحرير السياسي، بتصفية كل أشكال الاحتلال والتبعية المباشرة وغير المباشرة.

ثانيا: انجاز الوحدة القومية العربية، وتحقيق سيادة الشعب العربي على كل الارض العربية، وتصفية حدود التجزئة، وبقايا القبلية والطائفية، ورواسب القطرية.

ثالثا: انجاز مهمات التحرر الاجتماعي، واقامة سلطة الشعب الديمقراطية.
رابعا: بناء القوى القادرة على انجاز هذه المهمات جميعاً.

ونرى من الضروري أن نوضح هنا مايلي:

١ ـ اننا ندعو هنا الى جبهة قومية ديمقراطية، ولذلك لانطرح برنامجاً حزبياً.

٢ ـ ان مانطرحه، بالتالي، مجرد خطوط عامة لبرنامج جبهوي.

٣ ـ ان تحديد المزيد من التفاصيل، سيكون من مهمة القوى التي تقرر خوض النضال، على مثل هذا البرنامج.

أولا: استكمال مهمات التحرر والتحرير السياسي:

ان استكمال مهمات التحرر السياسي في الوطن العربي، يتطلب تحديد معسكر العدو من جهة، والقوى العربية ذات المصلحة في مواجهته من جهة أخرى.

ومعكسر العدو، كما يظهر من تحليل الواقع العربي الراهن، يتكون من الامبريالية عامة، والاميركية خاصة. ومن الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية العالمية، ومن القوى العربية الرجعية المرتبطة بالمخطط الاميركي.

القوة الرئيسة في هذا المعسكر المعادي هي الامبريالية الاميركية، ولكن هذه الحقيقة لاتجعل دور الكيان الصهيوني ثانوياً، ولاتجعل دور القوى العربية الرجعية ثانوياً أيضاً. ذلك أن سياسة الامبريالية الجديدة، تقوم، وحيث استطاعت، على تجنيد قوى محلية، وتأهيلها لخوض الصراعات الاقليمية. ولايحدث التدخل الامبريالي المباشر، الا حيث تعجز القوى المحلية المرتبطة عن المواجهة. ومن هنا، فان للكيان الصهيوني دوراً مزدوجاً، يتمثل بالدفاع عن وجوده، وزيادة توسعه وسطوته واسواقه، من جهة، وبالدفاع عن المصالح الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، من جهة أخرى. ولذلك تولت حكومات بريطانيا وفرنسا، قبل ١٩٥٧، وحكومات الولايات المتحدة الاميركية، بعد ١٩٥٧ تزويد الكيان الصهيوني بأسباب القوة الذي تبلور في اتفاق علني، ١٩٨٢، أسمي اتفاق التعاون الاستراتيجي. وعليه فان محاربة العدو الصهيوني حرب على الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، ومحاربة الامبريالية الاميركية حرب على الكيان الصهيوني.

أما القوى العربية الرجعية المرتبطة، فان مصالحها ارتبطت بالمصالح الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، لانها تقوم بدور وظيفي، ضمن اطار السوق الرأسمالية العالمية.

وقد مكن هذا الوضع القوى الامبريالية من الهيمنة الكاملة، ومن التغلغل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ان هذا يتطلب:

أولا: وضع مقاومة الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، في رأس جدول أعمال مهمات كل القوى القومية والوطنية والديمقراطية، ووضع البرنامج النضالي لتحرير ارض الوطن، من كل اشكـال الاحتلال والتبعية المباشرة وغير المباشرة.

فعلى الصعيد السياسي، يجب حشد القوى لخوض معركة التحرر الشامل، من كل أشكال الاحتلال المباشر والتبعية، واسقاط كل مفاهيم التعايش مع الاحتلال المباشر او التبعية المباشرة وغير المباشرة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يجب حشد القوى لبناء اقتصاد قومي يلبي حاجات المواطنين العرب، ومتطلبات الحرب والسلم، ويصفي الهيمنة الامبريالية الاقتصادية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يجب حشد القوى لاعادة بناء المجتمع العربي على أسس قومية، ومحاربة أشكال التغلغل الامبريالي في حياتنا وقيمنا وشخصيتنا.

وعلى الصعيد الثقافي، يجب وقف مد السيطرة الامبريالية الثقافية وتنمية ثقافة قومية ديمقراطية، منطلقة من شخصيتنا القومية، ومن الثقافة الديمقراطية لكل الشعوب، ومرتبطة بالدفاع عن حقوق شعبنا في وحدته القومية، وتقرير مصيره، وتحقيق سيادته الشاملة على ارضه، ومجسدة ارادة شعبنا الحر، ومطامحه في بناء مجتمع عربي ديمقراطي.

وفي هذا المجال، يجب اعتبار سياسة التسوية السياسية، سياسة استسلامية، والعمل لكشف ابعاد ارتباطها بمخطط السيطرة الامبريالية ـ الصهيونية الرجعية على ارض الوطن.

ولذلك، يجب أن يعاد الاعتبار لبرنامج المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، وان يعاد الاعتبار لشعار التحرير، وان يعود شعار تحرير فلسطين شعاراً رئيساً في برنامج القوى القومية العربية المعادية للامبريالية عامة، والاميركية خاصة. وان يتصاعد النضال لاسقاط شعارات التسوية والاستسلام السياسي، مهما كان اللون الذي تلونت به.

ومن الضروري في هذا المجال، ان تقدم للمقاومة المسلحة كل أشكال المساندة القومية، وان يصبح برنامج تحرير فلسطين جزءاً من برنامج الجبهة العربية القومية المتحدة، وبرنامج كل القوى المشاركة فيها. لأن استمرار المقاومة على ارض فلسطين، واستمرار العمل لاحباط كل برامج الاستسلام، ضروري لتصاعد النضال ضد الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، ولتأجيج كل أشكال النضال ضد القوى العربية الرجعية المرتبطة والمستسلمة.

ان مقاومة الاحتلال، كل أشكال الاحتلال، والتبعية كل أشكال التبعية، يجب أن تأخذ مكانها، على رأس برنامج المهمات القومي الديمقراطي، وان تعتبر الامبريالية الاميركية على رأس معسكر الاعداء، وان تعبأ الجماهير الكادحة، من العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وكل القوميين الوطنيين والديمقراطيين لخوض هذه المعركة الكبرى. ويجب، في هذا المجال، ان تعرى كل اشكال الاستسلام السياسي، وان تحارب كل التبررات التي تسوغ المساومات الاستسلامية، باسم الواقعية تارة، والتعقل تارة، وباسم كسب هذه القوى المحلية، وتلك القوى الدولية أطواراً.

لقد عرف الوطن العربي كل أشكال النضال، منذ بدايات الخمسينيات ضد الامبريالية القديمة، وعملائها، وكان من ذلك الثورات المسلحة في المغرب العربي الكبير (مراكش والجزائر وتونس) وثورة اليمن الجنوبي، كما كان من ذلك أيضاً انتفاضات مصر التي تكللت بثورة الثالث والعشرين من تموز (يوليو) سنة ١٩٥٢، وانتفاضات العراق التي تكللت بثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٥٨، وثورتي اليمن الشمالي (١٩٦٢)، وليبيا (١٩٦٩) الخ..

ولابد من ان ترتفع اليوم رايات الثورة ضد الامبريالية الجديدة وعملائها، في كل أرجاء الوطن من أقصاه الى أقصاه، وأن تعبأ الجماهير لمقاومة الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، ولتحرير كل أرض الوطن من قواتها ومصالحها، والقوى العربية الرجعية المرتبطة بها.

ثانيا: انجاز الوحدة القومية، وتحقيق سيادة الشعب العربي على ارضه كاملة:

كانت هذه المهمة واحدة من المهمات المركزية الرئيسة للنضال العربي في الخمسينيات، واوائل الستينات، الى جانب التحرر السياسي والاجتماعي. ولكنها، أخذت، ومنذ منتصف الستينات تتراجع لمصلحة تركيز السلطة القطرية، وشعارات التسوية السياسية، والتحرر السياسي والاجتماعي في قطر واحد، والصراعات الطائفية والوحدة الاسلامية.

ان هذا التراجع عامل رئيس من عوامل الخلل في مسيرة النضال العربي، منذ منتصف الستينيات، لأن التحول نحو القطرية والطائفية والتسووية، تحول مضاد للوحدة القومية. ولقد جسد سياسات معكسر القوى المعادية.

ولما كان برنامج الوحدة القومية برنامجاً ثورياً، يمثل ارادة الجماهير العربية، ويستجيب

لمتطلبات التحرر القومي، السياسي والاجتماعي. وكانت القوى المعادية لهذا البرنامج قوى معسكر العدو المشار اليها، فيجب أن يعاد شعار الوحدة القومية، الى مكانه من برنامج المهمات، وان تأخذ قضية الوحدة القومية مكانها في النضال النظري والعملي، على صعيد الوطن العربي كله.

وهذا يعني:

أ ـ وضع برنامج للنضال القومي، يستجيب لمتطلبات تحقيق الوحدة القومية، وتحرير ارض الوطن العربي.

ب ـ محاربة الاتجاهات القطرية والطائفية، وتعميق الوعي بمخاطر سياسات التشرذم والبلقنة، وتعميم الوعي القومي، ليصبح سلاح الجماهير في حربها من أجل البقاء.

جـ ـ حشد قوى الجماهير، على اساس البرنامج القومي، لتكون ضمان تحقيق هذا البرنامج، ولتحبط كل مشاريع الشرذمة والبلقنة.

ان تحقيق الوحدة ضمان الوقوف في وجه الاعداء، وتوفير مقومات الامن القومي وانجاز تنمية قومية، تحرر المواطنين العرب، من مخاطر الجوع، ومن مذلة التبعية، وتؤمن لهم امكانات البقاء والازدهار والسعادة.

وللذلك فان تعميم البرنامج القومي، وتعميق الوعي به، مهمة راهنة وملحة وضرورية، لهزيمة سياسات التجزئة والتخلف والتبعية، ولبناء مجتمع عربي ديمقراطي متماسك.

ويتطلب تعميم البرنامج القومي، وتعميق الوعي به، أن يصبح البرنامج العملي للنضال اليومي في كل ارجاء الوطن العربي، وان يصبح جزء من حركة العمال في المصانع، والفلاحين في المزارع، والطلبة في المدارس والجامعات، والاحزاب والقوى السياسية في نشاطاتها، والجماهير في مظاهراتها واضراباتها واعتصاماتها وانتفاضاتها.

ولابد، اذا اردنا مواجهة التجزئة، وانجاز مشروع الوحدة القومية من العمل على مايلي:

أ ـ اعادة النظر في برامج التعليم القطرية، واستبدالها ببرامج تعليم قومية، تربي الاجيال الجديدة على أسس قومية.

ب ـ اعادة كتابة التاريخ العربي، على أسس علمية، وتبيان السمات القومية الوحدوية فيه.

جـ ـ تحليل الوضع العربي الراهن، واظهار حاجة الجماهير العربية للوحدة، وقدرة الوحدة على تحقيق متطلبات التقدم العربي.

د ـ انشاء مراكز الابحاث والمنابر الصحافية والثقافية والجامعات والاذاعات المسموعة والمرئية لخدمة هذه الغاية.

هـ ـ تكوين النقابات والاتحادات الشعبية العربية، وعلى اساس هذا البرنامج القومي.

و ـ العمل على زيادة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الاقطار العربية، على طريق تحقيق الوحدة القومية الشاملة.

ز ـ العمل لتعرية كل الافكار التي تدافع عن التجزئة، باسم «التفاوت» بين الاقطار العربية، ووجود «أمم ناشئة» ضمن اطر الاقطار.

ان مهمة العصف بالحدود التي كرستها التجزئة الامبريالية، واحدة من أكثر مهمات النضال القومي ثورية، ويجب أن تحظى بالاهتمام الذي تستحق في عمل الجماهير ونضالها. فلتتحد الجماهير على هذا الشعار، ولتتبنَ هذه المهمات. اذ إن الارداة العربية، لايمكنها ان تعبر عن ذاتها، وتفجر طاقاتها، الا اذا عصفت بهذه الحدود.

الا ان هذه الدعوة لتأجيج النضال القومي، تستلزم التذكير بالاطروحات التالية:

ان الدعوة للوحدة القومية، تتضمن الاعتراف للامة العربية بحقها في الوحدة القومية، وحق تقرير المصير على ارضها، وهي تتضمن ايضاً الاعتراف لكل الأمم الطبيعية، ذات الوجود التاريخي، غير الاستيطاني بمثل هذا الحق.

ويتأسس على ذلك:

أ ـ ان الدعوة القومية العربية تناصر كل الامم المكافحة ضد الاحتلال والتبعية والعرقية، وتقف معها في نضالها للتحرر، واستعادة الوحدة القومية، وترفض كل اشكال الضم والالحاق والاتباع، وطمس الهوية القومية لاية أمة من الامم.

ب ـ ان الدعوة القومية العربية، تعتبر المواطنين العرب جميعاً، ومهما كانت الاديان او المذاهب او الاصول الاثنية التي ينتمون اليها، احراراً متساوين أمام القانون.

جـ ـ ان الدعوة القومية العربية، تحترم حرية المذاهب والاديان، وممارسة الشعائر الدينية لكل المواطنين.

د ـ ان الدعوة القومية العربية، تعترف للاكراد في شمال العراق، بالحق في الحكم الذاتي، ضمن اطار العراق، والدولة العربية الموحدة، وبحق الاكراد في النضال من أجل وحدتهم القومية، وترى من واجب الامة العربية الالتزام بمساعدة هذا النضال. كما تعترف الدعوة القومية بمثل هذا الحق في الحكم الذاتي لزنوج جنوب السوادن.

واذ تؤكد الدعوة القومية الالتزام بكل ذلك، تطالب القوى القومية الديمقراطية في

صفوف أكراد العراق، وزنوج جنوب السودان، ان تعمل لوحدة نضالها مع النضال العربي، وان تحارب اية اتجاهات توظف القضية الكردية، وقضية جنوب السودان، في معاداة مصالح العرب ووحدتهم القومية.

ثالثا: انجاز مهمات التحرر الاجتماعي، واقامة سلطة الشعب الديمقراطية:

ان شعبنا الذي يناضل لتحرير أرضه، وتحقيق وحدته القومية، معني بتحرير ارادته من كل عوامل التخلف، وضواغط التأخر، ولذلك، فان من مهمات نضاله مايلي:

١ ـ ان يحرر ارادة الجماهير من سيطرة القوى الاقطاعية وشبه الاقطاعية، ومن الطائفية والقبلية، ومن هيمنة الخرافات وكل ضواغط التخلف المتوارثة.

٢ ـ ان يصفي كل مؤثرات السيطرة الاجتماعية والثقافية الامبريالية، وان يحرر الثقافة الاجتماعية من التشويه الذي احدثته مضاعفات الحكم الاستعماري، وآثار السياسة التغريبية.

٣ ـ ان يرسخ مفاهيم المواطنة لدى الجماهير، وان يحرر الجماهير من كل الافكار والتقاليد التي تدعم وجود الطغيان، وتجعل المواطنين مجرد «رعايا».

٤ ـ ان يعيد للمرأة اعتبارها، وان يكرس دورها باعتبارها مواطناً وانساناً في الحياة الاجتماعية، وأن يؤمن لها حق العلم والعمل مثل سائر المواطنين، وان يوفر لها امكانات المساواة الكاملة مع الرجال.

٥ ـ أن يكرس حق المساواة التامة، بين كل المواطنين، بغض النظر عن الدين أو المذهب او الاصل الاثني، وان يضمن لكل المواطنين حقوق الانسان، حسب شرعة الامم المتحدة.

٦ ـ أن يؤمن العدالة الاجتماعية لكل المواطنين، ليتحرروا من الفاقة والعوز، وليكملوا شروط الكرامة الانسانية.

٧ ـ أن يؤمن لشعبنا الظروف التي تسمح له باقامة سلطته الديمقراطية، المعبرة عن ارادته الحرة، عبر الاطر التي تتيح له أكبر قدر من التعبير عن ارادته.

ولما كان التحرر السياسي لايكتمل الا بالتحرر الاجتماعي، فمن واجب القوى القومية الوطنية والديمقراطية:

أ ـ أن تحارب القمع بكل اشكاله، وان تتصدى لكل أشكال الطغيان، وان تجرم كل أشكال العنف، والتعذيب والاغتيال والقتل، والابتزاز السياسي والاجتماعي، وان تقف بحزم ضد مرتكبيها.

ب ـ ان تربط التحرر السياسي والوحدة القومية بالتحرر الاجتماعي، وان تعطي التحرر

الاجتماعي مكانه في مسيرة التحرر السياسي والوحدة القومية .
جـ ـ ان تحقق التفاعل الديمقراطي بين صفوفها، لتوحد أوسع قطاعات الشعب، ولتعمق مثل هذا التفاعل في صفوف الجماهير، ولتسقط كل مايعيق وحدتها، أو يمنع تقدمها .

ان شعبنا العربي، بحاجة لان يمتلك ارادته، ولايستطيع ذلك دون أن يسقط ركام التخلف المتوارث من عصور الانحطاط، والاحتلال الاجنبي، ودون أن يطيح بالقوى الرجعية المرتبطة التي تحكم دون أية شرعية شعبية، ودون أي حق في الحكم سوى التسلط والطغيان .

ولقد آن الأوان، لكي يحكم شعبنا نفسه بنفسه، عبر الاطر التي يقيمها وحده، لانه الجدير وحده بحكم نفسه .

ويكفي شعبنا ماذاق وعانى، على ايدي الطغاة والجلادين وانظمة القمع والقتل والاستغلال، خلال القرون الماضية .

٣ ـ بناء القوى القادرة على تحقيق هذا البرنامج .

لقد عانت الجماهير العربية نكسات كبيرة، بسبب شراسة الهجوم الامبريالي الصهيوني، واستشراس القوى الرجعية، وعدم تكون الاطر والادوات النضالية القادرة على المواجهة الجادة .

واليوم يزداد التغلغل الامبريالي والعدوان الصهيوني، وتزداد القوى العربية الرجعية شراسة .

وما من سبيل لانتزاع زمام المبادرة، وخوض معركة المواجهة الا بما يلي :

أولا : تحديد معسكر قوى الثورة، تحديداً دقيقاً، وتعبئة هذه القوى لخوض معاركها الحاسمة .

ومعكسر قوى الثورة، يتكون من جماهير الشعب الكادحة، أي العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة . ولهؤلاء مصلحة في التحرر السياسي والاجتماعي والوحدة خاصة، وخوض معركة تحرير فلسطين والجولان وجنوب لبنان المحتل، وكل الاراضي العربية المحتلة .

ثانيا : تكوين الجبهة القومية المتحدة الممثلة لارادة هذه القوى، على اساس التحالف الديمقراطي الذي يضم كل القوى القومية الوطنية والديمقراطية، ويضمن لها حقها الكامل بالمشاركة، وحريتها الكاملة في التعبير عن آرائها .

ولابد لهذه الجبهة القومية المتحدة، على الصعيد العربي، من أن تكون لها فروعها في

الاقطار العربية جميعاً، وان تلف حولها أوسع قطاعات الجماهير العربية.

ثالثا: بناء القوى السياسية والثقافية والعسكرية القادرة، على تحقيق أهداف الأمة العربية، في التحرر السياسي والاجتماعي والوحدة القومية.

رابعا: ان السير على هذا الطريق يستلزم:

١ ـ العمل الجاد لوقف الحرب العراقية الايرانية، من أجل منع استمرار النزف في الجبهة الشرقية، ولاعادة تطبيع العلاقات بين العرب والايرانيين، ولضمان اشتراك القوى العربية المجمدة بسبب حرب الخليج في اي جهد عربي قومي مقبل(١).

٢ ـ العمل لوقف الحرب في جنوب السودان، على أساس حل ديمقراطي، يضمن وحدة السودان وحقوق بنيه الديمقراطية.

٣ ـ الاتفاق على حل قومي للمشكلة الكردية مع القوى الديمقراطية الكردية، يمنع استمرار الاقتتال في الجبهة الكردية، ويوفر أساساً لعلاقات صحيحة بين العرب والاكراد، تنسجم مع المصالح المشتركة للشعبين الجارين.

٤ ـ وضع الخطط لهزيمة القوى الطائفية الفاشية في لبنان، من خلال حشد القوى الوطنية والديمقراطية، وتعبئتها لخوض الصراع، وعبر برنامج قومي، يحشد القوى اللازمة للدفاع عن حدود لبنان الجنوبية، ولتصعيد المقاومة ضد العدو الصهيوني، ومساندة القوى الوطنية والديمقراطية ضد القوى الطائفية والفاشية.

ان الجماهير العربية في لبنان، وقواها الوطنية والديمقراطية، تعاني آلام الحرب الاهلية الهمجية، منذ اثني عشر عاماً، ومازالت تعاني اهوال الحرب وآلام الجوع، دون أن تبصر بشائر الامل.

ومن واجب القوى القومية العربية ان تزج قواها في المعركة، لتحرير الجماهير العربية في لبنان من أهوال الحرب وآلام الجوع، ولتبديد مخاطر التقسيم، واحباط المخطط الامبريالي الصهيوني ـ الرجعي.

٤ ـ خاتمة: آفاق المستقبل:

ان آفاق المستقبل مرهونة بوعي هذه المخاطر، وبحشد قوى الجماهير الكادحة والعاملة، في جبهة قومية متراصة، تحمل على كاهلها مسؤولية خوض الصراع ضد الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، والكيان الصهيوني والحركة الصهيونية العالمية، والقوى والانظمة العربية الرجعية.

ولما كانت الحركة القومية، قد عانت اشكالات التشرذم، منذ اوائل الخمسينيات،

ومازالت، فان وحدة الحركة القومية، على اساس برنامج قومي ديمقراطي، معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية، تظل مطلباً رئيساً وملحاً، لايتحقق أي من الاهداف المشار اليها بدونه..

فلنعمل من أجل وحدة القوى القومية الوطنية والديمقراطية، ولنوحد أوسع صفوف الجماهير الكادحة والعاملة، ولنرفع رايات محاربة الامبريالية عامة والاميركية خاصة، والكيان الصهيوني والقوى والانظمة العربية الرجعية عالياً، ولنعقد العزم على تحقيق الانتصار العظيم..

هوامش الفصل الثامن

١ ـ لقد توقفت الحرب، ولكنها لم تنته بعد، لان اتفاقية السلام لم تعقد.

القسم الثاني

المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم

مناقشات

الفصل الاول

جدل الوطني والقومي في تحرير فلسطين والانتقال الى الاشتراكية

لقد اثار اهتمامي «البحث» المعنون: «القضية الفلسطينية والانتقال الى الاشتراكية على المستوى العربي» الذي قدمه الاستاذ أحمد كنعان الى ندوة «الطريق العربي الى الاشتراكية»، لا لسبب، الا لان البحث يطرح اشكاليتين:

الاولى: علاقة القضية الفلسطينية بالقضية القومية.

والثانية: علاقة التحرير، او السلام، بالانتقال الى الاشتراكية.

ومنذ وافقت الاحزاب الشيوعية العربية على التقسيم، سنة ١٩٤٧، والموضوعان مطروحان، والحوار دائر. وقد زاد الحوار احتداماً، بعد ١٩٧٠، بسبب انفجار الخلافات حول علاقة القومي بالقطري في تحرير فلسطين، ونتيجة اتجاه معظم الفصائل الفلسطينية، بعد ذلك، نحو الاطار القطري للعمل السياسي وسياسة التسوية.

وعلى الرغم، من كون الحوار، ليس جديداً، وعلى الرغم من مشاركة أحزاب وقوى وشخصيات ثقافية وفكرية فيه، فان هناك قضايا مازالت غامضة ومشوشة.

ولما كان الباحث أحمد كنعان، قد طرح بعض قضايا هذا الخلاف، مثل جدلية الوطني والقومي، وعلاقة الخاص بالعام، والتحرير بالثورة الاشتراكية، ولم يطرح بعض القضايا الاخرى، مثل: لماذا وافقت «الاحزاب البروليتارية» العربية على سياسة التسوية؟ ولماذا لم تأخذ قضية تحرير فلسطين بعدها القومي بعد، ولماذا توافق فصائل المقاومة الفلسطينية التي تتبنى الماركسية اللينينية على التسوية؟ فاننا سنحاول الاجابة على هذه الاسئلة.

اولاً: الوطني والقومي: يستخدم الباحث كلمتي الوطني والقومي، كما يستخدمهما كثير من الباحثين العرب، وخاصة في العقدين الاخيرين، دون ان يقدم ايضاحاً لهما. ويوقع هذا الاستخدام الباحث والقارىء في الالتباس. لان الوطني، نسبة الى الوطن، والقومي، نسبة الى الامة. والوطن ليس الأرض فقط، انه العلاقة التاريخية بها. ولما كانت حدود الوطن، هي حدود الامة، فان الوطني والقومي، يجب أن يكونا أمراً واحداً، لا ان يكونا أمرين مختلفين، فلا أمة بلا أرض، ولا أرض تصبح وطنا الا بالعلاقة مع أمة، وبتطور علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وكلمة (NATIONAL) الانجليزية، تترجم في العربية قومي ووطني. ومن المؤكد أن الاستاذ أحمد كنعان يعرف كل ذلك. فلماذا استخدم المصطلحين بمعنيين مختلفين؟ اذ عنى عنده الوطني مايتعلق بفلسطين، والقومي مايتعلق بالعرب. هنا بات الفلسطيني والعربي موضوعين مختلفين تصنيفاً، وباتت الفلسطينية علاقة بالارض، والعروبة علاقة بالامة،

فهل يجوز ذلك منطقا وسياسة؟

ان ذلك في نظرنا نحن القوميين غير جائز علمياً وسياسياً. علمياً، لأن حدود الوطن هي حدود الامة، ولأن الارض والعلاقة بالارض من العوامل الرئيسة في القومية. وعلمياً لأن استخدام المصطلحات يجب أن يحترم حدودها، وان استحداث المصطلحات يجب أن يخضع لمنطق علمي.

ونحن نعرف ان استخدام الوطني والقومي، بمعنى الفلسطيني والعربي، يأتي حلاً لمشكلة عربية خاصة، بسبب وجود الاقطار العربية، وبالتالي فان «القطري» يصبح «وطنياً». ولكن هل يجوز مثل هذا الاستبدال؟ ثم ان هذا الاستبدال، لايقع في معظم الاحيان عفواً ولاسهواً ولا تجاوزاً، بل يقع عمداً، لسببين:

الاول: محاولة القوى الاجتماعية المالكة: تجارية وسيطة، برجوازية عقارية ومالية، برجوازية صغيرة حاكمة أو متخلفة، أن تعطي للقطر معنى الوطن، لأن هذه القوى معادية للوحدة القومية، ومرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية. وتعتقد هذه القوى ان الدفاع عن حدود القطر، وتحويل القطر وطناً، هو سبيلها الى ضمان مصالحها، وجر فئات شعبية الى هذه الوطنية التابعة.

الثاني: قناعة معظم الماركسيين العرب، ان الاقطار تكوينات اجتماعية اقتصادية، وان الخرائط الاستعمارية، كونت أمما أو مشاريع أمم، وان لم يُقَلْ هذا دائماً وتماماً. ثم لأن التعبئة الواسعة ضد القومية، وربطها بالفاشية والنازية، والتوجه لاعتبار حقائق الواقع الراهن، أكثر من اعتبار حقائق التاريخ، جعل كلمة قومي غير مرغوبة، وكلمة وطني محبوبة.

ان الاستاذ احمد، لايعتني بكل هذه الاشكالات، ولذلك يستخدم كلمتي وطني وقومي بالمعنى المشار اليه اعلاه. ومن يقرأ «بحثه» يلمس أن هذه الاشكالية قائمة عنده. ومع انه يشير الى «عدم امساك القوى الثورية بحلقة النضال القومي كحلقة رئيسية، يتجلى من خلالها النضال بكافة أبعادة القومية والاجتماعية الطبقية» (ص٤)، فانه يتحدث عن كفاح مشترك (ص٢)، بدلاً من الحديث عن الكفاح الواحد، ويكثر من الحديث عن تغليب القومي على الوطني (ص٦ و ٧)، ويشير الى «المكانة المتميزة» للعامل الوطني الفلسطيني «في الصراع العربي الصهيوني، وضمن اطار العمل القومي المشترك» (ص٧).

ان الحديث عن تغليب القومي على الوطني، يعني ان القومي ليس وطنياً، وان هناك مصالح مختلفة، وان القومي لايجوز أن يُغَلّب على الوطني. ولكن مامعنى ذلك؟ ما معنى أن يغلب القومي على الوطني؟ مادام القومي والوطني في مفهومنا وحدة، فلا مكان لتغليب.

ولكن اذا كان القـومي يعني وطن كل الامة، مصالح كل الامة، والوطني يعني مايتعلق بقطر، كما يعني الاستاذ أحمد، وكما يعني أصحاب «مصطلح» الوطني والقومي، فهل يجوز أن نتحدث عن تغليب القومي على الوطني؟

ان الامر هنا، يحتاج الى ايضاح. والايضاح يحتاج الى الخوض في العام والخاص، والجدل بينهما. والاستاذ أحمد يحلو له أن يتحدث كثيراً عن جدل العام والخاص. واذا كان العام هو كل الوطن، وكل العرب، والخاص هو فلسطين من الوطن، وعرب فلسطين من العرب، فان الخاص من العام، ومصلحة العام هي مصلحة الخاص، ومصلحة العام، تغلب مصلحة الخاص، وكذلك شأن أي قطر عربي، وشأن سكانه، وشأن أية مدينة أو قرية أو جماعة بشرية في قطر. العام عام، لانه نتاج خواص، والعام أغلب، لانه جامع، والعام لايساوى بالخاص، لانه أشمل منه وأوسع. والعلاقة بين العام والخاص، لاتعني المساواة، ولا الندية. وحين تكون العلاقة عضوية، كما هي حال العلاقة داخل أمة، يخضع الخاص للعام، والاقلية للاكثرية، رغم الاعتراف بسمات الخاص، وحقوق الاقلية.

ولكن الموضوع يختلف، عندما نتحدث عما هو أوسع من أمة ووطن. فلو تحدثنا، مثـلا، عن السوق الاوروبية المشتركة، فان العام أوروبي، والخاص فرنسي او بريطاني او بلجيكي أو برتغالي. والعلاقة بين الفرنسي والبلجيكي أو البرتغالي قانونية وندية، لانه اتحاد أمم، يقوم على المساواة والندية. فهل نعتبر علاقة فلسطين بالامة العربية والوطن العربي، كعلاقة بلجيكا بفرنسا، والدانمارك ببريطانيا مثلا. يبدو أن المتحدثين عن القومي والوطني، يرون ذلك. ولذلك فانهم يخشون تغليب القومي على الوطني . . !

ولنعد الى جدل العام والخاص وجدل الوطني والقومي. ان استخدام جدل هنا مثير للالتباس. فالجدل صراع بين طرفين يجمعهما جامع. فما هو الصراع بين فلسطين والامة العربية؟ وهل فلسطين متحدة مع الامة ومتصارعة معها؟ الا يقود هذا الى التباس، بشأن العلاقة العضوية بين فلسطين والامة العربية، ويخلق صراعاً ميتافيزيقياً، ويحول الانظار عن الصراع الـطبقي داخـل الامـة. ومـع ذلـك لنحـاول أن نطرح بعض الاسئلة، مثـلاً: في الجغـرافية القومية، ماهي العلاقة بين سبعة وعشرين الف كيلو متر مربع، هي مساحة فلسطين، واربعة عشر مليون كيلو متر مربع هي مساحة الوطن؟ وفي الجغرافية البشرية: مادور أربعة أو خمسة ملايين بالنسبة لمائتي مليون؟ وفي الاقتصاد، ماهي موارد فلسطين، بالنسبة لموارد الوطن العربي؟ واذا كانت معركة فلسطين معركة قومية عربية، فمن يقررها، ومن يقودها، ومن يستطيع الانتصار فيها: الخمسة ملايين او المائة وخمسة وتسعون ميلوناً؟

ان القيادات الفلسطينية ترفض أن تناقش ذلك كله، فهي تريد ان تقرر زمان المعركة ومكانها، وان «تورط» العرب، وان تجعل المعركة قومية. وهي في الوقت عينه، تريد ان يكـون القرار الفلسطيني مستقلاً، وان ترفض كل اشكال «الوصاية العربية» وان تفرض وصاية، بل سلطة، بكل معنى الكلمة، في شرق الاردن ولبنان، وعلى الصحافة والسياسة في الوطن العربي، وعلى القرار العربي الشعبي والرسمي.

والقيادات الفلسطينية «الوطنية» التي تحاول ترويعنا بغلبة القومي على الوطني، تريد ان تغلب «القـطري» على القـومي، والتسـوية على التحـرير، وان تجعل من «التسوية» الموهومة، والاستسلام الفعلي بديلاً لكل معارك الوحدة والتحرير السياسي والاجتماعي، وفـوق كل مصـالـح الامـة عامـة، وجماهيرها الكادحة خاصة. ولذلك رفع شعار تحرير فلسطين، باعتباره الهدف المركزي للأمة، وباعتباره فوق مصالح الطبقات، وخارج اطار صراع الطبقات. ثم حُوِّل التحرير الى مشروع تسوية استسلامية «قطري»، فأصبحت التسوية قضية كل العرب، وفوق كل مصالحهم وقضاياهم، باسم عدم تغليب القومي على الوطني. فهل نتحدث عن هذا كله؟ ام نتجاهله دفاعاً عن «الوطني» المهدد بسيطرة القومي عليه.

ولمـاذا تقبل القيادات الفلسطينية «الوطنية» مثل ياسر عرفات ونايف حواتمة وبشير البرغوثي الاعتراف بالاحتلال الصهيوني، باسم المصالح الوطنية، ولاتقبل غلبة القومي على القطري، وقيادة الثورة العربية للثورة الفلسطينية؟

ان قضية فلسطين قضية قومية عربية، لا قومية سورية أو فلسطينية. وهذا يعني أن احتلال فلسطين، ليس اعتداء على فلسطين حدود سايكس ـ بيكو، ولا على سكان فلسطين الذين حددتهم خريطة الاحتلال البريطاني. انه اعتداء على الوطن العربي كله، اذا اعتبرنا الوطن العربي واحداً، والامة العربية، رغم حدود سايكس ـ بيكو، وكل حدود الاحتلال الاستعماري أمة واحدة.

والمشروع الصهيوني لم يقم من أجل فلسطين، بل قام ليحقق أهدافه العربية، ومنها تثبيت التقسيم الامبريالي، وحفظ المصالح الامبريالية، ومنع تحقيق الوحدة القومية والتحرر السياسي والاجتماعي. وبالتالي، فان تحرير فلسطين ليس شأناً فلسطينياً، انه شأن عربي، الا اذا اعتبرنا خريطة سايكس ـ بيكو حدود وطن. فاذا ماوصلنا الى هذه القناعة، لم تكن هنالك خاجة للحديث عن علاقة جدلية وغير جدلية، وبات معنى الكفاح المشترك، مثل معنى الكفاح المشترك بين العرب والهنود والكوبيين. فهل هذا هو معنى الكفاح المشترك بين

الوطني الفلسطيني والقومي العربي.

ولقد كان من صلب المشروع الامبريالي ـ الصهيوني، ان تتعامل قيادات الاقطار العربية مع كل قطر باعتباره وطنا، وان تتعامل قيادات الطوائف كل باعتبار طائفتها «وحدة تامة». فاذا ما انسجمنا مع هذا المطلب، انسجمنا مع المخطط الامبريالي ـ الصهيوني.

ولما كانت فلسطين لاتحرر فلسطينيا، فان تغليب القطري، يعني فقط البحث عن تسوية مذلة. وهذا ماتفعله القيادة الفلسطينية الرسمية اليوم. واذا ماطرح الفلسطيني في مواجهة الصهيوني، اثارت القضية الشفقة العالمية، لان الصهيوني المشرد، يشرد الفلسطيني المسكين. ومادام الفلسطيني لايستطيع هزيمة الصهيوني هزيمة ساحقة وحده، لان المشروع الصهيوني جزء من المشروع الامبريالي، ولان المعركة هي معركة هزيمة الامبريالية الاميركية أساساً، والكيان الصهيوني باعتباره جزء من الهيمنة الامبريالية، ولان المستوطنين الصهيونيين في ارض فلسطين أكثر عدداً من عرب فلسطين الباقين في ارضهم، وبسبب التفوق الصهيوني العسكري الخ.. فان الحل، بالنسبة للعالم لايعدو أن يكون «تسوية» في أحسن الاحوال، اذا أصبح النضال الفلسطيني جدياً الى درجة، تسمح بفرض تسويه، واذا ساعد الوضع العربي والدولي في ذلك. أما عندما تطرح القضية على انها قضية مائتي مليون عربي، وسنة ٢٠٠٠ قضية ثلاثمائة مليون عربي، وهكذا، فان الامر يختلف، ويصبح التحرير وارداً، والانتصار حتمياً.

ولذلك فان الحل الصحيح هو الحل القومي، والحل القومي يجب ان يغلب، لانه الحل الوطني الوحيد. اما الحل القطري فهو التصفية، وهو ليس حلاً وطنياً.

فما معنى أن يتغلب الحل القومي؟

ان هذا يعني:

أولاً: ان تحرير فلسطين مهمة قومية، وانه من مسؤولية كل مواطن عربي، وكل حزب عربي قومي، وكل قوة قومية. وان هذا يعني ان يوضع التحرير في موقعه من المهمات القومية، وباعتباره هدفاً رئيساً، لايعلو عليه أي هدف آخر، من حيث الاهمية. وان كل الامكانات يجب أن تسخر لتحقيقه.

ثانياً: ان اي عمل في فلسطين لتحرير فلسطين، يجب أن يكون جزء من هذا العمل الكبير، لا خارجه، ولابموازاته، حتى يأخذ بعده القومي، وقوته القومية، وحتى لايتحول الى عمل طفولي أخرق، او استسلامي ضائع.

فما الذي حصل، خلال سنوات الصراع مع العدو الصهيوني؟

لقد حصلت مفارقتان:

الاولى: تعثر العمل القومي لتحرير فلسطين، لان الانظمة المرتبطة والتابعة، كانت تنفذ المخطط الامبريالي، الحريص على وجود الكيان الصهيوني، وقيام دولة صهيونية. ولذلك عملت على ان يفشل الجهد القومي في تحقيق التحرير، كما حدث قبل عام ١٩٤٨ وخلاله وبعده. وعلى الرغم من دخول الجيوش العربية حرب ١٩٤٨، فانها عمليا كرست وجود الكيان الصهيوني، وقيام دولته. وظل هذا الموقف موقف القوى العربية الرجعية المرتبطة والتابعة، حتى يومنا هذا.. الرجعية العربية، تنفذ المخطط الامبريالي ضد الوحدة القومية والتحرر السياسي والاجتماعي، وتهادن الكيان الصهيوني.

أما القوى القومية التي حكمت، كعبد الناصر، فانها عجزت عن بناء قوى التحرير، حتى الآن، وعن جعل التحرير مهمة راهنة، رغم أن هذه القوى طرحت شعار التحرير، وخاضت معارك كحرب ١٩٦٧ و١٩٧٣، وحرب الاستنزاف.

وبالمقابل، فان هذه القوى القومية، قبلت، ومنذ اواخر الخمسينيات، عودة صيغة العمل الوطني الفلسطيني، بمبررات مختلفة، وأنشأت م. ت. ف. التي نراها، وتبنت حركة فتح وقوات العاصفة، وكل القوى الاخرى التي نشأت فيما بعد(*).

ويثير الانتباه مايلي:

١ ـ ان القوى القومية، تبنت صيغة العمل الفلسطيني الراهن، عندما رأت هذه القوى، انها ليست في وضع يسمح لها بخوض معركة التحرير مباشرة، وان الرد المباشر الهجومي على العدو الصهيوني، يهدد الانظمة القائمة. ولذلك اختير اسلوب المجابهة المحدودة، عبر انشاء م. ت. ف. بقيادة أحمد الشقيري، لتكون هذه المنظمة اطاراً سياسياً، بلا قوة، او عبر تبني حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الناشئة، المحدودة العدد، القليلة الخبرات السياسة والعسكرية، والخاضعة لقيادة غير قومية الاتجاه أساساً. وان المنظمة وفتح تطورتا، بعد هزيمة الخامس من حزيران، لان القيادة القومية المهزومة: (قيادة عبد الناصر والبعث)، احتاجت الى هذا النوع من العمل، لتغطي نتائج الخامس من حزيران، ولتحاول فرض القرار ٢٤٢، ولتنتظر ظروفاً أكثر مواتاة لخوض الحرب. ولذلك حدثت حرب الاستنزاف، على جبهة السويس، ثم حدثت حرب تشرين، ضمن اطار محاولة ازالة آثار العدوان. ومع ذلك، فان هذه المحاولات قد فشلت.

* حزب البعث العربي الاشتراكي. القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد: البعث والكيان الفلسطيني. سلسلة الوثائق رقم ٥.

ولانعتقد ان القوى التي ساندت م. ت. ف، سواء كانت قوى قومية أو قطرية، وقوى تحرير أو قوى تسوية، كانت مقتنعة بان المنظمة ستكون قوة تحرير، او انها ستلعب الدور الرئيس في تحرير فلسطين. وانما نحن على قناعة، بان القوى التي اسهمت في تكوين المنظمة، وتبني حركة فتح، هدفت أهدافاً شتى مختلفة، تنسجم مع مخططاتها. وكانت القوى العربية الاستسلامية، تحاول أن تعد الفلسطينيين للتسوية. أما القوى العربية المعنية بالصراع آنذاك، كما هي الحال في مصر وسورية، فقد كان كل منها، يحاول أن يمنع تجنيد الفلسطينيين ضده، وان يساعدهم على خوض صراع محدود ضد العدو الصهيوني، ولكن بقيادته أو تحت رقابته. ولم يكن ممكنا أن نتخيل ان الدول قومية وغير قومية، ثورية وغير ثورية، يمكن أن تعمل باساليب أخرى، الا اذا تخيلنا الدول بلا مصالح ولا استراتيجيات.

٢ ـ ان القوى الفلسطينية التي تبنتها القوى القومية وغير القومية، من المنظمة الى فتح، ومن الشعبية الى الديمقراطية، أثبتت، على اختلافها، واختلاف برامجها وتناقضها في قضايا كالتسوية الخ.. الخ انها تتسم بمايلي:

أ ـ العجز عن بناء القوى القادرة على قيادة الشعب نحو التحرير. وهذا العجز واضح بعد حوالي عشرين عاما، وضوحا لا لبس فيه. ولا نظن ان هناك من ينكر ذلك، وان كان كل ذي علاقة يبرره.

ب ـ استعداد القوى الرئيسة، كما هي حال فتح، ان تكون قوة تسوية، وان تجمع معها قوى اخرى وقطاعاً من المستقلين.

جـ ـ استعداد كل الفصائل للتكيف مع سياسات الانظمة المختلفة..

الا يحتاج هذا «العمل الوطني» الفلسطيني الى دراسة، وهو يملأ الدنيا ضجيجاً حول الاستقلالية، والوطني والقومي، لكشف حقيقة ارتباطه بمحاور الصراع العربية الرئيسة، وهشاشة تكوينه، ومدى انسجامه مع سياسات الانظمة المختلفة الرجعية والاستسلامية والقطرية والقمعية، والوطنية العاجزة، والقومية القاصرة؟

الثانية: بروز قطرية فلسطينية، تحاول ان تجعل الفلسطينية «هوية قومية»، وان تتحدث عن حدود فلسطين باعتبارها حدود وطن، وسمات الفلسطينيين باعتبارهم أمة. ولذلك يطرح الفلسطيني مقابل العربي، وتطرح قضية فلسطين خارج قضايا العرب وفوقها، ويكرس الشعور بتفرد الفلسطينيين وعزلتهم، وترفع بعض القيادات صيحة «يا وحدنا». وتعتبر بعض القيادات ان المشكلة الرئيسة للفلسطينيين هي مشكلة الوصاية العربية، هكذا ودون

تفريق! وهذه الظاهرة نتاج عوامل عدة، منها ١ ـ حرص أصحاب المصالح القطرية على الدفاع عن مصالحهم. ٢ ـ حرص القوى العربية القطرية على تنمية القيادة القطرية الفلسطينية للوقوف في وجه المد القومي. ٣ ـ وحرص الامبريالية والصهيونية على ضرب الحركة القومية، وتنمية كيانية صغيرة قابلة للتكيف معها ٤ ـ وفشل الانظمة والقوى القومية في انتهاج اسلوب صحيح وفعال في التعامل مع القضية الفلسطينية والفلسطينيين.

ان هذه القطرية، تريد ان تكرس الفلسطينيين شعبا، بالمعنى الرسمي التونسي، مثلا، وان تكرس قيادة لهذا الشعب، تمثله في كل المحافل العربية والدولية، كما تمثل قيادات الاقطار العربية اقطارها.

ولقد نمت هذه القطرية، منذ تكوين م.ت.ف وقفزت قفزات سريعة، منذ ١٩٧٠. وهي، تأكيداً لدورها، اخذت تضخم عمدا من الدور الفلسطيني، حتى وهي لاتعد الفلسطينيين لمقاومة متطورة. واخذت ايضا تحاول الغاء الدور العربي القومي، باسم استقلالية القرار الفلسطيني، واستثمار هجمات القوى العربية الرجعية التي ترتبط بها قيادة المنظمة، العاجزة حينا، والمتآمرة حينا، لتزيد من شعور الفلسطينيين بوحدتهم وتفردهم، ولتدفعهم الى حل فلسطيني.

لقد بات شاغل هذه القطرية انشاء كيان فلسطيني، مثل اي كيان عربي، من موريتانيا الى قطر. ولما كانت الارض محتلة، والشعب مشردا، وكانت القوى الفلسطينية العاملة، من اجل فلسطين غير قادرة على التحرير، وغير مستعدة لانتظار الزحف العربي، او العمل لقيامه، صارت محاولة اقامة الكيان عبر «التسوية السياسية» هي الهدف الوحيد.

واخذت هذه «القطرية»، تحاول تحقيق هذا الهدف عبر الاتصالات السياسية، والمناشدات، واستثمار المذابح، على الطريقة الصهيونية، ومحاولة اخذ وعد بلفور، دون أن تملك هذه «القطرية» القوى اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وهي لم تعد «الوطني» لتحقيق هذه الغاية، ولا ترغب ان تنتظر القومي، او تخوض الصراع، حتى يدخل القومي المعركة، لانها تطرح قضية فلسطين خارج اطار الوحدة، وخارج اطار التحرر السياسي والاجتماعي.

وقد اسقطت قيادة فتح نظرية التوريط، بعد ١٩٦٧، واخذت القضايا العربية، تتراجع في قرارات المجالس الوطنية، منذ ١٩٧٣(*). ونُفذ شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للانظمة العربية، ماعدا لبنان.

وهكذا صارت «القطرية» الفلسطينية طريقا الى سياسة التسوية، وعائقا امام استنفار

* راشد حميد: قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.

الجماهير العربية للاسهام في تحرير فلسطين. ان القطرية الفلسطينية، تخلق الظروف الملائمة لانكفائها داخل قوقعتها، لانها تخشى المدالقومي، ولانها تريد ان تكون مثل اية قطرية عربية اخرى، الا ان هذه القطرية، تتجاهل بمسلكها هذا مايلي:

١ ـ انها تضع العقبات امام تحرير فلسطين، بمحاولة رفع راية الكيان الفلسطيني، في وجه الكيانات العربية الاخرى، وبالتشديد على اهمية الدور الفلسطيني، والتشكيك باهمية الدور العربي القومي او ضرورته، وبطرح التسوية بديلا للتحرير.

٢ ـ انها بخطها هذا لاتحقق تسوية، لان اية تسوية مع العدو الصهيوني، تتطلب امتلاك القوى اللازمة لهزيمته، وان هذه الظروف تتطلب مشاركة عربية فعلية، تتجاوز التضامن. وبالتالي، فان هذا الخط الذي يجعل التسوية سياسته، سيقود الى التصفية الاكيدة، اذا ترك الامر له، واصبح سيد الساحة، وتحقق له مايريده من تحويل الصراع من صراع عربي ـ صهيوني ـ امبريالي، الى صراع «فلسطيني ـ اسرائيلي»، ولكن هذا لن يتحقق، لان العدو الامبريالي ـ الصهيوني يرى الصراع صراعا امبرياليا صهيونيا من جهة وعربيا في الجهة الاخرى، ولا يرى حلا لهذا الصراع الا بتفكيك الوطن العربي واخضاعه.

وهكذا يقود هذا «الخط الوطني» الى مأزق كبير، تتنازل فيه قيادة المنظمة عن قضيتها، باسم الوطنية والاستقلال.

نخلص من هذا كله إلى مايلي:

١ ـ ان فلسطين جزء من الوطن العربي، من حيث الجغرافية الطبيعية والبشرية، ومن حيث الجغرافية التاريخية والاستراتيجية. ولا تستطيع فلسطين هذه ان تكون دولة وكيانا مستقلا، الا ضمن خرائط الاحتلال، كما حدث بعد ١٩١٧. ولذلك فان فلسطين لم تكن يوما دولة او حتى ولاية مستقلة. وحين احتل الفرنجة فلسطين حررتها جيوش عربية ـ اسلامية، انطلقت من حلب ودمشق والقاهرة والموصل وصنعاء، ولم تنطلق من فلسطين.

ومازالت فلسطين جزء من الوطن العربي، وستظل كذلك. وسيظل تحريرها مهمة قومية عربية.

٢ ـ ان هذا لا يعني ان ابناء فلسطين، ليس من واجبهم العمل لتحريرها، فهذا من واجبهم، ولكن باعتبارهم جزء من قوى الثورة العربية، لا باعتبارهم قوة مستقلة، تعمل وحدها، وتتحدث عن الكفاح المشترك مع «حركة التحرر العربية»، وكأن حركة التحرر العربية لاتربطها بفلسطين علاقات غير علاقات الكفاح المشترك. وستسهم المقاومة العربية في فلسطين، في عملية التحرير، بمقدار ماتُغلب القومي على القطري، وتشد جماهير عربية

اوسع الى المعركة.

ومن المؤسف ان يكون خط حركة المقاومة الفلسطينية، في معظمه، ليس كذلك. فكيف يمكن ان تحل هذه الاشكالية؟ انها لاتحل الا ببروز خط قومي، يعتبر تحرير فلسطين مهمتـه علنـا، ويتبنى خط تحريرها، كما فعلت القيادة الفياتنامية في الشمال، ازاء تحرير الجنوب. وعلى هذا الخط القومي ان يلتزم امام الامة العربية بتحرير فلسطين، وان يعمل من اجل ذلك، ضمن اطار الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية. ومادام هذا الخط لم يتبلور بعد، او لم يعلن برنامجه، ويتخذ من الاجراءات مايقنع الجماهير العربية بجديته، فان الخطوط المعادية ستبرز الى السطح، وستشجع السياسات القطرية بروز خط فلسطيني قطري، لان هذا يحول القضية الفلسطينية الى قضية قطرية، ويحرر السياسات القطرية من اية التـزامـات قومية، ولان هذا الخط القـطري، سيقود الى طرح قضية التسوية، بديلا للتحرير. وهو ماتراه السياسات القطرية العربية اكثر ملائمة لها.

وبالمقابل، فان اية قيادة فلسطينية، تتصدى لقيادة النضال في فلسطين، يجب ان تتحلى بوعي قومي نفاذ، يسمح لها ان تحول المعركة الى معركة قومية، من حيث الوعي بها، ومن حيث المشاركة، رغم كل العوائق القطرية، في كل الوطن العربي. واية قيادة لاتتحلى بهذا الوعي، وبهذه القدرة على الممارسة القومية، والقيادة الراهنة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي كذلك، ستدفع القضية الفلسطينية الى نكسات خطيرة، اكثر من أي وقت مضى.

ثانيا: التحرير والانتقال الى الاشتراكية، ان منطق الوطني والقومي، يطرح اكثر من سؤال، ومن ذلك: هل بات ممكنا الان ان نتحدث عن ثورة وطنية ديمقراطية، كما كانت الحال، قبل ١٩٥٧؟ وهل ظل ممكنا ان تتحد قوى الشعب كله في مقاومة الاحتلال الاجنبي، او التبعية والسيطرة غير المباشرة؟ هل هي ثورة وطنية ديمقراطية؟ ام ثورة اشتراكية؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة، تقتضي الاشارة الى مايلي:

١ ـ ان الثورة الوطنية الديمقراطية ظلت احتمالا قائما. ولكنها الاحتمال الاضعف في البلدان التابعة. لان قيام ثورة وطنية ديمقراطية، يتطلب وجود برجوازية وطنية، ذات مصلحة في قيادة ثورة، ووجود جماهير مقتنعة بقيادة البرجوازية الوطنية. وهذا الاحتمال هو الاضعف، لان البرجوازية اليوم مرتبطة بالمراكز الامبريالية، وبالتالي فان هذه البرجوازية، قد تحاول تصحيح انـظمتهـا. الا انها، ولانها مرتبطة، لاتحظى بتأييد الشعب، وجماهيره الكادحة خاصة. ثم ان كون هذه البرجوازية تابعة، يجعل القوة الامبريالية المسيطرة، تخشى اي تطور جدي، فتمنعه بوسائلها المختلفة.

ولـذلـك، فان الثـورة الـديمقـراطية، اخـذت تتحول، ومع تحول الرأسمالية الى امـبريالية، الى ثورة ديمقـراطية شعبية، متجهـة اشـتراكيا، او الى ثورة اشتراكية. وهذا ماحدث من الاتحاد السوفياتي الى الصين، ومن كوبا الى فياتنام، ومن انغولا الى نيكاراغوا..

وفي مثـل هذا الـوضع تتحد الثورة القومية بالثورة الديمقراطية، والثورة القومية ـ الـديمقراطية بالاشتراكية. لان الامبريالية التي اخضعت المستعمرات ونهبتها، وعرضتها لاقسى اشكـال الاستغـلال القومي والطبقي، جعلت القضية القومية جزء من الصراع الطبقي على الصعيدين العالمي والقومي، ودمجت الثورة القومية بالثورة الديمقراطية، والثورة الاشتراكية. ولان قيادة الثورة الديمقراطية، لن تكون للبرجوازية، بل للتحالف العمالي ـ الفلاحي، وحلفائه من الشرائح الثورية والديمقراطية من البورجوازية الصغيرة.

ان هذا الفهم للثورة القومية، لم يجعلها من مهمات العصر البرجوازي، كما فهمها معظم الشيوعيين العرب، ولا جعلها من مخلفات العهد البرجوازي، بل جعلها من صلب مهمات الثورة الديمقراطية ـ الاشتراكية المتحدة. وبالتالي فان قضية الوحدة القومية والتحرير السياسي والاجتماعي واحـدة. وهنـا لايكـون تحرير فلسـطين مثـلا، مهمة فوق صراع الطبقات، ولا هو نتاج وحدة وطنية تضم كل المواطنين العرب، كما يرى الميثاق القومي الفلسطيني (المادة ٩)(*)، وكما ترى فتح، وكما ترى او تمارس معظم المنظمات الفلسطينية الاخرى. لان تحرير فلسطين، ليس من مهمة البرجوازية الفلسطينية، او العربية، بل هو من مهمة العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية.والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. وهذه المهمة ليست معزولة عن الثورة القومية الديمقراطية الشعبية. والثورة بهذا المعنى، ليست حركة تحرر وطني، كما يسميها الاستاذ احمد كنعان (ص ١٠ وفي صفحات اخرى)، لان مفهوم حركة التحرر الوطني، مضى عليه الزمن، وهو من مخلفات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والثورة الوطنية غير الديمقراطية، كما جرى في معظم البلدان المتخلفة.

وهذه الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، لانها ثورة قومية وديمقراطية واشتراكية في آن معا، ليست حركة تحرر وطني فقط، ولا هي في الوطن العربي نضال اقطار، او قوى قطرية فحسب، لان حركة التحرر الوطني هذه، وبهذا المعنى تحققت، وانجزت الدول القطرية شبه المستقلة، شبه التابعة او المستقلة ـ التابعة، او التابعة النازعة الى التحرر.

* الميثاق الوطني: المادة (٨)، انظر، راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤). مركز الابحاث ١٩٧٥ ص ٤٨ و١٢٢).

وهذه الثورة، وبهذا الشكل لم تحل المشاكل القومية الرئيسة.١ ـ مشكلة اجزاء الوطن المحتلة (فلسطين والجولان واجزاء من جنوب لبنان، سبته ومليله، عربستان والجزر الثلاث، الاسكندرون وكليكية وجزيرة بن عمرو الخ). وبات واضحاً ان الدول القطرية التي انتجتها حركة التحرر الوطني العربية، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، وحتى بداية الستينيات، مازالت عاجزة عن الدفاع عن حدود الوطن. ٢ ـ مشكلة التخلف والتبعية.٣ ـ مشكلة التجزئة.

فمن يحقق هذه المهمات؟

انها الجبهة القومية المتحدة، على الصعيد القومي، وهو برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية على الصعيد القومي، وليس البرامج القطرية والنضال القطري، تحت شعار حركة التحرر الوطني العربية. ومع ان الاستاذ احمد كنعان اشار الى ضرورة الجبهة القومية التقدمية، الا انه لم يشر الى برنامجها او هيكلها، (ص١٤). ثم انه عندما حاول ان يحدد طبيعة قومية المعركة، اعتبر «ان قومية المعركة تتطلب مراعاة جدل العام والخاص». وان على حركة التحرر العربية، اذا ارادت ان تقوم بدورها «تجاه القضية القومية... ان تربطها بشكل وثيق بمهام الثورة الديمقراطية في اقطارها، بحيث يصبح النضال من اجل انجاز مهام الثورة، نضالا من اجل القضية القومية، والنضال من اجل القضية القومية، نضالا لتحقيق مهام الثورة والتقدم الاجتماعي» (ص٧). وهذا يعني ان الاستاذ أحمد يتمسك بمفهوم حركة تحرر وطني، وبمفهوم ثورة وطنية ديمقراطية قطرية، وانه مازال يعتبر ان القضية القومية شيء والثورة الديمقراطية شيء آخر. ومع ذلك، فهو يعود فيؤكد ان التناقض مع الامبريالية هو التناقض الاساسي، دون ان يشير الى اهمية دور الامبريالية الاميركية في هذا التناقض (ص١٠).

ولايناقش الاستاذ احمد موضوع وجود الامة العربية، ولا مسألة امة او امم، ولكن جدل العام والخاص، يوحي بانه لايرى وجود امة، او انه، مثل كثير من المنظرين الماركسيين العرب، والاحزاب الشيوعية العربية، لايناقش مفهوم الامة ووحدة الامة، ولا يعلن تناقضه مع قضية وجود امة عربية واحدة. ولكنه، شأنه شأن هؤلاء، يتحدث عن مفهوم قطري لحركة التحرر الوطني العربية. اي يعتبر، كما يعتبرون، واقع التجزئة هو الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي، ويوافق ان يكون هذا الواقع منطلق الثورة. ويصل بعض اصحاب هذا الرأي الى التنظير لمسارات قطرية للحركة الوطنية العربية، والى تعاون بينها فقط. واذا ماطرحت قضية الوحدة يدعون الى قيام اتحاد طوعي عربي، بعد تحقيق

الاشتراكية. اما بعض اصحاب هذا الرأي الاخرين، فينظرون لنشوء امم قطرية، ويلتقون هنا مع اكثر اقسام البرجوازية والبرجوازية الصغيرة تخلفا.

وهذا «النمط الماركسي العربي»، يحتاج الى اعادة دراسة لموقف الماركسية، اللينينية في هذا المجال نظريا وعمليا. لماذا؟ لان الماركسية نظريا لم تتجاهل القضية القومية ابدا، واعتبرتها مهمة تاريخية، وفي سياق التطور التاريخي. ولان الماركسية عامة واللينينية خاصة، اولت القضية القومية كل اهتمام، وايدت نشوء الوحدات القومية، ودافعت عن حق الامم في تقرير مصيرها. وكان لينين مع الوحدات الكبرى عبر ـ القومية، باعتبارها طريق التطور الاشتراكي، ولم يكن يرى التجزئة القومية طريقا للاشتراكية. ولذلك الح لينين على الوحدة العضوية لحركة شعوب روسيا القيصرية، وهو يدافع عن حق تقرير المصير للامم، والحكم الذاتي للاقليات القومية.

اما الحزب الشيوعي الصيني والفياتنامي، فقد اعتبرا مسألة الوحدة القومية في رأس مهماتهما، ولم يقبلا تجزئة الحركة الثورية على اساس حدود التجزئة السياسية. وكان الحزب الشيوعي الصيني، او الفياتنامي، يقود كل الحركة الثورية، وكل الجبهة القومية. ولم يسمح الحزب الشيوعي الصيني، مثلا، ان يجري الحديث عن عام وخاص فيما يتعلق بالحركة الوطنية في تايوان او هونغ كونغ، ولم يسمح الحزب الشيوعي الفياتنامي، بان يكون هناك حركتان ثوريتان في فياتنام: واحدة في الشمال، واخرى في الجنوب. ومازال الحزب الشيوعي الكوري يرى الجنوب والشمال امة واحدة. حتى لو رفعت لافتات، او انشئت واجهات تقول بغير ذلك.

ان حزب العمال الالماني الموحد في المانيا الديمقراطية، هو وحده الذي يرى وجود امتين المانيتين واحدة اشتراكية وواحدة رأسمالية، وهو في ذلك يحاول ان يبرر وجود السلطة في المانيا الديمقراطية، ولا يعنى بالماركسية او التاريخ.. (*).

وبالتالي، فان معظم الماركسيين العرب يرون حدود التقسيم الاستعماري، ولا يرون التاريخ، وينطلقون من واقع راهن، ولا يقبلون واقع الامة التاريخي.

ومن وجهة نظرنا فان المنطق الماركسي العربي السائد، لايحقق ثورة عربية، وسيكون طريق الثورات القطرية شاقا وعسيرا، لان الذي يحقق الثورة العربية هو اعتبار القضية القومية رأس مهمات الثوريين، واعتبارها في صلب الثورة الديمقراطية ـ الاشتراكية.

* ربما كان يستند الى جملة لينين، وهو يتحدث عن الفقراء والاغنياء في لندن، ويقول هنا امتان. ولكن هذا التعبير المجازي ماكان ممكنا ان يتحول الى ماركسية ـ لينينية متخطيا كل المؤلفات. !

والقضية القومية واحدة، وليست مواقف قطرية ازاء الامة. والقضية القومية، ليست قضية الصراع مع العدو الخارجي فقط، العدو الصهيوني - العدو الامبريالي فقط، انها قضية الوحدة القومية اساسا، وقضية تحرير الوطن من الغزاة وكل اشكال التبعية. ولذلك فان القضية القومية، تقتضي ثورة قومية واحدة، لاثورات قطرية، وتقتضي وجود حزب قومي، وجبهة قومية متحدة، وبرنامج ثورة قومية. وضمن هذا الاطار، اي النضال القومي، المعادي للامبريالية عامة، والامريكية خاصة، المدافع عن حدود الوطن وحقوق عماله وفلاحيه وكل كادحيه، يكون تحرير فلسطين..

ولان قضية فلسطين، تطرح فلسطينيا خارج هذا الاطار، فقد اصبحت قضية تسوية لدى قيادة م. ت. ف ولدى فصائل عديدة، ومنها فصائل تدعو الى الماركسية - اللينينية كل يوم..

ولكن علينا ان نلاحظ ان هذه الفصائل الماركسية - اللينينية، تدعو الى:

١ - اعتبار فلسطين كيانا وطنيا، والتصرف على اساس الاستقلال عن الحركة القومية، بحجج شتى، وتبريرات كثيرة، تؤدي الى وضع فلسطين خارج سياق الثورة القومية والجهد القومي والحل القومي.

٢ - اعتبار التسوية، ضمن اطار ٢٤٢ معدلا هي الحل.

٣ - قبول قيادة مايسمى «اليمين الفلسطيني» لدى هذه الفصائل، وهذا اليمين يُجسد الخط القطري، والداعي الى التسوية الاستسلامية «والتحالف» مع كل الانظمة العربية الرجعية بلا شروط.

فكيف يمكن ان نفسر ذلك كله على ضوء الاطروحات التي طرحها الاستاذ احمد حول تحرير فلسطين، والانتقال الى الاشتراكية والدعوة الى قيادة البروليتاريا؟

ان الفصائل الفلسطينية التي تتبنى الماركسية مطالبة بالاجابة ماركسيا - لينينيا؟

اما نحن فنقول، ان تحرير القطر بقوى القطر وحده، ودون الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، وانجاز الاشتراكية خارج اطار الوحدة، لايعدو ان يكون اثارة زوابع في فناجين. ففلسطين لاتحرر بقوى فلسطينية، وكذلك الاسكندرون وعربستان وسبته ومليله، واي قطر عربي، حتى مصر أكثر هذه الاقطار عددا، غير قادر ان يضطلع بمسؤوليته في التحرير دون برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية.

الفصل الثاني

من مناقشات ندوة :
نحو تصور عملي لتحقيق الوحدة العربية

هذه بعض ملاحظاتي التي سجلتها في حينه .

١ ـ قام الدكتور على فهمي خشيم بمحاولة جادة لدراسة التاريخ العربي، وتواصله، عبر دراسة اللغة . . . وقد وصل الى نتائج صحيحة في تقديري، لأنني تابعت هذا الموضوع منذ سنوات، بدراسة الابحاث المقارنة في فقه اللغات السامية. وتؤكد المراجع الانجليزية والعربية التي قرأتها، ومنها موسكاتي المستشرق الايطالي، وحدة الاصل اللغوي للغات الوطن العربية ولهجاته، ابتداءً بالآكادية، عبْر الكنعانية والبابلية واليمنية القديمة والآرامية، ثم العربية. وما يسمى المصرية أو البربرية، فرع من هذا الاصل . .

٢ ـ ان هذه الحقيقة، تقرر تواصل التاريخ الثقافي العربي. ويذكر هيرودوتس في كتابه «التواريخ» أن اليونان عرفوا الجزيرة العربية، بفضل البحارة الفينيقيين الذين كانوا يعرفون لغة أبناء عمومتهم، سكان الجزيرة العربية. وكان ذلك سنة ٤٥٨ قبل الميلاد. ويذكر هيرودوتس «الخليج العربي» بهذا الاسم، ويشير في ثنايا حديثه عن مصر وليبيا الى العرب مراراً وتكراراً . .

٣ ـ اتفق أيضاً مع الدكتور على فهمي خشيم بأن مناهج التعليم والدراسة التي وضعت في ظل الهيمنة الامبريالية، أدت إلى خلق مفاهيم تستند اليها الاتجاهات الاقليمية الراهنة في الوطن العربي.

٤ ـ لقد شهد الوطن العربي قيام الوحدة، نتيجة قيام هجرات واسعة من الجزيرة الى الشام (العراق ـ سورية ـ فلسطين) عبر سواحل الخليج العربي، وعبر وادي الاردن. ومن ثم عبر البحر الاحمر الى ارتيريا والحبشة ووالسودان والنوبة وشمال افريقيا. وكانت الهجرات تسلك أيضاً طريق سيناء ـ مصر فالمغرب، أو شواطىء البحر الابيض المتوسط، في سورية ولبنان وفلسطين، الى شواطىء الشمال الافريقي . . . وكانت هذه الهجرات، كما يذكر المؤرخون، تغمر المنطقة كلها، وتتفاعل الهجرة الجديدة مع السكان السابقين، فتقوم حضارات جديدة.

٥ ـ وكانت الهجرة العربية التي رافقت الدعوة الاسلامية آخر هذه الهجرات الكبيرة، . التي يعتبرها بعض المؤرخين خامس الهجرات الكبار.

٦ ـ ماذا يفيدنا ذلك في بناء الوحدة المعاصرة؟.

انه يفيدنا فى جانبين:

الاول: ان أمتنا عريقة، ضاربة في أعماق التاريخ. وان تاريخها طويل، وأنها من بين أقدم الامم. وقد تواصل تاريخها عبر أسماء مختلفة، آخذت اسم العرب بعد الاسلام.

الثـاني: أن معـرفـة هذه الحقيقـة، تكشف طبيعـة الـدعوات الاقليمية، وتساعدنا على مواجهتها، وتشحن جماهيرنا بالمزيد من الثقة.

٧ ـ أما كيف نبني وحدتنا، وعلى أية أسس ـ وهو ما تحدث عنه د. محمد عابد الجابري: فلا يتعارض مع العودة الى التاريخ. لأننا، ونحن نناضل لتحقيق وحدتنا الراهنة، بحاجة الى التـاريخ، وان كنا ننطلق الآن من واقع مختلف متغير، لاتجمعنا فيه اللغة فقط، ولا التاريخ فحسب، بل مطامح ومصالح، لا يعني النضال من أجل الوحدة شيئاً فعلياً بدونها.

فهل تعني عودتنا الى التاريخ، وتأكيد وحدة أصوله، أننا ننكر التعدد، أو نحاول الغـاءه؟ لا قطعـاً، لان العـودة الى الاصـول التـاريخية، تؤكد التعدد، فهي تؤكد تعدد اللهجـات والحضارات والمراحل،، ولان العودة الى التاريخ، تكشف لنا ثنائية دائمة في التاريخ العربي: القديم والجديد، اللغة الواحدة واللهجات، الثبات والتحول. فقد كانت الكنعـانية لغـة، وكانت هناك لهجات، وكان الآرامية لغة، وكانت دونها لهجات. وكان التحـول يحدث، فتبقى بقايا تاريخية: فبقايا الفينيقية والمصرية القديمة واليمنية القديمة موجـودة في لهجـاتنا الآن. وهناك العربية حفيدة الآرامية، ولكن هناك السريانية احدى لهجات الآرامية.

وظلت «الـبربـرية» بعـد الكنعانية. ولهجات الحبشة وارتريا بعد اليمنية القديمة. وصمدت هذه كلها أمام التحولات الكبار.

لقـد كانت الـوحـدة واضحـة في تواصل التاريخ العربي، وكانت التجزئة عدوها المتربص، والتعدد رفيقها الذي لا يزول... وهي سمات يجب أن نعيها، ونحن نناضل لبناء وحدتنا المعاصرة، على ضوء ظروفنا المعاصرة، ووفق متطلباتها.

٨ ـ ومن المفيد أن نعرض أن التاريخ العربي يؤكد مايلي:

أ ـ أن الهجرة والتنقل الفردي والجماعي لم يقفا في أية مرحلة من مراحل التاريخ العربي، الا في المـرحلة الحديثة، وبعد أن رسم الاستعمار الحدود الحديثة، وحمتها الانظمة القائمة: وكانت الهجرات الكبار تقود الى الوحدة دائماً(١).

ب ـ ان كل احتـلال خارجي، كان يدفـع الى التجـزئـة، فهذا شأن الرومان والفرس، والفرنجة والانجليز والفرنسيين والصهيونيين.

جـ ـ ان عصـور الـوحدة: هي عصور القوة والازدهار، أما عصور التجزئة فهي عصور الضعف والانحطاط...

د ـ لم تمنـع الحـدود السياسية المعاصرة الهجرة والتنقل. فما زالت قبيلة شمر تجتاز حدود

سورية ـ العراق ـ الاردن ـ السعودية ـ وحتى الكويت، وهذا شأن القبائل المراكشية الموريتانية .

هـ ـ أن التجزئة السياسية، لم تمنع في يوم من الايام الوحدة الثقافية، ولهذا فسيظل للثقافة العربية دورها في الوحدة، رغم كل عوامل الشرذمة والانقسام . وهذا ما اتفق عليه، مع الدكتور شاكر الفحام .

٩ ـ أثار د. محمد عابد الجابري مسألة دور اللغة في الوحدة، وتساءل: اذا كنا نريد تحقيق الوحدة، لوحدة الاصول اللغوية، فلماذا لا تطالب شعوب أوروبا بوحدتها بسبب وحدة أصول لغاتها؟ .

من حقها أن تطالب ان رأت ذلك، وان كان هنالك ما يجمعها غير وحدة اللغة . . . وهي تعمل الآن لنوع من الوحدة، باسم «السوق الاوروبية المشتركة». ولكنها تنظر الى المصالح فقط، لا الى التاريخ . .

١٠ ـ هل تتحقق الوحدة بالفتح؟ هل تتحقق بالقوة؟ .

ان الوحدة يجب أن تتحقق، ويجب أن يكون أساسها الوعي بها، والاحاطة بضرورتها لتحقيق مصالح الجماهير الواسعة . فالوعي بها والاحاطة بضرورتها تخلق القاعدة السليمة لقيامها .

ولما كان أعداء الوحدة لا يوافقون على قيامها، بل ويحاربونها، فان استخدام القوة وارد في تحقيق الوحدة. واذا كنا نود ونتمنى أن تتحقق الوحدة دون عنف، فان محاربة أعدائها ستكون ضرورية في مراحل معينة .

وهذا يتطلب الانتباه لقضيتين:

الاولى: أننا نريد وحدة تقوم على وعي الجماهير، وقناعتها بضرورتها، وعلى أسس ديمقراطية، تضمن مصالح الجماهير الواسعة وحرياتها الاساسية .

والثانية : ان استخدام العنف ضد أعداء الوحدة، لا يتضمن الموافقة على أي اضطهاد أو قمع، أو تأكيد سلطة قلة على كثرة، أو سلطان المستغِلين على المستغَلين .

ان الحرب هي السياسة بوسائل أخرى، والسياسة تقود دائماً الى الحرب، وعلينا أن نعرف كيف تكون الحرب مع الاعداء فقط، مع زُمَر منعزلة، ومع طغاة منعزلين، لا مع جماهير واسعة .

١١ ـ يتناول د. محمد جسوس موضوع العودة الى التاريخ، معتبراً أنها تمثل نهجاً تقليدياً، فالوحدة مطلوبة لاننا نريدها اليوم وغداً، ونحتاجها اليوم وغداً، ولا يرى العودة الى التاريخ

ضرورية، لاننا نريد الوحدة، لا لانها حتمية تاريخية، بل لانها قضية ارادية . .

ويرى د . محمد جسوس أن العودة الى التاريخ انتقائية، وتساءل: فلماذا نعود الى أمر، ولا نعود الى آخر؟ ففي تاريخنا قمع وقتل ومنع الاجتهاد الخ . . . . ود . محمد جسوس يخلط بين أمرين:

الاول: ويتعلق بعوامل تاريخية كتطور اللغة والتطور التاريخي العام . والعودة له لازمة . فاذا أثبت حقائق معينة أثبتناها .

والثاني: ويتعلق بسمات تطورنا السياسي، وهي قضية أخرى، من الضروري بحثها . ولكن بحثها وكشف جوانبها المختلفة، لا يعزز الوحدة، ولا يضعفها . فقد كان هنالك عدل نسبي، وكان هناك قمع شديد .

وكان هنالك تسامح، وكان هنالك ظلم وطغيان . . ولا علاقة لذلك بعوامل الوحدة تاريخياً . .

١٢ ـ رد د . علي فهمي خشيم على القول بوجود التعدد، بأن التعدد غير التنوع . وهو مع الاعتراف بوجود التنوع، لان التنوع شيء والتعدد شيء آخر . والتعدد يعني الانفصال، أما التنوع فلا يعني ذلك . وهنا لابد أن نفرق بين مفهوم التنوع والتعدد، باعتبارهما تعبيرين عن التناقض الموجود في المجتمع والفكر، أو بينهما باعتبارهما يعنيان وجود ثقافات اوإثنيات متعددة في الوطن العربي .

وفي الحالة الاولى، لابد من الاعتراف بأن التعدد والتنوع حالة موجودة دائماً، بكل الاشكال المنظورة وغير المنظورة .

أما في الحالة الثانية، فهناك تنوع ثقافي واجتماعي، واختلاط أمم، وبقايا أثنيات وأمم . ولكن هذا كله لم يمنع وجود عوامل وحدة قومية . . .

وكانت عوامل هذه الوحدة، تعبر عن نفسها دائماً بأساليب مختلفة، ومازالت تعبر عن نفسها، رغم كل عوامل التجزئة . وما يجب أن نتنبه له هو أن عوامل الوحدة هذه موجودة وقوية، رغم التنوع وحتى التعدد، وأنها كانت تتحقق بوجوده، وبقبوله أو رغماً عنه .

وما يحاول المتناقشون تجاهله، وهو وجود هذا التنوع والتعدد في كل الامم، ولاسيما الموحدة منها .

١٣ ـ عاد الدكتور الجابري فأكد أننا اليوم أكثر عروبة من أي وقت مضى، وهذا لا يعني أننا ضد العودة الى التاريخ، ولكن وحدتنا الآن سياسية . وما نطمح اليه، لا تحله العودة الى الماضي . . .

انـه يشـدد على الاهتـمام بالحـاضر، وكـأن الحاضر والمستقبل، خارج اطار حركة التاريخ . . وربما كان يرد على نظرية ترى التاريخ ، ولا ترى الواقع . . .

اننا نتحد، ضمن حركة التاريخ ، والعودة الى الوحدة في تاريخنا، لا تعني أن وحدتنا هي وحدة التاريخ فقط. ولا تعني أن التاريخ عامل الوحدة الوحيد. ولكنه عامل مهم: يفقد أهميته العملية دون الشعور به، ودون المطامح المشتركة والمصالح المشتركة. ولذلك يجب أن نعي وحدة التاريخ ، لان وحدة الامم ليست وحدة المشيئة فقط ، ، كما يقول علماء الاجتماع الفرنسيون.

اننا نملك الوحدة التاريخية ، وحدة التاريخ والثقافة واللغة، وكذلك فان لنا مطامح مشتركة. وهذه المطامح مرتبطة بمصالح محددة، كما كانت خلال التاريخ . ويزيد من أهميتها الهجوم الامبريالي الاميركي - الصهيوني الشرس، ونشاط القوى الرجعية الداخلية.

١٤ - أثار الزملاء د. حسام الخطيب، حلمي الشعراوي ، غالي شكري أكثر من قضية في موضوع الثقافة والوحدة. . وأهمها ما أثاره د. حسام الخطيب من:

أ - أن اللغة العربية وعاء الثقافة العربية ، وأن محاربتها جزء من المخطط الامبريالي لمحاربة الوحدة.

ب - وأن الاهتمام بالثقافة الشعبية جزء من هذا المخطط.

واذا كان صحيحاً أن الجهات الامبريالية، حاولت محاربة الوحدة، بتشجيع الثقافات المحلية ، فان هذا لا يجوز أن يدفعنا الى رفض دراسة اللهجات المحلية والموروث الشعبي. لاننا بذلك ننهج نهجاً سلفياً جامداً، غير ديمقراطي ، وندفع الى اثارة تناقضات لا حاجة لنا بها.

ان العربية الفصيحة هي اللغة الرسمية في كل الاقطار العربية، ويزداد الاهتمام بها يوماً بعد يوم، ويتسع استخدامها باتساع نطاق التعليم. ثم هي لغة القرآن الكريم والادب العربي من الجاهلية، حتى الان. وهو ما يجعلها في مكان عزيز.

ثم ان اللهجات المحلية موجودة منذ أقدم الازمان في الوطن العربي. فهناك الكنعانية ولهجاتها، واليمنية القديمة ولهجاتها، والآرامية ولهجاتها والعربية ولهجاتها.

وهنالك لهجاتنا الدارجة الان، وهي حصيلة هذه اللغات واللهجات جميعاً، وحصيلة تفاعلها فيما بينها، وفيما بينها وبين اللغات الاجنبية.

وهناك موروث شعبي ، يعود الى مناطق مختلفة وأقطار مختلفة. وهناك متوارث هو جزء من حياتنا الشعبية. وقد عاش الموروث المشترك الى جانب التنوعات، لانه جزء من مراحل

تاريخية ماضية من تاريخنـا. وعليه، فاننا ونحن نؤكد على أهمية وجود لغة واحدة، وثقافة مشتركة، لا نرى ضيراً في الاهتمام بكل أشكال اللهجات والموروث الشعبي. ونؤكد أن دراسة هذا التراث دراسة علمية ضرورية لدراسة تاريخنا الاجتماعي. ومن هنا فاننا يجب أن ننشىء مراكز للدراسات المتخصصة، وأن نحفظ هذا الموروث، وأن ندرس كيف يوظف في عملية الوحدة، ونمنع استغلال التمسك ببعض هذا الموروث لمصلحة النزعات الانفصالية.

أما عوامل التجزئة الثقافية فكثيرة، وأهمها لجوء الانظمة العربية الى انشاء مؤسسات ثقافية قطرية، تابعة للسلطة، وتقنين التفاعل الثقافي لتشديد الرقابة، وتعقيد مسألة تبادل الكتب والمجلات والبرامج: ومحاولة ابراز الموروث المحلي، بديلاً عن الموروث المشترك...

١٥ - أثار د. حافظ الجمالي مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ولا أريد هنا أن أتطرق الى نقاط الخلاف، فمن الطبيعي أن تكون هناك خلافات.

الا أن المسألة الجوهرية أننا مطالبون بوقفة أمام أزمة الديمقراطية، ومطالبون أن نتفق أن الديمقراطية ضرورية لتحقيق الوحدة، لاننا بحاجة الى حشد أوسع القوى في معركة الوحدة، ولاننا نرى أن من الضروري أن نبني النظام الذي تتمسك به أغلبية جماهيرنا في أقطارها المختلفة، لنحافظ على الوحدة.

ان العنف يقود أحياناً الى الوحدة، كما حدث في المانيا وايطاليا، ولكنه ليس شرطاً لكل وحدة، وليس القمع عامل توحيد دائماً. فلقد كان القمع عامل تمزيق وتفتيت. ولكن، ونحن نؤكد ذلك، من الضروري أن نؤكد ان استخدام القوة، ضد أعداء الامة وأعداء الوحدة، أمر وارد. ولكنه وارد، ضمن اطار برنامج قومي ديمقراطي شعبي، يستند الى تنظيم الجماهير وتعبئتها، ووضع البرامج اللازمة لضمان الحياة الديمقراطية للجميع.

عن أية ديمقراطية نتحدث؟.

هذا ما يجب أن نتفق عليه.

وبيننا خلافات منهجية وشكلية، ولا بأس من ذلك. فلنتفق على أسس تضمن لكل منا حقه في قول رأيه والتعبير عنه، ليكون ممكناً أن نتحد على برنامج. ولا يستطيع أي طرف أن يحقق الديمقراطية بفرض برنامجه بالقوة. فاذا لم يحدث ذلك، فستأتينا وحدة يفرضها رجل طامح، أو حزب واحد، أو تبقى التجزئة وتزداد تفاقماً..

فلنكن مع الـوحـدة، ولنكن مع الـديمقراطية أيضاً، وفي الوقت عينه مع التقدم الاجتـماعي، ولنـرفض معارضة الوحدة بالديمقراطية، أو معارضة الوحدة والديمقراطية

بالتقدم الاجتماعي، أو معارضة الديمقراطية بالوحدة. فالوحدة ضرورية للمحافظة على الوجود القومي، وللدفاع عن الوطن، وتحقيق مصالح أبنائه، وخاصة الكادحون منهم. وهذا لا يتم الا بالديمقراطية، وتصفية التبعية والتخلف.

هل المجتمع العربي مهيأ لتجربة الديمقراطية، كما يتساءل د. حامد ربيع. ان العوائق فيه كبيرة، وأهمها وجود أنظمة قمع متمرسة، وقوى قمع شرسة، وافتقار الجماهير الى عوامل المواجهة. ولهذا فان معركة الديمقراطية ستكون صعبة. وعلينا أن نبدأها، لنبدأ معركة التحرر والتقدم الحقيقيين. ونحن مع أوسع أشكال الديمقراطية الشعبية.

١٦ ـ يثير نقاش تجارب التاريخ الوحدوية أكثر من قضية. ومن هذه القضايا:

أ ـ ان تجارب التاريخ لا تتكرر، وبالتالي فما هو مطلوب منا، لايزيد على أن نستخلص الدروس. . وأن نفهم وقائع التطور. وليس مطلوباً أن ننقل أو نقلد.

ب ـ أن ما ماجرى الحديث عنه، لا يتعدى مسألتين:

الاولى: التأكيد على وجود قوانين عامة لتجارب التاريخ الوحدوية، وهو ما أكد عليه د. نديم البيطار.

الثانية: الاشارة الى تجارب المانيا وايطاليا، ثم روسيا القيصرية. ولم يجر دراسة تجارب الوحدة ضمن اطارها التاريخي. وهذا ما حاول أن يفعله الياس مرقص، في دراسته.

جـ ـ ان تجارب الوحدة في التاريخ القديم كثيرة، وهي كثيرة أيضاً في التاريخ الحديث. وهناك أنماط من الوحدة منها: الوحدات الامبراطورية القديمة. ولم تكن هذه الوحدات تتقيد بالوجود القومي، وان كانت تنطلق من هوية قومية وقوى قومية. هذا شأن الامبراطورية الرومانية والفارسية والعربية الاسلامية والعثمانية والانجليزية والفرنسية. وهناك وحدات قامت لتحقق وحدة قومية كالوحدة الالمانية والايطالية والصينية والفيتنامية.

وكل هذه الوحدات تحققت بالقوة، وكانت تستند الى قاعدة سكانية وسياسية وعسكرية، وقيادة سياسية وعسكرية.

أما الوحدات التي تحققت بلا قوة في ظروف معينة كاتحاد إمارتين، أو خضوع امارة سلميا، أو اتفاق مجموعة دول على سوق مشتركة، أو شكل ضعيف من الاتحاد كالجامعة العربية، فقد جاء في ظروف خاصة، ولم يؤد لتحقيق وحدة قومية، أي انجاز عملية اندماج امارات ودويلات.

ان تحقيق وحدة الامة من أكثر العمليات السياسية تعقيداً، وهي تحتاج الى القوة العسكرية والحرب، لهزيمة أعداء الوحدة.

د ـ ومن الملاحظ أن الوحدات الامبراطورية، حققتها عائلات حاكمة، أو قادة طامحون، وان الوحدات التي تحققت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحققت، من خلال ثوارت وحروب، بقيادة ملوك وقياصرة. أما وحدات القرن العشرين الكبرى: الوحدة السوفياتية، الصينية، الفيتنامية، فقد تحققت من خلال ثورات شعبية، وبلا ملوك، وبالاعتماد على جيوش العمال والفلاحين..

هـ ـ ووحدة العرب، ستتم في القرن العشرين أو القرن الحادي والعشرين، وفي ظروف عربية وعالمية جديدة. ولذلك فان قواها هي القوى التي حققت وحدات القرن العشرين.

١٧ ـ عاد الدكتور الجابري، فأثار قضية الديمقراطية والوحدة. وهو يرى أن الوحدة نقيض الدولة القطرية. وأن تحقيقها يتم بدمقرطة الدولة القطرية، وليس بالفتح، وان كان مشروعاً، لان موازين القوى الدولية لا تسمح بانجاز الوحدة من خلال الفتح..

ولكن هل تسمح قوى القمع الداخلي بالديمقراطية؟ وبالدمقرطة؟ وهل تسمح القوى الخارجية المتحكمة بموازين القوى، بأي تطور ديمقراطي نوعي؟!..

ان الديمقراطية يجب أن تكون جزء من البرنامج الوحدوي، لكي تحقق أهدافها، بقيام دولة قادرة على حماية أمنها واستقلالها، وضمان حريات مواطنيها، وحقوقهم السياسية والاجتماعية.

وهذا لا يمنع أن تناضل الاحزاب والقوى الوطنية في أقطارها نضالاً ديمقراطياً، وان تحقق بعض المكاسب، دون أن تعتقد أن الاهداف سوف تتحقق دون الوحدة.

وحلاً لهذه المشكلة، ومنعاً لهذا الالتباس، اقترحنا جبهات محلية في الاقطار، وجبهة قومية متحدة، على الصعيد القومي.

أما مسألة موازين القوى الدولية، ووقوفها الى جانب الواقع القائم، فانني أود أن أبدي ثلاث ملاحظات:

الاولى: أن هذا الميزان ليس مطلقاً، وأنه قابل للتعديل لمصلحتنا، بفضل نضالنا، ونضال الشعوب كلها، وانحسار نطاق التغلغل الامبريالي عن العالم كله.

الثانية: أن وجود قوة قادرة، وقيادة حكيمة، وتعاطف شعبي، يضعف امكانات التدخل الخارجي، وان كان لا يمنعه.

الثالثة: أن تكريس مبدأ اعتبار السيادة العربية متكاملة، فيما يتعلق بمواجهة القوى الرجعية، يعزز موقفنا، ويضعف موقف القوى الخارجية. فلا سيادة قطرية، أمام العمل الوحدوي. ولكن للأقطار، مع الدول الخارجية، حدوداً قومية، والدفاع عنها أمام العدو

الخارجي، واجب كل القوى الوطنية العربية، وواجب كل الانظمة في كل الاقطار.

١٨ ـ أثار د. محمد الجابري مسألة علاقة الوحدة بالايديولوجية مجدداً، عبر اثارة مسألة ايديولوجية الوحدة ووحدة الايديولوجيا. وعلى الرغم من أنه لم يوضح موقفه تماماً، بسبب عدم اتساع الوقت، فقد فهمت منه أنه لا يشترط اقتران قيام الوحدة بوحدة الايديولوجيا.

وأرى هنا أن بحث هذا الموضوع ضروري لازالة ما تراكم من التباسات، ولتحديد سبيل قيام الوحدة.

ففي مجال الالتباسات هناك رأيان يحتاجان الى مناقشة:

الاول: يرى أن تحقيق الوحدة يحتاج الى نظرية ايديولوجية واحدة.

والثاني: يرى أن الوحدة لا تتحقق الا بوحدة الايديولوجيا. والرأي الاول، يتضمن الثاني، لان الذي يرى أن الوحدة لاتقوم الا بنظرية، يجعل من هذه النظرية ايديولوجية الوحدة.

وهذا يستند الى أن تحقيق الوحدة يتم ببرنامج حزبي واحد، وقيادة حزبية واحدة. لقد عرفت التجارب الوحدوية القديمة والحديثة هذا النمط. ففرض الوحدة حزب واحد ذو ايديولوجيا واحدة، ،سواء كان هذا الحزب حزباً أو طرفاً سياسياً أو عائلة مالكة. .

وحين شاركت الجبهات المتحدة، كما هي الحالة في الصين أو فيتنام، فقد قاد الجبهة حزب قومي فعال.

فكيف ستتحقق الوحدة العربية.

سيان وجد حزب واحد قوي فعال، أو لم يوجد، فان وجود جبهة عربية تضم القوى والاحزاب الوطنية والديمقراطية ضروري لتطوير النضال القومي، وزيادة التفاعل بين قواه. .

وهذا يفرض الاتفاق على برنامج يوحد القوى الوطنية والديمقراطية، مع حق كل منها بحريته الايديولوجية والتنظيمية.

ان هذا لا يمنع أن يضع أي حزب نظريته للوحدة العربية، وأن يناضل ديمقراطياً لقيادة كل القوى، ولاقناع الشعب ببرنامجه وايديولوجيته. ولكن دون أن يكون من حقه فرضها على الاخرين.

ثم ان النضال من أجل الوحدة، لا يشترط انتظار بلورة النظرية. فالنظريات لا تأتي جزافاً، ولا تلد من فراغ. وهي في معظم الحالات تأتي عبر المسيرة النضالية.

وعليه، فان النضال من أجل الوحدة، لا يشترط وجود النظرية، ولا يشترط وحدة الايديولوجيا. فهناك أكثر من طرف سياسي عربي، له مصلحة في الوحدة. والجماهير غير

موحدة ايديولوجياً، وهي مع الوحدة. ومشاركتها في النضال على أساس برنامج ايديولوجي واحد يقسمها، ولا يوحدها.

ويظل من حق أي طرف أن يطور برامجه، وأن يدعو لايديولوجيته، وأن يطمح بأن تصبح ايديولوجية الجميع.

١٩ ـ كان موضوع الناصرية والوحدة مثاراً في الندوة دون تحديد. ولم يكن هنالك بحث واحد، يتناول القضية بتأنٍ وتعمق.

وكان هنالك من يدافع عن عبد الناصر، وكأنه متهم يخشى سوقه الى حبل المشنقة. ويبدو أن أية اشارة إلى أجهزة عبد الناصر، أو أخطائه أو اخفاقاته، مازالت تستثير الغضب الشديد.

ان موضوع الناصرية، يثير أكثر من قضية، فهناك:

١) ـ انجازات الناصرية، وهي انجازات كبرى، وخاصة في استقطاب الجماهير للبرنامج القومي، وربط القضية القومية بالتحول الاجتماعي، وخوض النضال ضد الامبريالية، واجراء التحولات السياسية والاقتصادية في مصر، الخ...

٢) ـ قصور نظام عبد الناصر عن تحقيق برامجه وأهدافه، والعجز عن حل مسألة الديمقراطية.

والحديث في الموضوع الثاني، لا يلغي الانجازات.

الا أن الناصريين، لا يقبلون منا تقويماً علمياً للتجربة، تكشف جوانب قوتها وضعفها..

ونحن نرى أن التقويم ضروري، لوضع التجربة الناصرية في سياقها السياسي والقومي، ولاعطائها التقدير الذي تستحق، وهو تقدير، أكبر في رأينا، مما يطرح الناصريون.

الفصل الثالث

من مناقشات
ندوة: المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع

ناقش الملاحظات التي قدمتها حول «المثقف العربي والنضال القومي»* عدد من الزملاء، هم الاساتذة: سعيد بن سعيد، عبد السلام بنعبد العالي، عبد القادر يابنه، محمد جسوس، بنسالم حميش، محمد عزيز الحبابي، علي المصراتي، علي عقلة عرسان، تاج الدين الحسيني، فاطمة الحبابي، ومحمد عياد.

وقد قدمت اجابة ارتجالية، نشرت في كتاب «المثقف العربي والسلطة»، الصادر عن المجلس القومي للثقافة العربية، والذي يضم أعمال ندوة المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع. ولكنني رأيت ضرورة اعادة النظر بالملاحظات، واعادة كتابتها، فجاء النص التالي:

أثار العديد من المناقشين العديد من الملاحظات حول الورقة التي قدمتها. ومع أن كل الملاحظات كانت ايجابية، ما عدا واحدة، فانني سأحاول ايضاح وجهات نظري، حول هذه الملاحظات. وسأتناول الملاحظات حسب التبويب الذي يجمعها، لا حسب طرحها، ولا حسب أسماء المناقشين. وأهم هذه الملاحظات:

١ ـ القومي والقطري: أثار انتباهي أن كل الذين ناقشوا ورقتي أيدوا خط الوحدة القومية، ولكن قسماً منهم أبدى نوعاً من التحفظ بشأن الوحدة الاندماجية الشاملة، أو اعتبر تحرر الاقطار أساس التحرر القومي. ورأى بعضهم الحديث عن الوحدة الشاملة نوعاً من التهويم. فهناك واقع قطري على الارض، لا يجوز تجاوزه.

نعم ان الوحدة من وجهة نظري تبدأ على الارض، وليس في السماء. وهي تبدأ من التجمعات البشرية العربية. وعليها أن تعبر عن مصالح الجماهير ومطامحها. وحين أدعو الى الوحدة الشاملة، فانني أريدها أن تكون وحدة هؤلاء الذين يناضلون على الارض، في المغرب والجزائر وتونس ومصر وسورية والعراق واليمن ولبنان الخ.... الخ... وهذه الوحدة ليست مرتبطة بالتاريخ فقط، أو باللغة فحسب، بل بمصالح جماعات بشرية، لها مصلحة بالوحدة.. ولذلك حددت الطبقات والفئات ذات المصلحة في الوحدة، ومن هي الفئات التي تستطيع أن تلعب دوراً طليعياً...

ولكن هذا لا يعني أنني أنظر الى حدود الاقطار باعتبارها حدود الامم، ولا الى أن حدود النضال حدود قطرية. لان حدود النضال هي حدود الوطن، لا حدود الخريطة الاستعمارية. أما برنامج النضال، فهو برنامج جماهير الامة، ذات المصلحة في النضال،

* بحث قدمته لندوة «المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع» المنعقدة بدعوة من المجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ ٤ و ٥ أيار (مايو) ١٩٨٥.

وليس برنامج جزء منها في أي قطر. ولذلك نحن نطرح برنامج الجبهة القومية المتحدة التي تضم القوى الوطنية والديمقراطية والقوى القومية الديمقراطية في كل قطر.

أما قواعد هذا البرنامج النضالي، فهي موجودة في كل قطر عربي.

ان بعض الذين يسمعوننا نطرح مشروعاً وحدوياً قومياً، يظنون أننا نريده في الهواء، أو أننا لا نريده على الارض. وأننا نطرحه بعيداً عن صراع الطبقات وظروف المجتمع. ونحن نرى أن المشروع القومي يقوم بالناس، والوحدة التي نتحدث عنها، تهم هؤلاء الناس، وتعنى بمصالحهم ومطامحهم، وتنطلق من تاريخهم. فما هي اذن اشكالية القطري والقومي بالنسبة للمناضلين في سبيل الوحدة؟ ان الوحدة تنطلق من الجماهير المناضلة في أقطارها، ولا تنطلق من الخيال. ولكن هذه الوحدة لا تكون دون مشروع وحدوي. ولهذا فنحن نطرح مشروعاً قومياً لكل هذه الجماهير في كل أقطارها، ولا نطرحه لانظمة هذه الاقطار، ولا لقوى التجزئة.

٢ ـ القومي والطبقي: أثار الاستاذ عبد السلام بنعبد العالي تساؤلاً استنكارياً حول دعوتي الى الوعي القومي والوعي الطبقي في الوقت عينه. حسناً، أنا أختلف مع الذين يرون الطبقات خارج الامم، ويرون الصراع الطبقي صراعاً غير محدود في الزمان والمكان. والطبقات، من وجهة نظري تتكون داخل الامم، وليس خارجها أو بدونها. وهنالك طبقة عاملة المانية، وأخرى فرنسية الخ وبرجوازية المانية وأخرى فرنسية. ولم يعرف التاريخ، حتى الان، طبقة عاملة فوق قومية بتكوينها، أو برجوازية فوق قومية بتركيبها، وان كانت هناك مطامح بروليتارية تتعدى الامم، وكذلك مطامح برجوازية.

ان هدف هذا التشديد هو اثبات أن النظرة الطبقية التي تخاف الحديث عن الامة، والوعي القومي نظرة غير علمية. واذا كان من حق أية جهة سياسية أن ترفض الشوفينية والسياسة العدوانية، فلا يجوز أن يعني ذلك أن أية سياسة قومية رجعية. وأن البروليتاريا يجب أن تتنكر للامم التي تنتمي اليها.

وحين تكون أمة مهددة بالاحتلال والتقسيم، أو تكون محتلة ومقسمة، فلا يجوز لطبقتها العاملة أن تعتبر الدعوة لوحدتها رجعية، أو تعتبر التعبئة القومية مسألة ضد التاريخ.

لقد أدرك ماركس وانجلس أهمية وحدات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واعتبرا الوحدات القومية جزء من عملية التطور التاريخي. ولم يطلبا من العمال أن يكونوا ضدها. ولقد أسهم ماركس وانجلز في الدفاع عن قضايا قومية مهمة، مثل قضية بولندا وايرلندا،

وقاتلا من أجل الوحدة الالمانية. فقدما برنامج الوحدة القومية الديمقراطية سنة ١٨٤٨. وقاد انجلز القتال المسلح وحين فشلت الوحدة الديمقراطية، اعتبر انجلز أن بسمارك يحقق بطريقته ما يجب أن تحققه البروليتارية.

وأدرك لينين أهمية المسألة القومية. فدعا الى حق تقرير المصير، واكتشف الطابع الثوري لحركة شعوب الشرق القومية التحررية.

ولذلك، فان الخط الماركسي ـ الطبقي الكوسموبوليتي، ليس خطاً ماركسياً أصيلاً، انه خط مدرسة أوروبية، لم تر في القومية الا البرجوازية والنازية والفاشية.

أنا أختلف مع هذا المفهوم .وأرى ان وجود الامم تاريخي، وأن الطبقات تتكون ضمن الامم. وأن صعود أية طبقة الى السلطة، لا ينهي وجود الامة، وان سقوط البرجوازية لا ينهي وجود الامة.

لقد أسقطت ثورة اكتوبر الاشتراكية القيصرية، وأسقطت الثورة الصينية حكم الكومنتنج البرجوازي. ولكن ذلك لم ينه الامم في روسيا القيصرية والصين. وها هي الامم تزدهر في الاتحاد السوفياتي، أكثر مما ازدهرت في عهد القيصرية، مع أنها تتفاعل على نطاق واسع..

وهكذا يبدو واضحاً أن كون السلطة برجوازية، لا يجعل الامة برجوازية، وأن سقوط البرجوازية لا ينهي وجود أمة.. ان الامم التي تكونت بعملية تاريخية طويلة، يحتاج اندماجها، كما أثبتت التجارب، الى مدة تاريخية أطول..

أرجو أن تدرس هذه القضية على نطاق واسع، لان معارضة الطبقي بالقومي معارضة جزء من الامة بالامة، ومعارضة الراهن بالتاريخ، وهذا ليس علمياً ولا صحيحاً. واذا كان صحيحاً أن نعارض النازية أو الفاشية أو أية سياسة رجعية أخرى. فان هذا لايعني معارضة وجود الامة الالمانية أو الايطالية الخ.... والطبقة العاملة، في أي بلد، حين تصبح بوعيها ونضالها وقدرتها الانتاجية قيادة الامة، فانها لاتلغي الامة، كما أثبتت تجارب الدول الاشتراكية، بل تقود الى ازدهار القوميات، حتى المهددة بالانقراض منها، في ظل ظروف جديدة.

٣ ـ الوحدة والتعدد: ان الدعوة الى الوحدة، لا ينفي أي تعدد. فهناك شمال وجنوب، وهناك مدن وريف، وهناك حضر وبادية. وهناك تفاوت في التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي. الا أن ذلك كله موجود في المانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية والصين والهند.. فما الذي يجعل الامة العربية مختلفة؟ وعلى الرغم من وجود كل هذه الاختلافات،

فان هناك، قواسم مشتركة، كافية لتحقيق الوحدة.

فكيف ينعكس هذا التعدد في شكل الدولة؟ وهل من الضروري ان ينعكس؟

ان هذا ماتقرره الجماهير. فمن الضروري ان تكون الدولة واحدة، وان يكون لها مركز سياسي. وهناك انماط من الدولة الواحدة، الدولة السوفياتية، الدولة الاميركية، الدولة في المانيا الاتحادية، الدولة في الهند. الا ان وحدة الدولة لم تنف وجود وحدات ادارية مختلفة: جمهوريات، أقاليم ذات حكم ذاتي، مناطق ذات حكم ذاتي، كما في الاتحاد السوفياتي. ولما كانت الامة العربية واحدة، وليس كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي، فان نمط الدولة يجب ان يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار.

ونحن هنا أمام اشكالية، فلا يجوز أن نعطي للتعدد الناتج عن الوجود الامبريالي مشروعيته. ولكن علينا ألا نخاف أي تعدد داخلي بحجة الوحدة. والحل الديمقراطي وحده، هو الذي يضمن حل هذه الاشكالية. الا انه من الضروري ألا يطرح التعدد مقابل الوحدة، أو التنوع بديلا للوحدة، لأن التنوع في الوحدة وارد ولا سبب لاستنكاره.

وأرى ان من المثقفين العرب، ومن الأحزاب، مايتجاهل تجارب التاريخ الوحدوية، في كثير من الاحيان، لأن قيام أية وحدة لم يكن يشترط تماثلا كليا.

وعلى الرغم من وجود تنوع وتفاوت في الوطن العربي، فأن هذا التنوع والتفاوت، لايلغي مايمكن ان يوحدنا. هل ننظر الى الخاص وننسى العام؟ ان الخاص لايعارض العام، باعتبار ان العام هو نتاج عدد من الخصوصيات. وما يجمعنا اكثر مما يفرقنا. واذا أراد احد منا أن ينظر الى الوحدة على أنها «عمل مثالي» يجمع اقطاراً متماثلة، فسوف لاتتحقق الوحده. ولو فكرت كل الأمم بهذا الاسلوب، لما تحققت وحدة في التاريخ.

٤ ـ الوحدة والديمقراطية: يلاحظ ان الديمقراطية تطرح احيانا بديلا للوحدة، ولا تطرح الوحدة والديمقراطية معا. أنني اطرح الوحدة والديمقراطية معا، ولا أرى سببا لتضادهما. وتحقيق الوحدة سيأخذ حتما أكثر من طريق. فهناك الطريق البسماركي، وهناك الطريق الديمقراطي. وأنا مع الخيار الثاني. وهو مايتطلب بناء قوى سياسية شعبية، تناضل من أجل الوحدة. فاذا لم تبن هذه القوى، واذا ظلت ضعيفة، فأن الخيار الثاني وارد. وهناك جيوش كبيرة تبنى في الوطن العربي، وسيكون لها دور بسماركي، ان ظلت الحركة الشعبية ضعيفة..

فهل نعارض الوحدة بالديمقراطية؟ انني لا أرى ذلك، وأرى أن ندعو للوحدة وللديمقراطية، وأن نعمل لهما: الوحدة ثورة ديمقراطية، وعلينا ان نعزز البناء الوحدوي

بالديمقراطية.

ونحن بحاجة الى الديمقراطية في بناء الوحدة، لأن دولة الوحدة ستضم شتات هذه الاقطار، وستجمع طبقات هذه الأمة وفئاتها، وقوميتها العربية وأقلياتها الأثنية، والمذهبية والدينية.. وهذا كله يتطلب الحل الديمقراطي. الا ان الحل الديمقراطي لاينفي ضرورة استخدام الثورة أساليبها في تحقيق الوحدة. لان البسماركية لاتعني العنف الثوري، بل العنف النظامي الذي لايعنى بارادة الجماهير.

ولكن هل نحقق الثورة الديمقراطية في كل قطر، لتتحقق الوحدة؟

انني مع النضال الديمقراطي في كل مكان، ولكن لاأرى النضال الديمقراطي القطري طريقا للوحدة. فالوحدة بحاجة الى نضال قومي وحدوي، والى نضال ديمقراطي مرافق. والنضال الديمقراطي القطري مفيد في تأسيس وعي ديمقراطي، ولكنه ليس كافيا لانجاز الوحدة. ومن هنا فانني أدعو دائما الى ترابط النضال القومي والنضال الديمقراطي..

٥ ـ فشل تجارب الوحدة: نعم لقد فشلت وحدة **١٩٥٨**، وفشلت المشاريع الأخرى. ولكن هذا الفشل لايمنع ان تكون الوحدة مطلبا قوميا مصيريا، ولا يعني ان اي مشروع قومي سيفشل في المستقبل. ان للوحدة اعداءها. ولذلك فان تحقيقها سوف لايكون سهلا، وستفشل محاولة وأخرى، لا بسبب اخطائنا وقصورنا فحسب، بل بسبب الخطط المعادية. ومع ذلك فيجب ان نواصل، وان ندرس أسباب الفشل في كل مرة. ان صن يات صن مؤسس الصين الحديثة، عانى مثل هذا الفشل، وكان في كل مرة يقول: هذا مجرد الفشل الثالث او الرابع الخ.. ولم تتحقق وحدة الصين، الا بعد الفشل السابع عشر..

وعليه لايجوز ان نخاف الفشل، وعلينا دائما ان نعمل وان ندرس خطواتنا، وان نتحقق من أسباب فشلنا. وأي فشل في انجاز الوحدة، لايعني ان الوحدة خطأ، او ان الوحدة غير ضرورية.

٦ ـ الوحدة والاصلاح: ان الدعوة للوحدة لاتعني رفض العمل للاصلاح في الاقطار العربية، الا أنه لايجوز أن نتصور ان الاصلاحات المحدودة، او حتى الجذرية، تحقق الوحدة. ونحن يجب أن نناضل للوحدة، وللاصلاحات معا.. لان الاصلاحات مطالب جماهيرية، لاتتعارض مع الوحدة. وأية مطالب تنتزع من قوى رجعية غاشمة، تسهم في تحرير الجماهير نسبيا، وتساعد كل الجماهير بالتالي، على تحرير ارادتها، وعلى مواصلة نضالها. ولكن يجب ان يكون واضحا أن هذه النضالات الاصلاحية، لاتحقق وحدها الثورة

القومية، والوحدة القومية.

٧ ـ التجزئة الجديدة: ان الامة العربية تواجه اليوم أشكال التقسيم الجديد. وهو التقسيم الطائفي والاثني. ولقد رسمت الخريطة الاستعمارية في الماضي حدود الاقطار، وهي تحاول اليوم حفر شروخ اثنية وطائفية وتعميمها. وما يجري اليوم أخطر مما جرى في الماضي. ويحتاج الى جهود أكبر منا، والى دقة اكبر. وتساعد سياسة المحاور العربية، على استثمار هذه السياسة جيدا لمصلحة الاعداء. ومايجري في لبنان مثل لما يراد ان يكون الوضع عليه في الوطن العربي. اما صراع الصحراء بين الجزائر والمغرب، فهو مثل آخر.

ولايجوز أن ننسى مايمكن ان تجر اليه الحرب العراقية ـ الايرانية من أخطار تتهدد وحدة الوطن، سواء خطر الاحتلال الايراني، او الانعكاسات الطائفية الداخلية، أو خطر الاحتماء بالامبريالية الاميركية.

انني أرى من الضروري التنبه لمثل هذه الاخطار، لان اعدائنا يواجهون مساعينا الوحدوية باثارة المزيد من الانقسامات في صفوفنا.

أمام ذلك كله، فنحن بحاجة الى المزيد من النضال الوحدوي، والى انشاء المزيد من المنظمات والمؤسسات القومية.

ملاحظاتي على محاضرة د. محمد عابد الجابري
في ندوة المثقف العربي، دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع

ما تقدم به الزميل محمد عابد الجابري يطرح أكثر من اشكالية، لكن أهم ما في عرضه، أنه سيقودنا الى اشكالية جديدة، لم تكن مطروحة علينا سابقاً، وهي أن كل النضال الذي خضناه، وخاصه آباؤنا وأجدادنا، منذ أكثر من مائة عام، كان ناتجاً عن أخطاء أو عن أوهام. فلم تكن هناك مشكلة عروبة واسلام حقيقية، ولم تكن مشكلة دين ودولة حقيقية، ولا كانت هناك مشكلة وحدة وتجزئة حقيقية. واذا كانت، فهي صغيرة ومحدودة، أعطيناها نحن أكثر مما تستحق.

ان قضية العروبة والاسلام لم تكن ناتجة عن أن هناك بعض الناس الذين طرحوها، هنالك مشكلة حقيقية. اننا نريد أن نقيم دولة حديثة، على أي أساس نقيمها؟ هل هي دولة كل المسلمين؟ أو هي دولة العرب؟ اذا كانت دولة المسلمين، فللعثمانيين الحق أن يحكمونا. وهذه مشكلة لم تنته بعد. لانها اذا كانت دولة المسلمين، فللخميني أن يحكمنا أيضاً باسم الدولة الاسلامية.

لا أريد أن أطيل في ذلك، فالمشكل اليوم أكثر خطورة مما كان عليه في الماضي، لانه لم تكن لدينا في الماضي أحزاب سياسية قوية، وذات طبيعة شعبية، تطرح مشكلة الدولة الاسلامية. أما الآن فلدينا قوة مسلحة قادرة على أن تستولي على السلطة في هذا القطر العربي أو ذاك. انها مشكلة حقيقية في السودان، في الجزائر وفي مصر. لقد حاول الاخوان المسلمون أن يستولوا على السلطة، ومازالوا يحاولون.

هل هذا يعني أنه ليس هنالك مشكلة عروبة واسلام؟.

ثم اذا كنا نريد أن نقيم دولة قومية، فهي طبعاً ليست دولة اسلامية. وهذا يفرض علينا تحديد طبيعة هذه الدولة. وأن نقول للقوى التي تريد دولة اسلامية، نحن نريد دولة قومية.هذا أولاً. وثانياً: هل هي دولة تقوم على أساس ديني، أو دولة تقوم على أساس المواطنة والعلمانية؟ فاذا كنا نريد أن نقيم دولة على أساس المواطنة، فكل الفئات الدينية والاحزاب الدينية ترفض ذلك. هذه مشكلة حقيقية موجودة في كل الاقطار العربية.

بل لدينا مشكلة أكثر خطورة، وهي مشكلة الطوائف التي تثار على نطاق واسع

بمفهوم ديني، سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة. وهذا جزء من المخطط الامبريالي الصهيوني لتفتيت الوطن العربي. فهذه قضية تحتاج الى تفكير، وهي عميقة ومعقدة، ولا أراها بالبساطة التي تحدث عنها الزميل الجابري.

أما فيما يخص قضية الوحدة والتجزئة: ان مشكلة التجزئة ليست مشكلة الاستعمار فقط، على اعتبار أن الاستعمار جَزّأ الوطن، بل ان الامبريالية تخطت تجزئة ما نسميه نحن في المشرق «سايكس - بيكو»، الى اثارة المشاكل الطائفية والاثنية في كل الوطن العربي والعالم الاسلامي. ان الامبريالية معنية بالتجزئة، وسياستها الحالية الراهنة تقوم على التجزئة، أكثر مما كانت تقوم عليه سنة ١٩١٦ أو ١٩٣٠.

أتفق مع الاستاذ الجابري في تأكيده على أن هنالك وحدة ثقافية حقيقية قوية تجمع العرب، أكثر مما تجمع أي شعب آخر. فلو زرنا الصين أو فيتنام أو فرنسا، لوجدنا أن العرب موحدون ثقافياً، وأن هذه الوحدة ظلت بالرغم من تاريخ التجزئة الطويل.

كما أن الوحدة الجغرافية تستدعي توحدنا السياسي. بالرغم من أن هذا المشروع كبير، ولا بد في انجازه من الاصطدام بالامبريالية والقوى الحاكمة، سواء القديمة أو الجديدة التي نشأت على أساس تجزيئي، والتي قد تتحدث عن الوحدة ولكنها، في الواقع، تتعارض معها.

كيف تصبح الوحدة مشروعاً سياسياً؟ أنا لا أرى أن الموضوع يقتصر على النضال الديمقراطي. أنا مع النضال الديمقراطي الواسع. لكنني أرى أن النضال الديمقراطي هو جزء من النضال القومي الوحدوي الكبير، وأن هذه الوحدة التي ننشدها يجب أن تقوم على أسس ديمقراطية، تضمن حقوق المواطنة وحرية التعبير، وحرية الرأي.... الخ.

وأخيراً أعتقد بأن الجابري طرح علينا اشكالات هامة، ونحن معنيون بدراستها، وأشكره لانه استفزنا لنفكر بها، لا بالطريقة التي عالجها بها بالضرورة، بل بطرق أخرى متعددة ومتنوعة.

الفصل الرابع

مناقشات حول معوقات الوحدة
ندوة دعا اليها مؤتمر الشعب العربي
طرابلس بتاريخ ٢٢ ـ ٢٣/ ١/ ١٩٨٩

المداخلة الاولى

مقدمة :

أوحت لي محاضرة د. عبـد الله ساعف، والمنـاقشـة التي دارت حولهـا، بضعـة ملاحظات حول الخطاب القومي والتجربة القومية.وتنطلق هذه الملاحظات من حاجتنا الى دراسة الخطاب القومي .

ولما كنت قد أعددت دراستين في هذا الموضوع، نشرت الاولى في كتاب أصدره معهد الانماء العربي، تضمن أعمال ندوة: المثقف والسلطة التي عقدت في صنعاء، والثانية نشرتها مجلة الوحدة في عددها رقم ٥٣، فاني أحيل الى هاتين الدراستين لتناولهما قضايا متعلقة بنشوء الحركة القومية وتاريخها وتطورها .

الملاحظة الاولى: حول الخطاب القومي، وسأكتفي هنا بالاشارة الى نمطين رئيسين، من بين أنماط أخرى في الخطاب القومي .

الاول: يعتبر أن الامة هي الاساس، وأن منطلق الدعوة القومية هو الامة .

الثاني: ويعتبر الدول القطرية هي المنطلق .

اذن نحن أمام نمطين من الخطاب القومي، أولهما يرى الامة منطلقاً، وثانيهما يرى الدولة القطرية هي المنطلق. الاول يدعو الى وحدة الامة، وزوال الحدود القطرية، والثاني يدعو الى اتحاد دول، وبالتالي الى تكريس الحدود القطرية .

والخطاب القومي في المشرق والمغرب خطاب متعدد التلاوين. ولكن الخطاب القومي التقليدي في المغرب، نمط متخلف مشوه عن نمط مثيل له ساد في المشرق، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويعاد بعثه الآن بأساليب مختلفة .

ان هذا الخطاب الذي ينطلق من الدولة القطرية، يعيش على هامش هذه الدولة، وعلى هامش الاسلام السياسي الرسمي .

وهذا النمط من الخطاب القومي التقليدي، يعبر عن حاجة الدولة القطرية الى تغطية قطريتهـا، وتضليل الجماهير. ولذلك فانه، سواء كان رسمياً أو غير رسمي، لا يقود الى الاتحاد، وحتى الى التضامن، لانه قطري في أساسه، ولانه يدافع عن التناقضات القطرية،

وعن المصالح الرسمية المتناقضة.

الملاحظة الثانية: حول تطور الخطاب القومي.

ان علينا هنا الا نخلط بين المراحل التاريخية، وأن نفرق بين مرحلة تاريخية وأخرى. وعند الحديث عن التجزئة يجب أن نفرق بين مرحلتين مختلفتين.

الاولى: وهي مرحلة ما قبل بدء ما يسمى المسألة الشرقية. ولقد قامت في هذه المرحلة، منذ انطلاق الاسلام حتى أواخر القرن الثامن عشر دول، وحدثت انقسامات. ولكن ذلك لم يؤد الى قيام دول قطرية، اذ إن تلك الدول التي قامت، كانت دول غلبة، تتسع حدودها أو تضيق، حسب قوتها وقوة جيرانها. ولم يكن في برنامج أحد، من الحكام، أن يدافع عن خريطة دولته، باعتبارها خريطة ثابتة. وكان كل منهم يطمح لان يجعل امارته امارة المسلمين. ولم يكن هنالك قانون للجنسية يحدد مواطني الدولة.

الثانية: مرحلة ما بعد بدء المسألة الشرقية، سنة **١٧٧٣**. وهنا أصبحت التجزئة مرتبطة بالامور التالية:

١ ـ سياسة التقسيم الاستعماري، ووضع خرائط للاحتلال الاجنبي.

٢ ـ سياسة ربط السوق المحلية بالمراكز الاستعمارية الكبرى (ميترابول)، وبناء اقتصاد محلي مرتبط بالمراكز الاستعمارية.

وكثيراً ما يجري الحديث عن التجزئة، وأسباب التجزئة، فيربط الحاضر بالماضي، ولا يفرق بين طبيعة التجزئة القائمة، وكل ما سبقها من أسباب الانقسام، وقيام الدول. ان التفرقة ضرورية، لان التجزئة الحديثة مرتبطة بالتقسيم الامبريالي للاسواق، وبقيام دول تابعة، ذات حدود مثبتة، اكتسبت شخصية عربية عبر الجامعة العربية، وشخصية دولية عبر الامم المتحدة. وعدم التفرقة، يقود الى اعتبار التاريخ العربي تاريخ انقسام دائم، ويحاول أن يعفي الامبريالية من دورها، وان يجعل الدول القطرية مثل الممالك والامارات والمشيخات التي قامت، قبل القرن التاسع عشر.

الملاحظة الثالثة: حول الرئيسي والثانوي، عند الحديث عن الوحدة القومية ومعوقاتها، يخلط الرئيسي بالثانوي ولا يحدد ماهو رئيس بدقة. وبالامس، كنت أقرأ كتاباً عن معوقات العمل العربي المشترك، ولم ألمس أنه معني بالتفريق، والتأكيد على أهمية العوامل الرئيسة.

فما هي العوامل الرئيسة؟ وما هي العوامل الثانوية التي تعيق الوحدة والعمل العربي المشترك.

ان الرئيس في هذا المجال، هو السيطرة الامبريالية والتبعية للامبريالية، وقيام أنظمة

قطرية تابعة. هذا هو السبب الرئيس. أما الاسباب الثانوية فكثيرة، ومن ذلك مثلاً، اختلاف مستويات التطور. وكل هذه الاسباب الثانوية، لا يجوز أن تخلط بالاسباب الرئيسة.

الملاحظة الرابعة: حول طبيعة الدول القطرية. ان الدولة القطرية العربية لم تدرس جيداً، ولم تعقد دراسات مقارنة لنشوء كل منها وتطورها وعلاقاتها وميزانياتها وأساليب عملها. ومع ذلك فاني أستطيع أن أقول: إن الدول القطرية العربية الراهنة، تتماثل فيما يلي:

١ ـ أنها كلها قائمة على أساس خرائط وضعتها الدول الامبريالية.

٢ ـ أنها كلها تابعة اقتصادياً، ومستهلكة غير منتجة.

ولا فرق في ذلك، بين دول المشرق والمغرب، ولا بين الدولة في مصر وأية دولة عربية أخرى. لماذا لا فرق بين الدولة القطرية في المشرق والمغرب، وهو ما اختلف فيه مع بعض الزملاء الذين يرون أن هناك فرقاً؟.

هناك سببان:

الاول: لان الدول التي قامت قديماً في المغرب والمشرق، لم تكن قائمة على أساس خرائط امبريالية، ولا كانت تابعة ومرتبطة. وكانت تلك الدول دول غلبة أو امارة استيلاء.

الثاني: لان الدولة القطرية الحديثة، قامت ضمن اطار التبعية للامبريالية.

والدولة القطرية القائمة في المغرب الآن، ليست استمراراً للدولة العربية التقليدية السابقة. وحيث بقيت سلطة من النمط التقليدي، كما هي في المملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، فانها دخلت اطار النظام العالمي الجديد: وفقدت طبيعتها التقليدية، الا اذا كنا نتحدث عن المظاهر والطقوس.

وما دام أحد الزملاء قد تحدث عن النظام البورقيبي، فانا أود أن أضيف أن النظام البورقيبي يجسد النظام القطري العربي، في أكثر حالاته قدرة على وعي دوره والمجاهرة به.

الملاحظة الخامسة: حول سمات الدولة القطرية، انها سمات الدولة التابعة، كما ذكرت في محاضرتي، بالا ضافة الى سمات خاصة، أشرت اليها أيضاً. وأهمها أنها دولة تنافرية، ودولة مولدة للقطرية.

ويجدر بنا أن ندرس سلوك الدولة المتجزئة، مثل الدول العربية وباكستان وتايوان الخ... ان مثل هذه الدراسة تفيدنا في كشف طبيعة الدولة المتجزئة، وسنجد أن أهم سماتها هي التالية:

١ ـ التأكيد المبالغ فيه على الذات، لتأكيد شرعية الانقسام وتبريره.

٢ ـ الارتباط الخارجي لتأمين الحماية .

٣ ـ محاولة تكوين ثقافة تجزيئية، تبرر الانقسام .

الملاحظة السادسة: حول الوحدة القومية ووحدة العقيدة . كثيراً ما يخلط دعاة الوحدة القومية بين الوحدة القومية ووحدة العقيدة .

ان هذا الخلط يضر بقضية الوحدة القومية . فالوحدة العربية وحدة أمة . والامة تتكون من طبقات، وبالتالي من اتجاهات سياسية وفكرية . وهناك ما يجمع الامة، كاللغة والمصلحة في البقاء والتقدم الخ . . . وقد تختلف القوى السياسية على ذلك، وتخرج قوة أو فئة على الاجماع أو شبه الاجماع، كما يحدث عندما ترتبط القوى الكمبرادورية بالمراكز الامبريالية . الا أن ذلك لا يعني أننا بحاجة الى وحدة العقيدة لتحقيق الوحدة القومية . ان الوحدة القومية، تحتاج الى أوسع جبهة شعبية، وبالتالي الى تحالف اتجاهات قومية وديمقراطية .

ان اعتبار تحقيق الوحدة القومية مرتبطاً بوحدة عقائدية، يزيد من الانقسامات، ويهدد بتفتيت الجبهة المناضلة، من أجل الوحدة القومية .

اننا بحاجة الى تحالف قومي ديمقراطي، يقود النضال من أجل الوحدة، ولسنا بحاجة الى وحدة عقائدية، شاملة . لان الدعوة الى مثل هذه الوحدة العقائدية، سيقود، الى تمزق شامل . ولكن هذا لا يمنع أن يدعو أي حزب الى وحدته الايديولوجية، وأن يعبىء الجماهير بآرائه، دون أن يكون له الحق في فرض ذلك بالقوة .

المداخلة الثانية

كنا أمام ثلاث محاضرات، تدعو الى تجديد الفكر القومي، أو اعادة تقييم موضوع القومية، وإلى مباشرة ذلك، كما فعل الزميل جورج طرابيشي.

وسأقدم هنا بضعة ملاحظات.

أولاً: عجز الخطاب القومي.

هل الخطاب القومي عاجز؟ نعم لانه لم يثبت قدرة على تحقيق أهدافه، ولا أسهم في الحياة السياسية العربية العملية، اسهاماً يساعد على تحقيق الاهداف القومية.

أين يكمن سر هذا الضعف؟.

انه يكمن في ثلاثة عوامل:

١ - ضعف البرجوازية التي أنتج في ظلها، وتخلفها. فهي طبقة عقارية تجارية مالية، تتحول الى برجوازية كمبرادورية، وبالتالي، فان أوسع شرائح هذه البرجوازية، كانت تتخلى عن المشروع القومي، وتتبنى اتجاهات دينية، وترتبط بمشاريع مقاومة الثورات، أكثر مما ارتبطت بمشروع الوحدة. ولذلك فان هذه الطبقة، لم تهتم بتطور الفكر القومي، وخاصة، منذ ١٩٥٢، ولا اعتنت بتحقيق الوحدة، منذ برزت قوى أخرى، وانتزعت زمام القيادة، كما حدث في مصر سنة ١٩٥٢، وسورية مع بروز حزب البعث، والعراق مع بروز دور الجيش والحركة الشيوعية والبعث سنة ١٩٥٨ الخ . . .

٢ - ضعف الانتلجنسيا العربية وتخلفها: بسبب عوامل سياسية واجتماعية. وهو ما يحتاج الى بحث ودراسة لمعرفة دور المثقف وعلاقته بالسلطة والمجتمع والثورة في الوطن العربي.

٣ - ضعف الوعي القومي العربي عامة لدى الجماهير، بسبب ظروف تاريخية كالسيطرة الاجنبية، منذ السلاجقة، وشروط الاحتلال الاستعماري، وتخلف البنى الاقتصادية الاجتماعية.

ان هذه العوامل كلها لم تساعد على بروز فكر قومي متطور. وجاء عدم بروز قوة وحدوية، تحمل راية الوحدة القومية، وتناضل من أجلها، ليكرس عوامل الضعف هذه.

ثانياً: أبرز مظاهر تخلف الخطاب القومي:

ان أبرز معالم هذا التخلف هي:

١ ـ أنه لا يربط بناء الدولة القومية بارادة الشعب، وبالتالي فانه لا يعنى بالثورة الديمقراطية، وهو يتحدث عن الثورة القومية والوحدة القومية. ورغم أن هذه القضية طرحت في الميثاق الذي صدر بعد الانفصال في مصر، وطرحت في أدبيات البعث، بعد ١٩٦٣، الا أنها لم تأخذ بعدها في الخطاب القومي. وهي غائبة لدى أبرز المفكرين القوميين، من ساطع الحصري الى د. نديم البيطار.

٢ ـ أنه لا يحدد أصحاب المصلحة في الوحدة القومية المعاصرة، ولا يدرس قوى الوحدة وقوى التجزئة، وهو ما ناقشه البرنامج السياسي لحركة التحرير الشعبية العربية.

٣ ـ لا يناقش طبيعة دولة الوحدة، في علاقاتها بالمواطن، ومن حيث تكونها، وطبيعة مؤسساتها.

٤ ـ لا يناقش القضية القومية عبر تطورات العصر، وخاصة وجود نظامين عالميين، رأسمالي واشتراكي.

ثالثاً: اسهام المفكرين واسهام الاحزاب القومية.

هنا أود أن أشير الى أن الخطاب القومي مازال خطاب مفكرين وأدباء أفراد، أكثر منه خطاب أحزاب وقوى سياسية.

واذا كان مازيني مثلاً قائد حركة سياسية، وهو أبرز القوميين الايطاليين، في القرن التاسع عشر، فان أبرز مفكرينا القوميين كساطع الحصري ومحمد عزة دروزة، ود. نديم البيطار، هم مفكرون أفراد، وليسوا قادة حركات سياسية، ولم يكتبوا ما كتبوا ضمن برامج أحزاب وقوى سياسية.

واذا ما قارنا ما قدمته الاحزاب والقوى السياسية القومية، بما قدمه الافراد، فسنجد ما قدمه الافراد هو الاغنى والارقى، وهو المادة التي تتثقف عليها الاحزاب والقوى السياسية.

ولا نستطيع أن نقول بأن مفكري الاحزاب والقوى السياسية قدموا اضافات جدية في ميدان الفكر القومي، حتى على صعيد برامج الوحدة، ودور القوى الاجتماعية فيها، والمعوقات العملية لها.

ولو راجعنا ما قدمته أكبر حركتين قوميتين للخطاب القومي، وهما حزب البعث العربي الاشتراكي والناصرية، فسنجده محدوداً جداً.

أما الاحزاب الشيوعية، فانها نهجت نهجاً، جعلها، ما عدا استثناءات قليلة، اما

ضد الحركة القومية والوعي القومي، أو فوق ذلك، مع التنظير للتجزئة.

والان هناك تراجع في الخطاب القومي، فلماذا:

يعزو بعض الزملاء ذلك الى الهزائم العسكرية. فهل هذا هو السبب؟.

ان هذا واحد من الاسباب، ولكنه ليس السبب الوحيد ولا الرئيس، لان الهزائم جزء من الحالة العامة التي يعيشها الوطن، وهو مظهر من مظاهر التخلف والتخلخل والتبعية، وبالتالي، فان أهم أسباب تراجع الفكر القومي، هي.

١) ـ عدم بروز قوى الوحدة الحقيقية، وعدم خوضها معركة الوحدة، وانتاج فكر الوحدة الجديد.

٢) ـ استمرار الفكر القومي التقليدي سائداً، في كل المراحل، على الرغم من اختلافها، واختلاف القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الوحدة.

رابعاً: ثوابت الفكر القومي.

ذكر الزميل سعيد بن سعيد أن هناك ثوابت في الفكر القومي، فهل هناك ثوابت فعلاً؟

من المؤسف الا يصل الفكر القومي الى مستوى من النضج، يجعل لديه ثوابت معروفة.

ان هناك قضية واحدة تبدو ثابتة، وهي وجود الامة العربية. أما في سائر القضايا الاخرى، فلم يكن هناك رؤية محددة، كعلاقة القومية العربية بالاسلام، وطبيعة الدولة القومية، وعلاقة العرب بالاقليات القومية، والنظر الى الديمقراطية والاشتراكية...

وكان المفكرون القوميون يتأرجحون، تحت تأثير التقلبات السياسية. فقد قبل الحصري عبد الناصر اشتراكياً، واتجه محمد عزة دروزة الى الاشتراكية مع جمال عبد الناصر، ثم عاد محمد عزة دروزة الى التوجه اسلامياً، بعد وفاة عبد الناصر، وبروز الاتجاه الاسلامي.

خامساً: الوحدة والخطاب القومي.

ان لدينا «كلاملوجيا» قومية، كما يقول الياس مرقص ليست موجودة عند أحد. فليس في الصين أو المانيا أو ايطاليا مثل الحصري أو دروزة أو د. نديم البيطار، لان الوحدويين في بلدان العالم الاخرى، انطلقوا من أن أمتهم موجودة، ودعوا الى تحقيق وحدتها. أما نحن فأخذنا، نثبت أننا أمة، وأن لدينا العوامل المكونة، وأخذنا نعقد المقارنات، ونقدم البراهين. ويعود ذلك لانفصال الفكر القومي عن القوى السياسية

العاملة لتحقيق الوحدة.

ان الوحدة تحققها قواها بفكر ناضج، وبمشروع سياسي محدد، أو دون ذلك. أما الوحدة العربية، فتحتاج الى وعي قومي ناضج، بسبب التعقيدات المحيطة بها، ولعدم بروز قوة اجتماعية واعية ولو غريزياً لمصلحتها في تحقيق الوحدة.

ولهذا يجب أن يولى الوعي القومي كل اهتمام.

سادساً: تجديد الفكر القومي.

هل يحتاج الفكر القومي الى تجديد؟ انه يحتاج الى ثورة شاملة.

المداخلة الثالثة

ان النقـاشات التي دارت، تطرح الكثير من القضايا والكثير من الاسئلة. وهو ما دعاني لطلب المداخلة، وتقديم بضعة ملاحظات جديدة.

أولهـا: حول دور العامل الخارجي. اني مازلت أرى أن دور العامل الخارجي في مقاومة الـوحـدة العـربية عامـل رئيس. ولـذلك فاني لا أستهين به، كما يفعل الزميل د. أحمد السويسي. ولكني لا أعتبره رئيساً لتبرير التغطية على الضعف الداخلي.

لقد كان الاستعمار الحديث، من البرتغاليين الى الاسبان ومن الفرنسيين الى الانجليز قوة هائلة. ولذلك استطاع أن يغزو العالم، وأن يحتل لا الوطن العربي فحسب، بل الصين والهند، وأجزاء مختلفة من المعمورة.

والان نحن أمام الامبريالية عامة والاميركية خاصة، وهي أقوى من استعمار القرن السابع عشر، أو التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين.

وهناك الان الاحتكارات العالمية المسماة الشركات المتعددة الجنسيات.

ان هذا العامل له دور رئيس في اخضاع الامم، ومنع وحدتها، وفرض شروط تبعية عليها. ومن الضروري أن ندرك أهمية هذا العامل لنحدد اسلوب مقاومته، فان لم نقدر أهمية هذا العامل، عجزنا عن تحديد طبيعة الصراع، وطبيعة المعركة التي نخوض.

لقـد أكـدت ذلـك الورقة التي قدمتها، وربطت القوى المحلية الحاكمة بالسيطرة الامريكية الامبريالية، لان القوى العربية الحاكمة هي قوى مرتبطة، أو قوى متكيفة مع السيطرة الامبريالية.

ان كارل براون مؤلف كتاب الشرق الاوسط والسياسية الدولية، خرج بعد دراسة تاريخ المنطقة الحديث بالنتيجة التالية: وهي أن موازين القوى في المنطقة ترسمها السياسية الدولية، وان المنتصر فيها منذ سنة ١٧٧٣، سنة بدء المسألة الشرقية، ليس المنتصر الحقيقي والمنهزم ليس المنهزم الحقيقي. فقد هزم محمد علي باشا الثورة اليونانية، وقامت دولة اليونان، وهزم السلطنة، سنة ١٨٣٩، ولكنه اندحر بقرار دولي وبقيت السلطنة...

وعلى الرغم من أن هذه الاطروحة تحتاج الى نقاش على صعيد دراسة تاريخ المنطقة، الا أن موازين القوى الدولية، كانت ترسم الخرائط الى حد بعيد.

ولذلك بقيت التجزئة حتى الآن، ولم تقم الوحدة، وظل الوطن العربي تابعاً أو شبه

تابع .

ثانيها: حول موقف القوى الاستعمارية والامبريالية من الوحدة العربية . من الواضح أن القوى الاستعمارية، ومن ثم القوى الامبريالية، كانت دائماً ضد الوحدة العربية . واذا تركنا موقف الرومان، قبل الميلاد وموقفهم بعده، واكتفينا بالعصر الحديث، لظهر ذلك واضحاً .

لقد كان الصراع المتبادل بين أوروبا والوطن العربي صراعاً حاداً، قاد الى أن يفتح العرب الاندلس، ويحاصروا القسطنطينية . وفي الوقت الذي سقطت فيه القسطنطينية بيد العثمانيين سنة **١٤٥٣**، كانت الاندلس تسقط بيد الفرنجة سنة **١٤٩٢** . وما لبث هجوم الفرنجة أن انتقل الى الشواطىء العربية في المغرب، ثم الى الخليج العربي .

وفي هذا الوقت كانت الرأسمالية الحديثة تنشأ، وتزداد حاجتها الى الاسواق . وكان الوطن العربي واحداً من الاسواق المنشودة .

وحين تحول الاستعمار الى امبريالية، زادت الحاجة للاحتفاظ بهذه الاسواق، ولمنع قيام وحدة قومية عربية، تؤسس سوقاً منتجة .

ولذلك فرضت أساطيل الدول الكبرى على جيوش محمد علي ان ترتد الى مصر، ومنعتها من أن تكون ذات دور عربي، رغم أن محمد علي كان البانياً، وكان معادياً للعرب . الا أن انشاء دولة عربية في ظله كان غير مرغوب فيه .

وحدث مع الشريف حسين ما حدث مع محمد علي، لان الشريف حسين طرح مشروع دولة عربية في المشرق . ورغم أنه طرح المشروع على أساس التحالف مع القوى الامبريالية، الا أن القوى الامبريالية رفضت ذلك، ونفت الشريف حسين، وجزأت المشرق الى دويلات تابعة . وكانت مقاومة مشروع عبد الناصر القومي أشد وأدهى، كما تعرفون .

ومع ذلك، فان القوى الاسلامية، تؤكد أن المشروع القومي مشروع استعماري . . . وتضع محاربة القوى القومية العربية في رأس برنامجها .

ثالثها: حول دولة التجزئة الحديثة . ان الدولة القطرية الحديثة، وكما بينت سابقاً، تختلف تماماً عن الدول والامارات المنشقة عن الخلافة . لان للدول القطرية الحديثة قوانين قيامها وعملها، وهي قوانين مرتبطة بظهور النظام الرأسمالي العالمي، وتحكمه بالعالم . ولم يكن الامر كذلك، قبل بدء المسألة الشرقية .

ان الدولة العربية، أو الامارة العربية، التي كانت تقوم في أي قطر عربي، لم تكن دولة ذات حدود ثابتة، كدول العالم، ولا كانت خاضعة لخرائط التقسيم الامبريالي . الدول

السابقة كان يحكمها قانون الصراع مع المركز، وكانت القوى المحلية تطمح لان تصبح مركزاً فتنجح أو تفشل.

وهنا الفرق كبير. ومحاولة الخلط بين الحالتين تعطي تبريرات نظرية وعملية وتاريخية لوجود الدولة القطرية، وتطعن ببرنامج محاربتها، وحتى بقضية الوحدة.

رابعها: حول القومية العربية والاسلام. وهنا يجب أن نفرق بين علاقة القومية العربية بالاسلام، وعلاقة القومية العربية بالاسلام السياسي.

ان الاسلام نزل على العرب وبلغتهم. ومنذ الهجرة، حتى قيام الدولة السلجوقية، كان العرب يحكمون باسم الاسلام. ولقد ترك ذلك آثاره الكبيرة والعميقة في العرب والشعوب الاسلامية.

ولكن انتقال الحكم الى الشعوب الاخرى (سلاجقة، بويهيون، مماليك، عثمانيون) قاد الى اضعاف العرب سياسياً وعسكرياً، واضعاف روحهم القومية. وان كانت الثقافة العربية هي التي ظلت مسيطرة.

والمشكلة ليست كامنة بعلاقة التكوين السياسي والثقافي العربي بالاسلام، بل في طبيعة الدولة التي نريد بناءها. واود هنا أن أتناول الموضوع من زاويتين، الاولى: هل هي دولة كل المسلمين، أم هي دولة عربية؟ والثاني: ما هي طبيعة الدولة؟ هل هي دولة مدنية أو دولة دينية؟.

ان معظم دعاة ربط القومية العربية بالاسلام، لا يجيبون بدقة حول هذه الاسئلة. وهو ما حاول أن يفعله د. عصمت سيف الدولة في كتابه العروبة والاسلام.

ان الحركة القومية تدعو الى قيام دولة عربية تضم العرب فقط ودولة مدنية، تستند الى ارادة الشعب، والى دساتير وقوانين يضعها الشعب. وهذه الدولة ليست معادية للاديان، سواء كانت الاسلام أو غيره، بل هي تحترم كل الاديان، وتضمن حرية العبادة والمعتقد.

ان الخلاف لايدور حول العلاقة التاريخية الثقافية بين الامة العربية والاسلام، فذلك لا جدال فيه. ان الخلاف يدور مع أحزاب وقوى سياسية، تحاول فرض نهج سياسي باسم الدين.

وهذه القضايا تحتاج الى مناقشة جادة، لايفيد الهروب منها، أو تمويهها بحملات العداء ضد دعاة الوحدة القومية والدولة العلمانية.

ورغم علاقة الاسلام الخاصة بالعرب، فاني لا أرى الدين عاملاً من عوامل تكوين القومية.

الفهرست

القسم الأول
المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم
دراسات

القسم الثاني
المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم
مناقشات

الدار العربية للكتاب : المقر الرئيسي : عمارة « وفاء » شارع غومة المحمودي طرابلس ـ ص. ب : 3185 ـ الهاتف : 47287 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى . الفرع الرئيسي : المنارة 2 ـ نهج 7101 عدد 4 ـ تونس ـ ص. ب : 1104 ـ الهاتف 236025 ـ 236600 ـ الجمهورية التونسية .

الثمن 2,000 د.ل. ـ 6,000 د.ت.